المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366
رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

D.A.C

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 26 (أب- أغسطس 2023)

المجلد الخامس

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

D.A.C

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
  جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- **د. منال محمود خيري،**
  أستاذة جامعية، جامعة حلوان - مصر
- **د. بلال نجاح جبير**
  عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق
- **د. منير خروف**
  استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
  استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
  متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- **د. هشام الصرمي**
  استاذ الاقتصاد المساعد، المعهد الوطني للعلوم الادارية - الجمهورية اليمنية
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
  أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- **د. انيسة سدرة**
  أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- **د. عامر شبل زيا**
  باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- **د. ربيعة ملال**
  أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
  أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
  أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
  أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. عطار نسيمة**
  أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
  أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
  جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
  مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
  أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
  أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
  استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
  أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
  أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
  استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
  أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
  أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر

- **د. منير عوادي**
  المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
  جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
  كلية التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
  أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
  استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
  استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. عالي طوير**
  استاذ جامعي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، المغرب

- **د. بوخاري هشام**
  أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
  أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
  أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
  أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **أسامة عصام عبدالفتاح مطر منصور**
  مجلس البحث العلمي، فلسطين

- **محجوب كماز**
  أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير، المغرب

International Journal Economic Studies

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاستهلاك في تونس بين 2000 و2020** بسام المنداسي كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس	1
2	**نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية، يزن (12)** ذي يزن الاعوش اليمن	18
3	**تحليل تأثير الاستيرادات في مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي والحوالات الخارجية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية للمدة 2004 – 2021** أ. د عدنان حسين الخياط استاذ متقاعد. جامعة كربلاء. العراق	45
4	**أثر الرافعة التشغيلية في الربحية** **دراسة تطبيقية على شركات صناعة الأسمنت المدرجة في سوق عمان المالي** - د. سالم يسلم لرضي، أستاذ مشارك، جامعة سيئون، كلية العلوم الادارية - د. ياسر محمد باسرده، أستاذ مشارك، جامعة عدن كلية العلوم الادارية	63
5	**موقع إدارة الجمارك في تقرير النموذج التنموي الجديد بالمغرب** خالد شهيم باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق الدار البيضاء، المغرب	77
6	**قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة 1996-2020 باستخدام نموذج ARDL** د. رايس فاطمة الزهراء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر	99
7	**دور إدارة الموارد البشرية في تقييم أداء العاملين بالجامعات السودانية** **دراسة تطبيقية على جامعة العلوم والتقانة (2017-2022)** د. سهام حيدر الدرديري العبيد استاذ ادارة الاعمال المساعد، كلية ادارة الاعمال، جامعة المدينة، عجمان، الامارات العربية المتحدة	114

136	**دور الاستدامة الاستراتيجية في التوجه نحو التحول الرقمي (دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف)** **المدرس كرار محمد مدلول الجنابي** تدريسي في جامعة الكوفة -كلية الإدارة والاقتصاد، العراق	8
158	**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في السودان دراسة تحليلية للفترة (2002 - 2020)** - **أ.د. عصام الدين عبد الوهاب بوب**، بروفيسور الاقتصاد، جامعة النيلين، السودان - **هجو عطية عمر عطية**، باحث دكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، السودان، موظف بمعتمدية شئون اللاجئين بولاية النيل الأبيض، السودان	9
174	**الميزانية العامة في ليبيا: التطوير أصبح ضرورة** **د. مخلوف مفتاح محمد** كلية التجارة. جامعة الزيتونة. ليبيا	10
190	**استراتيجية استغلال التراث المعماري في تنمية الاقتصاد المحلي: حالة بلاد زيان بالأطلس المتوسط الأوسط** **بوبكر جمال** أمين جمعية أجيال للبحث في الثقافة والتربية والتنمية، وطالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، المغرب	11
201	**آثر زيادة حجم الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في السودان (للفترة من 1990-2022م)** **د. صالح احمد على جامع** أستاذ الاقتصاد المشارك، جامعة كرري، السودان	12
219	**الإدارة الرشيقة وأثرها على الأداء الوظيفي دراسة حالة شركة المدار الجديد - ليبيا** **أ. مصطفى عادل محمد الحاسي** جامعة بنغازي، ليبيا	13
236	**مدى تأثير أدوات تحليل قوائم التدفقات النقدية عند تطبيق المحاسبة الإلكترونية كأداة لترشيد القرارات المالية والاقتصادية دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع كوستي خلال الفترة من 2019 – 2021** - **د. صلاح محمد إبراهيم أحمد**، أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان - **د. أحمد عبد الوهاب أبو محمد ساتي**، أستاذ المحاسبة المساعد، محاسب ومراجع قانوني، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع كوستي، السودان - **د. محمد العوض محمد أحمد المكي**، أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة الامام المهدي، كوستي، السودان	14

264	**أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة على معدل البطالة في الأردن** منار محمود كثلوم المشاقبة ماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، الأردن	15
287	**L'impact de la RSE perçue sur la fidélité des clients : cas des voyageurs de l'ONCF** **Abdelaali ABBASSI, Chamsedine MAYA, Charaf SAIDI, INREDD** Laboratoire innovation, responsabilités et développement durable (INREDD), Université Cadi Ayyad, Maroc	16

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاستهلاك في تونس بين 2000 و2020

Economic transformations and their impact on consumption in Tunisia between 2000 and 2020

بسام المنداسي

كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس

الملخص:

لقد تميزت المرحلة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020 في تونس، بعدة تحولات شملت مختلف مستويات حياة التونسيين. وقد ساهم في تعزيز هذه التحولات، عدة عوامل منها العوامل الخارجية التي تمثلت خاصة في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 وإنجر عن ذلك مزيدا من انفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية وتحرير التجارة. أما العامل الثاني فتمثل في تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي دفعت بالعديد من الدول بما في ذلك الدول المتقدمة إلى اتخاذ إجراءات لحماية استقرار اقتصادها على المدى الطويل. وقد تأثر على المستوى الداخلي الاقتصاد التونسي منذ سنة 2011 على إثر الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تراجع النموّ الاقتصادي، حيث كشفت كل المعطيات الإحصائية عن انحدار متواصل للاقتصاد التونسي خلال العشر السنوات الأخيرة. وهو ما أثر على الجانب الاستهلاكي نتيجة للزيادة المتواصلة على الطلب الداخلي وتغير الأذواق من ناحية، وتراجع المقدرة الشرائية من ناحية أخرى لفئة واسعة من المجتمع التونسي خاصة الطبقة الوسطى في ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وتدني مستوى الأجور.

الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية، تونس، تأثير، الاستهلاك، 2000 و2020

Abstract

The period extending from the year 2000 to the year 2020 in Tunisia was characterized by several transformations that included the various levels of life of Tunisians. External factors have contributed to strengthening these transformations, especially the signing of the Association Agreement with the European Union in 1995, which resulted in more openness of the national economy to global markets and liberalization of trade. The second factor was represented by the impact of the global financial crisis of 2008, which prompted many countries, including developed countries, to take measures to protect the stability of their economy in the long term. On the domestic level, the Tunisian economy has been affected since 2011 as a result of the political and social unrest that led to a decline in economic growth, as all statistical data revealed a continuous decline of the Tunisian economy during the last ten years. As for the consumer side, it was affected in turn as a result of the continuous increase in internal demand and changing tastes on the one hand, and on the other hand the decline in the purchasing power of a wide segment of Tunisian society, especially the middle class, in light of the high prices of consumer goods and the low level of wages.

Keywords : Economic transformations, Tunisia, Impact, Consumption, (2000 and 2020).

مقدمة:

ظهرت تحولات عميقة خلال العقدين الأخيرين غيرت طبيعة حياة المجتمع التونسي الذي يتوق إلى تحقيق التقدم في جميع المستويات ومنها تحسين مستوى عيشه والرغبة في تحقيق حياة كريمة ورفاه الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطور التكنولوجي من خلال التركيز على تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وقد بدا ذلك في الاهتمام بتحسين الدخل الفردي للأشخاص من سنة إلى أخرى والإبقاء على استقرار أسعار المواد الاستهلاكية. بيد أن عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ سنة 2011، قد ساهم في تأزم الأوضاع العامة بالبلاد التي برزت نتائجها في مستوى عيش التونسيين من خلال تفاقم عديد الظواهر السلبية كغلاء المعيشة وتراجع مستوى الاستهلاك نتيجة ضعف المقدرة الشرائية إلى جانب تعقد مشكل البطالة والفقر وغيرها من الظواهر الأخرى التي أثرت في الحياة اليومية للمجتمع التونسي. وقد ساهم انفتاح الاقتصاد التونسي تدريجيا منذ سنوات السبعينات في إلغاء الحواجز الديوانية وتحقيق انتعاشة اقتصادية بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة في ادخال عدة إصلاحات كانت ضرورية لإعادة التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد التونسي خلال العشرية بين 1990 و2000 تحسن في نسبة النمو التي بلغت 4.03% سنويا مع انخفاض نسبة التضخم إلى 4.6% خلال المرحلة نفسها، وتواصلت هذه الانتعاشة في الاقتصاد التونسي خلال المرحلة الممتدة بين 2000 و2009 حيث بلغت نسبة النموّ 4.43% بينما تراجعت نسبة التضخم إلى 3.2%. ونذكر من أهم مؤشرات تحسن الاقتصاد التونسي، التطور الملحوظ في مستوى الدخل الفردي الذي بلغ كمعدل سنوي 7.7% خلال الثلاث العقود الأخيرة (1990- 2020)[1].

إشكالية البحث:

يعتبر الاستهلاك من العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي، ويتأثر بجملة من التحولات التي تعرفها المجتمعات على غرار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبعد مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، دخلت تونس ضمن "مجتمعات المعلومات" التي سيطرت فيها وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا العالية على سلوك الأفراد خاصة في مستوى العملية الاستهلاكية التي تخضع للاستمرارية والتجديد في ظل هذه التحولات العميقة. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتساءل عن مدى تأثير التحولات الاقتصادية التي عرفتها تونس على النظام الاستهلاكي للتونسيين؟

أهداف البحث: إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أهم التحولات التي عرفها الاقتصاد التونسي طيلة السنوات الأخيرة ومدى تأثيرها على العملية الاستهلاكية لدى المجتمع التونسي.

منهجية البحث: تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي في هذا البحث، حيث وقع الاشتغال بالمعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالتحولات الاقتصادية في البلاد التونسية وعلاقتها بالمسألة الاستهلاكية.

1 البنك المركزي التونسي، الاحصائيات / الحسابات الوطنية، الموقع الإلكتروني:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_n.jsp?params=PL150010,PL150020,PL150030,PL150040

الدراسات السابقة:

حظيت المسألة الاستهلاكية وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية في تونس، باهتمام بعض الدراسات والأبحاث نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- الدراسة التي أشرف عليها الأستاذ محمد ياسين الصيد، (2000) **حول ممارسات الطعام والمائدة في البحر الأبيض المتوسط**. وهو مؤلف جماعي يشمل عدد من المقالات التي اهتمت بالتحولات التي شهدها المطبخ التونسي عبر العصور.

- دراسة المعهد الوطني للاستهلاك (2013) بعنوان **التغيرات في أنماط الاستهلاك في تونس**. وتناولت الدراسة أهم العوامل التي ساهمت في تغير السلوك الاستهلاكي للمجتمع التونسي.

- الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني للإحصاء والتي تضمنت في الغالب تقارير وبحوث ميدانية شملت مختلف جوانب الحياة اليومية للتونسيين، ونذكر منها: (**المسح الوطني حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها لسنة 2005**)، حيث احتوت هذه الدراسة مستوى عيش العائلات التونسية وأهم التغيّرات التي طرأت على النظام الغذائي خلال السنوات الأخيرة. وفي نفس الإطار أصدر المعهد دراسة بعنوان (**المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015**). وشمل هذا التقرير معطيات إحصائية تخص مستوى الاستهلاك وظروف عيش الأسر التونسية. بالإضافة إلى المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2021[1] حيث وفرت نتائجه معطيات رقمية وإحصائية تخص مستوى عيش العائلات التونسية.

فرضيات البحث:

توجد علاقة شديدة الارتباط بين المحددات الاقتصادية والمسألة الاستهلاكية.

تأثر الاستهلاك بمدى تراجع أو تحسن المؤشرات الاقتصادية على غرار الدخل الفردي واستقرار الأسعار.

حدود البحث:

- المكانية: تونس

- الزمانية: من سنة 2000 إلى 2020

I. تطور الظاهرة الاستهلاكية في تونس

عرف المجتمع التونسي في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وحتى فكرية أثرت على حياته اليومية في كل المستويات، وكان من أبرز هذه التحولات التي ظهرت في مستوى النظام الاستهلاكي للتونسيين التأثر بالثقافة الاستهلاكية

1- كان من المبرمج إنجاز هذا المسح الوطني خلال سنة 2020، حيث تزامنت مع إنتشار الأزمة الصحية جراء فيروس كورونا لذلك وقع تأجيلها إلى سنة 2021.

الحديثة[1] (moderne) بشكل كبير على المستوى الاقتصادي لمختلف الفئات خاصة من الشباب الذي أصبح استهلاكه اليومي مغايرا لما ألفه عند الأباء والأجداد.

1- تعريف الاستهلاك:

اشتقت كلمة "الاستهلاك" في "لسان العرب" لابن منظور من "هلك" هلاكا وتهلكة بمعنى فَنِيَ أو مات، واستهلكه أي أهلكه[2]. أما في "معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة" فقد وردت كلمة الاستهلاك كالآتي: استهلك الشّيء استهلاكا، أهلكه، المال أنفقه وأنفذه[3].

بالرجوع إلى بعض المعاجم الأخرى نجد أن الاستهلاك يُعرّف على أنّه «النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الحاجيات والرغبات خلال فترة زمنية معينة ويشمل الاستهلاك البضائع الاستهلاكية كالملبس والمأكل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن[4]. وفي هذا الإطار تعدّدت الدراسات والبحوث التي عرّفت الاستهلاك وانطلاقا من ذلك يمكن أن نقتبس بعض التعريفات لهذا الموضوع، فقد ورد تعريف الاستهلاك على أنه تجربة يومية، إلاّ أنّ محاولة إيجاد تعريف دقيق له تبقى معقدة[5]، ويمكن التمييز في مرحلة أولى بين نوعين من الاستهلاك حسب وجهة كل واحد منهما، فهناك استهلاك المواد "الوسيطة" (intermédiaires) واستهلاك للمواد النهائية، وقد أضاف الباحثون الاقتصاديون في مرحلة ثانية الاستهلاك المنزلي والاستهلاك الإداري[6].

ويمكن النظر إلى الاستهلاك بوصفه المرحلة الأخيرة من مراحل النشاط الاقتصادي وهو كذلك الهدف أو الغاية الأساسية لكل الأنشطة الاقتصادية.

للاستهلاك عدة أشكال: استهلاك يقضي على السلع والخدمات بسرعة كبيرة وبشكل مباشر مثل المأكولات من المواد الغذائية وحرق الفحم واستهلاك البترول ومشتقاته. وهناك استهلاك يقضي على السلع بشكل تدريجي مثل استهلاك التجهيزات والآلات والأثاث[7]. ولصياغة نظرية مفسرة لسلوك المستهلك، فإننا نحتاج إلى معلومات واقعية تمكننا من الوقوف على العوامل المؤثرة في تنوع طلب المستهلك وتباينه ثم التركيز على دراسة المتغيرات المتصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [8].

1- Institut National de la Consommation, (25/12/2019), « Les changements des modes de consommation en Tunisie ». URL : http://www.inc.nat.tn/wp-content/uploads/2020/01/rapport_final-mai_2013_0.pdf.

2- ابن منظور، (2007)، **لسان العرب**، الجزء السادس، دار صادر، بيروت، ص. 348.

3- يوسف محمد رضا، (2006)، **معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص. 107.

4- **Larousse Encyclopédique Universel,** (1998), éditions France Loisirs, Paris, p. 364.

5 - Georges Rottier, (1990) «**Consommation** », in, *Encyclopedia Universalis*, Volume 6, éditeur à Paris, p. 420.

6 – Ibid., p. 420.

7- آمنة أبو حجر، (2009)، **المعجم الجغرافي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، لأردن، ص. 39.

8- Bernard Dubois, (1994), **Comprendre la consommation**, 2ème édition, Paris, Dalloz, p. 107.

لمعرفة الظاهرة الاستهلاكية يجب توفر جملة من المقاييس والمعطيات تتعلق بالاستهلاك والمستهلكين، يقع الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة فيما يخص الظاهرة الاستهلاكية وترتكز هذه المعطيات على معلومات واضحة تتلاءم مع البرامج الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وكذلك مع سياسة الإنتاج المحلي ومسالك التوزيع للوصول إلى الاستهلاك. وتخوّل هذه المعطيات تحديد النتائج المُتحصل عليها بشكل دوري وذلك بفضل تطبيق تلك البرامج والسياسات المعتمدة التي تسهل في نهاية الأمر معرفة الوضع الاستهلاكي بشكل عام. ويهدف إرساء الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية إلى معرفة جملة التأثيرات المحتملة على الاستهلاك ومنها بالخصوص مستوى الدخل الفردي والقدرة الشرائية والتزايد السكاني، لكن هذه المعطيات لا قيمة لها في حال عدم وجود معرفة دقيقة بالعادات الاستهلاكية وأهم التغيّرات التي طرأت عليها.

2- التغييرات الاستهلاكية للمجتمع التونسي

إنّ المجتمع بكل أجزائه هو كيان متغير وهذا التغيير شرطا ضروريا لوجوده واستمراره، فالمجتمع الذي لا يتغير يكون مهددا بالاضمحلال ثم الفناء، غير أن درجة التغيير تختلف من مجتمع إلى آخر وبعض المجتمعات التي تبدو ثابتة أو جامدة ليست كذلك في الواقع فهي تتغير وإن كان هذا التغيير يكون ببطء شديد، والتطور الاجتماعي لا يعني دائما التغيير إلى الأفضل. وما يهمنا في هذا الإطار من طبيعة المجتمع التونسي هي دراسة جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وما انجرّ عنها من تغييرات لاحقة شهدها المجتمع. فقد تكون هنالك العديد من العوامل الداخلية التي أدت إلى هذه التحولات، بفعل التراكم والحركة الذاتية وضرورة التكيّف مع البيئة الجديدة، والعوامل الخارجية الناتجة عن الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى سواء كان ذلك بطريقة سلمية في إطار التعاون المتبادل أو بطريقة عنيفة في إطار الاستعمار وإعلان الحرب. وفي هذا الصدد يقول محمد صالح مزالي: " إن كل تغيير هو بالضرورة محصلة لعوامل عدة فهو رهين الوسط المادي والحالة الاجتماعية والأخلاقية" ويضيف في الإطار نفسه "إنّ المجتمع الذي يعجل بالتغيير الإيجابي يبقى في حالة تبعية ثقافية واقتصادية واجتماعية للمجتمعات التي سبقته"[1].

مرّ المجتمع التونسي بتغيرات كبيرة في العقود الأخيرة، وخاصة في الفترة المدروسة، ومن هذه التغييرات ما طرأ على السلوك الاستهلاكي للتونسيين الذي كان نتاج لعدة عوامل، مثل تغير هيكلة الأسرة، وإعادة تعريف العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، وتحسين مستوى المعيشة، وتوسع التحضر، وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات والانفتاح على العالم الخارجي.

3- تغير طبيعة الإنفاق الأسري في تونس:

لقد تميز النظام الغذائي التونسي بالمحافظة على خصوصياته التاريخية والثقافية لمدة طويلة من الزمن، إلاّ أنّ تغيرات هامة طرأت عليه، وقد أصبحت جليّة في سلوكيات الاستهلاك اليومي للتونسيين، منذ فترة الاستعمار الفرنسي وتجذرت بعد استقلال البلاد سنة 1956، من خلال إرساء سياسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة. وقد تضافرت الجهود لتحقيق حاجيات السكان من المواد الاستهلاكية والخدمات، ومن هنا وفدت على البلاد أنماط استهلاكية

1- محمد صالح مزالي، (1990)، **تطور تونس الاقتصادي (1881-1920)**، تعريب الهادي التيمومي، بيت الحكمة، تونس، ص. 13.

جديدة أثّرت في التقاليد والعادات الاستهلاكية. وقد ساهم هذا التوجه الاقتصادي والاجتماعي الجديد في إزالة الفوارق بين الوسطين الريفي والحضري تدريجيا. ومنذ السبعينات طرأت على النظام الغذائي التونسي تحوّلات جذرية ظهرت في مستوى الاختيارات الغذائية للسكان من خلال إنفاق الأسر، ففي سنة 1975 صدرت دراسة حول مستوى توزيع ميزانية الأسرة التونسية سنويا بين 1975 و1995 وبيّنت أن الإنفاق الجملي قد حقق نمواً بـ 9.9% وأنّ الإنفاق في باب المواد الغذائية سجّل هو الآخر نمواً قُدر بـ 9.3% خلال الفترة نفسها[1]. وقد احتلت التغذية الفصل الأساس من كلّ وظائف الاستهلاك أي ما يقارب 25% من المبالغ المرصودة للاستهلاك الجملي مثلما أثبتته الدراسة، فمن نتائج هذا التطور تراجع الإقبال على الحبوب ومشتقاتها التي أصبحت تُستهلك في المرتبة الثالثة بعد اللحوم والخضر وهو ما يدل على التحول الكيفي والكمي في استهلاك المواد التقليدية تحت تأثير عدة عوامل منها الثقافية والاقتصادية والديمغرافية[2].

لقد عرفت هيكلة الإنفاق الأسري في السنوات الأخيرة تغييرا واضحا على عكس المنحى الذي اتبعته في السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت حصة التغذية في اجمالي الانفاق من 28.9% سنة 2015 إلى 30% سنة 2020 بعد أن عرفت نسقا مستقرا لعدة عقود. وبلغت هذه النسبة حوالي 35% بالنسبة للعائلات الأقل إنفاقا. وفي المقابل تراجعت حصة نفقات النقل والترفيه بين سنتي 2019 و2020، بينما سجلت حصة النفقات الخاصة بالرعاية الصحية ارتفاعا هاما مقارنة بسنة 2015 وذلك تزامنا مع شدّة الأزمة الصحية. وهو ما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم (1): أهم أبواب الإنفاق لدى العائلات التونسية بين 2015 و2020 بحساب الدينار

مجال الإنفاق	2015	2020
التغذية والمشروبات غير الكحولية	1118	1645
مشروبات كحولية وتبغ	102	183
الملابس	293	635
نفقات السكن	1030	1307
تجهيزات كهربائية ومنزلية	143	191
الرعاية الصحية	363	609
النزل والمطاعم والمقاهي	157	164

المصدر: تقرير المعهد الوطني للإحصاء حول المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2020.

1- Faika Charfi et Sameh Zouari, (2000), **L'Evolution des dépenses de consommation en Tunisie, un reflet des pratiques alimentaires**, in, « Alimentation et pratiques de tables en Méditerranée », Colloque du GERIM, Sfax 8 et 9 mars, 1999, Edition GERIM p. 203.

2- TAP, (30 juin 2014). « Bien être : le mode vie et de consommation du tunisien a radicalement change ». URL : https://www.webmanagercenter.com/2014/06/30/151951/bien-etre-le-mode-vie-et-de-consommation-du-tunisien-a-radicalement-change/.

رسم بياني رقم (1): مجال الإنفاق بحساب الدينار

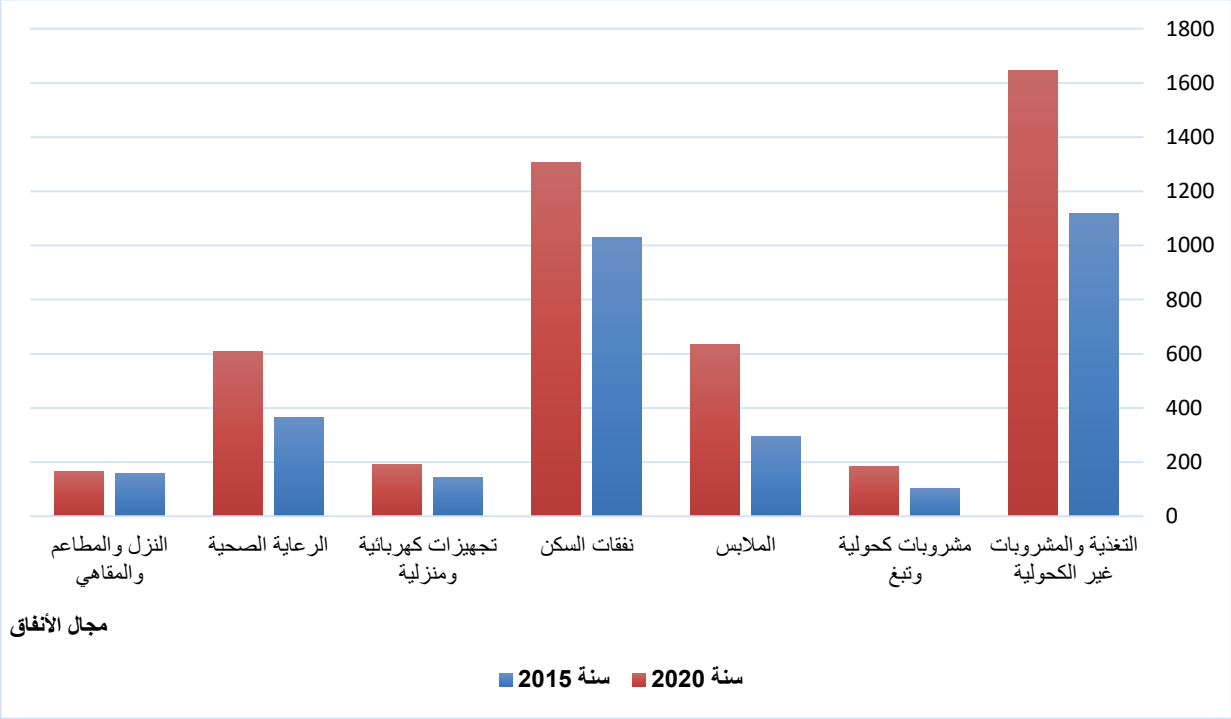

أفرزت هذه التحولات تراجع المواد الاستهلاكية الأساسية والضرورية في النظام الغذائي التونسي، الذي يرتكز أساسا على الحبوب ذلك أن متوسط استهلاكه السنوي من هذه المادة يناهز 183 كغ للفرد الواحد. وقُدر استهلاك التونسي للحوم بما يقارب 27 كغ و4,9 كغ من الأسماك و133 بيضة و54 كغ من الحليب و7,16 كغ من السكر والسكريات و7,22 كغ من الزيوت إلى جانب 78 كغ من الخضر الطازجة و8,70 كغ من الفواكه والغلال و3,7 كغ من البقول خلال هذه المرحلة[1].

وتشير كل المعطيات المتعلقة بالاستهلاك في تونس، أن النظام الغذائي التونسي بدأ منذ الثمانينات يتطور، وقد تميز بتراجع واضح للعادات والسلوكيات الاستهلاكية التقليدية مقابل التعويل أكثر فأكثر على الأكلات السريعة والمصبرات الغذائية[2].

جدول رقم (2): تطور استهلاك بعض المواد وتراجع مواد أخرى بين 1985 و2020 للفرد الواحد سنويا

السنوات / المواد الاستهلاكية	1985	1995	2005	2010	2020
الحبوب (كلغ)	204.4	187	180	178	172
الخضر المصبرة (كلغ)	46.8	52.6	60.2	64	66.1
ياغرت (عدد العلب)	29	33.5	48	52	68

1- تقرير المعهد الوطني للإحصاء حول المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2020.

2 - Faika Charfi et Sameh Zouari, **L'Evolution des dépenses de consommation en Tunisie** ... op. cit. p. 205.

المصدر: تقرير المعهد الوطني للإحصاء حول المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2020.

رسم بياني رقم (2): المواد الاستهلاكية للفرد الواحد سنويا (بين 1985 و2020)

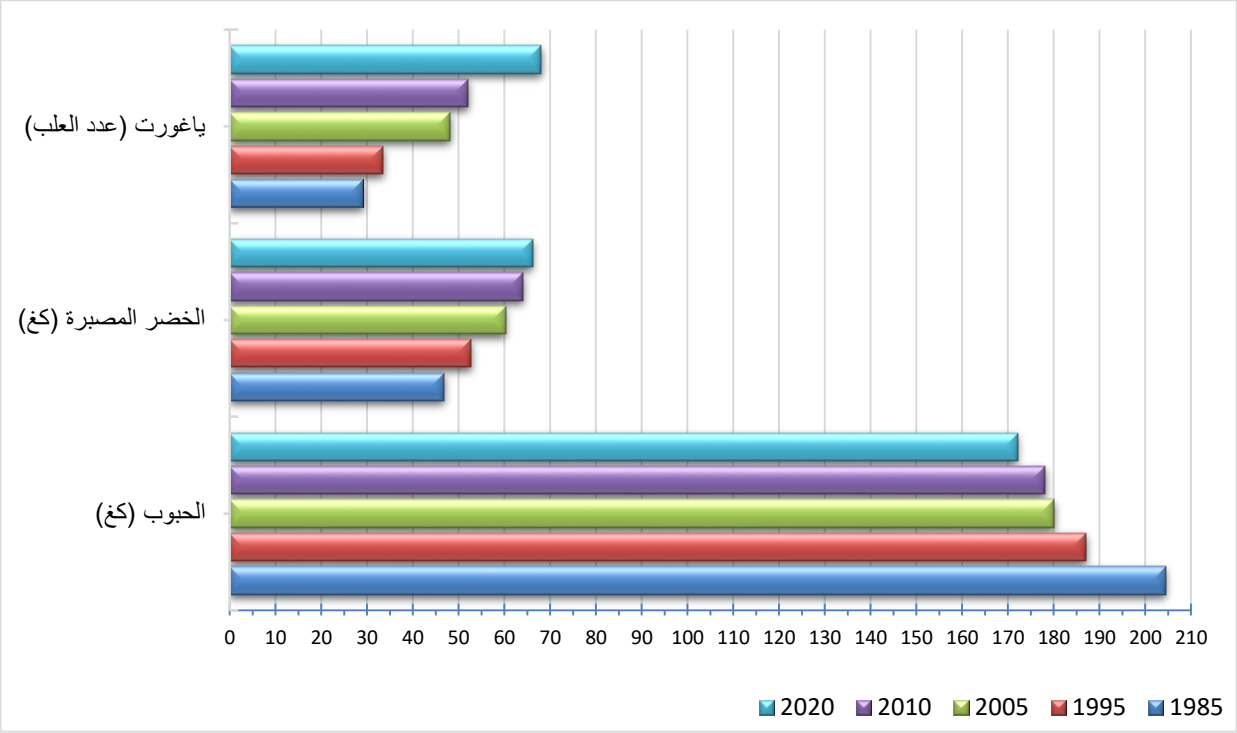

نستخلص من بيانات الجدول السابق أن النظام الغذائي التونسي مازال يعتمد بدرجة أولى على الحبوب، بالرغم من التراجع المستمر لحجم الاستهلاك السنوي لهذه المادة بقرابة 32 كغ للفرد على امتداد الفترة نفسها. وفي مقابل ذلك أصبح الاستهلاك السنوي للفرد خلال الفترة نفسها يعتمد على المصبرات الغذائية والمواد الاستهلاكية الجاهزة مثل الخضر التي تطور استهلاكها لدى التونسي من سنة إلى أخرى، وقد سجل استهلاك الفرد من مشتقات الحليب كالياغرت ارتفاعا واضحا في عدد العلب المستهلكة بين 1985 و2020.

وعموما فقد طرأ على النظام الغذائي التونسي تغيرات عميقة مسّت المواد الاستهلاكية والمستهلكين معا، حيث تراجع الإقبال على استهلاك المنتجات الفلاحية كالحبوب ومشتقاتها التي ميزت العادات الغذائية للأسر التونسية لطيلة عقود من الزمن. تمّ والاستئناس بأنماط غذائية عصرية قائمة على استهلاك المواد الغذائية الجاهزة والمصنعة المعروضة للبيع سواء في الفضاءات التجارية الكبرى أو في الأسواق اليومية والأسبوعية، وهو ما يتطلب تخصيص جزء هام من الدخل الفردي لمسايرة هذه التحولات والمحافظة على التوازن المالي.

II. المحدّدات الاقتصادية للاستهلاك في تونس بين سنوات 2000 و2020.

إن أهمية الاستهلاك في بلد ما، يُفسره تعدد العناصر الاقتصادية التي تعطيه مكانة بارزة ضمن الإطار الاقتصادي العام، فمنذ "كاينز" الذي قام بوضع الأسس الأولى لهذه النظرية في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"

(1936)، حيث كان لفرضية الدخل المطلق الدور البارز في تطوير جل النظريات اللاحقة في إطار تفسير العوامل المحددة والدالة على الاستهلاك، وفي هذا الإطار يعتقد كينز أن الدخل هو المتغير الرئيسي الذي يتوقف عليه الاستهلاك، حيث يرتبط الانفاق الاستهلاكي بالدخل ارتباطا عضويا فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وقد بدأت المجتمعات الغربية تعي بالدور الهام الذي يلعبه التطور في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها على العملية الاستهلاكية، وتأكد ذلك باهتمام الخبراء الاقتصاديين منذ فترة بالروابط الأساسية بين الاستهلاك وعلاقته بعدة عناصر مثل الدخل الفردي ومستوى عيش السكان ومستوى الأسعار والسياسة السكانية المتبعة[1].

1- الدخل الفردي:

يعتبر الدخل من المحددات الأساسية لرفاهية الانسان المادية والاجتماعية، و"الهدف منه هو معرفة حجم الانفاق الاستهلاكي الذي يمكن للفرد التصرف فيه دون أن يصبح أفقر من قبل[2] إن الاستهلاك بما هو جزء عضوي من الدخل حسب "كاينز" يعني أنه كلما وقعت زيادة في مداخيل الأفراد زاد ميلهم إلى الاستهلاك وإلى ارتفاع النفقات بصفة عامة. ولفهم مستوى الدخل الفردي في تونس خلال المرحلة المدروسة كان لزاما علينا فهم طبيعة الاقتصاد التونسي وأهم التحولات التي طرأت عليه طيلة العقدين الأخيرين. مقارنة بما قبل سنة 2011 التي عرفت فيها تونس انتعاشة اقتصادية، فإن الفترة التي تلتها قد تميزت بتراجع كل المؤشرات الاقتصادية نتيجة عدة عوامل. فقد واجه الاقتصاد التونسي عديد الصعوبات الهيكلية التي انجر عنها انخفاض نسبة النمو الاقتصادي التي لم تتجاوز 1.7% خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2020 مقارنة بالمرحلة السابقة التي بلغ فيها معدل النمو أكثر من 4%، وما تبعها من ارتفاع في نسب الفقر وتضاعف البطالة إلى مستويات مترفعة وصلت إلى 30.1% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020[3]. وقد ساهمت عدة عوامل في أزمة الاقتصاد التونسي طيلة العشرية الأخيرة ومنها جملة السياسات الداخلية والخارجية التي لم تعد ملائمة لخلق وضع اقتصادي واجتماعي مستقر، وهي بالأساس جملة الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها تونس خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع الإقليمي خاصة في ليبيا، زد على ذلك تأثير تراجع الصادرات التونسية نحو الخارج وتضاعف أزمة الاقتصادي التونسي جراء انتشار فيروس كورونا الذي عمق حدّة صعوبات الاقتصاد، حيث تراجع نشاط التجارة الخارجية وتأثرت كل القطاعات المنتجة بسبب سياسة الغلق التي انتهجتها كل دول العالم تقريبا، وعلى إثرها دخل الاقتصاد التونسي في أزمة شاملة نظرا لكونه اقتصاد منفتح ومندمج في الاقتصاد العالمي. وحسب الاحصائيات فإن الاقتصاد التونسي قد سجل نسبة نمو سلبية بلغت 7.3-% في موفى سنة 2020 حيث كان تأثيره واضحا في طبيعة حياة التونسيين في كل المستويات[4].

1- جون ماينارد كينز، (2010)، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة.

2- Hicks R, (1949), Value and capital, ED. Claventon, press. Oxf. p. 127.

3- رباب علوي (19 نوفمبر 2020). "التونسي بين أزمة البطالة وأزمة كورونا"، الموقع الإلكتروني :

https:// https://ar.businessnews.com.tn/ 519,15818,3,-التونسي-بين-ازمة-البطالة-و-ازمة-كورونا

4- مهدي الزغلامي، (2022/08/19)، معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية: القدرة الشرائية للأسر التونسية ضعفت خلال العشرية الأخيرة". الموقع الإلكتروني: https://www.ilboursa.com/ar/36141

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الاستهلاك والدخل فهي تعتبر مهمة، ذلك أن المستهلك التونسي دأب على تخصيص جزء محترم من مدخوله لفائدة خياراته الاستهلاكية. وقد تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 2000 و2020 بحساب الدولار كالآتي:

جدول رقم (3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 2000 و2020 بحساب الدولار

السنوات	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي
2000	2170
2005	3106
2010	4029
2015	3961
2020	3718

المصدر: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) –Tunisia

URL : data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=TN

رسم بياني رقم (3): نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بحساب الدولار (بين 2000 و2020)

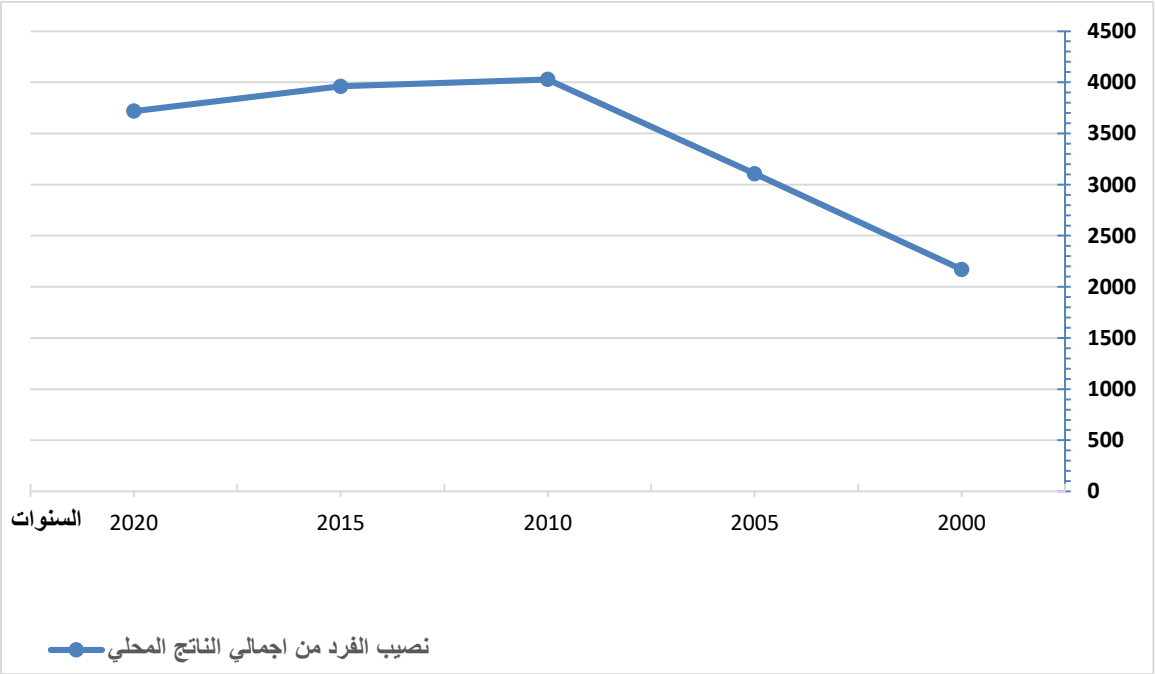

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أنه منذ سنة 2000، أخذ الدخل الفردي في الارتفاع ليبلغ أقصاه سنة 2010 بأكثر من 4000 دولار. ومنذ سنة 2015 برز تراجع الدخل الفردي للتونسيين إلى 3961 دولار ونتج عن ذلك تراجع القدرة الشرائية لأغلب العائلات التونسية[1]. ونستنتج من ذلك أنه كلما ارتفع الدخل السنوي تبعه ارتفاع في الاستهلاك وارتفاع

1- معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية، مرجع سابق.

الحصة في المخصصة له، وبالتالي فإن الاستهلاك يحظى بقسم هام ضمن مجالات الانفاق لدى المجتمع التونسي. فخلال الفترة الممتدة بين 2001 و2010 ارتفع المعدل السنوي للدخل الذي بلغ 9.5%. وكشف المعهد الوطني للإحصاء في تقريره لسنة 2009 أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد في تونس قد بلغ 5319 دينار أي ما يعادل 4091 دولار، وأضاف التقرير أن متوسط إنفاق الفرد الواحد من الدخل قد بلغ 1820 دينار (1400 دولار) منها 634 دينار (34.8%) على الغذاء الذي احتل المرتبة الأولى في أبواب إنفاق العائلات التونسية ويحتل الانفاق على السكن المرتبة الثانية بـ22.8% من مجموع الانفاق وتليه نفقات النقل بـ10.7% ثم نفقات العلاج بـ10.3%. ويتوقع التقرير أن يكون للاستهلاك أحد أهم محركات الاقتصاد التونسي خلال السنوات اللاحقة ليسجل نموّا قدره 4.5%، بينما يضيف التقرير أن الأرقام المسجلة مؤكدة على الاستهلاك العائلي في تونس قد تجاوز بكثير مرحلة المواد الضرورية ليصل إلى مرحلة تدل على رفاهية أكبر وعلى تحسن مستوى عيش السكان[1].

عرف الاقتصاد التونسي منذ سنة 2011، عدة تغيرات أدّت إلى تراجعه وعدم قدرته على الخروج من الأزمة، ومن هذه التحولات التي ساهمت في تراجعه تدريجيا، نذكر الارتفاع المتزايد لكتلة الأجور التي فاقت كل التوقعات وما رافقها من ارتفاع في نسبة المديونية من الخارج. فقد تطورت كتلة الأجور منذ سنة 2011 بصفة سريعة، حيث مرت من 10.5% من الناتج الداخلي الخام خلال السنة نفسها إلى 11% سنة 2012، وإلى قرابة 12% سنة 2013 وإلى 12.4% سنة 2014، و12.6% سنة 2015 و13.6% سنة 2016 لتصل إلى حوالي 16% سنة 2020[2]. وقد تواصل انخفاض متوسط الدخل للفرد الواحد في البلاد التونسية إلى قرابة 30% خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2020، بالرغم من توقعات أصحاب القرار أنداك بارتفاع معدل النمو الاقتصادي بداية من سنة 2016، وهو ما أضفى قليلا من الأمل وعودة الثقة في الاقتصاد التونسي، إلاّ أن تأخر عملية الإصلاح الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي وانعدام الرؤية المستقبلية أدى إلى تراجع معدلات النمو التي أثرت بدورها في تراجع مستوى الدخل الفردي في تونس، وقد تسبب انتشار فيروس كورونا منذ أواخر سنة 2019 في العالم إلى حين وصوله إلى تونس مع بداية 2020 في تراجع الناتج الداخلي الخام بقرابة 10%[3].

2- مستوى الأسعاروالمقدرة الشرائية:

بالإضافة إلى العلاقة المتينة بين الاستهلاك والدخل، توجد محددات أخرى تساهم في تراجع أو تحسن العملية الاستهلاكية وهي تتمثل في مستوى أسعار المنتجات والخدمات الاستهلاكية، وعليه فإن المقدرة الشرائية للمستهلكين شديدة الارتباط بتطور مداخيلهم واستقرار مستوى الأسعار التي تقوم بقياس جودة المنتجات والخدمات ومدى ملاءمتها للدخل المتاح. ويمكن تفسير العلاقة بين الاستهلاك والأسعار بمدى ارتفاع أسعار الطلب ومستوى الاقبال على الاستهلاك، من خلال توسع رقعة الاستهلاك للمنتجات والخدمات وملائمتها للأسعار وهو ما يعني إذا ما انخفضت أسعار المواد الاستهلاكية أو بقيت مستقرة ينتج عنها ارتفاع وتحسن في حجم الاستهلاك. ويتأثر الاستهلاك بمستوى الأسعار الجارية،

1- تقرير المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 10 مارس 2010.

2- L'économiste Maghrébine, (17 janvier 2022), «2010-2021: La descente aux enfers de l'économie tunisienne en six graphiques », URL : https://www.leconomistemaghrebin.com/2022/01/17/2010-2021-descente-enfer-economie-tunisienne-six-graphiques/

3 - سفيان المهداوي،"بين مداخيلهم ومصاريفهم: ثلث التونسيين فقراء... والدخل الفردي من بين الأضعف عالميا"، جريدة الصباح، 22 فيفري 2023.

فعند ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستوى الاستهلاك، والعكس صحيح عندما ينخفض مستوى الأسعار.

أما في تونس فقد عرفت أسعار المواد الاستهلاكية خلال المرحلة الممتدة من 2000 إلى سنة 2010، ارتفاعا طفيفا قُدر بـ4.83% بالإضافة إلى تحسن القدرة الشرائية لتبلغ 4.69% سنويا وبلغت ذروتها خلال سنوات 2000 لتتجاوز 5.80% بعد أن كانت في حدود 5.1% خلال سنوات 1990. وقد ارتفع المعدل السنوي لمصاريف الاستهلاك ليبلغ 9.53% خلال كامل الفترة، بينما ارتفع حجم الاستهلاك إلى 4.64% ويعني ذلك أن هذه الزيادات قد تضاعفت أكثر من 3 مرات في حجم الاستهلاك وسجلت سنوات 2000 ذروة هذا الارتفاع بـ5.8% مقارنة بسنوات 1990 التي بلغت 4.4% و2.9% سنة 1980.

وقد أفرزت نتائج المسح الوطني حول تغذية الأسّر لسنة 2005، أن النمط الاستهلاكي للتونسيين مازال يرتكز أساسا على الحبوب إذ أن متوسط استهلاكه السنوي من هذه المادة يقارب 183 كلغ للفرد، ويقدر استهلاك التونسي خلال سنة 2005 بما يناهز 27 كغ من اللحوم و4,9 كغ من الأسماك و133 بيضة و54 كغ من الحليب و7,16 كغ من السكر والسكريات و7,22 كغ من الزيوت إلى جانب 78 كغ من الخضر الطازجة و8,70 كغ من الفواكه والغلال و3,7 كغ من البقول الخضراء. ويختلف نمط الاستهلاك حسب وسط الإقامة إذ أن متوسط الاستهلاك الفردي من الحبوب بالوسط البلدي أقل بـ40 كغ مما هو عليه بالوسط غير البلدي مقابل زيادة بقرابة 10 كغ من اللحوم و6 كغ من الأسماك و22 بيضة و24 كغ من الحليب وكذلك زيادة بـ10 كغ من الخضر و7 كغ من الغلال والفواكه[1].

ومنذ سنة 2011، شهدت أسعار أغلب المواد الاستهلاكية ارتفاعا كبيرا، حيث ارتفعت أسعار الخضر والحبوب والدواجن والبيض واللحوم ومختلف المواد الغذائية، وأضحى غلاء الأسعار كابوسا يواجهه التونسيون يوميا[2]. وحسب نشرية المعهد الوطني للإحصاء فإن أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة باحتساب الانزلاق السنوي قد ارتفعت بنسبة 7.6% فيما يتعلق بالمواد الغذائية وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار الدواجن بنسبة 23.3% وأسعار زيت الزيتون بنسبة 21.8% وأسعار البيض بنسبة 15.5% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 16.7% والخضر بـ10.8% والأسماك بنسبة 9%. وعرفت أسعار المواد المصنعة ارتفاعا كبيرا بلغت 7.6% خلال سنة 2020 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الصيدلية التي ناهزت 5.7% وأسعار مواد البناء بنسبة 14% وأسعار الملابس الجاهزة والأحذية بنسبة 8.7% وأسعار مواد التنظيف بنسبة 5.4%، وشهدت أسعار الخدمات ارتفاعا هاما قدرت بـ4.8% وتجسد ذلك في زيادة أسعار خدمات المطاعم والمقاهي وخدمات النزل بنسبة 6.5% ويليها ارتفاع خدمات الصحة بنسبة 5.2% [3].

ومن مظاهر تراجع مستوى استهلاك العائلات التونسية نذكر التراجع الواضح في استهلاك اللحوم الحمراء خاصة منذ بداية سنة 2012، حيث ساهم ارتفاع سعر هذه المواد في حرمان التونسيين من استهلاك اللحوم التي أصبح الاقبال عليها

1- المعهد الوطني للإحصاء: المسح الوطني حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها لسنة 2005.

2 - محرز الماجري، (2021/05/27)، "هل تستطيع تونس كبح جماح ارتفاع الأسعار؟"، الموقع الإلكتروني:.(consulté le 24 Mars 2022)
- https://www.independentarabia.com/node/225991

3- تقرير المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 4 جانفي 2022.

مرتبط بمواسم معلومة مثل المواسم الدينية كعيد الإضحى أو بعض المناسبات كالزواج والختان والأفراح عموما، وفي هذا الصدد تراجع استهلاك اللحوم خاصة الحمراء من معدل 11 كلغ سنويا قبل سنة 2011 إلى 9 كلغ سنويا.

شهدت البلاد التونسية خلال السنوات الأخيرة ارتفاع معدلات التضخم من سنة إلى أخرى، وقد أخذ مستوى تزايد التضخم العام للأسعار منحى تصاعديا منذ سنة 2011، حيث أصبح يمثل ظاهرة خطيرة ومخيفة على التونسيين خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة في حال إذا ما تجاوز مستوى معين وفات كل التقديرات الاقتصادية للبلاد.

وعموما يؤدي التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تراجع المقدرة الشرائية للأشخاص التي يتبعها انخفاض في مستوى الاستهلاك. فقد استقر التضخم في البلاد التونسية طيلة العشرية الأولى (2000-2010) في حدود 3.5% وهو ما ساهم في الحفاظ على مستوى استهلاك العائلات التونسية، أما منذ سنة 2011 فقد تأثر الاقتصاد الوطني بعدة عوامل أثرت سلبا على حياة التونسيين وشهد خلالها مستوى التضخم صعودا متواصلا ليسجل 7.3 بالمئة في 2018، وانخفض إلى 6.7 بالمئة عام 2019. وفقا للبنك المركزي التونسي الذي يتوقع انخفاض مستوى التضخم إلى 5.7 بالمئة في 2020، وأن يحافظ على المستوى نفسه هذا العام. وكان الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأساسية الدافع الرئيسي للتضخم، إضافة إلى الزيادة في الأجور، واختلالات التجارة الخارجية، وتدهور سعر صرف العملة المحلية. وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره حول الوضع الاقتصادي بتونس أن ارتفاع الأسعار أصبح أمرا يبعث على الانشغال لدى المجتمع التونسي الذي لم يعرف نظيرا له منذ سنة 1990. هذا وقد أفاد **معظم المهتمين بالشأن الاقتصادي، بأن القدرة الشرائية للمواطن التونسي قد تراجعت إلى قرابة 40% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020**[1].

وبلغ ارتفاع الأسعار ذروته مع بدء جائحة كورونا وما رافقها من تراجع في الإنتاج وارتباكا في عمليات التوريد والتصدير، ووفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء فإن أسعار المواد الاستهلاكية قد ارتفعت بنحو 30% في موفى سنة 2020. وشهدت القدرة الشرائية للعائلات التونسية مزيدا من التراجع خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2020 في وقت سجل فيه مؤشر الاستهلاك العائلي ارتفاعا ملحوظا من 3.4% إلى 5.3%[2]. وتعكس هذه النسبة المرتفعة من التضخم ما تعرفه تونس من أزمة اقتصادية خانقة زادتها حدّة ارتفاع الأسعار "ارتفاعا جنونيا" منذ مطلع سنة 2011، حيث عرفت أسعار جل المنتوجات، خصوصاً المنتوجات الأساسية من خضر طازجة وغلال وسلع، منحى تصاعدياً يزداد بشكل يومي تقريباً وفق معاينة يومية لحركة الأسعار في مختلف الأسواق التونسية.

3- المحدد الديمغرافي:

يساهم الارتفاع في عدد السكان بشكل عام في زيادة الإقبال على الاستهلاك. بيد أن هذا الارتباط بين السكان والاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية فقط، بل يتعداه إلي التركيبة العمرية للسكان والمستوى التعليمي والثقافي والتكنولوجي، ومن هنا فإنّ الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق إلا أن التركيبة العمرية للسكان ومستويات التعليم والثقافة وغيرها من المستويات الأخرى تساهم في خلق أنماط استهلاكية جديدة ومتنوعة باستمرار وهو ما يعني

1- حقائق أون لاين، (2022/05/06)، "القدرة الشرائية للمواطن تراجعت بما لا يقل عن 40%"، الموقع الإلكتروني:
https://www.hakaekonline.com/ar/article/140468

2- تقرير المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2020: http://www.ins.tn

زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات الفتية أو الشابة ذات المستوي التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح وخاصة في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور التكنولوجي والحداثة والانفتاح علي المجتمعات الأخرى.

وعليه، يشكل العنصر الديمغرافي أو البشري مؤشر هام لتطور الاستهلاك في بلد ما، وهو يعتبر من المحركات الأساسية للنموّ الاقتصادي. فقد عرفت البلاد التونسية تحولات هيكلية في مستوى نظامها الديمغرافي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، فقد بلغ عدد سكان الدولة التونسية حسب آخر تعداد عام للسكان 10 ملايين و932 ألف نسمة في سنة 2014 و11.233.561 مليون نسمة سنة 2016 وارتفع هذا العدد إلى 11.494.584 مليون نسمة سنة 2018 و11.708.370 مليون نسمة سنة 2020[1]. وقد اتسم الوضع الديمغرافي بالاستقرار وسجلت الزيادة الطبيعية للسكان ارتفاعا طفيفا لتبلغ 1,29% سنة 2011 مقابل 1,08 سنة 2004 و1.03 لسنة 2020. وتغيرت التركيبة العمرية للسكان، حيث كانت تتصف قبل 1994 بخصوصيات المجتمعات الفتية، تغيرا واضحا فلم تعد تمثل فئة الأطفال أقل من خمسة سنوات سوى 8,2% من مجموع السكان مقابل 11% سنة 1994. وعرفت الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 5 إلى 14 سنة تراجعا بنسبة 36% خلال الفترة نفسها. في المقابل تطورت نسبة النشيطين (18 إلى59 سنة) من 56,9 % من مجموع السكان سنة 1994 إلى 66,4% حاليا. وارتفعت بدورها نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم ستين سنة من 3,8% سنة 1994 إلى 10,1% سنة 2011، وإلى 11.7% سنة 2014 وإلى 12.1% سنة 2020[2].

تشهد تونس على غرار ما يسجل في البلدان المتقدمة تهرّما تدريجيا للسكان يتمثل في ارتفاع نسبة كبار السن من ناحية، وانخفاض نسبة الأطفال من ناحية أخرى. وتطرح هذه التحولات الديمغرافية جملة من التحديات خلال السنوات القادمة لاسيما فيما يتعلق بالتشغيل والتعليم والضمان الاجتماعي والصحة[3].

ومن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحول الديمغرافي نذكر ما تلحقه من اضطرابات واختلالات في عمليتي التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية التي يسببها التغير الديمغرافي في البلاد التونسية التي مرّت بمراحل مختلفة من التحول الديمغرافي، ذلك أنّ السلوك الاقتصادي للمجتمع التونسي كغيره من المجتمعات الأخرى مرتبط ارتباطا وثيقا بدورة الحياة (من الولادة إلى الموت)، حيث تختلف سبلهم في الاستهلاك والادخار في مراحل العمر المختلفة، وبناءا على ذلك تؤثر التركيبة العمرية المتغيرة تأثيرا كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو ما عرفته تونس خلال العقدين الأخيرين. فقد عرفت تحولات هامة ظهرت بالأساس في تباين سياق احتياجات كل فرد من أفراد المجتمع، والتي يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية خاصة في ظل التغيرات الحاصلة في هيكل الأعمار للسكان في تونس. بما أنّ السلوك الاقتصادي يختلف من شريحة إلى أخرى ويتغير وفقا لسّنها واحتياجاتها اليومية من مأكل ومشرب وملبس، فإنّ لأفراد يمثلون خلال المرحلة الأولى والأخيرة من الانتقال الديمغرافي، عجزاً في دورة الحياة، لأن معدل استهلاكهم يفوق إيراداتهم من العمل. ويجري تمويل

1- تقرير المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 25 مارس 2021.

2- المعهد الوطني للإحصاء، المؤشرات السكانية لسنة 2020، قاعدة البيانات الإحصائية. الموقع الإلكتروني: http://dataportal.ins.tn

3- اليونيسكو، (1994)، (السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات، تقرير تقدمت به تونس أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994. الموقع الإلكتروني:

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u1376/population_policy_in_tunisia.pdf (Page 10)

استهلاك هاتين المرحلتين أساساً من خلال التحويلات الخاصة أو العامة فيما بين الأجيال، مما يؤدي دوراً رئيسياً في إعادة توزيع الموارد المتأتية من النشيطين البالغين الذين هم في سن العمل وتوجيهها إلى الأطفال والمسنين.

الخاتمة:

• النتائج:

يلعب الاستهلاك دورا مهما في بناء الأنظمة الاقتصادية لكثير من الدول، حيث أنه يعتبر أحد المكونات الضرورية في الاقتصاد بصفة عامة، ومن ثم فإن التقلبات الاقتصادية العامة تأثر بشكل واضح ومباشر في المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستهلاك مثل الدخل الفردي، القدرة الشرائية، ومستوى الأسعار والنمو الديمغرافي الذي تميز بسرعة تحوله وهو ما ساهم في تطوير الأنماط الاستهلاكية في تونس. ونتيجة لذلك أصبح المجتمع التونسي يعتبر من المجتمعات الاستهلاكية المنفتحة على الخارج يتباهى بالأذواق والتوجهات الاستهلاكية الجديدة في ظل ظرفية اقتصادية كانت مواتية لهذه التحولات. فقد عرف الاقتصاد التونسي خلال العشرية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2010، ارتفاعا واضحا في معدلات النمّو بلغت مستويات مقبولة، وتمكنت من خلاله الدولة من تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفئة واسعة من التونسيين مع المحافظة على مستوى الأسعار العامة لجلّ المواد الاستهلاكية. ويمكن القول إن هذه العشرية ظهرت فيها سياسة الاقتصاد التنافسي، واتفاقيات التبادل الحرّ، التي أفرزت تحسّنا ملحوظا في المؤشرات العامة للنمو الاقتصادي، وفي المقابل فإنها طرحت على الاقتصاد التونسي جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل، ارتفعت معها الضرائب الاجتماعية، واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية التي تطمح إلى الأفضل.

ومنذ سنة 2011، عرفت البلاد ثورة اجتماعية وسياسية أدت إلى اسقاط النظام السياسي، أملا في تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تراجع النموّ الاقتصادي نتيجة الأزمات المتتالية التي عرفتها البلاد طيلة السنوات الأخيرة. فقد حاولت كل الحكومات تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد عبر الزيادة في الدخل الفردي للتونسيين وتحسين مقدرتهم الشرائية، إلا أن تواصل حدّة الأزمة الاقتصادية خاصة مع انتشار فيروس كورونا حالت دون ذلك. فقد كشفت الإحصائيات الرسميّة عن تراجع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي وارتفاع نسبة الفقر جراء محدودية المؤشرات الاقتصادية والتنموية خلال العشرية المنقضية (2010-2020) التي عرف فيها المجتمع التونسي تحولا هاما في مستوى استهلاكه اليومي، وتمثلت هذه التحولات في تراجع الاقبال على المستهلكات التقليدية والاندفاع وراء المواد الاستهلاكية المصنعة وذلك بتأثير عدة عوامل أهمها وسائل الاتصال الحديثة والإشهار.

• التوصيات:

تبين من خلال هذا البحث الوقوف على جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة ملائمة المؤشرات الاقتصادية مع تطلعات المجتمع التونسي
- اعتبار المسألة الاستهلاكية ظاهرة أساسية في انتعاش الاقتصاد الوطني
- ضرورة التدخل لمواجهة المشاكل الاستهلاكية عبر الزيادة في مستوى الدخل الفردي والضغط على ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية في المستقبل.

- الوعي بالتغير الجذري الذي عرفه النمط الاقتصادي في تونس خلال الفترة المدروسة وتأثيره على الظاهرة الاستهلاكية لدى المجتمع التونسي.
- ضبط برامج وسياسات سكانية لمواجهة المشاكل الديمغرافية وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية .

لائحة المراجع:

1- آمنة أبو حجر، (2009)، المعجم الجغرافي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

2- البنك المركزي التونسي، الاحصائيات / الحسابات الوطنية، الموقع الإلكتروني:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_n.jsp?params=PL150010,PL150020,PL150030,PL150040

3- تقرير المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 10 مارس 2010.

4- تقرير المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 25 مارس 2021.

5- تقرير المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 4 جانفي 2022.

6- تقرير المعهد الوطني للإحصاء حول المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2020.

7- تقرير المعهد الوطني للإحصاء حول المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك.

8- تقرير المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2020: http://www.ins.tn

9- جون ماينارد كينز، (2010)، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة.

10- حقائق أون لاين، (2022/05/06) "القدرة الشرائية للمواطن تراجعت بما لا يقل عن 40%"، الموقع الإلكتروني:
https://www.hakaekonline.com/ar/article/140468

11- رباب علوي (19 نوفمبر 2020). "التونسي بين أزمة البطالة وأزمة كورونا"، الموقع الإلكتروني:
https:// https://ar.businessnews.com.tn/519,15818,3,التونسي-بين-ازمة-البطالة-و-ازمة-كورونا

12- سفيان المهداوي،"بين مداخيلهم ومصاريفهم: ثلث التونسيين فقراء... والدخل الفردي من بين الأضعف عالميا"، جريدة الصباح، 22 فيفري 2023.

13- محرز الماجري، (2021/05/27)، "هل تستطيع تونس كبح جماح ارتفاع الأسعار؟"، الموقع الإلكتروني:
https://www.independentarabia.com/node/225991

14- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، (2007)، لسان العرب، الجزء السادس، دار صادر، بيروت، (د. ت).

15- محمد صالح مزالي، (1990)، تطور تونس الاقتصادي (1881-1920)، تعريب الهادي التيمومي، بيت الحكمة، تونس.

16- المعهد الوطني للإحصاء: المسح الوطني حول إنفاق الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها لسنة 2005.

17- المعهد الوطني للإحصاء، قاعدة البيانات الإحصائية. الموقع الإلكتروني : http://dataportal.ins.tn

18- مهدي الزغلامي، (2022/08/19)، معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية: القدرة الشرائية للأسر التونسية ضعفت خلال العشرية الأخيرة". الموقع الإلكتروني: https://www.ilboursa.com/ar/36141

19- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)–Tunisia :

URL : data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=TN

20- يوسف محمد رضا، (2006)، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت .

21- اليونيسكو، (1994)، (السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات، تقرير تقدمت به تونس أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994. الموقع الإلكتروني:

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u1376/population_policy_in_tunisia.pdf

22- Bernard Dubois, (1994), *Comprendre la consommation*, 2ème édition, Paris, Dalloz.

23- Faika Charfi et Sameh Zouari, (2000), L'Evolution des dépenses de consommation en Tunisie, un reflet des pratiques alimentaires, in, *Alimentation et pratiques de tables en Méditerranée*, Colloque du GERIM, Sfax, 8 et 9 mars 1999, Edition GERIM.

24- Georges Rottier, (1990). « Consommation », in, *Encyclopedia Universalis*, Volume 6, éditeur à Paris.

25- Hicks R, (1949), *Value and capital*, ED. Claventon, Press. Oxf.

26- Institut National de la Consommation, (25/12/2019), « Les changements des modes de consommation en Tunisie ». URL : http://www.inc.nat.tn/wp-content/uploads/2020/01/rapport_final-mai_2013_0.pdf

27- L'économiste Maghrébine, (17 janvier 2022), « 2010-2021 : La descente aux enfers de l'économie tunisienne en six graphiques », URL : https://www.leconomistemaghrebin.com/2022/01/17/2010-2021-descente-enfer-economie-tunisienne-six-graphiques/

28- *Larousse encyclopédique universel*, (1998), éditions France Loisirs, Paris.

29- TAP, (30 juin 2014). « Bien être : le mode vie et de consommation du tunisien a radicalement change ». URL :https://www.webmanagercenter.com/2014/06/30/151951/bien-etre-le-mode-vie-et-de-consommation-du-tunisien-a-radicalement-change/

نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية، يزن (12)[1]

Equivalent Value Theory of Issuance of Cash when coverage is absent or exceeded (Yazin 12)

ذي يزن الاعوش

اليمن

الملخص:

يتمحور البحث حول الأضرار الناتجة عن الإصدار النقدي عند انعدام أو تجاوز بتغطية النقد بالاحتياطي الاجنبي, وهذا ما بنيت عليه مشكلة البحث وذلك بدراسه حول إمكانية وضع أسس لنظرية تحدد شروط إصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية بالشكل الذي يحقق أقصى حد ممكن من المنفعة المترتبة للإصدار النقدي، ويعوض الاقتصاد والمجتمع عن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية, وقد تم اتباع منهج النظرية ثم البحث كونه الأكثر ملائمة لموضوع البحث حيث يتم البدء بوضع النظرية ومحاورها التي تعني بمعالجة وضع محدد، ثم البحث عن مدى سلامة المعطيات والمحاور, وفيما يخص منهجية البحث فقد تم الاعتماد على التحليل النقدي والاستنباطي المعتمد على المنطق الاقتصادي, وعليه تم وضع نظرية سميت بـ (يزن 12) والذي يشير الى الترتيب التسلسلي للنماذج والابتكارات السابقة للباحث وتقوم النظرية على خمسة جوانب, ومن أهم نتائج البحث إثبات ملائمة النظرية للواقع الاقتصادي من خلال ملائمة وواقعية محاورها, كما تم إثبات مبررات النظرية ومميزاتها في الواقع العملي .

الكلمات المفتاحية: التضخم، إصدار النقد، التمويل بالعجز، النظرية الكينزية، النظرية النقدية الحديثة.

Abstract :

The research revolves around the damages resulting from the cash issuance in the absence or excess of coverage, and this is what the research problem was based on, by studying the possibility of developing a theory that defines the conditions for issuing cash in the absence or excess of coverage in a way that achieves the maximum possible benefit resulting from the issuance and compensates the economy and society for the decline in the value of the national currency and its levels that mean addressing a specific situation and then searching for the extent of the validity of the data and aspects, and with regard to the research process, it was relied on critical and deductive analysis based on economic logic, and accordingly a theory called (Yazin 12) Which refers to the hierarchical arrangement of the researcher's previous models and innovations. The theory is based on five aspects . The most important results of the research are to prove the suitability of the theory to the economic reality through the suitability and realism of its axes, and the justifications for the theory and its advantages have been proven in practice.

Key words : Inflation, Money Issuance, Deficit Financing, Keynesian Theory, Modern Monetary Theory.

[1] الرقم (12) وهو الرقم التسلسلي للابتكارات والنماذج والنظريات السابقة لمعد النظرية والتي نشرت سابقاً ضمن أبحاث علمية محكمة ومعتمدة.

مقدمة:

يعتبر إصدار النقد جزء مهم من إدارة المعروض النقدي والتي بدورها تعتبر الأدوات المهمة في الواقع الاقتصادي ونظراً لأهمية هذا الجانب تم تخصيص فرع مستقل من فروع الاقتصاد وهو الاقتصاد النقدي, كما أن لها تأثيرها الإيجابي من حيث دفع الدورة الإقتصادية وتنشيط القطاعات وتنفيذ استراتيجيات التنمية, بالإضافة إلى الارتباط بالعديد من الجوانب الاقتصادية مثل التجارة الخارجية والنشاط الائتماني والإسهام في سياسات الدولة الاقتصادية كالتمويل بالعجز, ومثلما أن إدارة النقد عامل إيجابي ومؤثر على الاقتصاد لها أيضاً تأثيرات وانعكاسات سلبية في حالة سوء الاستخدام, لذا فهي سلاح ذو حدين وخصوصاً عند حالات الإفراط العشوائي لإصدار النقد والتي منها عمليات الإصدار في حالة انعدام أو تجاوز التغطية وبالشكل الذي يرفع المعروض النقدي إلى مستويات عاليه والتسبب في حالات التضخم وتدهور العملة الوطنية ما ينعكس سلباً على الاقتصاد, ونظراً لقصور النظريات النقدية والاستراتيجيات المستخدمة حالياً في المجال النقدي والذي تم إثباته في هذه الدراسة وتحديداً في نطاق الشمول لمختلف الاقتصاديات وأيضاً تقييد حرية الدولة في إصدار النقد, استلزم الأمر في هكذا حالة وجود بديل لمعالجة الإشكاليات وأوجه القصور, لهذا السبب ركزت الدراسة حول مدى امكانية وضع نظرية تساعد في ضبط عملية الإصدار النقدي عند انعدام أو تجاوز التغطية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من الفاعلية والكفاءة لعملية الاصدار وتفادي الأضرار والتأثيرات السلبية, حيث تم وضع نظرية بنيت على خمسة جوانب تحدد آلية إصدار النقد والشروط التي تضمن رفع الفائدة المترتبة على اصدار النقد لصالح الاقتصاد والمجتمع لأقصى حد ممكن.

إشكالية البحث:

هل بالإمكان وضع نظرية تحدد شروط إصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية بالشكل الذي يحقق أقصى حد ممكن من المنفعة المترتبة للإصدار ويعوض الاقتصاد والمجتمع عن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية؟

الفرضيات:

1. تحقق استحقاق الدولة لإصدار النقد في حالة انعدام أو تجاوز التغطية يقوم على شرط تحقق القيمة المكافئة والتي تعني قيمة مقابلة تكافئ أو تزيد عن قيمة الاحتياج القائم للاقتصاد والمجتمع.
2. عند استحقاق الدولة لإصدار النقد ينبغي أن ينفق هذا النقد في خيارات تحقق التعويض العام للاقتصاد والمجتمع عن انخفاض قيمة العملة المحلية .
3. تحديد الخيار الملائم لإنفاق النقد المصدر يجب أن يقوم على تفاضل القيمة لخيارات الإنفاق.
4. الخيار الملائم لإنفاق النقد المصدر يجب أن يتصف باستمرارية المردود الاقتصادي بشقيه المالي والحقيقي.
5. القيمة الاقتصادية الحقيقية لانفاق النقد المصدر على الخيار المحدد تظهر بعد الحد من تأثير التضخم.
6. بناء النظرية يقوم على مبررات منطقية واقتصادية, ويحقق تطبيقها مميزات تنعكس بشكل إيجابي على الواقع الاقتصادي.

منهجية البحث:

تختلف توجهات المدارس في الطريقة التي تبنى بها النظريات, حيث ترى إحدى المدارس ضرورة ابتداء البحث ثم بناء النظرية وترى مدرسة أخرى والتي من روادها كارل بوبر الابتداء بالنظرية ثم البحث,[1] وفي هذه الدراسة تم اعتماد الاسلوب الثاني وهو الابتداء بالنظرية ثم البحث كونه الأكثر ملائمة لموضوع البحث حيث يتم البدء بوضع النظرية ومحاورها التي تعني بمعالجة وضع محدد ثم البحث عن مدى سلامة النظرية, وفيما يخص عملية البحث فقد تم الاعتماد على التحليل النقدي والاستنباطي المعتمد على المنطق الاقتصادي.

أهمية البحث:

1. يدرس إمكانية وضع نظرية جديدة للتعامل السليم مع إصدار النقد في حالة انعدام أو تجاوز التغطية.
2. بناء نظرية تعمل على معالجة أوجه القصور والنقص التي لم تشملها النظريات والاستراتيجيات العلمية لإصدار النقد.
3. وضع أسس من خلال النظرية للتعامل السليم مع إصدار النقد وبالشكل الذي يجنب تحقق الأضرار والأثار السلبية لعملية إصدار النقد.

المبحث الأول: مفاهيم بناء النظريات والأسس العلمية لها

1. مفهوم النظرية:

يرى البعض أن النظرية تتعلق ببناء المفاهيم مثل مفاهيم الديمقراطية والقوة والبيروقراطية, وأنه عندما يستخدم تعريف لتفسير ظاهرة تجريبية فإنه يندرج ضمن النظرية, وفي هذه الحالة فإن أي بناء للمفاهيم يندرج تحت إطار الملاحظة يعتبر هو الأخر نظرية, بينما يرى أخرون أن النظرية ما هي إلا تاريخ للأفكار ويميل أخرون إلى تعريفها بمفهومها الضيق بأنها نظام استنباط منطقي يتألف من مجموعة من المفاهيم المتداخلة (المقدمات) يساعد على اشتقاق الفرضيات التي ينبغي اختبارها, ويورد Kaplan تعريفاً حديثاً للنظرية بأنها مجموعة من المقولات والعلاقات المتداخلة التي تستهدف الشرح والتنبؤ,[2] وبتعريف أخر للنظريّة بأنها مجموعة من الفرضيات، التجارب والحقائق التي يتم استخدامها لتحقيق الإدراك الذهني عبر تفسير الظواهر المختلفة، كما تستخدم لفهم العلاقات بين مسببات الأمور وتأثيراتها على المحيط،[3] إذ تشكّل النظريات أساساً للتفكير العلمي، الخاص بمحاولة شرح الأشياء المثبتة عبر عدد من المبادئ الأساسيّة.[4]

2.1 النظرية الاقتصادية: هي العديد من المبادئ والأفكار التي بها يتم تحديد كيفية إنجاز الأعمال الاقتصادية المختلفة، إذ يستخدم أغلب الاقتصاديين هذه النظريات للعديد من الأغراض؛ لأن بعض النظريات يكمن هدفها في وصف العديد من الظواهر الاقتصادية المختلفة مثل العرض والطلب، وسبب حدوثها، والتضخم وما إلى ذلك، والنظريات الاقتصادية

1 منصور الاديمي, (2021). منهج البحث العلمي, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, اليمن, ص 116.

2 منصور الاديمي, مرجع سابق, صفحة 105.

3 Theory ", www.businessdictionary.com, Retrieved 18-11-2018. Edited. 2023\4\6 تم الطلاع عليه في

4 Theory ",.", www.businessdictionary.com

توفر إطارًا فكريًا ليتمكن الاقتصاديون من تفسير وتحليل سلوك الأسواق المالية والحكومات والصناعات المختلفة وغيرها.[1]

بناء على ما سبق فإن النظرية بشكل عام والنظرية الاقتصادية بشكل خاص تقوم على الأسس التالية والتي تم اسقاطها على نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد كما يلي:

1.2.1 نظام استنباط منطقي, وهذا ما تم تنفيذه في بعض محاور النظرية كمحور استحقاق الدولة لإصدار النقد من خلال الاستنباط المنطقي المستند على القواعد الاقتصادية والنصوص الدستورية والقانونية في الدستور وقانون البنك المركزي اليمني وقوانين مصرف لبنان, وقد تم اعتماد النصوص القانونية لهذه الدول كونها تعاني من مشاكل تضخمية.

2.2.1 تستهدف الشرح والتنبؤ, وفي هذا الجانب تشرح النظرية الوضع المتوقع جراء تحقق الاصدار المكافئ والتنبؤ بفاعلية وكفاءة الاصدار جراء تحقق محور التعويض للاقتصاد والمجتمع.

3.2.1 تستخدم لفهم العلاقات بين مسببات الأمور وتأثيراتها على المحيط, وهذا ما تركز عليه النظرية في توضيح العلاقة الملائمة بين الدولة وكل من الاقتصاد والمجتمع من خلال اصدار النقد وفق فلسفة النظرية.

4.2.1 تقوم على عدد من المبادئ الأساسيّة, والتي تتمثل في خمس محاور مذكورة في الفرضية الأولى وشروحاتها اللاحقة في متن البحث.

5.2.1 تحديد كيفية إنجاز الأعمال الاقتصادية المختلفة, وهذا ما تعكسه الصورة الكاملة للنظرية في كيفية اصدار النقد وفق مبدأي الكفاءة والفاعلية.

أما من حيث إثبات الأسقاط كما ورد أعلاه على نظرية القيمة المكافئة, فهذا ما سيتم ذكره لاحقاً.

2. فلسفة النظرية (موضوع الدراسة): تؤثر عملية إصدار النقد على المعروض النقدي المحلي والذي بدوره ينعكس على معدلات التضخم وما يترتب عليه من مشاكل وأثار سلبية, لذا فمن المنطق الاقتصادي أن إصدار النقد وإنفاقه ينبغي أن يتم بطريقة تحقق أعلى قدر ممكن من الفاعلية والكفاءة الاقتصادية وبالشكل الذي يساعد في تحقيق الغايات الاقتصادية بأقل تكلفة وبأقل قدر ممكن من التأثيرات السلبية, ولتحقيق هذا الغرض يجب أن يكون اصدار النقد وفق أسلوب منظم بعيداً عن العشوائية, وكون الدولة هي المخول الوحيد لإصدار النقد عن طريق البنك المركزي فينبغي أن تستحق الاصدار وخصوصاً في حالة انعدام أو تجاوز التغطية, ولكي تستحق الدولة إصدار النقد يجب أن يقوم الإصدار على تحقيق قيمة حقيقية تساوي على الاقل قيمة الاحتياج القائم للنقد في الاقتصاد والمجتمع من خلال اختيار أفضل بديل لإنفاق النقد المصدر يحقق أعلى مردود اقتصادي واطول فترة بقاء واستمرار, وظهور قيمة الانفاق على البديل بعد زوال تأثير التضخم, وأن تعمل القيمة الحقيقية على التعويض اللاحق للمجتمع عن انخفاض العملة.

3. نص النظرية: في حالة انعدام أو تجاوز التغطية فإن إصدار النقد عند الاستحقاق وبقيمة أعلى من قيمة احتياجات الاقتصاد والمجتمع أو تكافئها من خلال إنفاق النقد المصدر في مجال يحقق أعلى قيمة اقتصادية وأكثر مردود مستمر, يعمل على تعويض المجتمع عن انخفاض العملة بسبب زيادة المعروض النقدي, وظهور القيمة الاقتصادية الحقيقية للإنفاق بعد زوال تأثير التضخم.

1 11 Types of Economic Theories Aspiring Economists Should Know, https://www.indeed.com/, تم الاطلاع عليه 11\4\2023.

4. تسمية النظرية: كون النظرية تركز على أساس إصدار النقد مقابل تحقيق قيمة اقتصادية مكافئة كحد أدنى وفي حالة محددة تمثلت في انعدام التغطية أو تجاوزها فهذا يتطلب جملة معبرة وهذا ما تمثل في, القيمة المكافئة لإصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية, أما الجانب الأخر فمن المقبول علمياً الإشارة إلى أسم معد النظرية في تسميتها كما هو الحال في النظرية الكينزية, وفيما يخص الترتيب للنظرية فقد تم وضع الرقم (12) وهو الرقم التسلسلي للابتكارات والنماذج والنظريات السابقة لمعد النظرية والتي نشرت سابقاً ضمن أبحاث علمية محكمة ومعتمدة.[1,2,3,4] وبناء على هذه المبررات فقد تم تسمية النظرية بـ: نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية, يزن (12).

5. محاور النظرية: بالرجوع إلى التعاريف السابقة فقد ورد في أحدها "إذ تشكّل النظريات أساساً للتفكير العلمي، الخاص بمحاولة شرح الأشياء المثبتة عبر عدد من المبادئ الأساسيّة" وبناء على ما ورد فينبغي أن يكون للنظرية عدد من المبادئ الأساسية وهذا ما مثل محاور النظرية والتي تلخصت في الفرضية الأولى والمتمثلة في الآتي:

1.5 لكي تقوم الدولة بإصدار النقد في حالة انعدام أو تجاوز التغطية فيجب أن تحقق مبدأ الاستحقاق والذي يقصد به تحقيق القيمة المقابلة التي تكافئ أو تزيد عن قيمة الاحتياج القائم للاقتصاد والمجتمع, وهذا ما يسمى مبدأ استحقاق الدولة لإصدار النقد.

2.5 النقد المصدر ينبغي أن ينفق في خيارات تحقق التعويض العام للمجتمع عن انخفاض قيمة العملة المحلية, وهذا الأساس يقوم على تحقق الضرر الذي سيلحق الاقتصاد والمجتمع جراء التضخم وانخفاض قيمة العملة والثروة نتيجة الاصدار النقدي عند انعدام أو تجاوز التغطية, وكون الدولة هي المخول والمحتكر الوحيد لإصدار النقد فهي المتسبب بهذا الضرر والذي يتوجب التعويض كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

3.5 تحديد الخيار الملائم لإنفاق النقد المصدر يجب أن يقوم على تفاضل القيمة لخيارات الإنفاق, حيث يعني هذا الأساس باختيار أفضل بديل متاح لتحقيق أقصى درجة ممكنه من الفائدة, من ناحية أخرى يرتبط الأساس بتحقق مبدأ اتخاذ القرار والذي يعرف بأنه "عملية تحديد واختيار البدائل القائمة على القيم والتفضيلات والمعتقدات من صانع القرار"[5] الأمر ذاته الذي ينطبق على القرار الاقتصادي, ففي حال وجود بديل واحد فلا يوجد حرية للمفاضلة وهذا يعني أن الدولة مجبرة على البديل الوحيد, أما في حالة انعدام البدائل فهذا يعني أن لا مجال لتطبيق النظرية.

4.5 الخيار الملائم لإنفاق النقد المصدر يجب أن يتصف باستمرار المردود الاقتصادي, وهذا مرتبط بخاصية استمرارية التضخم, فطالما أن النقد الفائض مطروح في الاقتصاد فإن التأثير التضخمي سيستمر حتى يتم امتصاص النقد, لذا يجب أن يكون الخيار المحدد لإنفاق النقد المصدر متصف باستمرار المردود الاقتصادي.

---

1 ذي يزن الاعوش, (2021), التنبؤ بحركة الاسعار بعد وقوع الحدث القاطع باستخدام التماثل السعري, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (15), صفحة 55.

2 ذي يزن الاعوش, (2022), بناء أسس التعامل مع المشكلة الإقتصادية وفق الرؤية الفلسفية لمفهوم المشكلة العلمي (أساليب الاسقاط لمستويات حدة المشكلة حسب نماذج يزن 4 , 5 , 6) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (21) صفحة 144.

3 ذي يزن الاعوش, (2023), التصنيف المنفرد والمرحلي للمستويات الاقتصادية باستخدام نماذج يزن "دراسة تحليلية مقارنة لنظرية رستو " المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (24), صفحة 122

4 ذي يزن الاعوش, (2023), التنبؤ بالركود الاقتصادي باستخدام مؤشرات يزن (11), المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (25) صفحة 154.

5 ذي يزن الاعوش, (2021), بناء تعريف شامل للإقتصاد وفق متطلبات الواقع الإقتصادي الحديث (دراسة تحليلية انتقادية لتعريف الإقتصادي بول. ساموبلسون الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (18), صفحة 236.

5.5 القيمة الاقتصادية الحقيقية لانفاق النقد المصدر على الخيار المحدد تظهر بعد زوال تأثير التضخم, وهذا ما يثبت نجاح النظرية من عدمه عن طريق بقاء التأثير وكذلك تحقيق التعويض العام.

6. مبررات النظرية: لكي تقبل النظرية من الناحيتين العلمية والتطبيقية ينبغي أن يكون لها مبررات منطقية تستند للواقع وتفسيرات الاحداث الجارية فيه, وعليه فإن مبررات النظرية تتمثل في الآتي:

1.6 الدولة ليس لها الحرية المطلقة في إصدار النقد, ونص هذا المبرر يفرض على الباحث إثبات جانبين هما:

الأول, إثبات منطقية تقييد حرية الدولة في إصدار النقد.

الثاني إثبات ملائمة نظرية القيمة المكافئة في تقييد حرية الدولة في إصدار النقد.

2.6 نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد قابلة للتطبيق في نطاق أوسع مما هو عليه في بعض النظريات النقدية, ونص هذا المبرر يفرض على الباحث إثبات جانبين هما:

الأول, إثبات قصور النظريات النقدية السابقة.

الثاني إثبات تغطية نظرية القيمة المكافئة لأوجه القصور.

3.6 النظرية تساعد في ضبط وتأطير إصدار النقد, ونص هذا المبرر يفرض على الباحث إثبات جانبين هما:

الأول, إثبات غياب ضبط وتأطير إصدار النقد خصوصاً في النصوص القانونية والدستورية.

الثاني, إثبات دور نظرية القيمة المكافئة في ضبط وتأطير إصدار النقد.

مميزات النظرية: مبررات النظرية بحد ذاتها لا تكفي لإثبات القيمة من الناحية العلمية والناحية التطبيقية, لذلك لابد من إثبات المميزات المحتملة من تطبيق النظرية على أرض الواقع, وعليه فإن المميزات تتمثل في الآتي:

1.7 تطبيق النظرية يحقق الكفاءة في تغطية الاحتياجات الاقتصادية.

2.7 تسهم النظرية في تنفيذ استراتيجيات التنمية بأقل كلفة.

3.7 تتيح النظرية لمتخذي القرار إمكانية الرقابة على إصدار النقد.

الجدير بالذكر أن ما سبق في فلسفة النظرية والنص والمبررات والمميزات لا يزال في إطار الطرح الفكري, وهذا المبحث لا يثبت أياً مما سبق وما هو إلا الخطوة الأولى من تسلسل المنهج والمتمثل في بناء النظرية والذي يجب أن يتبعه البحث والتحليل النقدي وهذا ما سيتم تنفيذه في المبحثين الثاني والثالث.

ارتباطات النظرية: ويقصد بذلك الارتباطات والعلاقات بشقيها التوافقية والتعارضية بين نظرية القيمة المكافئة وبين النظريات والمفاهيم الإقتصادية الأخرى ذات العلاقة, وقد تم اختيار النظريات والمفاهيم الأقرب من حيث المجال والأكثر علاقة من حيث الموضوع بنظرية القيمة المكافئة.

1.8 طرق التمويل بالعجز:[1] كثيراً ما ترد هذه العبارة في المجال الإقتصادي من كتب وسياسات واستراتيجيات وتحديداً في مجال السياسات المالية للدولة, والتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي وسيلة من وسائل تمويل عجز ميزانية الدولة يلُجأ إليها لتحقيق أهداف اقتصادية هامة, فمن المعلوم أن توازن الموازنة العامة للدولة يتحقق عندما تتعادل نفقاتها مع

1 نجاح أبو الفتوح, 2003, التمويل بالعجز, مجلة جامعة الملك عبد العزيز, المملكة العربية السعودية, مجلد 15,. صفحة, 57, 64.

إيراداتها مع استبعاد القروض الداخلية والخارجية وكذا استحداث وسائل دفع جديدة, وإذا لم يتحقق التوازن فإن الموازنة العامة يكون بها عجز, ويتم التمويل لفجوة الموازنة بأحد الطرق الآتية:

1.1.8 الاقتراض الداخلي.

2.1.8 الاقتراض الخارجي.

3.1.8 الاصدار النقدي.

4.1.8 التوسع في خلق الائتمان.

تتمثل العلاقة بين نظرية القيمة المكافئة وطرق التمويل بالعجز في كون النظرية تركز على الإصدار النقدي دون سواه من أدوات التمويل بالعجز.

2.8 النظرية الكينزية: لقد ظهرت النظرية النقدية الكنزية Keynesian Monetary Theory بافكار رائدها J.M. Keynes ومن ثم Hicks و Hansen A. و O. Lange و Patinckti و Tobin J. وغيرهم، كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩ التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، وان بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدّره البنوك المركزية من عملة وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لراس المال MEC مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد,[1,2,3,4] وبدلاً من رؤية الميزانيات الحكومية غير المتوازنة على أنها خاطئة دعا كينز إلى ما يسمى بالسياسات المالية المضادة للتقلبات الدورية التي تعمل ضد اتجاه دورة الأعمال. على سبيل المثال ، سوف يؤيد الاقتصاديون الكينزيون الإنفاق بالعجز على مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة لتحفيز التوظيف واستقرار الأجور أثناء فترات الانكماش الاقتصادي. ثم يتم رفع الضرائب لتهدئة الاقتصاد ومنع التضخم عندما يكون هناك نمو وفير في جانب الطلب. يمكن أيضًا استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد - على سبيل المثال ، عن طريق خفض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار. يحدث الاستثناء أثناء فخ السيولة ، عندما تفشل الزيادات في المخزون النقدي في خفض أسعار الفائدة ، وبالتالي لا تعزز الإنتاج والعمالة.[5]

تشير النظرية الكينزية إلى أن للدولة دور مهم وحيوي في التأثير على الاقتصاد وخصوصاً في مرحلة الركود, فتدخل الدولة في الاقتصاد يساعد في الخروج من مرحلة الركود وذلك بتطبيق التمويل بالعجز وتوجيه هذا التمويل إلى إنشاء مشاريع البنى التحتية, أما من حيث العلاقة بين النظريتين, فترتبط نظرية القيمة المكافئة مع النظرية الكينزية في مجال الإنفاق, أما الاختلاف فيكمن في أن النظرية الكينزية تركز على مرحلة الركود في حين أن نظرية لقيمة المكافئة لا تشير إلى مرحلة

1 ناظم محمد نوري الشمري، 1999, النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة1, دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ،, صفحة ص314-318.

2 حازم الببلاوي, 1971, النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ، ص 308-312.

3 عبد المنعم السيد علي، 1970, دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مطبعه العاني ، بغداد ، ، ص212.

4 المصادر13 , 14 , 15, مصادر أساسية مأخوذة من مصدر ثانوي للباحث هايل عبد المولى طشطوش, لبحث النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الأقتصاديه, منشور في الموقع https://www.researchgate.net/publication, والذي تم الاطلاع عليه في 8\5\2023.

5 Sarwat Jahan, Ahmed Saber Mahmud, and Chris Papageorgiou, What Is Keynesian Economics?, International Monetary Fund (IMF) , FINANCE & DEVELOPMENT, September 2014, https://www.imf.org/, 2023\4\19 تم الاطلاع عليه في

معينة لنطاق التطبيق, كما أنها تركز على كيفية إصدار النقد والتي تؤثر إيجاباً على الاقتصاد والمجتمع وتضع شروط محددة لعملية الإصدار والإنفاق.

3.8 النظرية النقدية الحديثة (راندلي واري): تركز النظرية الحديثة على القدرة المالية للحكومات من خلال سلطتها الكاملة في إصدار النقد بصفتها المحتكر الوحيد لعملية الاصدار ما يعطيها الإمكانية الكاملة في تمويل نفقاتها وتغذية حساباتها ويجعلها خارج نطاق الافلاس والتعثر.[1]

من خلال معطيات النظرية النقدية الحديثة يظهر القصور الذي تعالجه نظرية القيمة المكافئة, حيث أن النظرية الحديثة تشير إلى حرية الدولة في الإصدار النقدي وهذا ما تعارضه نظرية القيمة المكافئة كون حرية الاصدار دون ضوابط يترتب عليها تأثيرات تضخمي سلبية, لذا فإن نظرية القيمة المكافئة تعارض الجانب وتقيد حرية الدولة في إصدار النقد.

المبحث الثاني: محاور النظرية

1. استحقاق الدولة لإصدار النقد:

تشير النظريات الإقتصادية والنصوص القانونية والدستورية إلى سلطة الدولة في إصدار النقد كونها المحتكر الوحيد, والبعض منها يحدد ويقيد عملية الإصدار كما هو الحال في قانون النقد والتسليف اللبناني حيث يكون الإصدار النقدي مشروط بوجود غطاء أجنبي أو ذهبي محدد, أما البعض الأخر لا يشير إلى أي محددات أو شروط كقانون البنك المركزي اليمني, فبحسب قانون النقد والتسليف اللبناني المادة 69, (المعدلة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم 6102 تاريخ 1973/10/5- ج.ر. عدد 81 ملحق): على المصرف ان يبقي في موجوداته اموالا من الذهب ومن العملات الاجنبية التي تضمن سلامة تغطية النقد اللبناني توازي 30% على الاقل من قيمة النقد الذي اصدره وقيمة ودائعه تحت الطلب, على ان لا تقل نسبة الذهب والعملات المذكورة عن 50% من قيمة النقد المصدر,[2] هنا يظهر تساؤل منطقي, فما الداعي إذاً لوضع نظرية كنظرية القيمة المكافئة والتي تعالج الاصدار عند انعدام أو تجاوز التغطية؟ الإجابة على هذا التساؤل تستلزم أيضاً الإجابة على تساؤلات أخرى, فهل مثل هذه القيود معمول بها في الواقع العملي؟ أو بالأصح هل القيود القانونية (إن وجدت) تحد من حرية الدولة في إصدار النقد؟ بالرغم من وضوح تقييد حرية الدولة في بعض النصوص القانونية غير أن الواقع يؤكد خلاف ذلك من خلال ممارسات الدول وحريتها في إصدار النقد إلى الحد الذي يضر بالاقتصاد والظاهر في مشاكل التضخم المتفاقمة كما هو الحال في الاقتصاد اللبناني, حيث أن الاتساع الهائل في الفجوة المالية بين طلب السوق اللبنانية المقدرة شهرياً بنحو 600 مليون دولار لتغطية الاستهلاك المحلي، مقابل العرض الذي لا يتجاوز 120 مليون دولار، يدفع في اتجاه طباعة أطنان من العملات الورقية بالليرة اللبنانية لتغطية الفارق,[3] وهذا ما يؤكد تجاهل مصرف لبنان للشرط المنصوص عليه في القانون لإصدار النقد, والشاهد على ذلك تدهور قيمة الليرة اللبنانية 95% من

1 هبه الباز, 2022, النظرية النقدية الحديثة: رؤية تحليلية, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, المجلد 30 ,العدد 3, , صفحة 11,10.

2 قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي, قانون منفذ بمرسوم رقم 13513 تاريخ : 1963/08/01, عدد الجريدة الرسمية: 64 | تاريخ النشر: 1963/08/12, القسم الخامس : - اصدار النقد, http://77.42.251.205/LawView.aspx, تم الاطلاع عليه في 4\5\2023.

3 طوني بولس, ما نتائج طباعة مصرف لبنان العملة الورقية بمعدلات مرتفعة؟' اندبيندت عربية, الأربعاء 7 أبريل 2021, https://www.independentarabia.com/, تم الاطلاع عليه في 4\5\2023.

قيمتها أمام الدولار منذ صيف العام 2019,[1] هنا يظهر تساؤل منطقي يضع هذا الأمر على المحك, فهل فعلاً للدولة الحرية والحق الكامل في إصدار النقد دون قيود أو شروط؟ أو تجاوز القيود والشروط كما هو الحال في الوضع اللبناني؟ للإجابة ينبغي علينا العودة للأسس الاقتصادية المنطقية والتي يبنى عليها إصدار النقد, فعلى افتراض وجود منتجان لسلعتين مختلفتين في بيئة المقايضة, ولدى كل منتج 10 وحدات سلعية لذا فإن تسهيل التداول لابد من وجود النقد, ولو أن طرف ثالث عرض على المنتجين وحدتي نقد بحيث يأخذ الطرف الثالث وحدة من كل سلعة مقابل النقد, في حال القبول فإن السؤال هنا: ما الذي قدمه الطرف الثالث لكي يستحق السلع تملك السلع؟ بالتأكيد لن تكون القيمة الأسمية للعملة حيث أن قيمة طباعة عملة 100دولار لا تتجاوز 17 سنت,[2] لذا لابد للطرف الثالث تقديم جهد مقابل يوازي المكمل بين تكلفة اصدار العملة وقيمتها الأسمية, فلو أن الطرف الثالث قدم خدماته للمنتجين بالشكل الذي يرفع انتاجيتهم بالحد الذي يساوي اصدار العملة أو أكثر فهنا يستحق اصدار النقد, من ناحية أخرى نلاحظ أن كلا المنتجين هما الأساس في الاحتياج النقدي الأمر الذي اتاح المجال للطرف الثالث عرض وحداته النقدية.

الطرح السابق يقودنا إلى نقطة غاية في الأهمية وذات ارتباط مباشر بحرية الدولة في إصدار النقد وهو استقلالية البنك المركزي, فهناك فرض ضمني ان البنك المركزي وسياسته ذو تبعية مطلقة لاحتياج الدولة لعملية اصدار النقد، وفي جميع الاوقات والظروف,[3] فهل هذا الأمر صحيح؟ بالرجوع إلى القوانين نجد أن استقلالية البنك المركزي من أساسيات القوانين المنظمة لعمله وأن المؤثر الوحيد على عمل البنك المركزي يتمثل في التشريعات والقوانين المعنية, كما هو الحال في القانون اليمني والذي ينص على أن للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلقى التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته,[4] التأكيد القانوني لاستقلالية البنك المركزي ينفي مبدأ حرية الدولة في إصدار النقد حيث أن البنك المركزي سيعمل على ضبط إصدار النقد وفق القوانين المنظمة لعملية الإصدار, وبالنظر إلى واقع القانون اليمني يتبين عدم وجود أي قوانين تنظم عملية إصدار النقد كما سيأتي ذكره في المبحث الثالث المبرر الثالث لبناء النظرية حول ضبط وتأطير إصدار النقد, وبالنظر إل تفاصيل القانون يتبين وجود بنود تناقض مبدأ استقلالية البنك المركزي كما هو الحال في المادة 8 البند 2 والذي ينص على:

أ) يحتفظ البنك باحتياطي عام يخصص له في نهاية كل سنة مالية مبلغاً يعادل 10 % من صافي الدخل لتلك السنة حتى يصل إلى مبلغ الاحتياطي العام إلى ما يعادل ضعفي رأس المال المدفوع للبنك, ويجوز زيادة تلك النسبة بموافقة مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس، ويستخدم الاحتياطي العام لتعويض خسائر البنك ولإغراض تطبيق هذه المادة فإن الخسائر تعني زيادة مصروفات التشغيل عن الإيرادات.

1 طارق طه, تدهور جديد لليرة اللبنانية.. 100 ألف مقابل الدولار الواحد, عرب 48, 2023/03/14, https://www.arab48.com/, تم الاطلاع عليه في 4\5\2023.

2 How much does it cost to produce currency and coin?, https://www.federalreserve.gov/, تم الاطلاع عليه في 9\4\2023.

3 تعليقات المحكم.

4 قانون البنك المركزي اليمني, رقم (14) لسنة 2000 م ,الباب الأول, المادة (3) الصفحة 2.

ب) يجوز للبنك بعد موافقة مجلس الوزراء ان يكون إحتياطيات خاصة لأغراض محددة تحول إليها الأموال المتوفرة بعد تكوين المخصصات المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة.[1]

وحتى مع دراسة القوانين التي تضع شروط لإصدار النقد كما هو الحال في القانون اللبناني السابق ذكره والذي ينص على أن المصرف (المركزي) يجب ان يبقي في موجوداته اموالا من الذهب ومن العملات الاجنبية التي تضمن سلامة تغطية النقد اللبناني توازي 30% على الاقل من قيمة النقد الذي اصدره وقيمة ودائعه تحت الطلب, على ان لا تقل نسبة الذهب والعملات المذكورة عن 50% من قيمة النقد المصدر, نجد أن هذا الشرط لم يتم تطبيقه في الفترات الأخيرة والدليل على ذلك كميات النقد التي تم إصدارها وتسببت في انهيار العملة كما تم ذكره سابقاً.

بالعودة مرة أخرى إلى مناقشة استحقاق الدولة لإصدار النقد, فمن جانب أخر حتى لو كان إصدار النقد لتمويل نفقات الطرف الثالث والمتمثل بالدولة فهذا لا يعطي مبرر لتحميل أعباء الإصدار على الاقتصاد والمجتمع, فمن باب المنطق لماذا يجب على المستهلك أو المنتج أو الاقتصاد ككل تحمل الأعباء بدلاً عن الدولة؟ لا يوجد لهذا الأمر سوى مبرر واحد منطقي وهو أن تحمل الاقتصاد والمجتمع لأعباء الدولة سيعمل على تحسين الأوضاع بأفضل مما كانت عليه, لذا فأن الاحتياج الذي يسمح بإصدار النقد هو الاحتياج الحقيقي للاقتصاد والمجتمع وليس احتياج الدولة إلا في حالة واحدة عندما يكون في تغطية احتياجات الدولة علاقة مباشرة ومؤثرة إيجاباً بتغطية احتياجات الاقتصاد والمجتمع والتي تعمل على تحسين الواقع في الأجل القريب والبعيد.

إضافة إلى الطرح السابق والمبني على المنطق الاقتصادي, يوجد دليل يؤكد ضرورة استحقاق الدولة لإصدار النقد, ويتمثل هذا الدليل في الشروط المقيدة للإصدار والواردة في بعض قوانين الدول كما هو الحال في القانون اللبناني والذي يشترط وجود التغطية, وفي هذا إشارة مبطنة للاستحقاق من خلال الشرط وجواب الشرط, ففي حال التغطية بالذهب أو بالعملة الأجنبية يتوفر استحقاق الاصدار والعكس صحيح, فإذا لم يتوفر الغطاء النقدي فهذا يعني أنه على الدولة تقديم ما يجعلها مستحقة لإصدار النقد وهذا هو جوهر المحور الأول.

على أساس المنطق الاقتصادي الذي بني عليه الطرح السابق فإن الدولة عند انعدام أو تجاوز التغطية لا تستحق إصدار النقد في الحالات الآتية وما يماثلها:

1. الإنفاق العسكري.
2. الاحتفالات والمناسبات السياسية.
3. دفع مرتبات موظفي الدولة.
4. سداد الدين العام.
5. الإعانات المجتمعية.

من الملاحظ أن ما يجمع بين أوجه النفقات السابقة كونها نفقات عقيمة ليس لها ارتباط باحتياجات الاقتصاد والمجتمع, ولكن, أليست مرتبات البطالة المقنعة والإعانات المجتمعية ضمن احتياجات المجتمع؟ بالتأكيد هي كذلك, أذن لماذا تم اعتبارها من الحالات غير المستحقة لإصدار النقد؟ السبب في ذلك كونها غير مستوفية للجوانب الأخرى كالتعويض

1 قانون البنك المركزي اليمني الصفحة 3 مرجع سابق.

واستمرار المردود والتي سيرد ذكرها لاحقاً, كما أنه لا يوجد أي وجه للمقارنة بين أوجه النفقات المذكورة وبين أوجه احتياجات المجتمع الأخرى كالتعليم والصحة.

جانب أخر متعلق بمرتبات موظفي الدولة والذي قد يظهر فيه احتجاج بأن هذه المرتبات سيتم دفع الجهود اللازمة لتقديم المنافع والخدمات للمجتمع, وللوهلة الأولى قد يكون هذا الاحتجاج منطقي غير أن الحقيقة غير ذلك, فتكاليف هذه الجهود المتمثلة بالمرتبات قد تم دفعها مسبقاً من قبل الإقتصاد والمجتمع وذلك عن طريق الواجبات المالية مثل الضرائب والجمارك والرسوم العامة, وأيضاً إيرادات الموارد الاقتصادية السيادية كالنفط والموانئ والتي هي بالأساس ملك عام والدولة ليست سوى مخول بإدارتها, إذاً لماذا على المجتمع والاقتصاد تحمل تكاليف ونفقات المرتبات مرتين! هذا ما يثبت كونها غير مستحقة لإصدار النقد.

بالمقابل تستحق الدولة إصدار النقد في الحالات الآتية وما يماثلها:

1. إنشاء البنى التحتية.
2. الأبحاث العلمية.
3. متطلبات التنمية.

بالنظر إلى الحالات المستحقة لإصدار النقد نجد أنها نفقات سيترتب عليها مردودات مستمرة وتقديم خدمات اقتصادية ومجتمعية, الجدير بالذكر أن كل من الحالات المستحقة وغير المستحقة للإصدار والمذكورة أعلاه هي على سبيل المثال لا الحصر, حيث أن تحديد درجة الاستحقاق من عدمه تعتمد على خصائص الحالة نفسها حسب ما يتوافق مع نظرية القيمة المكافئة.

2. التعويض العام للاقتصاد والمجتمع عن انخفاض قيمة العملة المحلية:

مبدأ التعويض العام يستند على وجود أحقية للقيمة الضائعة في ثروة وأموال المجتمع جراء اصدار النقد, ولكن ما الذي يثبت هذه الأحقية؟ إثبات الأحقية يتم بإثبات القيمة الضائعة وهذا ما يعتبر من القواعد الأساسية والبديهية في الإقتصاد النقدي والذي يرتبط بالعلاقة العكسية بين المعروض النقدي وقيمة العملة والتي تنص على أن زيادة المعروض النقدي يتسبب في اخفاض قيمة العملة.

أما من حيث درجة المسؤولية الواقعة على الدولة جراء إصدار النقد وما يترتب عليه من قيمة ضائعة فيوجد تفاوت في الآراء بين فريقين, حيث يرى البعض أن إصدار النقد ما هو إلا سرقة لثروات المجتمع,[1,2] في حين يرى البعض الأخر أن إصدار النقد ضرورة حتمية على الدولة كونه تلبية لاحتياجات الاقتصاد وأحد أدوات التأثير المباشر في بعض الحالات كما هو الحال في النظرية الكنيزية, وسواء كان اصدار النقد مبرر أو غير مبرر ففي كلا الحالتين لا يمكن إنكار أن زيادة المعروض النقدي يؤثر على قيمة العملة بالتالي إنخفاض الثروة وهذا ما يثبت المسؤولية الواقعة على مصدر النقد, ولكن ماذا عن ثبوت التعويض؟ يمكن الاستناد على النصوص القانونية والدستورية في هذا الأمر كما هو الحال في الدستور اليمني والذي ينص على: حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً

1 Learn How Central Banks Steal Your Money | ILLUMINATION, https://medium.com/, تم الاطلاع عليه في 9\4\2023.

2 YOUR CENTRAL BANK STEALS YOUR MONEY. HERE'S HOW. https://bitcoinmagazine.com/, تم الاطلاع في 9\4\2023.

للقانون,[1] وبالنظر إلى النص نلاحظ أنه يتصف بالعمومية ويفتقر إلى التفاصيل الموضحة لأحقية الملكية وشروط التعويض, وهذا ما يتطلب الرجوع إلى القانون المدني الذي يبين هذه الجوانب كما هو وارد في المواد الآتي:[2]

مادة (1154) لمالك الشيء وحده في حدود القانون الشرعي حق الانتفاع به واستعماله واستغلاله والتصرف فيه.

مادة (1155) مالك الشيء يملك كل جزء فيه وكل عنصر من عناصره.

مادة (1156) ملكية الارض تشمل ما فوقها وما تحتها الى الحد المفيد في التمتع بها علوا او عمقا ويجوز الاتفاق على ان تكون ملكية سطح الارض منفصلة عن ملكية ما فوقها او ما تحتها وبما لا يتعارض مع ما ينظمه القانون.

مادة (1157) لمالك الشيء كل فوائده الاصلية والفرعية وملحقاته وتوابعه شرعا وعرفا ما لم يوجد نص او اتفاق على خلاف ذلك.

مادة (1158) الفوائد الاصلية هي ما تولد عن الشيء نفسه كالولد والصوف واللبن والتمر وما اليهما, والفوائد الفرعية هي ما نتج عن استعمال الشيء واستغلاله والتصرف في منافعه.

مادة (1159) لا يجوز لاحد ان يحرم احد من ملكة الا في الاحوال التي يقرها القانون الشرعي وبالطرق المنصوص عليها فيه وفي مقابل تعويض عادل.

من خلال المواد السابقة يتبين أن شرعية الملكية وحق التصرف محصور في المالك, وما يسْتنبط من هذه الاحقية المشروعة عدم الجواز لغير المالك في الأخذ أو حرمان المالك من العين المملوكة وهذا ما ينطبق على القيمة المالية, ومن ناحية أخرى نلاحظ الاستخدام المتكرر للفظة (شيء) والذي فيه دلاله على الملكية العينية, وهذا لا ينفي الصورة الأخرى للملكية وهي الملكية المالية والتي يفترض من باب المنطق أن تنطبق عليها جميع النصوص القانونية السابقة, وعليه يمكن الاستنباط بأنه لا يحق للدولة التأثير السلبي على المال (النقدي) في الاقتصاد والمجتمع كونه ملكية خاصة وخصوصاً أن الاصدار منح للدولة كمية من الأموال هي بالأساس لا تمتلكها ولم تبذل أي مجهود حقيقي لاستحقاقها حيث أن هذه الأموال الناشئة من إصدار النقد ما هي إلا القيمة المقابلة للقيمة الضائعة على الاقتصاد والمجتمع, وحتى لو وجد المبرر في النص الدستوري والذي يشير إلى التخويل بالمساس للضرورة والمصلحة لعامة, ففي النص نفسه وجود شرط التعويض العادل وفقاً للقانون.

في هذه النقطة قد تظهر بعض الاحتجاجات حول منطقية بعض النقاط تتمثل في التساؤل عن كيفية تعويض الدولة للقيمة الضائعة وخصوصاً في حالات العجز والتي هي في الأساس أحد مبررات إصدار النقد؟ وحتى لو تم حل هذه الإشكالية فكيف ستصل الدولة إلى المتضررين وتحدد التعويض الحقيقي لكل متضرر على حده؟

فيما يخص التساؤل الأول فإن التعويض يتحقق من خلال الكيفية التي سينفق بها النقد المصدر والذي ينبغي أن يعود للمجتمع والاقتصاد وبالطريقة التي تحقق أكبر نفع ومردود اقتصادي ممكن وذلك دون أن تتحمل الدولة أي تبعات أو التزامات وهذا ما سيتم مناقشته في المحور الثالث.

أما ما يخص الإجابة على التساؤل الثاني فيقوم على أساس الشخصية الاعتبارية كونها الطريقة الوحيدة والأكثر ملائمة لتحقيق مبدأ التعويض, وبناء عليه فإن الاقتصاد والمجتمع شخصية اعتبارية مستوجبة لحق التعويض من الدولة, فثلما

1 دستور الجمهورية اليمنية, 1994, الفصل الثاني, الأسس الاقتصادية, المادة 7, الفقرة ج.

2 القانون المدني اليمني, 2002, النيابة العامة, مكتب النائب العام, http://agoyemen.net/lib_details.php?id=114, تم الاطلاع عليه في 13\4\2023.

أن الاصدار تسبب في تحقق القيمة الضائعة على الاقتصاد والمجتمع ككل فإن التعويض سيبنى على نفس الأساس بحيث يعود التعويض على الاقتصاد والمجتمع ككل وذلك من خلال النفقات التي ستتحول إلى منافع ومصالح وخدمات عامة.

وفيما يخص أشكال التعويض فيمكن تصنيفه إلى:

التعويض المباشر: والمقصود بهذا التعويض المنافع المتحققة بشكل مباشر على المدى القريب من انفاق النقد المصدر والتي تتمثل في منافع ناتجة عن إنشاء أصل أو كيان أو خدمة مقدمة أو مؤسسة قائمة.

التعويض غير المباشر: والمقصود بهذا التعويض المنافع المتحققة بشكل غير مباشر على المدى البعيد من انفاق النقد المصدر الذي تظهر أثاره على المستوى العام للاقتصاد في الجوانب الآتية:

1. ارتفاع مستويات الدخل.
2. تدني مستويات البطالة.
3. نمو الناتج المحلي.
4. ارتفاع فرص الاستثمار المحلي.

3. تفاضل القيمة لخيارات الإنفاق:

يختلف مفهوم القيمة الاقتصادية التي أشار اليها الباحث عن مفهوم التكلفة والتي تستند على النظرية المحاسبية في تحديد القيمة,[1] ولشرح الفكرة نفترض أن أمام الدولة مشروعين تستهدف إنجازهما وهاذين المشروعين متساوين في التكلفة والتي تبلغ 50 مليون دولار (على سبيل المثال), فمن حيث حساب التكلفة فكلاهما متساوي, ولكن الأمر سيختلف في حال معرفة أن أحدهما ملعب كرة قدم والأخر ميناء بحري لتصدير المنتجات المحلية, فهل من المنطقي أن التأثير الاقتصادي لملعب كرة القدم كتأثير الميناء البحري! بالتأكيد لا, وذلك أن التأثير ينبغي أن يقاس بجانبين الأول من حيث المردود والمنفعة الاقتصادية خلال عمر المشروع, والثاني من خلال التأثير النهائي على الإقتصاد والذي يظهر في عدة جوانب منها الدخل القومي والناتج الاجمالي.

لفهم الموضوع بشكل أعمق ينبغي رؤية المفهوم من عدة جوانب والتي منها:

مفهوم القيمة الحقيقية من المنظور الاقتصادي والذي تحدثت فيه العديد من النظريات لكبار رواد الفكر الاقتصادي مثل أدم سميث وريكاردو وماركس, ومن أكثر هذه النظريات ملائمة ما أشار أليه "ساي" في أطروحته حول القيمة أن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية العمل المبذول فيها، بل تتحدد أيضا بالمنفعة و خلص إلى أن قيمة شيء ما ليست إلا نتيجة التقدير المتعارض الذي يقوم به من يكون في حاجة إلى هذا الشيء و بين من ينتجه و عليه فالقيمة ترتكز عنده على المنفعة التي تحدد الطلب، و تكلفة الانتاج التي تضع حدا لهذا الطلب عندما يكلف كثيراً,[2] ويمكن تلخيص ما سبق في مفهوم القيمة الاقتصادية والتي تنص على أنها مقياس للمنفعة التي تقدمها سلعة أو خدمة لوكيل اقتصادي. يتم قياسها عمومًا من خلال وحدات العملة,[3] وبالرغم من أن الطرح السابق يركز على القيمة فيما يخص السلع والمنتجات إلا أن

1 رابحي رانية كوثر, 2020, تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي و المالي, مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي, المجلد: الثاني العدد: الأول:, الجزائر, صفحة 160.

2 رابحي رانية كوثر, مرجع سابق, صفحة 159.

3 Value (economics), https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع عليه في 14\4\2023

المفهوم يمكن إسقاطه أيضاً على خيارات الإنفاق من مشاريع وغيرها, وبالنظر إلى المثال السابق لخياري الملعب والميناء نلاحظ وبشكل جلي التفاوت الواضح في درجة المنفعة المترتبة للاقتصاد والمجتمع في كلا الخيارين, حيث أن ملعب كرة القدم يقدم منفعة ترفيهية أما الميناء البحري فيقدم منافع تعمل على اشباع احتياجات ضرورية وتعظم الثروة على المستوى الخاص والعام.

أما الجانب الأخر فهو مفهوم القيمة الحقيقية من منظور التأثير العام, فلو أن مشروع الميناء البحري سيضمن فرص عمالة لألفي فرد وسيساعد على تصدير المنتجات لعشرة ألاف مصدر, بالمقابل أن مشروع الملعب سيضمن فرص عمالة لمائة فرد وعلى فترات موسمية, بالتأكيد أن القيمة الاقتصادية الأعلى والتأثير العام سيكون للميناء.

ومن حيث مقارنة القيمة الحقيقية للخيار ذاته مع قيمة النقد فينبغي أن يكون الانفاق في الخيار التي تتجاوز قيمته الاقتصادية قيمة النقد المصدر أو أن يساويه, فعلى الأقل أن لم تكن الخيارات أعلى من قيمة إصدار النقد فيجب أن تكون مكافئة لها وهذا يتوافق مع تسمية النظرية.

احتساب القيمة الإقتصادية: وهذا ما يتم من خلال الاحتساب القيمي لجميع المنافع المباشرة وغير المباشرة لإنفاق النقد المصدر خلال فترة زمنية معينة, فالأمر أشبه بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما, كما أن احتساب القيمة الاقتصادية ليس محدداً بالضرورة في صيغة معينة حيث أن علم الاقتصاد بشكل عام يحوي الكثير من الصيغ والأساليب التي تخدم هذا الغرض.

4. استمرارية المردود الاقتصادي:

بالنظر إلى المحور السابق الذي يركز على تفاضل القيمة لخيارات الإنفاق, فإن هذا المحور مرتبط بالسابق كونه يركز على استمرارية المردود الاقتصادي, الأمر الذي يعتبر مكمل لمعايير التفضيل لقيمة الخيارات, من ناحية أخرى يرتبط هذا المحور بالمحور الثاني الذي يعني بالتعويض العام, فمن المنطقي أن استمرارية المردود يعني استمرار المنافع المباشرة وغير المباشرة الأمر الذي له تأثير إيجابي على مدى التعويض المتحقق, بالإضافة إلى ما سبق فكل ما ارتفعت درجة استمرارية المردود الاقتصادي كلما انعكس ذلك على الاقتصاد بشكل إيجابي, بعبارة أخرى أن تحقق المردود الاقتصادي بشقيه المالي والحقيقي واستمراريته لأطول فترة ممكنه كلما ساعد ذلك على تحقق التعويض الاقتصادي.

فهم مدى أهمية هذا المحور يتطلب ملاحظة الفرق والتأثيرات بين بدائل الإنفاق وانعكاساتها على الاقتصاد, وفي هذا نأخذ حالتين في الإنفاق على الاحتفالات والمناسبات السياسية وبين إنشاء شبكات الطرق الحيوية, وبالمقارنة بين الحالتين فبالتأكيد أن استمرارية المردود ستكون لشبكة الطرق بل وظهور التأثير الحقيقي على الاقتصاد ككل, وهنا قد يظهر اعتراض حول المقارنة بين قطاع السياحة وأثرها على الاقتصاد ومردوها، والذي عادةً يتصف بأثره في الاجل القصير، مع مقارنة قطاع انشاء وتطوير البنى التحتية وأثرها الذي قد يدوم لآجل زمني أطول، فهل هي مقارنة علمية صحيحة في مردود كلا النفقات من حيث الحجم بالانفاق والقصد من الانفاق والأثر ومردوده الاقتصادي؟[1] الرد على هذا الاعتراض أن الهدف من المقارنة ليس لتحديد أفضلية مجال عن أخر, بل من أجل بيان درجة ملائمة مجال عن مجال لنظرية القيمة المكافئة, ودرجة الملائمة ليست فقط في جانب استمرارية المردود الاقتصادي بل في جميع جوانب النظرية, من ناحية أخرى هذه

1 تعليقات المحكم.

المقارنة تبين درجة تقييد حرية الدولة في إصدار النقد التي تقوم عليها النظرية, فبحسب المعطيات فإن الدولة لا تستحق إصدار النقد لغرض الإنفاق في الحالة الأولى بخلاف الحالة الثانية التي توفر الاستحقاق والحرية في إصدار النقد.

للتوضيح بشكل أكبر نأخذ على سبيل المقارنة احتفالات رأس السنة في دبي للعام 2015 والتي بلغت 460 مليون دولار,[1] وحتى لو افترضنا أن هذه النفقات لغرض تشجيع السياحة, فالسؤال المنطقي هنا: كم سيدوم المردود لهذه النفقات؟ وإلى أي حد سيبقى الأثر؟ بالمقابل لو أخذنا تأثير إنشاء شبكات الطرق على الاقتصاد كما هو الحال في ألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث بدأت عملية التطوير لفترة الحكم النازي في يونيو 1933 بتقديم "برنامج راينهارت" لتطوير البنية التحتية والتي شملت عدد من الحوافز غير المباشرة مثل التخفيضات الضريبية، مع الاستثمار العام المباشر في الممرات المائية والسكك الحديدية والطرق السريعة وتبعتها مبادرات مماثلة أدت إلى توسع كبير في صناعة البناء الألمانية بين عامي 1933 و 1936، وارتفاع التوظيف في البناء من 666,000 فقط إلى أكثر من 2,000,000, ولتوضيح التغير الحاصل في البنية التحتية تمت دراسة أحد العناصر والمتمثلة في إنشاء الطرق السريعة, فقد أصدر فريتز تود تقريرًا يطالب ببناء الطرق السريعة المعروف باسم "تقرير براون , وكان نظام Reichsautobahn بداية الطريق السريع الألماني تحت الرايخ الثالث, حيث كانت هناك خطط سابقة للطرق السريعة الخاضعة للرقابة في ألمانيا في ظل جمهورية فايمار والتي كانت تسمى بطرق أدولف هتلر وقدمت كمساهمة رئيسية في الحد من البطالة, وما يوضح التغير الحاصل في هذا الجانب شبكة الطرق التي تم إنشائها في ألمانيا ابتداء من عام 1934 والتي تربط معظم أجزاء ألمانيا, وكنتيجة إجمالية أنشئ النازيون حوالي 3300 كيلومتر من الطرق السريعة حتى عام 1939, النتيجة المباشرة لتطوير البنية التحتية تمثلت في الامتصاص الأولي للبطالة وهذا ما تم ملاحظة في مشروع Reichsautobahn, كما أن تطوير البنية التحتية ساعد على الانتعاش الإقتصادي الأمر الذي يعمل على استمرارية امتصاص البطالة.

النتيجة المنطقية لهذه الانجازات تتمثل في ارتفاع الإنتاج وهذا ما حصل في ألمانيا بالفعل من خلال تغير الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 18.02% عام 1933 إلى نسبة 51.6% عام 1939,[2] هنا قد يظهر احتجاج منطقي, فلماذا تم اختيار التجربة الألمانية النازية بالذات والتي مضى عليها ما يزيد على 90 سنة؟ يكمن السبب في التماثل بين معطيات التجربة الألمانية النازية مع جوهر النظرية الأمر الذي يعتبر دليل على صحة نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد, حيث كانت ألمانيا حينها تعاني من أوضاع اقتصادية متردية, وعندما وصل النازيون إلى السلطة ، كانت القضية الأكثر إلحاحًا هي البطالة بنسبة 30٪, ما تطلب إلى ضرورة تنفيذ استراتيجيات وبرامج وسياسات للإصلاح الاقتصادي, وكانت السياسات الاقتصادية من بنات أفكار Hjalmar Schacht ، الذي كان رئيس البنك المركزي في عهد هتلر، وأصبح وزيراً للمالية في العام التالي, وكان شاخت من القلائل الذين استفادوا من معدلات الفائدة المنخفضة والعجز المرتفع في الميزانية الحكومية، حيث تم تمويل الأشغال العامة الضخمة من خلال عجز كبير في الميزانية, وكانت النتيجة حدوث انخفاض سريع في معدل البطالة.[3]

1 محمد إبراهيم/ الأناضول, دبي تنفق نصف مليار دولار, رأي اليوم, https://www.raialyoum.com/, تم الاطلاع عليه في 14\4\2023.

2 هاشم العيسمي, ذي يزن الاعوش, 2023, المشروع التنموي النازي لأدولف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية العدد 18, صفحة 204, 208.

3 The Economy and War in the Third Reich, 1933-1944, https://www.gale.com/. تم الاطلاع عليه في 15\4\2023.

ومما سبق نستخلص قاعدة لإصدار النقد, فإن كان لابد من إصدار النقد فينبغي إنفاقه فيما يدوم بقائه ويستمر مردوده, وعليه تتحقق منطقية الشرط بأن إصدار النقد وإنفاقه فيما يدوم بقائه ويستمر مردوده يحقق القيمة الاقتصادية الحقيقية.

5. ظهور القيمة الاقتصادية الحقيقية بعد الحد تأثير التضخم.

قبل الخوض في هذا الجانب ينبغي أولاً التطرق لمسألة النقد الفائض وطرحه في الاقتصاد لتمويل نفقات القيمة المكافئة, فمن حيث القواعد الأساسية يتولى البنك المركزي عملية امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد من خلال أدوات السياسة النقدية والتي تعرف بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والأنظمة التي يصدرها البنك المركزي بهدف تنظيم النشاط المصرفي وإعادة التوازن والاستقرار بين الكمية المعروضة من النقود وبين الكمية المطلوبة منها في أسواق النقود,[1] ومن أدوات السياسة النقدية الآتي:[2]

1. تغيير سعر الخصم وإعادة الخصم.
2. عمليات السوق المفتوحة.
3. تغيير نسبة الإحتياطي القانوني.
4. تغيير نسبة السيولة النقدية.

ولفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على المعروض النقدي نأخذ كمثال عمليات السوق المفتوحة وذلك بقيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء أوراق مالية أو تجارية في أسواق النقود والأوراق المالية بهدف التأثير على الاحتياطيات النقدية التي للبنوك التجارية عنده, وبذلك يؤثر على المعروض النقدي بالزيادة أو بالنقص حسب نوع العملية,[3] وهنا يتبين لنا دور السياسات النقدية في التأثير على المعروض النقدي والتي تستخدم في عدة أغراض من أهمها امتصاص الفائض النقدي أو تزويد الاقتصاد بالاحتياجات النقدية, وعليه فإن التضخم الناتج عن اصدار النقد وفق نظرية القيمة المكافئة يمكن امتصاصه لاحقاً عبر أدوات السياسة النقدية, وهنا يظهر تساؤل مهم: فهل من الممكن الحد من تأثير التضخم؟ إثبات إمكانية الحد من تأثير التضخم يتطلب شرح مفهوم التعقيم النقدي والذي يعرف بأنه إجراء نقدي يعمل البنك المركزي من استخدامه العمل على الحد من تأثير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على المعروض النقدي, كعمليات بيع وشراء الأصول المالية بالعملة الأجنبية للعمل على عدم المساس بالإساس النقدي لغرض الحد من الأثر التضخمي للتدفقات وأثرها على الأساس النقدي,[4] ومن خلال المفهوم نجد أن تدخل البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية يعمل على الحد من الأثر التضخمي.

بالعودة إلى الموضوع الأساسي (ظهور القيمة الاقتصادية الحقيقية بعد الحد تأثير التضخم) وربطة بكل من نظرية القيمة المكافئة وأدوات السياسة النقدية, يظهر التساؤل الأكثر أهمية في البحث: ففي حال تطبيق نظرية القيمة المكافئة ومن

1 فاروق الخطيب, 2015, النقود والسياسات النقدية, الطبعة الأولى, مكتبة الشقري, جدة, المملكة العربية السعودية, صفحة 420.

2 المرجع السابق نفسه, صفحة 434.

3 المرجع السابق نفسه, صفحة 440.

4 حسين مهجر وعماد محمد, 2019 دور سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016) مجلة الادارة والاقتصاد, , المجلد 42, العدد121, العراق, صحفة 487.

ثم امتصاص النقد الفائض في فترات لاحقة, فما هي الأثار المفترض بقائها؟ وما هو نوعها؟ المدخل للإجابة يتطلب الرجوع إلى المبحث الثاني في النفقات غير مستحقة لإصدار النقد وتحديداً الإنفاق العسكري, فالنفقات العسكرية شأنها شأن جميع النفقات العامة للدولة والتي تمول بعدة طرق منها التمويل بالعجز عبر الإصدار النقدي وهذا الاسلوب ينطوي عليه أثار تضخمية تضر بالاستثمار والاقتصاد,[1] وهذه ليست المشكلة الأساسية فجميع أوجه النفقات الممولة بإصدار النقد والتي تحقق القيمة الإقتصادية هي في الأساس تتسبب بنفس الأثار والأضرار على الاقتصاد غير أن ميزتها تكمن في تحقيق التعويض واستمرار المردود, حيث أن المشكلة الأساسية تتمثل في تحديد الأثار الناتجة عن التمويل العسكري وما الذي سيبقى بعد امتصاص النقد المصدر! في هذا الجانب هناك فريقين متعارضين في الآراء حول تأثير النفقات العسكرية على الاقتصاد, ويتمثل رأي الفريق الأول في أن النفقات العسكرية لها تأثير سلبي على الاقتصاد والتنمية وما يدعم هذا الرأي الدراسات المتخصصة, حيث أشارت دراسة ألمانية في عام 2002 إلى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1% من اجمالي الناتج المحلي لبلد ما يمكن أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد بنسبة تتراوح من (0.25% - 0.7%),[2] أما الفريق الثاني والذي يرى أن النفقات العسكرية لها تأثير إيجابي على التنمية فيتحجج بأن الإنفاق العسكري يعزز التنمية من خلال:[3]

1. تنفيذ برامج البنية الأساسية من طرق وكباري ومطارات وموانئ وشبكات اتصالات, وكلها ضرورية لعملية التنمية.
2. يؤدي إلى اكتساب قدرات تساعد على اكتشاف موارد جديدة كما حدث في نيجيريا بالنسبة للنفط.
3. تساهم القوات المسلحة في أعمال مدنية تتطلب خبرات فنية متقدمة كإجراء دراسات مسح البحار والأنهار والخرائط والمسح الجوي والحفر والتعدين وحماية الغابات.

بالنظر إلى المبررات السابقة نجد أنها تفتقر للمنطقية, فالأنشطة السابقة ليست الغرض الرئيسي من إنشاء المؤسسات العسكرية كما أن هذه الأنشطة لا تنفذ بشكل مستمر كونها ثانوية, ومن ناحية أخرى فهذه المبررات ما هي إلا إنجازات مدنية في الأساس والتي تنفذ من قبل المؤسسات المدنية في القطاعين العام والخاص والتي هي في الأصل من صميم واجباتها ومهامها, ومعنى هذا أن المقارنة ستكون بين الإنفاق للأغراض العسكرية الأساسية وبين إنشاء البنى الأساسية سواء نفذت من قبل جهات عسكرية أو مدنية.

في حالة الإنفاق العسكري من خلال التمويل بالعجز وإصدار النقد لتشييد الترسانة الحربية وصرف المرتبات وصيانة المعدات العسكرية والحربية, فما الذي سيتحصل عليه الاقتصاد والمجتمع كتعويض وقيمة حقيقية بعد امتصاص النقد الذي تم إصداره لهذا الغرض؟ الذي سيتحقق جراء الاصدار للأغراض السابقة يتمثل أعباء اقتصادية نتيجة استمرار نفقات التصنيع والرواتب ومصاريف الصيانة, وتراجع في معدل الناتج المحلي, هنا وفي هذه النقطة قد يتحجج البعض بأن الإنفاق العسكري له تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع في المدى البعيد من خلال الحماية وضمان الاستقرار والمزايا السياسية الداخلية والخارجية, وحتى إن كان هذا الطرح صحيح أو فيه جزء من الصحة فلا يعتبر مبرر للتمويل بإصدار

1 نادر العدواني, 2021, أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت, المجلة العلمية للبحوث التجارية, المجلد, 42, العدد الثالث, يوليو, جامعة المنوفية, جمهورية مصر العربية, صفحة 63.

2 المرجع السابق نفسه صفحة 68.

3 المرجع السابق نفسه صفحة 70.

النقد لوجود احتمالية بأن الأثار السلبية المترتبة ستحد من الأثار الإيجابية بعيدة المدى على الاقتصاد والمجتمع, أما في حالة إنشاء البنى الأساسية فالقيمة الحقيقية الظاهرة بعد امتصاص النقد المصدر ستتمثل في إنشاءات وأصول عامة, خدمات اقتصادية ومجتمعية, فرص عمل, ارتفاع معدل نشاط القطاعات الاقتصادية المرتبطة, ارتفاع معدل الناتج المحلي.

هذه المقارنة تؤكد ظهور القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض أوجه الإنفاق دون غيرها, ومن ناحية أخرى تدعم تصنيف النفقات إلى مستحقة للإصدار وغير مستحقة والتي ورد ذكرها في محور الاستحقاق.

المبحث الثالث: المبررات والمميزات

1. مبررات النظرية:

المبررات الواقعية والمنطقية تمثل الدليل الفعلي على وجود احتياجات ومشاكل وأوجه قصور في عملية إصدار النقد وفق الطرق والأساليب الراهنة, كما أنها تثبت الاحتياج القائم لكل ما يعمل على سد هذه الفجوة, وتتمثل مبررات نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد في الآتي:

1.1 الدولة ليس لها الحرية المطلقة في إصدار النقد.

المنطلق لهذا المبرر يتمثل في مدى الضرر المترتب على منح الدولة الحرية المطلقة في إصدار النقد وبالأخص عند سوء الاستخدام لهذه الحرية, حيث أن قيام الدولة بإصدار النقد لتمويل عجزها وبشكل مستمر وبدون أي قيود أو ضوابط بالتأكيد سيتسبب بزيادة المعروض النقدي وتحقق التضخم, كما أن لهذا الضرر وجه أخر حيث أن لجوء الدولة إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق التضخم أي بالاقتراض من البنك المركزي يقوم بدوره بزيادة عرض النقود المطبوعة لكي تقوم الدولة في تدبير نفقاتها, وهذا الشكل للتمويل يؤدي إلى التضخم وذلك كونه يزيد من عرض النقود دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج وبالتالي يعمل على ارتفاع الاسعار وعلى استمرار التضخم, حيث تفقد النقود الوطنية قيمتها باستمرار, ولا يلبث أن يؤدي ذلك إلى الهروب من النقود الوطنية إلى أنواع النقود الأجنبية كنوع من مخزن القيمة وهروباً من التآكل المستمر في قيمة النقد الوطني, وفي نفس الوقت فإن استمرار ارتفاع الاسعار يخل بإمكانيات تقرير التكاليف والعوائد وبالتالي تفقد النقود أحدى خصائصها وهي أنها آداه للحساب الاقتصادي,[1] ولكن هل نستطيع القول بأن هذا التأثير ينقض المبرر الذي تستند أليه الدولة في حرية إصدار النقد حسب نص النظرية النقدية الحديثة والتي تشير إلى أن الدولة بصفتها المحتكر الوحيد لعملية إصدار العملة يمكنها أن تصدر منها الكم الذي تشاء![2]

في حقيقة الأمر هذا لا يعتبر نقض لمبرر الدولة وأحقيتها في إصدار النقد بل يكشف عن سوء استخدام الدولة لعملية الإصدار, حيث أن الدولة بالفعل هي المخول الوحيد لإصدار النقد, ولكن ليس بالقدر الذي تشاء وللغرض الذي تريد, بل يجب أن يكون اصدار النقد مرتبط بغرض رئيسي وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي, فإذا خرجت العملية عن هذا النطاق

1 حازم الببلاوي, 1998, دور الدولة في الاقتصاد, دار الشروق, الطبعة الأولى, القاهرة مصر, صفحة 86.

2 هبه الباز, صفحة 12, مرجع سابق.

فهذا يعني انعدام الاحقية الكاملة والحرية المطلقة في الاصدار بالتالي إثبات أن الدولة ليس لها مطلق الحرية في إصدار النقد, هنا وفي هذه النقطة بالذات نحتاج إلى دليل واقعي لتأكيد هذا الطرح, وهذا ما يتمثل في التجربة اللبنانية وإفراط مصرف لبنان في إصدار النقد, ففي العام 2021 أشارت إحصاءات مصرف لبنان إلى أن الكتلة المالية المتداولة في الاقتصاد شهدت ارتفاعاً متواصلاً بلغت قيمته في منتصف مارس 35.980 ألف مليار ليرة مقارنة مع 34.487 ألف مليار ليرة في نهاية فبراير، أي بزيادة 1493 مليار ليرة خلال 15 يوماً, ووفق مصادر في مصرف لبنان فإن الكتلة النقدية المتداولة قد تتجاوز 40 ألف مليار ليرة نهاية أبريل بعدما كان نحو 17 ألف مليار ليرة في عام 2019، أي ضخّ نحو 2000 مليار ليرة شهرياً في الاقتصاد اللبناني كمعدل وسطي, إضافة إلى ذلك التزام المصرف المركزي بسد الفجوة المالية في موازنة الدولة بموجب قانون "النقد والتسليف" بحيث أن الدولة تحتاج شهرياً إلى ألف و300 مليار ليرة مصاريف ورواتب لموظفي القطاع العام في وقت تشهد واردات الخزينة منذ نهاية عام 2019 تراجعاً حاداً، بالتالي تدفع الدولة ما يتوجّب عليها من خلال طباعة العملة الوطنية, ما يجعل المصرف المركزي أمام سندان دفع ثمن عجز الدولة من ناحية ومطرقة تأمين رواتب 39%من القوى العاملة وهم موظفو القطاع العام والقطاعات الأمنية والعسكرية.[1]

الجدير بالذكر أن التأثيرات الحقيقية ظهرت في وقت لاحق وتحديداً في العام 2023, حيث سجلت الليرة اللبنانية تدهورا جديدا ووصلت إلى مستوى غير مسبوق, فقد بلغ سعرها مئة ألف مقابل دولار واحد في السوق الموازية (في تاريخ المصدر), ومنذ صيف العام 2019 يشهد لبنان انهيارا اقتصاديا خسرت خلاله الليرة قرابة 95% من قيمتها أمام الدولار, وتعد الأزمة الاقتصادية المتمادية الأسوأ في تاريخ لبنان.[2]

ما سبق يبين مدى الخطورة في حرية الدولة المطلقة لإصدار النقد أو تجاوز القيود والشروط القانونية كما هو الحال في التجربة اللبنانية, ويؤكد المبرر الأول للنظرية, وهنا قد تظهر بعض الاحتجاجات فيما لو أن الدولة لا تمتلك أي خيار أخر كما هو الحال في لبنان! لدحض هذه الاحتجاجات لنفترض أن مصرف لبنان نفذ نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد في بداية الأزمة والتزم بإنفاق النقد في البدائل ذات القيمة الحقيقية والمستمرة والتي تتصف بالتعويض الاقتصادي والمجتمعي, ترى كيف سيكون الوضع؟ بالتأكيد سيكون مختلف أو على الأقل لن يكون بذات السوء عما هو عليه الوضع الحالي.

أيضاً قد يظهر احتجاج أخر بأن اصدار مصرف لبنان للنقد كان لغرض تمويل نفقات الدولة والتي منها تأمين رواتب 39% من القوى العاملة، وهم موظفوا القطاع العام والقطاعات الأمنية والعسكرية كما تم ذكره سابقاً, فهل من المنطقي توجيه النقد المصدر للبدائل المستحقة للإصدار وبقاء الاحتياج للنفقات الأخرى قائماً؟ بالتأكيد لا حيث من المفترض تمويل هذه الاحتياجات بعد توجيه النقد المصدر من خلال امتصاص ما تم طرحة في الاقتصاد وذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة وطرح سندات الدين العام, بهذا سيتم تعويض الاقتصاد والمجتمع واستمرار المردود الاقتصادي وتأمين النفقات العامة وتحميل الدولة ما يجب عليها تحمله من أعباء إصدار النقد.

1 طوني بولس, مرجع سابق.

2 طارق طه, مرجع سابق.

2.1 نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد قابلة للتطبيق في نطاق أوسع مما هو عليه في بعض النظريات النقدية.

من الملاحظ وجود بعض النظريات المحصورة في سريانها على نطاقات معينة, ومن هذه النظريات النظرية النقدية الحديثة والتي تعتبر الأقرب لنظرية الاصدار المكافئ من حيث المجال, فوفقاً للنظرية النقدية الحديثة، فإنه لا يوجد حد لقدرة الحكومات التي تقترض بعملتها المحلية على تمويل نفسها, وذلك أن الدولة التي تتمتع بالسيادة النقدية لا يمكن أن تفلس أو تتعثر, فالدولة بصفتها المحتكر الوحيد لعملية إصدار العملة يمكنها أن تصدر منها الكم الذي تشاء، وذلك لتمويل نفقاتها أو سداد ديونها المقومة بتلك العملة, ويتم ذلك ببساطة من خلال إعطاء الدولة للبنك المركزي الأمر بإصدار المزيد من العملة وتغذية الحسابات المصرفية,[1] والجدير بالذكر، أن تمتع الدولة محل الدراسة بالسيادة النقدية يعد شرطا ضروريا لسريان النظرية النقدية الحديثة، مثلما الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأستراليا واليابان, هذا في حين أن الدول التي تتبع نظم أسعار الصرف الثابتة لا يمكن أن تنطبق عليها النظرية. كذلك، لا تسري تلك النظرية على دول الاتحاد الأوروبي، والتي لا يمكنها أن تقوم بشكل فردي بإصدار المزيد من العملة ولا تنطبق هذه النظرية أيضا على الدول النامية التي ترتبط عملاتها بعملات دول أخرى مثل الدولار الأمريكي أو اليورو.[2]

ومن خلال نصوص النظرية نلاحظ وجود استثناءات تمنع سريان النظرية من أبرزها الدول النامية, أما نظرية القيمة المكافئة فهي بشكل رئيسي قابلة للتطبيق في الدول النامية, ولكن, لماذا؟ السبب في ذلك أن الدول النامية هي الأكثر احتياج للتنمية الإقتصادية والتي تتطلب توفر رؤوس الأموال كعنصر أساسي, وفي حال شحة وانخفاض رؤوس الأموال والقدرة المالية للدولة تلجأ إلى العديد من الأساليب لسد الفجوة ومنها التمويل بالعجز وإصدار النقد.

هذا فيما يخص الدول النامية ولكن ماذا عن الدول المتقدمة أو بالأصح الدول التي وصلت إلى حد التغطية الكاملة أو شبه الكاملة في احتياجات الاقتصاد والمجتمع؟ وهل في مثل هذا الوضع تفقد النظرية فاعليتها ويتحقق للدولة الحرية في إصدار النقد؟ في حقيقة الأمر أن مثل هذه الحالة لا تفقد النظرية فاعليتها بل تنقض الأساس الموجب لإصدار النقد, فدولة وصلت إلى التغطية الكاملة أو شبه الكاملة لماذا ستصدر النقد من الأساس؟ بالتأكيد أن الاصدار سيكون لتمويل العجز في النفقات العامة غير المتعلقة بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية كالنفقات السياسية والعسكرية ما سيحقق الضرر على الاقتصاد والمجتمع جراء انخفاض قيمة العملة الوطنية ما يوجب على الدولة تمويلها بأي طرق أخرى غير اصدار النقد, وهذا ما ينفي مبدأ استحقاق الدولة في اصدار النقد ويحقق مبرر تقييد الحرية المطلقة للإصدار, معنى هذا أن النظرية فاعلة أيضاً وبصورة عكسية في الدول المتقدمة.

3.1 ضبط وتأطير إصدار النقد.

بدراسة قانون البنك المركزي اليمني الباب الخامس (العملة) من المادة (22) وحتى المادة (29) لم ترد أي إشارات مباشرة أو غير مباشرة عن شروط وضوابط لإصدار النقد باستثناء مادة تؤكد حرية البنك المطلقة في إصدار النقد, وبحسب ما نصت عليه المادة (24) فإن للبنك وحده حق إصدار العملة النقدية في الجمهورية كما له وحده حق سك العملة المعدنية

1 هبه الباز, صفحة 12 مرجع سابق.

2 المرجع السابق نفسه.

وتكون الاوراق النقدية والعملة المعدنية التي يصدرها البنك هي العملة القانونية في الجمهورية,[1] كما أن القانون لم يشمل لائحة تنفيذية أو الإشارة لوجود لائحة بأي شكل من الأشكال.

لذلك فإن تطبيق نظرية القيمة المكافئة ستعمل على ضبط وتأطير إصدار النقد استناداً على المحاور التي تتضمن المبادئ الأساسية والمتمثلة في استحقاق الإصدار والتعويض وتفاضل القيمة الإقتصادية والتي من الممكن أيضاً الاعتماد عليها في صياغة مواد ونصوص قانونية تحكم عملية إصدار النقد.

2. مميزات النظرية

المبررات وحدها لا تكفي لإثبات قيمة وفاعلية النظرية حيث أنها تعتبر مدخل لقبول النظرية, وإلى جانب ذلك لابد من إثبات التأثيرات الإيجابية المترتبة على تطبيق النظرية, وتتمثل هذه المميزات في الآتي:

1.2 الكفاءة في تغطية الاحتياجات الاقتصادية: حيث يمكن فهم ميزة الكفاءة في تغطية الاحتياجات الاقتصادية جراء تطبيق نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد من خلال المقارنة بين حالات التمويل بالعجز للنفقات غير المستحقة للإصدار النقدي كالمرتبات والاعانات المجتمعية والإنفاق العسكري كما يلي:

الحالة الأولى, التمويل بالعجز (الإصدار النقدي): عند اصدار النقد لتمويل هذه النفقات فإن هذا الأمر يتسبب في تحقق ضرر التضخم بمقدار ما تم إصدارة من نقد.

الحالة الثانية, التمويل بالعجز (الدين العام): قد لا يتسبب تمويل النفقات بالدين العام بتضرر الاقتصاد بشكل مباشر إلا أنه يترتب عليه أضرار أخرى, حيث أن الدولة باتباعها للتمويل بالدين العام تكون قد تسببت بضررين الأول في تحمل أعباء الدين العام والثاني في تمويل نفقات عقيمة.

الحالة الثالثة, الاصدار المكافئ للنقد والتمويل بالدين: عند إصدار النقد وفق نظرية القيمة المكافئة فهذا يتطلب إنفاق النقد المصدر على بدائل لها قيمة حقيقية وتعوضية ذات مردود اقتصادي مستمر وبنفس كمية النقد الذي كان من المفترض اصدارة لتغطية النفقات غير المستحقة, ولكن هذا لا يعالج اشكالية النفقات التي لا تزال قائمة ومن ناحية أخرى ارتفاع المعروض النقدي المطروح في الاقتصاد, هذا ما يتم معالجته بالدين العام والذي سيعمل على امتصاص الفائض ومن جهة أخرى توفير الاموال اللازمة لتمويل نفقات الدولة التي بالأساس وجهت للبدائل القيمة, وفي هذه الحالة نلاحظ تحقيق عدة منافع تتمثل في:

- اصدار النقد وإنفاقه في بديل له قيمة اقتصادية مكافئة.
- تحقيق التعويض العام لانخفاض قيمة العملة.
- امتصاص النقد الفائض عن طريق الدين العام.
- تمويل النفقات العامة الأخرى.

1 قانون البنك المركزي اليمني, مرجع سابق.

قد تظهر بعض الاحتجاجات والتي منها اعباء الدين العام كمناقض للكفاءة, وفي حقيقة الأمر أن هذا الاحتجاج قاصر من حيث المقارنة مع المنفعة الإجمالية وذلك بالنظر إلى الأعباء مقابل باقي المنافع, وأيضاً بالمقارنة مع تكاليف وتبعات طرق التمويل الأخرى.

ومن الاحتجاجات الأخرى أن التمويل بالدين وإعادة إنفاقه مره أخرى سيتسبب في ارتفاع المعروض النقدي بالتالي تحقق التضخم, ومن حيث المنطق الاقتصادي فإن هذا الأمر صحيح إلا أن معالجته وفق الطريقة الثالثة سيكون من خلال آلية ضخ وامتصاص النقد, وبحسب آلية نظرية القيمة المكافئة فسيتم الأمر من خلال طرحين وامتصاصين للنقد المصدر, فالطرح الأول عبر تمويل النفقات المستحقة للإصدار يرافقه الامتصاص الأول عبر الدين العام, يلي ذلك الطرح الثاني بتمويل النفقات غير المستحقة للإصدار ثم الامتصاص الثاني برفع نسبة الاحتياطي القانوني في البنك المركزي لودائع البنوك أو الامتصاص في فترات لاحقة بقيام البنك المركزي بضخ للعملة الاجنبية وامتصاص العملة المحلية وذلك عند تحسن القدرة المالية للدولة والذي يفترض تحققه عند تفعيل موارد اقتصادية جديدة للدولة أو ظهور تأثيرات النفقات المستحقة للإصدار على الاقتصاد والتي ستحسن من الإيرادات العامة للدولة حيث أن الانفاق المكافئ والانفاق عبر التمويل بالدين سيعملان معاً على ارتفاع دوران الأموال وارتفاع النشاط الاستثماري والتجاري ما سيعطي الدولة إمكانية لتنفيذ السياسات النقدية والمالية اللازمة للتأثير على المعروض النقدي كرفع الضرائب ونسبة الاحتياطي القانوني للودائع ورفع معدلات الفائدة والتي ستعمل على امتصاص الفائض النقدي كما تم ذكرة في المحور الخامس للنظرية.

2.2 الإسهام في تنفيذ استراتيجيات التنمية بأقل كلفة: حيث تعتبر التنمية أحد أهم التوجهات للدولة وبالأخص للدول النامية والتي تسعى لتغيير واقعها بتحقيق التنمية وذلك لمعالجة المظاهر المؤثرة على الدولة والمجتمع ككل مثل الفقر والبطالة, ولكي تحقق الدولة التنمية الاقتصادية بطريقة مجدية تعمد إلى تنفيذ العديد من الاستراتيجيات والبرامج والتي منها برامج الإنتاج, وبشكل عام يوجد ثلاثة قيود تحدد شكل معظم برامج الإنتاج وهي:[1]

1. قلة رأس المال.
2. قلة العمالة المهرة.
3. قلة النقد الأجنبي.

وتمثل قلة رأس المال المشكلة الأهم وبالأخص في حالات عجز ميزانية الدولة, ومن ناحية أخرى فإن توافر رأس المال يمكن توفير العمالة الماهرة ولو بالاستقدام وكذلك توفير النقد الأجنبي بالشراء من سوق العملات, ويكمن دور نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد في كونها وسيلة تمويل فعالة حيث أن برامج الإنتاج تعتبر من النفقات مستحقة الاصدار وذات القيمة التعويضية والمردود المستمر.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن النظر إلى الإسهام في تنفيذ استراتيجيات التنمية من الناحية الزمنية, وهذا من خلال الفترات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى نقطة التشغيل الكامل, فعادة ما يقاس أي اقتصاد بأن النمو الاقتصادي يكون فيه متوازن عندما يتمكن من الوصول إلى نقطة التشغيل الكامل للعمالة، ويتوقف الوصول إلى التشغيل الكامل على عدة عناصر من أهمها العنصر الزمني, وقد برز الاهتمام بهذا العنصر خصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية التي حدثت عام

1 أرثر لويس, 2021, نظرية التنمية الإقتصادية, تقديم وترجمة سعاد درويش, وكالة الصحافة العربية, , جمهورية مصر العربية صفحة 93.

2008, وبهذا الخصوص فإن أتباع نظرية كينز يركزون على خطط قصيرة الأجل والتي لا تزيد عن سنتين في فترات انتقالية على أمل الوصول إلى الوضع الطبيعي على عكس الخطط الكلاسيكية التي تستغرق خططها من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات حتى يعود الاقتصاد نحو نقطة التشغيل الكامل للعمالة.[1]

بالنظر إلى خصائص نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد نجد أنها قابلة للتنفيذ في الآجال القريبة والبعيدة على حدٍ سواء, حيث أنها قابلة للتنفيذ مره واحدة وأيضاً على مراحل وفترات متسلسلة بالتزامن مع خطط السياسات النقدية من حيث الضخ والامتصاص, وبالتوافق مع متطلبات الخطة الاقتصادية.

3.2 إمكانية الرقابة على إصدار النقد: حيث أن محاور النظرية تساعد في وضع وصياغة القوانين المحددة لعملية إصدار النقد والتي إذا بُنيت على محاور النظرية ستمثل شروطاً ملزمة لا يتم الإصدار إلا بها كما هو الحال في القانون اللبناني, لذا فإن التأكيد على هذا الإلتزام يعتبر نوع من أنواع الرقابة, وعليه فإن تطبيق نظرية القيمة المكافئة يعزز من الرقابة على إصدار النقد كونها تحدد الإصدار بتحقق حالة وبأربعة محاور شرطية ومحور خامس معياري, حيث أن الإصدار وفق النظرية مرتبط بحالة انعدام أو تجاوز التغطية والأمر الذي يرتبط بتحقق الاستحقاق والتعويض والتفاضل واستمرار المردود, وكذلك المحور المعياري والذي يقيس نجاح عملية الإصدار بظهور القيمة الحقيقية بعد زوال تأثير التضخم, ويمكن توضيح خطوات العملية الرقابية من خلال الآتي:

تقييد حرية الدولة في اصدار النقد: فمن خلال الدراسة في المباحث السابقة تم إثبات محدودية حرية الدولة في اصدار النقد وبالأخص في حالة انعدام أو تجاوز التغطية, وعند اعتراف الدولة بمحدودية حرية الاصدار يجعل من هذا الأمر قاعدة متبعة والتي قد تعتمد كنص قانوني ودستوري أو كشرط وإجراء رسمي, وهذا ما يجعل عملية إصدار النقد مرتبطة بتحقق مبدأ الاستحقاق المذكور سابقاً.

تحديد مجالات انفاق النقد المصدر: تقييد حرية الإصدار سيفرض شرط تحقق مبدأ الاستحقاق الأمر الذي يترتب عليه التحديد العام لمجالات انفاق النقد المصدر ضمن النفقات مستحقة الاصدار ما يتطلب التخصيص والتفصيل للنفقات المستحقة والتي سترتبط بدورها بمبدأي التعويض والاستمرارية ما سيترتب عليه تحديد المجالات بشكل أعمق.

وضع معيار لنجاح الانفاق: تطبيق نظرية القيمة المكافئة يوفر ميزة قياس نجاح الإنفاق للنقد المصدر من خلال ظهور القيمة الحقيقية للإنفاق بعد زوال التضخم, حيث أن تحقق هذا الشرط يعني نجاح عملية الإنفاق وفق محاور النظرية بالتالي تحقق نجاح عملية إصدار النقد ككل.

الخاتمة:

عملية اصدار النقد بقدر أهميتها وتأثيرها الايجابي على الاقتصاد بقدر الأضرار المترتبة على سوء استخدامها وإدارتها وهي بذلك سلاح ذو حدين, وبناء على هذا ركزت نظرية القيمة المكافئة على ضبط الاصدار النقدي عند انعدام أو تجاوز التغطية من خلال عدة محاور تمثلت في ضرورة تقييد حرية الدولة في اصدار النقد بناء على مبدأ الاستحقاق وتوجيه النقد المصدر نحو الانفاقات القيمة والمستمرة التي تحقق القيمة التعوضية للمجتمع والاقتصاد جراء انخفاض قيمة العملة.

1عبد الحفيظ محبوب, 2018, نماذج النمو الاقتصادي, دار ناشري للنشر الإلكتروني, , صفحة 61.

الاستنتاجات:

الاستنتاج الأول: والتي تعتبر حجر الأساس للنتائج الأخرى تمثلت في نقض فكرة الحرية المطلقة للدولة في إصدار النقد وبالأخص عند انعدام أو تجاوز التغطية, وتم دعم هذه النتيجة من خلال إثبات الأضرار الناتجة عن الإصدار غير المقنن أو المقيد بشروط الإصدار والذي حدث بالفعل في التجربة اللبنانية.

الاستنتاج الثاني: بناءً على إثبات محدودية حرية الدولة في إصدار النقد تم إثبات مبدأ الاستحقاق, فلكي تقوم الدولة بإصدار النقد في حالة انعدام أو تجاوز التغطية فيجب أن تحقق مبدأ الاستحقاق والذي يقصد به تحقيق القيمة المقابلة التي تكافئ أو تزيد عن قيمة الاحتياج القائم للاقتصاد والمجتمع, وهذا ما يسمى مبدأ استحقاق الدولة لإصدار النقد.

الاستنتاج الثالث: بناءً على إثبات الضرر الواقع على الاقتصاد والمجتمع جراء اصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية تم إثبات المسؤولية الواقعة على الدولة كونها المخول الوحيد لإصدار النقد, وبإثبات المسؤولية تم أيضاً إثبات أحقية الاقتصاد والمجتمع في التعويض عن هذه الأضرار وهذا ما تمثل في نوعية مجال الإنفاق, فالنقد المصدر ينبغي أن ينفق في خيارات تحقق التعويض العام للمجتمع عن انخفاض قيمة العملة المحلية.

الاستنتاج الرابع: من خلال عمليات البحث والتحليل تم تصنيف النفقات إلى مستحقة للإصدار وغير مستحقة, وتم إثبات تفاوت النفقات المستحقة من حيث القيمة الإقتصادية الأمر الذي عزز تعدد البدائل بالتالي وجود مساحة لاتخاذ القرار الاقتصادي باختيار البديل الأفضل الذي يحقق أعلى قيمة تعوضيه, وبهذا تم إثبات المحور الثالث للنظرية الذي ينص على أن تحديد الخيار الملائم لإنفاق النقد المصدر يجب أن يقوم على تفاضل القيمة لخيارات الإنفاق.

الاستنتاج الخامس: إلى جانب تفاضل القيمة لخيارات الإنفاق تتفاوت الخيارات من حيث استمرار المردود الاقتصادي, واختيار البديل الذي يتصف باستمرارية المردود يعمل على تحقيق أعلى قيمة ممكنه للقيمة الاقتصادية وللتعويض وهذا ما يؤكد نص المحور الرابع للنظرية الذي ينص على أن الخيار الملائم لإنفاق النقد المصدر يجب أن يتصف باستمرار المردود الاقتصادي

الاستنتاج السادس: النقد المصدر وفق شروط ومحاور النظرية يمكن امتصاصه في فترات لاحقة وإزالة التضخم الناتج عن الاصدار, وعملية الامتصاص تظهر نجاح عملية الإصدار من خلال الكشف عن القيمة الاقتصادية الناتجة الاصدار, هذا ما يؤكد نص المحور الخامس الذي ينص على أن القيمة الاقتصادية الحقيقية لانفاق النقد المصدر على الخيار المحدد تظهر بعد زوال تأثير التضخم.

الاستنتاج السابع: من خلال دراسة النظرية ومقارنة معطياتها باحتياجات الواقع الفعلي تم إثبات وجود عدد من المبررات لبناء النظرية تمثلت الآتي:

1. الدولة ليس لها الحرية المطلقة في إصدار النقد, وهذا ما تم اثباته من خلال جانبين الأول إثبات منطقية تقييد حرية الدولة في إصدار النقد بناء على الأضرار المترتبة على الاصدار العشوائي والمفرط كما حدث في التجربة اللبنانية, أما الثاني فمن خلال إثبات ملائمة نظرية القيمة المكافئة في تقييد حرية الدولة في إصدار النقد وهذا ما تم تأكيده من خلال ملائمة الحالة الشرطية لإصدار النقد ومحاور النظرية الخمسة.
2. نظرية القيمة المكافئة لإصدار النقد قابلة للتطبيق في نطاق أوسع مما هو عليه في بعض النظريات النقدية, وهذا ما تم اثباته من خلال جانبين الأول, إثبات قصور النظريات النقدية السابقة وتحديداً النظرية النقدية

الحديثة التي تؤكد على حرية الدولة الكاملة في اصدار النقد, وكذلك قصورها في التطبيق على أطر محددة لا تشمل الدول النامية, أما الثاني فمن خلال إثبات تغطية نظرية القيمة المكافئة لأوجه القصور من خلال نقض فكرة الحرية الكاملة للدولة في الاصدار, وكذلك ملائمتها للتطبيق في نطاق الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء.

3. النظرية تساعد في ضبط وتأطير إصدار النقد, من خلال جانبين الأول إثبات غياب ضبط وتأطير إصدار النقد خصوصاً في النصوص القانونية والدستورية وتحديداً قانون البنك المركزي اليمني الذي لم يشر إلى أي شرط أو قيد أو آلية لإصدار النقد, أما الثاني فمن خلال إثبات دور نظرية القيمة المكافئة في ضبط وتأطير إصدار النقد من خلال إمكانية صياغة القوانين ووضع الشروط وبناء آلية الإصدار استناداً على النظرية ومحاورها.

الاستنتاج الثامن: لتطبيق نظرية القيمة المكافئة الواقع عدد من المميزات تمثلت في الآتي:

1. تطبيق النظرية يحقق الكفاءة في تغطية الاحتياجات الاقتصادية.
2. تسهم النظرية في تنفيذ استراتيجيات التنمية بأقل كلفة.
3. تتيح النظرية لمتخذي القرار إمكانية الرقابة على إصدار النقد.

التوصيات:

1. الحرص على استقلالية البنوك المركزية وعدم التأثير عليها بأي شكل من الاشكال لتحقيق مبدأ تقييد حرية الدولة في إصدار النقد.
2. ربط إصدار النقد عند انعدام أو تجاوز التغطية بالإنفاق على الخيارات الاقتصادية المجدية كشرط لازم للإصدار.
3. الاعتراف الأكاديمي بالنظرية كأحد نظريات وقواعد الاقتصاد النقدي واعتماد تدريسها في جميع المستويات الأكاديمية لعلم الاقتصاد.

لائحة المراجع:

المراجع العربية:

1. ارثر لويس. (2021). نظرية التنمية الاقتصادية. (درويش سعاد، المترجمون) مصر: وكالة الصحافة العربية.
2. البنك المركزي اليمني. (2000). قانون البنك المركزي اليمني (الإصدار رقم (14)).
3. الجمهورية اليمنية. (1994). دستور الجمهورية اليمنية. اليمن.
4. المصرف المركزي اللبناني, قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي. (12 ,8 ,1963). LawView.aspx/42.251.205. تاريخ الاسترداد 4 ,5 ,2023
5. النيابة العامة, مكتب النائب العام, القانون المدني اليمني. (2002). agoyemen.net/lib_details.php?id=114. تاريخ الاسترداد 13 ,4 ,2023
6. حازم الببلاوي. (1971). النظرية النقدية. الكويت: جامعة الكويت.

7. حازم الببلاوي. (1998). دور الدولة في الاقتصاد (المجلد الأولى). مصر: دار الشروق.
8. حسين مهجر، و عماد محمد. (2019). دور سياستي الانظباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2016). مجلة الادارة والاقتصاد(المجلد 42 العدد 121).
9. ذي يزن الاعوش. (30 مايو, 2023). التنبؤ بالركود الاقتصادي باستخدام مؤشرات يزن (11). المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(25).
10. ذي يزن الاعوش. (30 فبراير, 2021). التنبؤ بحركة الاسعار بعد وقوع الحدث القاطع باستخدام التماثل السعري. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(15).
11. ذي يزن الاعوش. (30 أغسطس, 2021). بناء تعريف شامل للاقتصاد وفق متطلبات الواقع الاقتصادي الحديث. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(18).
12. ذي يزن الاعوش. (30 مايو, 2022). بناء أسس التعامل مع المشكلة الاقتصادية وفق الرؤية الفلسفية لمفهوم المشكلة العلمي. (المركز الديمقراطي العربي، المحرر) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(21).
13. ذي يزن الاعوش. (30 فبراير, 2023). التصنيف المنفرد والمرحلي للمستويات الاقتصادية باستخدام نماذج يزن. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(24).
14. رابحي رانية كوثر. (2020). تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي(المجلد 2 العدد 1).
15. طارق طه. (14 3, 2023). https://www.arab48.com/. تاريخ الاسترداد 4 5, 2023، من عرب 48.
16. طوني بولس. (4 4, 2021). https://www.independentarabia.com/. تاريخ الاسترداد 4 5, 2023، من اندبيندنت عربية.
17. عبد الحفيظ محبوب. (2018). نماذج النمو الاقتصادي. دار ناشري للنشر الالكتروني.
18. عبد المنعم السيد علي. (1970). دراسات في النقود والنظرية النقدية. العراق: مطبعة العاني.
19. فاروق الخطيب. (2015). النقود والسياسات النقدية. المملكة العربية السعودية: مكتبة الشقري.
20. محمد ابراهيم. (بلا تاريخ). https://www.raialyoum.com/. تاريخ الاسترداد 14 4, 2023، من رأي اليوم.
21. منصور الاديمي. (2021). منهج البحث العلمي. اليمن: الامين للنشر والتوزيع.
22. نادر العدواني. (2021). أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت. المجلة العلمية للبحوث التجارية(المجلد 42 العدد 3).
23. ناظم محمد الشمري. (1999). النقود والمصارف والنظرية النقدية (المجلد 1). الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
24. نجاح ابو الفتوح. (2003). التمويل بالعجز. مجلة جامعة الملك عبد العزيز(مجلد 15).
25. هاشم العيسمي، و ذي يزن الاعوش. (30 3, 2023). المشروع التنموي لادولف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية(18).
26. هايل عبد المولى طشطوش. (بلا تاريخ). https://www.researchgate.net/publication. تاريخ الاسترداد 8 5, 2023، من النظريات النقودية.
27. هبه الباز. (2022). النظرية النقدية الحديثة: رؤية تحليلية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

المراجع الأجنبية:

1. Types of Economic Theories Aspiring Economic Should Know. (بلا تاريخ). https://www.indeed.com/. تاريخ الاسترداد 11, 4, 2023.
2. How much does it cost to produce currency and coin? (بلا تاريخ). https://www.federalreserve.gov/ . تاريخ الاسترداد 9, 4, 2023.

3. Learn How Central Banks Steal Your Money | ILLUMINATION, (بلا تاريخ). https://medium.com/. تاريخ الاسترداد 9, 4, 2023.
4. Sarwat Jahan, Ahmed Saber Mahmud, and Chris Papageorgiou, What Is Keynesian Economics?, International Monetary Fund (IMF) , FINANCE & DEVELOPMENT, September 2014, https://www.imf.org/. تاريخ الاسترداد 19, 4, 2023.
5. The Economy and War in the Third Reich, 1933-1944, (بلا تاريخ). https://www.gale.com/. تاريخ الاسترداد 11, 4, 2023.
6. theory ", www.businessdictionary.com, Retrieved 18-11-2018. Edited. تاريخ الاسترداد 6, 4, 2023.
7. Value (economics), https://en.wikipedia.org/. تاريخ الاسترداد 11, 4, 2023.
8. YOUR CENTRAL BANK STEALS YOUR MONEY. HERE'S HOW. (بلا تاريخ) https://bitcoinmagazine.com/. تاريخ الاسترداد 9, 4, 2023.

تحليل تأثير الاستيرادات في مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي والحوالات الخارجية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية للمدة 2004-2021

Analysis of the impact of imports on dollar sales to the Central Bank of Iraq and foreign transfers and their relationship to some economic variables for the period 2004 –2021

أ. د عدنان حسين الخياط

استاذ متقاعد . جامعة كربلاء . العراق

الملخص

لقد ازداد الاعتماد على الاستيرادات في العراق بعد عام 2003 , وتوفرت ظروف جاذبة للسلع والمواد المستوردة في ظل تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في تلبية احتياجات الأسواق المحلية وضعف دور الضريبة الكمركية واجراءات الحوكمة والتنظيم لعمليات الاستيراد .وقد شكّلت زيادة الاعتماد على الاستيرادات عاملاً مهماً في زيادة الطلب على الدولار من نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي , كما ساهمّ ذلك في زيادة التوجّه نحو التحويلات المالية الى الخارج من قبل المصارف وشركات التحويل لأغراض تمويل الاستيرادات وغيرها من الأغراض , في ظل المنطلقات المعلنة لانتهاج سياسة اقتصاد السوق وتحرير التعاملات المالية والحوالات الخارجية .

ويهدف البحث الحالي الى التعرف على تأثير الاستيرادات في مبيعات الدولار والحوالات الخارجية , وعلاقتها بالإيرادات الكمركية و الصادرات والاحتياطيات الدولية . وقد خلصَّ البحث الى انّ زيادة اعتماد العراق على الاستيرادات كان نتيجة للفشل التنموي الذي أصاب السياسات الاقتصادية وعدم تمكّنها من توظيف عوائد النفط في بناء اقتصاد سوق منتج يستند على تفعيل دور القطاعات الانتاجية وجذب الاستثمارات الخاصة لتطوير المشاريع الصناعية والأنشطة الزراعية لتلبية الاحتياجات الى السلع , ممّا جعل مبيعات الدولار والحوالات الخارجية أكثر ارتباطا بعوائد النفط , دون اسهام هذه العوائد في تنويع مصادر العملة الأجنبية وتطوير واقع التنمية في الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية: الاستيرادات، مبيعات الدولار، الحوالات الخارجية، المتغيّرات الاقتصادية.

Abstract

Dependence on imports has increased in Iraq after 2003 , and attractive conditions have been created for imported goods and materials in light of the decline in the contribution of the productive sectors to meet the needs of local markets and the weakening of the role of customs tax and governance procedures and organization of import operations .The increased dependence on imports has been an important factor in increasing the demand for the dollar from the currency sale window to the Central Bank of Iraq, and this has also contributed to an increase in the trend towards financial transfers abroad by banks and transfer companies for the purposes of financing imports and other purposes , In light of the stated principles of pursuing a market economy policy and liberalizing financial transactions and foreign remittances .

The current research aims to identify the impact of imports on dollar sales and foreign remittances, and their relationship to customs revenues, exports and international reserves . The research concluded that the increase in Iraq's dependence on imports was the result of the development failure of economic policies and their inability to use oil revenues to build a productive market economy based on activating the role of productive sectors and attracting private investments to develop industrial projects and agricultural activities to meet the needs for goods , which made dollar sales and foreign remittances more linked to oil revenues , without contributing to the diversification of foreign currency sources and development of the reality of development in the Iraqi economy.

Keywords: Imports, Dollar Sales, Foreign Remittances, Economic Variables.

مقدمة:

لقد ساهمت التجارة الدولية في زيادة معدلات النمو وتسريع مسارات التنمية الاقتصادية على مدى عقود طويلة من مراحل التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي الذي تحقق في دول العالم المختلفة . وعلى الرغم ممّا فرضتهُ قواعد حرية التجارة لمنظمة التجارة العالمية , الاّ انّ المصالح الاقتصادية للدول كانت تقتضي دائماً زيادة وتنويع الصادرات والحد من الاستيرادات , وتوفير الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص وجذب الاستثمارات لتطوير القاعدة الانتاجية المحلية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بما يسهم في تقليل الاستيرادات وتشجيع انتاج واستهلاك المنتجات المحلية , باعتبار ذلك يمثّل السبيل لتحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة التي من شأنها توفير الحلول الناجعة لمشاكل البطالة والفقر في المجتمع .

وقد شهدت تجارة العراق الخارجية اعتمادا متزايدا على صادرات النفط , مع توجّه القطاع التجاري الخاص نحو زيادة استثماراتهِ في مجال الاستيرادات وزيادة الاستفادة من مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي , وما توفرهُ المصارف المحلية وشركات التحويل من حوالات خارجية بالعملة الأجنبية , في ظل انخفاض مساهمة الصناعة الوطنية والأنشطة الزراعية في تلبية احتياجات الأسواق العراقية , وضعف دور الضريبة الكمركية في حماية المنتج المحلي والحد من الاستيرادات .

أهمية البحث :

تتمثل اهمية البحث في تسليط الضوء على مدى زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات والتأثير الذي تمارسهُ الاستيرادات في مبيعات الدولار للبنك المركزي والحوالات الخارجية , وضرورة تنظيم عمليات الاستيرادات وفق الضوابط وأصول تمويل التجارة الدولية , وما يتطلبهُ ذلك من اصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي والسياسة التجارية .

أهداف البحث : يهدف البحث الى ما يلي :.

1. التعرف على تطوّر الاستيرادات وهيكل التجارة الخارجية في ضوء اتساع الحالة الريعية في الاقتصاد العراقي للمد 2004 ـ 2021 .

2. التعرف على تأثير الاستيرادات في مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي وعلاقتها بالحوالات الخارجية وبعض المتغيّرات الاقتصادية الأخرى للمدة 2004 ـ 2021 .

مشكلة البحث : تتمثّل مشكلة البحث في زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على السلع والمواد المستوردة , وتراجع مساهمة قطاعاتهِ الانتاجية السلعية في تلبية احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات الصناعية والزراعية , في ظل بيئة مشجعة على زيادة الاستيراد من خلال الدور المحدود للضريبة الكمركية , والتوسُّع في مبيعات الدولار والحوالات النقدية الخارجية التي تُوفّرها نافذة بيع العملة والمصارف المحلية , فضلا عن الاعتماد المتدني على الاعتمادات المستندية في الحوالات المصرفية الخارجية المتعلقة بمدفوعات الاستيرادات .

فرضيات البحث :

1.انخفاض مساهمة الصناعة العراقية والأنشطة الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي , وفي تلبية احتياجات الأسواق الى السلع , وازدياد الاعتماد على الاستيرادات خلال مدة الدراسة 2004 ـ 2021 .

2.اتساع مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي لتمويل مدفوعات الاستيرادات وغيرها من الحوالات النقدية الخارجية .

منهجية البحث : استند البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي للمعلومات والمؤشرات الرقمية المتعلقة بمحاور البحث , من أجل الوصول الى استنباط النتائج واستخلاص التوصيات .

خطة البحث : بغيّة تحقيق أهداف البحث والتأكد من مدى صحة فرضياتهِ , تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث , تضمّنّ المبحث الأول التطرق الى (بعض العوامل المؤثرة في زيادة الاعتماد على الاستيرادات في الاقتصاد العراقي) , في حين خُصصَّ المبحث الثاني الى البحث في (تطوّر الاستيرادات وانعكاساته على بعض المتغيّرات في الموازنة العامة والميزان التجاري) , أما المبحث الثالث فقد تضمّنّ دراسة (تأثير الاستيرادات في مبيعات الدولار والحوالات الخارجية في نافذة بيع العملة وعلاقتها ببعض المتغيّرات الاقتصادية) .

المبحث الأول : بعض العوامل المؤثرة في زيادة الاعتماد على الاستيرادات في الاقتصاد العراقي

لقد تظافرت العديد من العوامل في توفير بيئة ملائمة لاتساع النشاط التجاري الاستيرادي الخاص في الاقتصاد العراقي, ويمكن التطرق الى بعض هذه العوامل من خلال النقاط التالية :.

أولا : اهمال تنمية القطاعات الانتاجية في الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي مقابل التركيز على قطاع النفط :

لقد كان من المنتظر بعد التغيير الذي حصل عام 2003 أن تتجه السياسات الاقتصادية نحو النهوض بالواقع الاقتصادي وأن تعمل على توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية والتنويع الاقتصادي , الاّ انّهُ وفق ما أسفرت عنهُ التجربة من نتائج , فلقد ازداد اعتماد الاقتصاد العراقي على موارد النفط , اذ تشير المؤشرات الاقتصادية الى انّ الاقتصاد العراقي قد أصبح اقتصاداً ريعيّا بامتياز في ظل الواقع الذي بلغتهُ الأنشطة الصناعية والزراعية وتدنّي مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت والصادرات غير النفطية .

والجدول التالي يوضّح بعض المؤشرات الاقتصادية عن واقع الاقتصاد العراقي وانعكاساتها على تراجع القدرات الانتاجية المحلية وزيادة الحاجة الى الاستيرادات :.

جدول (1) ((ملخص لبعض المؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد العراقي)) ـ معدل نسب مئوية ـ والمجموع لبعض المؤشرات المقارنة بمليارات الدولارات الأمريكية والدنانير العر اقية :

معدل المدة	نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين رأس المال الثابت	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الزراعة في تكوين راس المال الثابت
1990.1980	%41	%9.1	%9.9	%12.2	%10.3
2021.2004	%52	%2.1	%4.0	%4.7	%1.1
معدل المدة	نسبة التخصيصات المالية في الموازنة للنفط	نسبة التخصيصات المالية في الموازنة للصناعة	نسبة التخصيصات المالية في الموازنة للزراعة	نسبة الصادرات غير النفطية من اجمالي الصادرات	نسبة الايرادات غير النفطية في الموازنة من اجمالي الايرادات
2021.2004	%11	%0.80	%0.65	%0.5	%8
مجموع المدة	الايرادات النفطية الفعلية (مليار دولار)		مجموع المدة	نفقات الموازنة الفعلية (مليار دينار)	
2003.1965	271,253,775		1980.1951	13,128,000	
2021.2004	1049,246,000		2021.2004	1363,028,562	

المصدر: الجدول تم اعداده من قبل الباحث استنادا الى :.

1. الوقائع العراقية , الجريدة الرسمية لجمهورية العراق , بيانات الموازنات السنوية , لسنوات متعددة .
2. وزارة المالية , دائرة المحاسبة , تقارير تنفيذ الموازنات السنوية , لسنوات متعددة .
2. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعات الاحصائية السنوية , لسنوات متعددة .
3. البنك المركزي العراقي , التقارير الاقتصادية السنوية , لسنوات متعددة .
4. البنك المركزي العراقي , النشرات الاحصائية السنوية , لسنوات متعددة .
5. د. عباس النصراوي (الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 ـ 2010) , ترجمة : د. محمد سعيد عبد العزيز , دار الكنوز الأدبية , بيروت , الطبعة العربية الأولى 1995 , جدول 22 , ص 185 .
6. د. محمد علي زيني (الاقتصاد العراقي ـ الماضي والحاضر وخيارات المستقبل) , دار الملاك للفنون والآداب والنشر (د . ب) , الطبعة الثالثة 2009 , ص 141
7. احمد جاسم الياسري : (النفط ومستقبل التنمية في العراق) , العارف للمطبوعات , بيروت 2010 , جدول 4 ص 64 .

يمكن استخلاص بعض الملاحظات من البيانات الواردة في الجدول (1) :.

1. اتساع درجة الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية , ومن مؤشرات هذه الاختلالات التراجع في الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت مع زيادة أهمية قطاع النفط الخام , اذ تشير بيانات الجدول :

ـ انّ معدل نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغ نحو 52% خلال المدة 2004 ـ 2021 , مقابل 41% خلال المدة 1980 ـ 1990 .

ـ بلغ معدل نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت 2.1% و 4.0% على التوالي خلال المدة 2004 ـ 2021 , مقابل 9.1% و 9.9% للمدة 1980 ـ 1990 .

ـ بلغ معدل نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت 4.7% و 1.1% على التوالي للمدة 2004 ـ 2021 , مقابل 12.2% و 10.3% للمدة 1980 ـ 1990 .

انّ عدم الاهتمام بتفعيل سياسة صناعية وزراعية كفوءة لتشجيع وتأهيل المشاريع الانتاجية الوطنية في القطاع العام ودعم الصناعة والزراعة الوطنية في القطاع الخاص , قد انعكس بتأثيراتٍ سلبية كبيرة على المشاريع الانتاجية ، وقد شملت هذه التأثيرات جميع الشركات الصناعية والمعامل الانتاجية في القطاعين الخاص والمختلط , كما شملت المشاريع الزراعية لضعف الدعم الحكومي ، الأمر الذي أسهم في اتساع عمليات الاستيراد , وكان أحد عوامل الفشل الحكومي في هذا المجال عدم اعطاء الاهتمام اللازم للتشريعات القانونية المتعلقة بالقوانين الاقتصادية ذات الصلة بالقطاعات الانتاجية السلعية (خارج قطاع النفط) ، رغم اقرار بعض هذه القوانين الاّ انّها لم تفعّل في مجال التطبيق كما ينبغي , واستمرار الاعتماد على قوانين سابقة لعام 2003 في اجراء معالجات محدودة للمشاكل التي تواجهها مشاريع الصناعات التحويلية[1] في ظل ظروف اقتصادية جديدة تستلزم تشريعات قانونية جديدة لتحديث وتأهيل المشاريع الصناعية المتلكئة والمتوقفة فضلا عن تلبية حاجة الاقتصاد العراقي الى المشاريع الصناعية والزراعية الجديدة وتطوير البنى التحتية . كما انّ ضعف دور الاستثمارات الحكومية وما رافقها من اشكاليات , قد انعكس بنتائج سلبية على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخاصة وتفعيل آليات وأساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي انتشرت نماذجُها المختلفة في العديد من دول العالم .

2. الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة (الاختلال الداخلي) : يشير هذا المؤشر الى حالة الاختلال الهيكلي في عنصريّ الموازنة الأساسيين , وهما الايرادات العامة والنفقات العامة , فعلى صعيد الاختلال في جانب الايرادات , فانّ الايرادات النفطية شكّلت نحو 92% من اجمالي الايرادات العامة , مقابل نسبة متدنية للإيرادات غير النفطية في حدود 8% والتي تُعدّ الضرائب أهم مصادرها كمعدل للمدة 2004 ـ 2021 [2] , ممّا يشير الى ضعف الدور الذي تمارسهُ الضرائب في الاقتصاد العراقي في ظل ضعف دور القطاع الخاص وغياب التنويع في الأنشطة الاقتصادية المولّدة للأوعية الضريبية .

وفي جانب النفقات العامة , فانّ الاختلال أخذّ طابعاً مركباً من الأداء السيّء للموازنة وتأثيراتها السلبية على انتاجية الانفاق الحكومي ودور الدولة الاقتصادي في تقديم الخدمات وتوفير البنى التحتية للاقتصاد الوطني , سواء ما يتعلق بانخفاض كفاءة وأداء النفقات التشغيلية الجارية التي استحوذت على ما يزيد عن 70% من اجمالي النفقات بسبب الترهل الحاصل في المؤسسات الحكومية والاسراف في المصاريف الجارية , وكذلك النفقات الاستثمارية الحكومية التي خضعت

1 كقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 , وقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته .
2 استنادا الى البيانات الواردة في الجدول (1) .

مشاريعها للعديد من حالات الفشل والتلكؤ وممارسات الفساد والتي أسهمت في تعميق حالة الاختلال الوظيفي للموازنة وضعف تأثيرها على عملية التنمية والتنويع الاقتصادي . فعلى الرغم من كثرة الأموال المصروفة في الموازنات السنوية والتي بلغ اجمالي نفقاتها الفعلية ما يزيد عن (1363) ترليون دينار عراقي خلال المدة 2004 ـ 2021[1] , وهو ما يزيد عن ترليون دولار وفق معدل سعر الصرف , الاّ انّ معدل نسبة التخصيصات المالية للصناعة كانت في حدود 0.80% , وللزراعة 0.65%, مقابل تخصيصات مالية للنفط بلغت نحو 11% في الموازنات السنوية كمعدل للمدة 2004 ـ 2021[2] , ممّا يشير الى ضعف الدور التنموي للموازنة العامة في دعم المشاريع الانتاجية السلعية للقطاعين العام والخاص , ومن ثم زيادة الاتجاه نحو تلبية الاحتياجات السلعية عن طريق الاستيرادات .

ثانيا : تراجع دور الضريبة الكمركية في التمويل وحماية المنتج الوطني :

لقد شكّل النظام الكمركي في العراق أهمية كبيرة في التمويل وحماية المنتجات الوطنية عبر مراحل تطورهِ قبل عام 2003 . الاّ انّ النظام الكمركي قد تعرضّ الى التعطيل وانخفاض الكفاءة والفعالية بعد هذا التاريخ ، وكان أحد العوامل في ذلك زيادة الانفتاح على الاستيرادات ضمن قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بإيقاف العمل بقانون التعرفة الجمركية رقم 77 لسنة 1955 ، وكذلك قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 ، وتطبيق ضريبة اعادة الاعمار بنسبة 5% من قيمة الاستيرادات عوضاً عن التعريفات الكمركية التي كانت مطبّقة . ومع انّ هذه الاجراءات تضمّنت العمل بها في اطار سقف زمني أمدهُ سنتان يجري بعدها العودة الى تطبيق القوانين الكمركية التي كانت سائدة , الاّ انّ الفشل الذي أصاب السياسات التنموية قد انعكس على أداء النظام الكمركي وأسهم في ظهور العديد من الاشكاليات والصعوبات أمام عملية تفعيل القوانين الكمركية على الرغم من انتهاء الفترة المحددة لتطبيق ضريبة اعادة الاعمار .

وجاء قانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 كمحاولة لمعالجة الاشكاليات التي نجمت عن الاستمرار في تطبيق ضريبة اعادة الاعمار، وتراوحت نسب التعريفات في هذا القانون بين (1% ـ 100%) , ورغم ما تضمّنهُ القانون الجديد من اعفاءاتٍ للكثير من السلع والمواد , فقد تم تأجيل التطبيق الكامل لهذا القانون مراتٍ عديدة بذريعة تأثيراتهِ السلبية على أسعار المستهلك وزيادة معدلات الفقر . الاّ انهُ استنادا الى التعديل الثاني للقانون أصبح بالإمكان تطبيقه على مراحل وفق سقوف زمنية محددة[3] ، ومع ذلك لم يتم انجاز تطبيق القانون وفق هذه السقوف لحين صدور قرار مجلس الوزراء رقم (393) لسنة 2017 الذي تضمّن تقليص فئات الرسوم الى أربع فئات وفق نسب تعريفات تراوحت بين (0.5 % ـ 30%) بدلاً عن نسب التعريفات الواردة في أصل قانون التعرفة رقم 22 لسنة 2010 والتي تراوحت بين (1% ـ 100 %) . وقد تم تطبيق قرار تقليص فئات الرسوم اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2018 .

لقد استمرَّ تدنّي مساهمة الضريبة الكمركية في تمويل الموازنة العامة وعدم التمكّن من تحقيق الأهداف الحمائية للمنتجات المحلية والحد من الاستيرادات , حتى في ظل تطبيق قانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 ، وقد شكّل

1 وزارة المالية | دائرة المحاسبة ـ تقارير تنفيذ الموازنات السنوية لغاية كانون الأول , لسنوات متعددة .
2 الوقائع العراقية , الجريدة الرسمية , بيانات الموازنات السنوية , لسنواتٍ متعددة .
3 انظر : (قانون التعديل الثاني لقانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010) المنشور في الوقائع العراقية , العدد (4287) , آب 2013 ص15

ذلك عاملاً سانداً لاستمرار التوسع في الاستيرادات في ظل بيئة كمركية مشجّعة جعلت من الأسواق العراقية أماكن مثالية مفضّلة للمصدّرين الى هذه الأسواق .

ثالثا : ضعف اجراءات حوكّمة وتنظيم الاستيرادات :

لقد كانت عمليات الاستيراد قبل عام 2003 تجري وفق سياقاتٍ مؤسسية وضوابط أنظمة مصرفية أكثر انضباطاً من حيث اعداد مناهج الاستيراد وتحديد الاحتياجات الفعلية من السلع والمواد المستوردة لغرض منح اجازات الاستيراد لمستوردين حقيقيين , وكذلك معرفة الدول التي يتم الاستيراد منها والقيّم الحقيقية للسلع المستوردة لغرض فتح الاعتمادات المستندية عن طريق الجهاز المصرفي ومن خلال التنسيق مع (دائرة الرقابة على التحويل الخارجي) التابعة للبنك المركزي ، حيث كانت هذه الدائرة مسؤولة عن عمليات التنظيم والرقابة على التحويل الخارجي ، ولاسيّما التحويلات المتعلقة بالاستيرادات في اطار متطلبات المنهاج الاستيرادي السنوي واجازات الاستيراد الممنوحة للمستوردين . ومن ثم لم تكن هناك نافذة بيع عملة في البنك المركزي وانّما نظام للتحويلات المالية والمدفوعات الخارجية أحد أطرافهِ الجهاز المصرفي فضلا عن وزارة التخطيط لأغراض اعداد مناهج الاستيراد , ووزارة التجارة لأغراض منح اجازات الاستيراد , والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لأغراض ضبط الجودة , وبالتنسيق مع الهيأة العامة للكمارك ذات العلاقة بفرض الضريبة الكمركية على السلع والمواد المستوردة , فضلاً عن حوكمة منافذ دخول السلع الى الأسواق العراقية وفق الضوابط والتعليمات المركزية من قبل الدولة .

الاّ أنهُ في اطار قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام 2003 ، تم الغاء العمل بدائرة الرقابة على التحويل الخارجي وتم استحداث مزاد العملة , وهيّ التسميّة التي تم اطلاقها على نافذة بيع العملة في بادئ الأمر, والتي أصبح يُمارسها البنك المركزي كجزءٍ من أدواتهِ النقدية ، وأصبحت عمليات الاستيراد مرتبطة بما يوفّرهُ مزاد العملة من تغطية مالية بالعملة الأجنبية وفق آلية التعويم المدار لسعر الصرف التي تم اتباعها في ظل مزاد العملة في السنوات الأولى من التغيير على أمل وضع الاقتصاد العراقي على عتبة اقتصاد السوق الحر وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والنهوض بواقع القطاعات الانتاجية , وتطوير السياحة التي يمتلك منها العراق الكثير من المقومات والامكانات . الاّ أنّ ما أسفرت عنهُ تجربة السنوات من ادارة شؤون التنمية في العراق بعد عام 2003 , قد جعلت من اجراءات التحرير المالي مساراً منقطعاً عن تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة الدولة الريعية في ظل غياب الدور الانتاجي للقطاع الخاص وانحراف المسار الذي اتخذهُ اقتصاد السوق نحو قطاع الاستيرادات الذي أصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الخاصة .

رابعا : سياسة الاغراق السلعي التي تُمارسها بعض الدول المصدّرة للعراق :

تمثّل سياسة الاغراق اتباع اجراءات من قبل المصدّرين تهدف الى بيع المنتجات في الأسواق الخارجية وفق أسعار تقل عن بيعها في الأسواق الداخلية من أجل زيادة القدرة التنافسية للسلع المصدّرة والاستحواذ على حصة أكبر في الأسواق

الخارجية والتمكّن من ازاحة المنافسين , بما في ذلك منتجات المشاريع المحلية في البلد المستورد . ومن ثم فانّ سياسة الاغراق السلعي يمكّن أن تتضمن المعاني التالية[1]

1.اتباع سياسة انتاجية من قبل شركات الدول المصدّرة ، تقوم على أساس الانتاج بنوعيات أفضل حتى وان كان من حيث الشكل ، وبأسعار أقل لأغراض التصدير ، والتعويض عنها عن طريق المبيعات المخصصة للأسواق الداخلية .

2.اعتماد سياسة نقدية من قبل الدول المصدّرة تقوم على أساس القبول بانخفاض قيمة العملة المحلية ، أو اللجوء الى التخفيض المقصود بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصدّرة الى الأسواق الخارجية وتحسين حالة الميزان التجاري في ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات .

وتُعد مثل هذه السياسات التي تستخدم لأغراض دعم الصادرات ، شكّلا من أشكال الاغراق السلعي الذي استفادت منهُ بعض الدول المصدّرة للعراق في التخفيف من أزماتها الاقتصادية والتوسع في مستويات الانتاج والتشغيل وزيادة الحصص التصديرية للأسواق العراقية لتحسين حالة موازينها التجارية .

وفي ضوء ما تقدم نلحظ انّهُ على الرغم من اقرار قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 وقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 , الاّ انّ المنتجات المحلية ظلّت تواجه ضغوط السلع المستوردة , نظراً لتفوّق العوامل الجاذبة للاستيرادات واستمرار المشاكل التي تعاني منها الشركات والمعامل الانتاجية الوطنية ووجود الطاقات الانتاجية المعطّلة التي تمتلكها هذه الشركات والمعامل في القطاعين الخاص والعام , والتي تنتظر التطوير وايجاد الحلول لمشاكلها من أجل تشغيلها لتلبية الاحتياجات المحلية والتعويض عن الكثير من السلع والمواد المستوردة .

المبحث الثاني : تطوّرُ الاستيرادات و انعكاساتهُ على بعض المتغيّرات في الموازنة العامة والميزان التجاري

أولا : تأثير الاستيرادات على حصيلة الضريبة الكمركية والايرادات الفعلية في الموازنة العامة :

يتبيّن ممّا تقدم بأنّ ما شهدهُ الاقتصاد العراقي من زيادة في الاعتماد على الاستيرادات كان بسبب جملة عوامل منها , ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي , وضعف مساهمتها في تلبية احتياجات الأسواق المحلية الى السلع ، الى جانب ضعف الدور التنموي الذي اضطلع به النظام الكمركي فيما يتعلق بمساهمتهِ في ايرادات الموازنة وحماية المشاريع الانتاجية المحلية , في ظل عدم تنظيم وضبط الاستيرادات وفق المصالح الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي .

واللافّت انّ البيئة المشجّعة على زيادة الاستيرادات في العراق ، لم تستطع أن تجلب للموازنة العامة للدولة حصيلة ايرادات كمركية تتناسب مع حجم الأوعية التي أصبحت تُشكّلها هذه الاستيرادات بما يتناسب مع المعايير المعتمدة في

1 انظر في هذا المجال , علي عبد الفتاح ابو شرار : (الاقتصاد الدولي , نظريات وسياسات) , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمّان , الطبعة الثانية 2010 , ص 352.354 .

دول المنطقة والعالم . ويمكن بيان مدى انعكاس زيادة الاستيرادات على حصيلة الايرادات الكمركية المتحققة ونسبتها من اجمالي الايرادات الفعلية العامة ، في ضوء البيانات الواردة في الجدول التالي :.

جدول (2) ((قيمة الاستيرادات وعلاقتها بالايرادات الكمركية واجمالي الايرادات الفعلية للموازنة العامة للمدة ((2004 ـ 2021))

السنوات	اجمالي الاستيرادات (ألف مليار دينار)*	الناتج المحلي الاجمالي (ألف مليار دينار)	اجمالي الايرادات الفعلية للموازنة (ألف مليار دينار)	الايرادات الكمركية (مليار دينار)	الايرادات الكمركية الى الاستيرادات%	الايرادات الكمركية الى الناتج المحلي الاجمالي %	الايرادات الكمركية الى اجمالي الايرادات %
2004	30,952,242	47,959,000	32,982,739	81,020	0.26	0.17	0.25
2005	34,568,508	64,000,057	40,502,890	102,172	0.30	0.16	0.25
2006	30,648,564	95,587,959	49,055,545	162,982	0.53	0.17	0.33
2007	24,542,780	107,828,463	54,599,451	163,896	0.67	0.15	0.30
2008	42,346,728	155,982,300	80,252,182	291,916	0.69	0.19	0.36
2009	48,569,040	139,330,200	55,209,353	485,507	1.0	0.35	0.88
2010	51,380,550	171,957,000	70,178,223	420,802	0.82	0.25	0.60
2011	55,929,510	211,300,000	103,989,089	436,815	0.78	0.21	0.42
2012	68,446,960	245,200,000	119,817,224	517,866	0.76	0.21	0.43
2013	70,084,762	273,587,500	113,840,076	596,643	0.85	0.22	0.52
2014	63,174,276	266,332,700	105,553,850	514,637	0.82	0.19	0.49
2015	56,987,870	194,681,000	66,470,252	416,358	0.73	0.21	0.63
2016	40,433,856	203,900,000	54,327,966	647,483	1.6	0.32	1.2
2017	45,060,540	226,000,000	77,281,376	1,236,358	2.7	0.55	1.6
2018	54,425,840	254,366,708	106,467,376	1,691,738	3.1	0.67	1.6
2019	69,184,220	226,627,347	107,600,000	1,057,000	1.5	0.47	0.98
2020	57,298,500	219,768,798	63,199,689	863,161	1.5	0.39	1.4
2021	59,474,560	305,191,400	109,081,464	1,001,414	1.7	0.33	0.92
المجموع ومعدّل المدة	903,509,306	3361,689,391	1410,408,745	11,019,873	1.2 معدل التعرفة	0.33 معدل العبء الكمركي	0.78 معدل المدة

المصدر : الجدول تم اعداده من قبل الباحث استنادا الى :ـ

1.البنك المركزي العراقي , التقارير الاقتصادية السنوية , لسنوات متعددة .

2. البنك المركزي العراقي , النشرات الاحصائية السنوية , لسنوات متعددة .

3. الهيأة العامة للكمارك بخصوص الايرادات الكمركية .

4. وزارة المالية , دائرة المحاسبة , تقارير تنفيذ الموازنة بخصوص ايرادات الموازنة الفعلية , لسنوات متعددة .

* تم اعتماد بيانات الاستيراد من تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي المعني بتغطية الاستيرادات بالدولار من نافذة بيع العملة , وتم تحويل قيمة الاستيرادات من الدولار الى الدينار العراقي وفق معدلات أسعار الصرف الرسمية لكل سنة والمنشورة في تقارير البنك المركزي للمدة 2004 ـ 2021 . والجدير بالاشارة الى انّ قيمة اجمالي الاستيرادات الواردة في تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي , تُعدّ الأعلى عند مقارنتها بمثيلاتها لنفس السنوات في بيانات المجاميع الاحصائية السنوية للجهاز المركزي للاحصاء , عدا عام 2016 , ممّا يُبيّن حالة الاختلاف في بيانات الاستيرادات رغم وحدة أسعار الصرف وفق السعر

الرسمي لقيمة الاستيرادات . انظر في هذا المجال : بيانات اجمالي الاستيرادات في المجاميع الاحصائية السنوية | الجهاز المركزي للاحصاء | للسنوات 2017 , 2018 ـ 2019 , 2020 ـ 2021 .

في ضوء البيانات الواردة في الجدول يمكن استخلاص ما يلي :.

1. بلغ اجمالي قيمة الاستيرادات خلال المدة 2004 ـ 2021 (903,509,306) ألف مليار دينار , في حين بلغ مجموع قيمة الايرادات الكمركية (11,019,873) ألف مليار دينار للمدة نفسها , وبمعدل تعرفة كمركية بلغت نحو (1.2%) من قيمة الاستيرادات خلال المدة المذكورة , وتُعدّ هذه النسبة متدنية جداً قياساً بالمعايير الاقليمية والدولية المتعلقة باستحصال ايرادات الكمارك منسوبة الى قيّم السلع المستوردة .

2. من خلال ملاحظة العلاقة بين حصيلة الايرادات الكمركية والناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004 ـ 2021 , نجد انّ معدّل العبء الكمركي على الناتج المحلي الاجمالي بلغ 0.33 % , وهيّ نسبة متدنية أيضاً , ممّا يبيّن ضعف العلاقة بين ايرادات الكمارك والناتج المحلي الاجمالي .

3. بلغ اجمالي الايرادات العامة الفعلية المتحققة للموازنة العامة خلال المدة 2004 ـ 2021 (1410,408,745) ألف مليار دينار , وعند نسبة مجموع الايرادات الكمركية المتحققة للموازنة خلال المدة نفسها الى الايرادات العامة الفعلية , نجد انّ نسبتها كانت في حدود 0.78 % كمعدل للمدة المذكورة , ممّا يشير الى الدور التمويلي المحدود للضريبة الكمركية في الايرادات العامة الفعلية على الرغم من توفّر وعائها الواسع المتمثّل في قيمة الاستيرادات السنوية المموّلة من مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي .

ثانيا : العلاقة بين الاستيرادات والصادرات و أثرهمّا على حالة الميزان التجاري :

انّ من جملة ما تتسّم بهِ التجارة الخارجية للعراق هو الاختلال في الهيكل السلعي للصادرات والتنوّع في الهيكل السلعي للاستيرادات , وهو ما يُمثّل حالة الاختلال الخارجي في الهيكل السلعي لتجارة العراق الخارجية ممّا انعكس على حالة العجز في الميزان التجاري غير النفطي . والجدول التالي يوضح هذا الجانب من الاختلال في العلاقة بين الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات الذي يكاد يكون معتمداً على تصدير النفط :.

جدول (3) ((الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات العراقية لسنة 2021))

الصادرات	مليون دولار	الأهمية النسبية %	الاستيرادات	مليون دولار	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحيّة	22	0.03	المواد الغذائية والحيوانات الحية	2199	5.4
المشروبات والتبغ	صفر	0.00	المشروبات والتبغ	530	1.3

المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	51	0.07	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	733	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	72,603	99.7	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	3992	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	صفر	0.00	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2607	6.4
المواد الكيمياوية	صفر	0.00	المواد الكيمياوية	2729	6.7
سلع مصنّعة	146	0.20	سلع مصنّعة	4644	11.4
مكائن ومعدات نقل	صفر	0.00	مكائن ومعدات نقل	15684	38.5
مصنوعات متنوعة	صفر	0.00	مصنوعات متنوّعة	6437	15.8
السلع غير المصنّفة	صفر	0.00	السلع غير المصنّفة	1181	2.9
المجموع (مليار دولار)	72,822	%100	المجموع (مليار دولار)	40,736	% 100

المصدر: البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2021 , ص 56 . 57

يتضح من الجدول (3) مدى التنوّع السلعي في هيكل الاستيرادات ومدى التركّز السلعي في هيكل الصادرات الذي يعتمد , بشكلٍ أساس , على تصدير النفط الخام , اذ تُبيّن البيانات الواردة في الجدول :.

1. انّ صادرات العراق النفطية بلغت (72,603) مليار دولار في عام 2021 من اجمالي قيمة الصادرات الذي بلغ (72,822) مليار دولار , وبنسبة صادرات نفطية 99.7 % , ممّا يوضح الهيمنة المطلقة للصادرات النفطية والغياب الواضح للصادرات غير النفطية .

2. وجود تنوّعٍ شديد في الهيكل السلعي للاستيرادات والذي شملّ حتى استيراد الوقود وزيوت التشحيم التي يمتلك العراق القدرة على انتاجها وتطويرها باعتبارهِ بلداً نفطياً , حيث بلغت قيمة الاستيرادات من هذه السلعة (3,992) مليار دولار في عام 2021 وبنسبة 9.8 % من اجمالي قيمة الاستيرادات , كما احتلّت الاستيرادات من المكائن ومعدات النقل والمصنوعات والسلع المصنّعة نسبة 38.5 % و 15.8 % و11.4 % على التوالي , من اجمالي قيمة الاستيرادات , في ظل ما أصاب الصناعة العراقية من اهمّالٍ وتدهوّر .

انّ حالة الاختلال في الهيكل السلعي لصادرات العراق وتركّزها الشديد في الصادرات النفطية , قد انعكس على حالة الميزان التجاري وجعلّ ما يتحقق فيهِ من فائضٍ أو عجزٍ مرتبطاً بما يأتي من تصدير النفط من عوائد وفقا لكميات النفط المصدّرة وأسعارهِ . وبذلك فانّ ارتفاع قيمة التنوّع السلعي في الاستيرادات وانخفاض قيمة التنوّع السلعي في الصادرات , قد أسهمَ في زيادة تشويه الميزان التجاري العراقي في ظل الاختلاف الجوهري بين صادرات النفط الخام وايراداتها الريعية , واستيرادات العراق من السلع الحقيقية من الدول الأخرى , كما يتضّح من الجدول التالي :.

جدول (4) ((تطوّرُ الاستيرادات والصادرات العراقية و انعكاساتهُ على الاحتياطيات الأجنبية وحالة الميزان التجاري للمدة 2004 . 2021)) . مليار دولار

السنوات	اجمالي الاستيرادات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة صادرات النفط | اجمالي الصادرات %	الميزان التجاري

-3,492	99.3	17,685	17,810	21,302	2004
+ 0,165	99.4	23,555	23,697	23,532	2005
+ 9,637	99.2	30,285	30,529	20,892	2006
+20,031	99.5	39,389	39,587	19,556	2007
+28,230	99.5	63,407	63,726	35,496	2008
-2,082	99.7	39,312	39,430	41,512	2009
+7,849	99.6	51,557	51,764	43,915	2010
+31,878	99.7	79,442	79,681	47,803	2011
+35,203	99.7	93,926	94,209	59,006	2012
+29,661	99.6	89,409	89,768	60,107	2013
+32,191	99.4	84,857	85,368	53,177	2014
+3,328	99.1	50,876	51,338	48,010	2015
+7,090	99.5	41,092	41,298	34,208	2016
+19,693	99.9	57,489	57,559	37,866	2017
+40,624	99.9	86,258	86,360	45,736	2018
+23,447	99.8	81,412	81,585	58,138	2019
-1,321	99.7	46,692	46,829	48,150	2020
+32,086	99.7	72,603	72,822	40,736	2021
+314,218	% 99.6	1049,246	1053,360	739,142	مجموع ومعدل المدّة

المصدر : البنك المركزي العراقي , النشرات الاحصائية والتقارير الاقتصادية السنوية , لسنوات متعددة .

في ضوء البيانات الواردة في جدول (4) يمكن بيان الملاحظات التالية :.

1. بلغ مجموع قيمة الاستيرادات خلال المدة 2004 . 2021 (739,142) مليار دولار , وكانت أعلى قيمة للاستيرادات في عام 2013 حيث بلغت (60,107) مليار دولار . كما نلحظ مدى التطوّر الحاصل في الاعتماد على الاستيرادات , فبعد أن كانت قيمتها في حدود (10,063) مليار دولار عام 2003 , كما تشير النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي لعام 2003 , ارتفعت الى (21,302) مليار دولار في عام 2004 , واستمرَّ هذا الارتفاع في ضوء التطوّر في عوائد النفط .

2. بلغ اجمالي قيمة الصادرات خلال المدة 2004 . 2021 (1053,360) مليار دولار , منها (1049,246) مليار دولار صادرات نفطية , وبمعدّل نسبة 99.6 % من اجمالي قيمة الصادرات للمدة المذكورة .

3. انّ العجز والفائض في الميزان التجاري قد تأثّر بشكّلٍ حاسم وكبير بقيمة الصادرات النفطية , اذ انّ الميزان التجاري العراقي لم يشهد عجزا الاّ في سنواتٍ قليلة هيّ (2004 و 2009 و 2020) , أما باقي السنوات فقد حققّ الميزان التجاري فوائض في الحساب بلغ مجموعها (314,218) مليار دولار خلال المدة 2004 . 2021 , وذلك انسجاماً مع الفوائض المالية الفعلية التي تحققت في الموازنة العامة ضمنّ هذه المدة في اطار التأثيرات المتبادلة بين حالة الميزان التجاري وحالة الموازنة العامة .

المبحث الثالث : تأثير الاستيرادات في مبيعات الدولار والحوالات الخارجية في نافذة بيع العملة وعلاقتها ببعض المتغيّرات الاقتصادية :

بعد عام 2003 أصبح هنالك تغيّرٌ في نمط ادارة النظام المصرفي والحوالات المالية الخارجية في اطار المنطلقات الاقتصادية الجديدة وفرضية اقتصاد السوق الحر , حيث تم اصدار قوانين وقرارات لتسهيل دخول السلع المستوردة الى الأسواق العراقية وتحرير عمل الجهاز المصرفي من القيود , ومن ذلك :ـ

1.أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (56) لسنة 2004 والذي انبثق عنهُ قانون البنك المركزي العراقي الذي تضمن منطلقات التحرير المالي والنقدي والتأكيد على استقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية ، حيث تضمنت المادة (26) من القانون عدم لجوء البنك المركزي الى اقراض الحكومة أو أية مؤسسة عامة ، وأن يكون تقديم الدعم للسيولة النقدية في المصارف التجارية الحكومية بذات الشروط لتسليف المصارف التجارية الخاصة , كما تضمنت المادة (28) من القانون تنظيم عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية وبيع وشراء النقد الأجنبي[1] . وفي ظل التحوّل نحو مرحلة التحرير المالي والنقدي أصبح هناك تحوّل في عمليات التمويل للمدفوعات الخارجية نحو (مزاد العملة في بادئ الأمر , ومن ثم نافذة بيع العملة) التي تم استحداثها بعد عام 2003 ، حيث أصبحت هذه النافذة التي يمارسُها البنك المركزي بشكل يومي ، احدى أدواتهِ للحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في ظل تفاقم حالة الاتساع المالي في النفقات العامة وهيمنة الدولة المالية على الاقتصاد , والذي تطلّب التحوّل عن مزاد العملة والتعويم المدار نحو اعتماد سياسة سعر الصرف الثابت المدار في نافذة بيع العملة من أجل توفير التمويل اللازم للحوالات الخارجية عن الاستيرادات وغيرها من الأغراض الأخرى .

2.التوسع في عدد المصارف الذي ازداد الى نحو (78) مصرفا ، منها سبعة مصارف حكومية , وتضّم هذه المصارف عدداً كبيراً من الفروع الموزعة على محافظات العراق . وجاء هذا التوسع في عدد المصارف الأهلية بعد صدور قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 على أمل ارساء نظام مصرفي يعمل وفق المعايير الدولية ولدعم الأنشطة التنموية والمساهمة في تنويع الاقتصاد العراقي , الاّ انّ اندماج هذه المصارف باستثمارات من أجل التنمية لم يكن بذات الاهتمام من عمليات نافذة بيع العملة , ومنها تلبية متطلبات الحوالات الخارجية وتمويل استيرادات القطاع الخاص .

والجدول التالي يوضّح تطوّر استيرادات القطاع الخاص وعلاقته بمبيعات الدولار والحوالات الخارجية في نافذة بيع العملة وبعض المتغيّرات الاقتصادية الأخرى :ـ

1. انظر قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل , ص 35 .

جدول (5) ((استيرادات القطاع الخاص وعلاقتها بمبيعات الدولار والحوالات الخارجية في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي وبعض المتغيّرات الاقتصادية للمدة 2004 . 2021)) ـ مليار دولار ونسب مئوية ـ

السنوات	استيرادات القطاع الخاص (1)	مبيعات الدولار في النافذة (2)	نسبة 1|2 % (3)	الاحتياطيات الدولية (4)	نسبة 1|4 % (5)	الصادرات النفطية (6)	نسبة 1|6 % (7)	حوالات نقدية و اعتمادات مستندية* (8)	نسبة 1	8 % (9)
2004	5,581	6,008	107.7	9,396	59.4	17,685	31.6	5,500	99.0
2005	6,151	10,463	170.1	13,520	45.5	23,555	26.1	9,000	146.0
2006	7,124	11,175	156.9	18,012	39.6	30,285	23.5	9,750	137.0
2007	8,653	15,980	184.7	30,163	28.7	39,389	21.9	12,900	149.1
2008	16,789	25,869	154.1	48,810	34.4	63,407	26.5	20,302	120.9
2009	26,502	33,992	128.3	43,885	60.4	39,312	67.4	29,422	111.0
2010	32,674	36,171	110.7	49,939	65.4	51,557	63.4	33,978	104.0
2011	34,877	39,798	114.1	59,707	58.4	79,442	43.9	38,339	110.0
2012	34,819	48,649	139.7	66,505	52.4	93,926	37.1	44,985	129.2
2013	37,575	53,231	141.7	74,302	50.6	89,409	42.0	41,005	109.1
2014	32,931	54,463	165.4	66,700	49.4	84,857	38.8	39,900	121.2
2015	38,315	44,304	115.6	55,000	69.7	50,876	75.3	38,315	100.0
2016	28,834	33,524	116.3	44,924	64.2	41,092	70.2	28,834	100.0
2017	31,250	42,201	135.0	48,499	64.4	57,489	54.4	32,849	105.1
2018	37,600	47,133	125.4	66,103	56.9	86,258	43.6	38,345	102.0
2019	45,353	51,125	112.7	67,158	67.5	81,412	55.7	45,351	99.9
2020	40,714	44,080	108.3	65,792	61.9	46,692	87.2	40,711	99.9
2021	30,304	37,094	122.4	63,400	47.8	72,603	41.7	30,494	100.6
مجموع ومعدل المدة	496,046	635,362	128.1	49,545	55.6	1049,246	47.3	539,980	108.9

المصدر : الجدول تم اعداده من قبل الباحث استنادا الى :.

1. البنك المركزي العراقي , التقارير الاقتصادية السنوية , لسنوات متعددة .
2. البنك المركزي العراقي , النشرات الاحصائية السنوية , لسنوات متعددة .
3. البنك المركزي العراقي , تقارير السياسة النقدية , لسنوات متعددة .
4. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , المجاميع الاحصائية السنوية , لسنوات متعددة .

* يتم ادراج بيانات فتح الاعتمادات المستندية ضمن بيانات الحوالات النقدية في عمليات بيع الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي , وذلك لانخفاض أهميتها النسبية من اجمالي مبيعات الدولار .

استنادا الى البيانات الواردة في الجدول (5) يمكن استخلاص ما يلي :.

1. بلغ مجموع استيرادات القطاع الخاص (496,046) مليار دولار خلال المدة 2004 ـ 2021 , وبمعدل استيرادات بلغ نحو (27,558) مليار دولار سنوياً من مختلف السلع والمواد التي يستوردها القطاع الخاص .

2. بلغ مجموع مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي خلال المدة 2004 ـ 2021 نحو (635,362) مليار دولار , وبمعدل مبيعات بلغ (35,298) مليار دولار سنوياً .

3. بلغ معدل نسبة مبيعات الدولار الى استيرادات القطاع الخاص (128.1 %) للمدة 2004 ـ 2021 , وهيّ نسبة تتجاوز حدود استيرادات القطاع الخاص , والتي تتضمن البيع للأغراض النقدية .

4. بلغ معدل نسبة استيرادات القطاع الخاص الى الاحتياطيات الدولية (55.6 %) للمدة 2004 ـ 2021 , مماّ يُبيّن مدى اعتماد القطاع التجاري الخاص على الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي المُموَّلة من عوائد النفط دون أن يساهم في دعم هذه الاحتياطيات بالموارد من العملة الأجنبية .

5. بلغ مجموع قيمة صادرات النفط (1049,246) مليار دولار للمدة 2004 ـ 2021 , وقد شكّلت استيرادات القطاع الخاص معدل نسبة بلغ (47.3 %) من مجموع قيمة صادرات النفط خلال المدة المذكورة , مما يُبيّن مدى الارتباط بين تطوّر قيمة الصادرات النفطية والتطوّر الحاصل في قيمة الاستيرادات .

6. بلغ مجموع مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي كحوالات نقدية واعتمادات مستندية (539,980) مليار دولار للمدة 2004 ـ 2021 , وبمعدل نسبة بلغ (108.9 %) من مجموع قيمة استيرادات القطاع الخاص , وهذا يعني تفوّق الحوالات الخارجية في نافذة بيع العملة بالمقارنة مع قيمة استيرادات القطاع الخاص , ممّا يزيد من حصة الحوالات الخارجية الذاهبة الى الأغراض الأخرى غير الاستيرادات .

وفي حين ترتبط حوالات الاعتمادات المستندية بوقائع الاستيرادات الحقيقية وفق الضوابط والمعايير التي تتطلبها سياقات الحوالات المصرفية المتعلقة بمدفوعات التجارة الخارجية , الاّ أنها لم تكّن تشكّل سوى نسبة قليلة من مجموع الحوالات المصرفية الى الخارج ضمن عمليات نافذة بيع العملة , وهو ما يشير الى ما اعتادّت عليه مصارف العراق المحلية من اعتمادٍ أكثر على الحوالات النقدية في تلبية مدفوعات الاستيرادات قبل تطبيق ضوابط المنصّة الألكترونية في أوائل عام 2023 , والتي كان الهدف منها تعزيز معايير الانضباط والحوكمة المالية التي تقتضي زيادة اعتماد المصارف المحلية على اسلوب فتح الاعتمادات المستندية وترصين حالة الارتباط بين قيمة الاستيرادات الحقيقية والحوالات الخارجية , الاّ انّ تطبيق هذه الضوابط من الناحية الأخرى , قد أسهم في زيادة الطلب على الدولار في سوق الصرف الموازي لغرض تمويل بعض الاستيرادات والحوالات الخارجية التي لم تستطع الحصول على التمويل من نافذة بيع العملة بسبب الضوابط الجديدة , ممّا تسببّ في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدولار في نافذة بيع العملة وسعر الصرف الموازي الذي يُعدُّ الأكثر تأثيراً على أسعار السلع والمواد في الأسواق العراقية والتي يتحمّل أعباءها المستهلكون . ومن ثم فانّ تطبيق ضوابط الحوكمة للحوالات الخارجية عن طريق المنصّة الألكترونية , ينبغي أن ترافقهُ اجراءات اصلاحية على مستوى الجهاز المصرفي وعلى مستوى السياسة التجارية , واختيار مصادر الاستيراد التي تستجيب للضوابط ومعايير الحوكمة

لتعزيز دور الاعتمادات المستندية في المدفوعات المصرفية الخارجية , بما يسهم في توسيع دور المنصّة الألكترونية في الحوالات الخارجية وتقليل الطلب على الدولار في سوق الصرف الموازي ومقاربة سعرهِ للسعر الرسمي في نافذة بيع العملة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات :

1. انّ زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات قد ارتبط بتراجع مساهمة الصناعة والزراعة العراقية في الناتج المحلي الاجمالي وفي تلبية احتياجات الأسواق المحلية الى السلع , في ظل غياب السياسات التنموية القادرة على تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والنهوض بالواقع الصناعي والزراعي للاقتصاد العراقي .

2. انّ التوسع في الاستيرادات قد تطلب زيادة مبيعات الدولار والحوالات الخارجية عن طريق نافذة بيع العملة والمصارف المحلية التي اعتمدت اسلوب الحوالات النقدية أكثر من اعتمادها على فتح الاعتمادات المستندية لتلبية المدفوعات الخارجية عن السلع المستوردة .

3. ضعف التأثير الذي تُمارسهُ الضريبة الكمركية في الحد من الاستيرادات وحماية المنتج المحلي , وقلة مساهمتها في ايرادات الموازنة العامة على الرغم من سعة وعائها الضريبي وتنوّع السلع والمواد المستوردة .

4. ضعف التنسيق والحوكمة بين الجهات ذات العلاقة بعمليات الاستيراد والسيطرة في المنافذ الحدودية , ممّا شكّلّ عاملاً مهماً في زيادة الاستيرادات خارج نطاق المناهج الاستيرادية واجازات الاستيراد الفعلية , ومن ثم اضعاف الضوابط التي ينبغي أن تُعتمد في عمليات الاستيراد وادخال السلع الى الأسواق العراقية وفق القيّم الحقيقية للاستيرادات والمواصفات النوعية .

ثانيا : التوصيات :

1. في سياق التوصيات العامة تكون هناك ضرورة لتفعيل دور الدولة الاقتصادي في اصلاح السياسات الاقتصادية وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية والزراعية ، من أجل زيادة مساهمة هذه المشاريع في تلبية الاحتياجات المحلية الى السلع والحد من الاستيرادات ، وفق برامج وحزم متكاملة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية لتنويع الاقتصاد العراقي وتوفير البيئة الملائمة لجذب وتوسيع مجالات الاستثمار وزيادة مساهمة الضرائب في التمويل وحماية المنتجات المحلية , باعتبار ذلك يمثل ركيزة مهمة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي .

2. تفعيل آليات تنظيم عمليات الاستيراد الساندة لعمل الهيأة العامة للكمارك , وتوثيق التعاون بين ادارة الكمارك والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، وادخال الاصلاحات الضرورية على نظام اجازات الاستيراد ومناهج الاستيراد السنوية بغيّة التعرف على احتياجات البلد من كميات ونوعيات السلع التي يمكّن استيرادها بعد الأخذ بنظر الاعتبار حدود الطاقات الانتاجية للمشاريع المحلية ونسب التغطية المتاحة من المنتجات المحلية ، والعمل على تنظيم اجازات الاستيراد بما يجعل الكميات المستوردة جزءاً مكملاً لما هو متاح محلياً لتلبية الاحتياجات من السلع والحفاظ على استقرار الأسعار ، وليس منافساً وكابحاً للمنتجات المحلية .

3. اصلاح (آلية المدفوعات والحوالات الخارجية) ، ولاسيّما ما يتعلق بتسديد قيّم السلع المستوردة ، وضرورة العودة الى أصول تمويل التجارة الخارجية في ضوء متطلبات مناهج الاستيراد السنوية واجازات الاستيراد لفعلية وزيادة التعويل على فتح الاعتمادات المستندية من قبل المصارف المحلية , وتوثيق روابطها مع المصارف المراسلة الرصينة في الخارج وفق ما تتطلبهُ المعايير الدولية في تمويل التجارة الخارجية .

4.اصلاح عمل الادارة الكمركية وتعزيز آليات وأساليب الحوكمة والضبط للوثائق والمستندات المتعلقة بكميات ونوعيات السلع المستوردة في المنافذ الحدودية وفقا للشروط والضوابط المعمول بها في الدول الأخرى ، لتسهيل عملية تدفق السلع من هذه المنافذ بموجب اجراءات كمركية كفوءة وسريعة ، عن طريق التوسع في استخدام وسائل الحوكمة الألكترونية لضبط وحوكمة تحصيل الايرادات الكمركية وعملية التدقيق في الوثائق والمستندات وشهادات المنشأ ، والتأكد من مطابقة المواصفات النوعية والجودة والقيّم الحقيقية للاستيرادات .

5. ضرورة توحيد نسب التعريفات الكمركية المفروضة على السلع الداخلة عبر المنافذ الحدودية للعراق ، بما في ذلك منافذ اقليم كردستان ، وفقاً لقانون التعرفة الكمركية الاتحادي رقم (22) لسنة 2010 ، وتنظيم عملية الربط الألكتروني في تحصيل الايرادات الكمركية في جميع المنافذ الحدودية للعراق ، في اطار دورٍ حازم للدولة لازالة جميع المنافذ غير الرسمية من خلال التعاون والتنسيق بين الاقليم والحكومة المركزية وجميع المحافظات الأخرى من أجل المساهمة في تعزيز سلطة الدولة على هذه المنافذ وتسهيل اجراءات دخول السلع وتطبيق القوانين والتعليمات , بما ينعكس على تنظيم عمليات الاستيراد ودعم دور نافذة بيع العملة في التمويل والحوالات الخارجية .

لائحة المراجع

1. عباس النصراوي (1995) , (الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 ـ 2010) , ترجمة : د. محمد سعيد عبد العزيز , دار الكنوز الأدبية | بيروت , الطبعة العربية الأولى .

2. محمد علي زيني (2009) , (الاقتصاد العراقي ـ الماضي والحاضر وخيارات المستقبل) , دار الملاك للفنون والآداب والنشر , الطبعة الثالثة .

3. محمد سلمان حسن (1966) , (دراسات في الاقتصاد العراقي) , دار الطليعة , بيروت , الطبعة الأولى .

4.علي عبد الفتاح ابو شرار (2010) , (الاقتصاد الدولي , نظريات وسياسات) , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمّان , الطبعة الثانية .

5. احمد جاسم الياسري (2010) , (النفط ومستقبل التنمية في العراق) , العارف للمطبوعات | بيروت .

6. البنك المركزي العراقي (النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متعددة 2004 ـ 2021) .

7. البنك المركزي العراقي (التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات متعددة 2004 ـ 2021) .

8. البنك المركزي العراقي (تقارير السياسة النقدية لسنوات متعددة) .

9. وزارة التخطيط العراقية | الجهاز المركزي للاحصاء (المجاميع الاحصائية السنوية لسنوات متعددة 2004 ـ 2021) .

10. وزارة المالية العراقية | دائرة المحاسبة (تقارير تنفيذ الموازنات السنوية لغاية كانون الأول لسنوات متعددة) .

11. وزارة العدل العراقية , جريدة الوقائع العراقية , (بيانات الموازنات السنوية , لسنوات متعددة) .

12. الهيأة العامة للكمارك , (بيانات الايرادات الكمركية , لسنوات متعددة) .

13. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المعدل .

14. قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته .

15. قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته .

16. قانون التعديل الثاني لقانون التعرفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 .

أثر الرافعة التشغيلية في الربحية
دراسة تطبيقية على شركات صناعة الأسمنت المدرجة في سوق عمان المالي
The Effect of Operating Leverage on Profitability: An applied study on cement industry companies listed in Oman Stock Exchange

د. سالم يسلم لرضي، أستاذ مشارك، جامعة سيئون، كلية العلوم الادارية

د. ياسر محمد باسرده، أستاذ مشارك، جامعة عدن كلية العلوم الإدارية

الملخص:

هدف البحث إلى بيان أثر الرافعة التشغيلية في الربحية بالتطبيق على شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (2016 – 2021م) و بيان هذا الأثر بالاعتماد على التقارير السنوية لهذه الشركات للفترة المذكورة من خلال استخدام نسبة الرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفوائد و الضرائب) و نسب الربحية المتمثلة في (معدل العائد على الاستثمار، و نسبة هامش صافي الدخل)، استخدم البحث المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS توصل البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في معدل العائد على الاستثمار في الشركتين عينة البحث، و وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في هامش صافي الدخل في شركة أسمنت عمان بينما يوجد أثر عكسي للرافعة التشغيلية في هامش صافي الدخل في شركة ريسوت عمان، أوصى البحث بضرورة قيام شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي بدراسة و تقييم الهيكل التشغيلي و أثر زيادة التكاليف الثابتة لها للوصول إلى أفضل نسب للرافعة التشغيلية .

الكلمات المفتاحية: الرافعة التشغيلية، الربحية، معدل العائد على الاستثمار، هامش صافي الدخل.

Abstract

The aim of the research is to demonstrate the effect of operating leverage on profitability by applying it to the cement industry companies which are listed in Oman Stock Exchange for the period (2016-2021). The research paper is also intended to demonstrate that effect based on the annual reports of these companies for the mentioned period through the use of the operating leverage ratio (marginal contribution / profit before interest and taxes) and profitability ratios represented in (the rate of return on investment, and the percentage of net income margin). The investment in the two companies is the research sample, and there is a statistically significant effect of the operating leverage on the net income margin in Oman Cement Company. In contrast, there is an inverse effect of the operating leverage on the net income margin in Raysut Cement Company. The paper ends with a recommendation that the cement industry companies, which are listed in Oman Stock Exchange, have to study and evaluate the operational structure and the impact of increasing its fixed costs in order to reach the best operating leverage ratios.

Key words: Operating leverage, profitability, rate of return on investment, net income margin.

المقدمة:

يُعد الهدف الأساسي بالنسبة للإدارة المعاصرة هو تعظيم قيمة الشركة من خلال تعظيم قيمة أسهمها في السوق و تعظيم أرباحها، لأن ذلك يعتبر الأداة التي من خلالها يمكن للمالكين تقدير كفاءة إدارة الشركة. (ميلودة،2013، 5)

و تختلف الشركات من حيث هياكل تكاليفها، و يمثل هيكل التكاليف العلاقة بين التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة لدى الشركة و يؤثر هيكل التكاليف على حساسية صافي ربح الشركة للتغير الذي يحدث في مبيعاتها، و يُقصد بحساسية الأرباح بالتغير في مبيعات المنشأة إذ تشكل نسبة التكاليف الثابتة في هيكل تكاليف الشركة مؤشراً للرافعة التشغيلية لها، و يرتفع هذا المؤشر عادةً في الشركات التي تعمل في صناعات تغلب عليها الكثافة الرأسمالية، و تحسب الرافعة التشغيلية عند مستوى مبيعات معين، و تمثل درجة الرافعة التشغيلية مدى التغير الذي يحصل على صافي الربح التشغيلي للشركة عند حدوث تغير في مبيعاتها. (أبو نصار، 2005، 25)

لذلك لقد بات واضحاً أن بقاء الشركات و خصوصاً الصناعية منها و استمرارها في الانتاج يعتمد على مدى قدرتها على المنافسة سعراً و نوعاً و ذلك من خلال تخفيض تكاليف الانتاج إلى أدنى حد ممكن مع الالتزام و الامتثال للمعايير و المواصفات المعتمدة. (الراوي و حميد، 2012،12).

أولاً: منهجية البحث:

1- مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تؤثر الرافعة التشغيلية في الربحية في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

و من السؤال الرئيس يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل تؤثر الرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) على معدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

ب- هل تؤثر الرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) على هامش صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

2- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال أنها توضح أثر الرافعة التشغيلية في الربحية في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي و ما مدى قوة و علاقة هذا الأثر، و مدى مساعدة الشركات عينة البحث من الاستفادة من هذه الرافعة في اتخاذ القرارات اللازمة.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

أ- بيان أثر الرافعة التشغيلية في الربحية في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

ب- التعرف على أثر الرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) على معدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

ج - التعرف على أثر الرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) على هامش صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

4- فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في الربحية عند مستوى معنوية (0.05) في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

و تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) في معدل العائد على الاستثمار عند مستوى معنوية (0.05) في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) في هامش صافي الدخل عند مستوى معنوية (0.05) في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

5- مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2016م إلى سنة 2021م و البالغ عددها (15) شركة. و تم اختيار عينة البحث لتكون من شركات صناعة الإسمنت و البالغ عددها (2) شركتين بناءً على جملة من الاعتبارات منها:

1- لا توجد في سوق عمان المالي سوى هاتين الشركتين ينتميان إلى صناعة واحدة.

2- تمتاز هذه الصناعة بكثافة رأس المال.

3- تُعد صناعة الإسمنت من الصناعات الانشائية الحيوية المهمة لدورها في عملية الإعمار و في إنجاز المشاريع الاقتصادية.

4- لم تتوقف عن مزاولة النشاط و توفر بياناتها خلال فترة البحث.

6- متغيرات البحث:

المتغير المستقل:

ويتمثل بـ (X1) الرافعة التشغيلية و التي يمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

الرافعة التشغيلية = المساهمة الحدية / الربح قبل الفوائد و الضرائب.

المتغير التابع:

و يتمثل في مؤشرات الأداء المالي و هما:

(Y1) معدل العائد على الاستثمار و يقاس بصافي الربح بعد الفائدة و الضريبة/ إجمالي الموجودات.

(Y2) هامش صافي الدخل و يقاس بـ صافي الدخل/ صافي المبيعات.

7- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث، كما اعتمد على إجراء دراسة تطبيقية على البيانات المالية الصادرة عن سوق عمان المالي لشركات صناعة الإسمنت المدرجة فيه للبحث في أثر الرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية / الربح قبل الفوائد و الضرائب) (x1)، و معدل العائد على الاستثمار (Y1) و هامش صافي الدخل (Y2).

ثانياً: الدراسات السابقة:

1- دراسة الشهراني، 2020م:

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الرفع التشغيلي و الأداء المالي في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية بالتطبيق على قطاع الأسمنت، و استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الاستدلالي، و قد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الرفع التشغيلي كان بشكل عكسي على الأداء المالي، و أن هناك ارتباط عكسي ضعيف بين الأداء المالي و الرفع التشغيلي.

2- دراسة العمري، 2017م:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرافعتين التشغيلية و المالية على مكونات نظام ديوبونت حول العائد على الأصول لعينة مكونة من 29 شركة صناعية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و قد توصلت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية على معدل العائد على الأصول، و معدل دوران الأصول، و وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية على هامش صافي الربح في الشركات الصناعية التحويلية.

3- دراسة مرصلي، 2017م:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الرافعتين التشغيلية و المالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس مؤسسة GIPLAIT لإنتاج الحليب و مشتقاته بولاية سعيدة، و توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للرافعة التشغيلية و المالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال.

4- دراسة البركات، 2015م:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرفع المالي و التشغيلي على العائد مقاساً بالعائد على الأصول و العائد على الملكية و حصة السهم من الأرباح، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت إلى عدم وجود أثر للرفع التشغيلي على كل من العائد على الأصول و العائد على الملكية و حصة السهم من الأرباح.

5- دراسة Kwarbai et .al , 2016:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الرفع و أرباح الشركات في نيجيريا لعينة مكونة من 500 شركة، و باستخدام تحليل الانحدار المتعدد تم قياس الرفع بكل من درجة الرفع التشغيلي و درجة الرفع المالي و درجة الرفع الكلي، و تم قياس الأرباح

بمعدل العائد على السهم، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين معدل العائد على السهم و درجة الرفع التشغيلي و درجة الرفع المالي و درجة الرفع الكلي.

6- دراسة Patel, 2014:

هدفت الدراسة إلى تحليل و فهم الروافع على ربحية معمل الصبار لانتاج الألبان و الحليب الهندية، و تبحث الدراسة في العلاقة بين الرافعة التشغيلية و الرافعة المالية و الرافعة الكلية على العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول و العائد على السهم، تم الاعتماد على بيانات الشركة لفترتين ماليتين، و بتحليل البيانات إحصائياً توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية و الرافعة المالية و الرافعة الكلية على العائد على حقوق الملكية و العائد على السهم، و وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية و الرافعة الكلية على العائد على الأصول.

7- دراسة Achchuthan and Jasinthan, 2012:

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية العلاقة بين الرفع التشغيلي و المالي و الأداء المالي المتمثل بنسبة الربح التشغيلي و الربح الصافي و العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول في شركة أوريكس للتأجير في سيرلانكا، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفع التشغيلي في الأداء المالي للشركة.

8- دراسة Medeiros et al,2006:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الرفع التشغيلي و عوائد الأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق ساو باولو للأوراق المالية في البرازيل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الرفع التشغيلي و عوائد الأسهم في الشركات المبحوثة.

ثالثاً: الجانب النظري:

1- مفهوم الر افعة التشغيلية:

معنى الرافعة التشغيلية هو تضخيم حجم الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، حيث ترتكز الرافعة التشغيلية على التكاليف الثابتة. (عقل، 2010، ص393)، و يرتبط مستوى الرفع التشغيلي بحصة المنشأة من التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف حيث يكون الرفع التشغيلي أكبر كلما كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف أكبر و هذا يعني أن ارتفاع التكاليف الثابتة مرتبط بالكثافة الرأسمالية للمنشأة. (ناصر الدين، 2011، ص22).

و تُعرف الرافعة التشغيلية بأنها الاستخدام المتاح للتكاليف الثابتة التشغيلية من أجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل في المبيعات و في الربح التشغيلي أو ما يطلق عليه الأرباح قبل الفوائد و الضرائب. (الراوي، 2012، ص313).

و يرى (Wachowicz & Horne Van, .2008 ,P445) أن الرفع التشغيلي هو استخدام التكاليف التشغيلية الثابتة من قبل الشركة و ذلك بعد مستوى انتاج نقطة التعادل و ليس فقط الكمية المطلقة أو النسبية لتكاليفها التشغيلية الثابتة هي التي تحدد مقدار الرفع التشغيلي. كما يرى (الميداني، 2044، ص115) أن درجة الرافعة التشغيلية تختلف من مستوى

إنتاج إلى آخر فتبدأ بقيم سالبة و صغيرة لتصبح غير محددة عند كمية التعادل ثم تأخذ قيماً موجبة تتناقص بتزايد مستوى الإنتاج ما بعد كمية التعادل.

و يرى الباحثان أن الرافعة التشغيلية هي اعتماد الشركة على التكاليف الثابتة بنسبة كبيرة في سبيل الوصول إلى أرباح عالية. و أن أي زيادة صغيرة في المبيعات ينتج عنها زيادة كبيرة في الأرباح.

2- مزايا الرافعة التشغيلية:

تتوقف مزايا الرافعة التشغيلية على طبيعة الأوضاع الاقتصادية للشركة و للسوق الذي تعمل فيه، فإذا كانت الشركة ذات وضع تنافسي جيد و تعمل في سوق يسوده ازدهار اقتصادي يسمح للشركة بالتوسع فإن ارتفاع درجة الرافعة التشغيلية ستكون مؤشراً جيداً لأنه أي تغير بسيط في المبيعات بالزيادة سينتج عنه زيادة كبيرة في مبيعاتها مما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات في المجال التشغيلي و في الوصول إلى المزيج التكاليفي الأمثل.

بالإضافة إلى أن مفهوم درجة الرافعة التشغيلية له مضامين بسياسات تسعير السلعة في الشركة، فقد تستطيع الشركة التي تتميز بدرجة رافعة تشغيلية مرتفعة و تواجه كساداً في مبيعاتها أن تخفض السعر قليلاً فتزيد مبيعاتها و تستفيد من الزيادة الكبيرة في أرباح التشغيل الناتجة عن زيادة المبيعات. (الميداني، 2004، ص115)

3- مخاطر الرافعة التشغيلية:

تسمى مخاطر الرافعة التشغيلية و التي تعني التغير المتوقع في دخل المؤسسة قبل الفوائد و الضرائب نتيجة لطبيعة نشاطها و ظروف السوق و حدة المنافسة و التكاليف، و يمكن النظر لهذا الخطر بأنه الخطر الذي ينشأ من التقلبات في الطلب على منتجات الشركة مما يؤدي إلى التقلب في كمية المبيعات و سعر البيع. (عقل، 2000، ص387)، كما أن هذه المخاطر ناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن معدلاتها المتوقعة حيث يؤثر ذلك على صافي الدخل و قيمة المشروع، و المخاطر التشغيلية قد تكون ناجمة عن طبيعة القطاع و الطلب على المنتجات و التطور التكنولوجي و مستوى الأسعار و التكاليف. (آل شبيب، 2007، ص164).

و تنتج مخاطر الرافعة التشغيلية نتيجة ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة و غيرها من الأعباء التي تتأثر إلى حد ما بالتغير في قيمة المبيعات لذا يجب دفعها بغض النظر عن الايرادات المتاحة للشركة، و كلما ازدادت التكاليف التشغيلية الثابتة يجب أن يزداد حجم المبيعات اللازمة لتغطية هذه التكاليف، و بمعنى آخر أن الشركة التي تزيد من تكاليفها التشغيلية الثابتة يجب أن تزيد من حجم مبيعاتها لبلوغ نقطة التعادل و العكس صحيح. لذا فأن نقطة التعادل تعتبر مقياس لمخاطر الرافعة التشغيلية فأعلى نقطة للشركة تمثل أعلى درجة لمخاطر الرافعة التشغيلية، و بما أن استخدام الرافعة التشغيلية يؤدي إلى رفع التعادل فأي انخفاض في المبيعات سيزيد من احتمال وقوع الخسارة. (Brigham and Ehrhardt,2010,p 406)

4- قياس الرافعة التشغيلية:

لقياس الرافعة التشغيلية تُستخدم المعادلة التالية: (العامري، 2013، ص158)

درجة الرافعة التشغيلية = إجمالي المساهمة الحدية/ صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب.

5- الربحية:

ينصرف مفهوم الربحية إلى كلمتين هما الربح والقدرة إذ يشير مصطلح الربح إلى قدرة سلطة الكيان التجاري على تحقيق الأرباح أما القدرة فتدل على أداء الكيان التشغيلي. (ظاهر ومحمد، 2018، ص44)

كما إن الهدف الأساسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الربحية و تعظيم ثروة حملة الأسهم، و منشأة الأعمال تعمل بهدف تحقيق الربحية، و تُعرف الربحية بأنها أداة و وسيلة قياس لفهم كفاءة أداء منشأة الأعمال. (Paramedian & Subramain , 2009 ,5)

كما عرفت الربحية بأنها النتيجة الصافية لعدد من السياسات والقرارات التي تعكس فاعلية عمليات منشأة الأعمال في نشاطاتها التشغيلية (Ehrhardt & Brigham,,2011, P.8)

يمكن تعريف الربحية بأنها مؤشر قياس مدى قدرة المنشأة على العائد المناسب على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها. (العقل، عبدالرحمن، 2020، ص47)

مؤشرات الربحية:

تُعد مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي لأنها تعتبر أكثر مصداقية في تحديد قدرة الشركة على توليد الأرباح، و تقيس مدى كفاءة السياسات الاستثمارية و التشغيلية و التمويلية و القرارات التي تتخذها الإدارة لتحسين أدائها المالي. (البديري، 2013، ص52)

و تقيس مؤشرات الربحية مد ى تحقيق الشركة للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة. (شريفة و محمد، 2019 ،ص67)

و هناك مؤشرات و مقاييس عديدة للربحية منها:

أ- معدل العائد على الموجودات:

يشير العائد على الموجودات إلى إنتاجية الأصول أي مقدار الدخل الناتج عن كل وحدة من الأصول (Shakila, 2019, P 63). و يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من كل موجوداتها.(تيم، 2009، ص50). و يُعد مؤشراً أساسياً للربحية و كلما ارتفع كانت الربحية أفضل. ويمكن حسابه بالصيغة التالية: (Muraina, 2018, P42)

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات × 100

ب- هامش صافي الدخل:

يقيس هذا المؤشر الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الايرادات فهو يبين مدى كفاءة الشركة في تسيير ومراقبة تكاليفها. (شريفة، و محمد، 2019، ص68)، ويرى (أبو حمد، قدوري، 2000، ص294) أنه يقيس العلاقة بين صافي الربح المبيعات فإذا انخفضت النسبة فذلك يعني أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح و بالتالي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا حدث العكس فإن ذلك مؤشر إيجابي و يساعد الشركة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل. و يمكن حسابه بالصيغة التالية:

هامش صافي الدخل = صافي الدخل/ إجمالي المبيعات × 100

رابعاً: الجانب العملي:

1- تحليل مؤشرات الر افعة التشغيلية:

أ- نسبة المساهمة الحدية على الربح قبل الفوائد و الضرائب:

و هي نسبة هامة يمكن من خلالها معرفة مدى استخدام التكاليف التشغيلية الثابتة لتعظيم الأرباح، حيث يوضح الجدول رقم (1) تحليل نسبة المساهمة الحدية على الربح قبل الفوائد و الضرائب في الشركات الصناعية عينة البحث.

جدول رقم (1) تحليل نسبة المساهمة الحدية إلى الربح قبل الفوائد و الضرائب (X1) للشركات عينة البحث

السنوات / الشركات	30 يونيو 2016	31 ديسمبر 2016	30 يونيو 2017	31 ديسمبر 2017	30 يونيو 2018	31 ديسمبر 2018	30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	31ديسمبر 2021	Mean	Std
شركة أسمنت عمان	2	2	2	2	2	3	4	4	5	4	4	6	3.33	1.371
شركة ريسوت	2	2	3	3	3	9	28	47	2 -	3 -	4 -	2 -	7.17	15.153

الجدول من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول رقم (1) تفاوت الرافعة التشغيلية في الشركتين عينة البحث، حيث كانت أدنى قيمة في شركة أسمنت عمان (2) في الفترات من (30 يونيو 2016م – 30 يونيو 2018م) و أعلى قيمة (6) في (31 ديسمبر 2021م) مما يعني زيادة التكاليف الثابتة في الشركة، و قد بلغ المتوسط حسابي (3.33) و الانحراف معياري (1.371).

أما أدنى قيمة في شركة ريسوت عمان فقد بلغت (- 4) في النصف الأول من العام 2021م مما يدل على انخفاض التكاليف الثابتة للشركة و أعلى قيمة (47) في النصف الثاني من العام 2019م مما يعني ارتفاع التكاليف الثابتة في هذه الفترة، و قد بلغ المتوسط الحسابي (7.71) و الانحراف المعياري (15.153).

2- تحليل مؤشرات الربحية:

أ- تحليل معدل العائد على الاستثمار:

جدول رقم (2) تحليل معدل العائد على الاستثمار (Y1) للشركات عينة البحث

السنوات / الشركات	30 يونيو 2016	31 ديسمبر 2016	30 يونيو 2017	31 ديسمبر 2017	30 يونيو 2018	31 ديسمبر 2018	30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	31ديسمبر 2021	Mean	Std

شركة أسمنت عمان	3	6	2	5	3	4	1	2	1	3	1	2	0.016	2.75
شركة ريسوت	6	9	2	4	2	2	0.29	0.08	5 -	6 -	2 -	6 -	0.073	0.53

الجدول من إعداد الباحثين

يتبين من الجدول رقم (2) أن أدنى معدل عائد في شركة أسمنت عمان كان في الفترات (30 يونيو 2019م، 30 يونيو 2020، 30 يونيو 2021م) و الذي بلغ (1%) نتيجة لانخفاض صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب في هذه الفترات، في حين بلغ أعلى عائد (6%) في 31 ديسمبر 2016م. بمتوسط حسابي (2.75)، و انحراف معياري (0.016).

و في شركة ريسوت عمان كان أدنى معدل في الفترتين (31 ديسمبر 2020م، 31 ديسمبر 2021م) و الذي بلغ (- 6%) بسبب الخسارة التي لحقت بالشركة في عامي 2020م، 2021م، أما أعلى عائد كان في 31 ديسمبر 2016م و قد بلغ (9%)، و قد كان المتوسط الحسابي (0.53) و الانحراف المعياري (0.073).

ب - تحليل هامش صافي الدخل:

جدول رقم (3) تحليل هامش صافي الدخل (Y2) للشركات عينة البحث

السنوات / الشركات	30 يونيو 2016	31ديسمبر 2016	30 يونيو 2017	31ديسمبر 2017	30 يونيو 2018	31ديسمبر 2018	30 يونيو 2019	31ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	31ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	31ديسمبر 2021	Mean	Std
شركة أسمنت عمان	23	23	17	17	19	14	9	8	8	10	8	9	13.7	0.059
شركة ريسوت	31	25	14	13	14	9	2	0.03	35 -	20 -	14 -	25 -	1.19	0.165

الجدول من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول رقم (3) أن أدنى نسبة هامش صافي ربح في شركة أسمنت عمان كانت في الفترات (31 ديسمبر 2019م، 30 يونيو 2020م، 30 يونيو 2021م) حيث بلغت (8%) في حين كانت أعلى نسبة في فترتي عام 2016م و التي بلغت (23%) نظراً للزيادة في صافي الدخل لهذا العام، بمتوسط حسابي (13.7) و انحراف معياري (0.059).

أما في شركة ريسوت عمان فقد بلغت أدنى نسبة هامش ربح (- 35%) في النصف الأول من العام 2020م بسبب خسارة المنشأة في هذه الفترة، في حين بلغت أعلى نسبة (31%) في النصف الأول من العام 2016م، بمتوسط حسابي بلغ (1.19) و انحراف معياري (0.165).

3- اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من تبعية بيانات المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار كلوموغروف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov. كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي

الشركة / المتغيرات	اسمنت عمان			ريسوت		
	N	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	N	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
الرافعة التشغيلية X	12	.871	.435	12	1.241	.092
معدل العائد على الاستثمار Y1	12	.651	.790	12	.583	.886
هامش صافي الدخل Y_2	12	.827	.501	12	.832	.493

الجدول من إعداد الباحثين

من الجدول رقم (4) تبين أن بيانات المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى المعنوية sig لكل المتغيرات أقل من مستوى الدلالة المقترح (0.05).

4- اختبار الفرضيات:

لبناء معادلة انحدار معدل العائد على الاستثمار (Y1) على الرافعة التشغيلية (X) ومعادلة انحدار هامش صافي الدخل (Y2) على الرافعة التشغيلية (X) في الشركتين تم فحص كافة نماذج الانحدار الخطية وغير الخطية فتبين أن أكفأ نماذج الانحدار هي الموضحة في الجدول رقم (5)، وذلك بعد المفاضلة بين تلك النماذج على أساس معامل التحديد(القيمة الأكبر) وقيمة فيشر (القيمة الأكبر) ومستوى المعنوية (القيمة الأصغر).

جدول رقم (5) نماذج الانحدار لأثر الرافعة التشغيلية في الربحية

الشركة	ملخص النموذج Model Summary			نوع نموذج الانحدار	شكل نموذج الانحدار
	معامل التحديد R Square	إحصائية فيشر F	مستوى المعنوية sig		
إسمنت عمان	.433	7.622	.020	لوغاريتم -مقلوب S	$Y_1 = e^{(-4.788+\frac{2.941}{X})}$
	.739	28.298	.000	خطي Linear	$Y_2 = 0.260 - 0.037X$
ريسوت عمان	.675	5.539	.024	تكعيبي Cubic	$Y_1 = 0.016 + 0.020X - 0.001X^2 + 0.0000147X^3$
	.791	37.778	.000	عكسي Inverse	$Y_2 = -0.05 + \frac{0.399}{X}$

الجدول من إعداد الباحثين

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) في معدل العائد على الاستثمار عند مستوى معنوية (0.05) في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من الجدول رقم (5) مايلي:

في شركة اسمنت عمان: تبين أن مستوى المعنوية لمعامل الانحدار(X) الممثل للرافعة التشغيلية معنوي لأن مستوى المعنوية (0.020) أقل من مستوى الدلالة (0.05) و استطاع متغير الرافعة التشغيلية أن يفسر(43.3%) من تغيرات متغير معدل العائد على الاستثمار و أن ما نسبته (56.7) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث.

في شركة ريسوت: تبين أن مستوى المعنوية لمعامل الانحدار(X) الممثل للرافعة التشغيلية معنوي لأن مستوى المعنوية (0.024) أقل من مستوى الدلالة (0.05) واستطاع متغير الرافعة التشغيلية أن يفسر (67.5%) من تغيرات متغير معدل العائد على الاستثمار و أن ما نسبته (32.5) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث.

و بذلك يمكن قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في معدل العائد على الاستثمار.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية (المساهمة الحدية/ الربح قبل الفائدة و الضريبة) في هامش صافي الدخل عند مستوى معنوية (0.05) في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

يتبين من الجدول رقم (5) مايلي:

في شركة اسمنت عمان: تبين أن مستوى المعنوية لمعامل الانحدار(X) الممثل للرافعة التشغيلية معنوي لأن مستوى المعنوية (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05) واستطاع متغير الرافعة التشغيلية أن يفسر (73.9%) من تغيرات متغير هامش صافي الدخل و أن ما نسبته (26.1) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث.

في شركة ريسوت: تبين أن مستوى المعنوية لمعامل الانحدار(X) الممثل للرافعة التشغيلية معنوي لأن مستوى المعنوية (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05) واستطاع متغير الرافعة التشغيلية أن يفسر (79.1%) من تغيرات متغير هامش صافي الدخل و أن ما نسبته (20.9) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث.

و بذلك يمكن قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في هامش صافي الربح.

و بناءً على ما سبق يمكن قبول الفرضية الرئيسية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في الربحية في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي.

النتائج:

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في الربحية في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي.
2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في معدل العائد على الاستثمار في الشركتين عينة البحث مما يعني أنه كلما ارتفعت درجة الرافعة التشغيلية ارتفع معدل العائد على الاستثمار مما يدل على ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة، و هذا يتوافق مع دراسة العمري (2017م)، و اختلفت مع دراسة (مرصلي 2017م)، و دراسة البركات (2015م)، و دراسة Patel, 2014، و دراسة(2012),Achchuthan and Jasinthan.

3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في هامش صافي الدخل في شركة أسمنت عمان، و هذا يتفق مع دراسة العمري (2017م)، و اختلفت مع دراسة (مرصلي 2017م)، و دراسة البركات (2015م)، و دراسة(Achchuthan and Jasinthan,(2012.

4- وجود أثر عكسي و ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية في هامش صافي الدخل في شركة ريسوت عمان مما يعني أنه كلما ارتفعت درجة الرافعة التشغيلية انخفض هامش صافي الدخل أي انخفاض نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة، وهذا يتوافق مع دراسة الشهراني (2020م)، و تختلف مع دراسة (مرصلي 2017م)، و دراسة العمري (2017م)، و دراسة البركات (2015م)، و دراسة (Kwarbai et .al ,(2016 و دراسة Achchuthan and (Jasinthan, 2012)، و دراسة (Medeiros et al, (2006.

5- إجمالي ما تفسره الرافعة التشغيلية من التأثير في معدل العائد على الاستثمار في شركة أسمنت عمان هو 43.3%.

6- إجمالي ما تفسره الرافعة التشغيلية من التأثير في معدل العائد على الاستثمار في شركة ريسوت عمان هو 67.5%.

7- إجمالي ما تفسره الرافعة التشغيلية من التأثير في هامش صافي الربح في شركة أسمنت عمان هو 73.9%.

8- إجمالي ما تفسره الرافعة التشغيلية من التأثير في هامش صافي الربح في شركة ريسوت عمان هو 79.1%.

التوصيات:

على ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج خرج بمجموعة من التوصيات تمثلت في الآتي:

1- ضرورة قيام الشركتين عينة البحث بدراسة وتقييم الهيكل التشغيلي و أثر زيادة التكاليف الثابتة لها من أجل الوصول إلى نسب رفع تشغيلي بشكل أفضل.

2- ضرورة التركيز على زيادة المبيعات من خلال زيادة الحصة السوقية التي تؤدي إلى زيادة الرفع التشغيلي و بالتالي زيادة الأرباح قبل الفوائد و الضرائب.

3- ضرورة زيادة نسبة التشغيل من خلال زيادة المبيعات.

لائحة المراجع:

1. أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، (2000م)، إدارة المصارف، ط1، دار ابن الأثير للطباعة و النشر، الموصل، العراق.
2. أبو نصار، محمد، (2006م)، المحاسبة الإدارية، ط2، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.
3. آل شبيب، دريد كامل، (2007م)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر، عمّان، الأردن.
4. البديري، حسن جميل، (2013م)، البنوك: مدخل محاسبي و إداري، مؤسسة الورّاق للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن.
5. البركات، إسراء، (2015م)، أثر الرفع المالي و التشغيلي على العائد و المخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
6. تيم، فايز، (2009م)، الإدارة المالية، ط1، مطابع الدستور، عمّان، الأردن.

7. الراوي، عادل، حميد، محمد، (2012م)، أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المنشآت الصناعية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 9.
8. شريفة، جعدي، محمد، الخطيب، (2019م)، تقييم أداء البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1.
9. الشهراني، إلهام عبدالله، (2020م)،أثر الرفع التشغيلي على الربحية في الشركات الصناعية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 24.
10. العامري، محمد علي، (2013م)، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن.
11. عبدالرحمن، نجلاء، الفارسي، تهاني، (2020م)، أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، المجلد 2، العدد 12.
12. عقل، مفلح محمد، (2000م)، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، دار وائل للنشر، عمّان.
13. عقل، مفلح محمد، (2010م)، الإدارة المالية و التحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن.
14. العمري، ثابت، (2017م)، أثر الرافعتين التشغيلية و المالية على مكونات نظام ديوبونت حول العائد على الأصول، دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط عمّان، الأردن.
15. مرصلي، ماجي، (2017م)، أثر استخدام رافعتي التشغيل و المالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
16. الميداني، محمد عزت، (2004م)، الإدارة التمويلية في الشركات، ط4، مكتبة العبيكان، الرياض.
17. ميلودة، ليلي، (2013م)، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة و درجة المخاطرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
18. ناصر الدين، محمد، (2011م)، أثر كل من الرافعتين التشغيلية و المالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.
19. Achchutan and Jasinthan, (2012), Impact Operating Levera Special Reference to Lanka Orix, Leasing Company PLC in Sri-Lanka, International Journal of Engineering Sciences Paradigms and Researches, 1(1).
20. Brigham, Engene.F.&Ehrhardt, Michael.c. (2011), Financial Management/Theory and Practice – south western Cangage Learning, 13th ed, U.S.A .
21. Brigham, Ehrahardt, (2010), Financial Management Theory and Practice, 12 th ed ,Mike Roche Publisher .
22. Paramedian,c.& Subramanion,T. (2009), Financial Management, NEW Age International Publis hers, 1th ed, New Delhi .
23. Patel, J. B. (2014). Impact of Leverage on Profitability: A Study of Sabar Dairy. Research Hub-International Multidisciplinary Research Journal, 1(3.(
24. Shakila C.T., (2019), Acomparative Study of Profitability Analysis in Banking Sector of Bangladesh, Global Journal of Management and Business Research: Administration and Management, Vol 19, Issue 8 Version 1.0, Publisher: Global Journals.

25. Medeiros, O., Lutosa.P. & Dantas, J.A, (2006), The Impact of Degree of Operating Leverage on Stock Returns: An Empirical Study in the Brazilian Market, Unpublished Working Paper, Available at: www.ssrn.com https://www.researchgate.net/publication/22829220 _The _Impact_ of_the_Degree_of perating_Leverage_on _Stock_Returns_An_ Empirical _Study_ in_the_Brazilian_Market [accessed Nov 26 2018].
26. Muraina S.A., (2018), Determinants of Listed Deposit Money Banks, Profitability in Nigeria, International Journal of Finance and Banking Research, Vol.4, No.3.
27. Kwarbai,d.,Olayinka,M., Ajibade,A., Ogundajo,(2016), Leverage Analysis and Corporate Earnings: Astudy of Food and Beverage Firms in Nigeria, Journal of Accounting and Financial Management ISSN2504-8856, vol.2, No.4.
28. Van Horne,J.c. & Wachowicz,J.M., (2008), Fundamentals of Financial Management, 13th ed, Financial Times/Prentice Hall, Harlow, Enland .

موقع إدارة الجمارك في تقرير النموذج التنموي الجديد بالمغرب

خالد شهيم

باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق الدار البيضاء، المغرب

الملخص:

أبانت الخطة الاستراتيجية لإدارة الجمارك 2020-2023 عن مجموعة من النتائج همت بالخصوص الأتمتة أو ما يعرف بالرقمنة، استطاعت من خلالها أن تساير أهداف النموذج التنموي الجديد، حيث ساعدها في ذلك انخراطها ضمن المنظمة العالمية للجمارك التي أقرت بهذه الأهداف فيما مضى، لكنها لم تكن موفقة في الشق الأهم الذي نادى به النموذج التنموي وصاغه من قبل، بيان أروشا المُعدَّل والذي يتعلق بتدبير الموارد البشرية كقاطرة لا غنى عنها للنهوض بهذه الأهداف.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجمارك، النموذج التنموي، الموارد البشرية، الأهداف، الرقمنة.

Abstract

The Strategic Plan of the Customs Administration 2020-2023 revealed a set of results that concerned in particular automation or what is known as digitization, through which the Customs Administration was able to keep pace with the goals of the new development model, as it was helped by its involvement within the World Customs Organization, which recognized these goals in the past, but did not it was successful in the most important aspect that the development model advocated and formulated before, the amended Arusha Statement, which relates to the management of human resources as an indispensable locomotive for the advencement of these goals.

Key words: Customs administration, Development model, Human resources, Objectives, Digitization.

مقدمة:

أعطيت انطلاقة التفكير في النموذج التنموي الجديد بالمملكة المغربية من طرف ملك البلاد في خطابه الموجه إلى البرلمان بمجلسيه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة في 12 أكتوبر 2018، وهو نموذج يحمل تصورا تنمويا في أفق 2035 استطاعت اللجنة الموكول إليها إعداده، أن تقدمه أمام جلالة الملك في 25 ماي 2021، بحيث أشار إلى ضعف ثقافة الفعالية وروح القيادة داخل الإدارة مستعرضا تطلعات المواطن لإدارة شفافة وخدمات عمومية تتسم بالجودة مع التوظيف الأمثل للإمكانيات والفرص التي تتيحها الرقمنة، ومؤكدا على ضرورة تطوير جاذبية الوظيفة العمومية العليا وأهمية البحث عن الكفاءات واستقطابها وتحسين فعالية الجهاز الإداري.

وهكذا أكد تقرير النموذج التنموي الجديد في القسم الثالث على ضرورة الأخذ برافعات التغيير الأساسية وذلك عبر محورين، يتعلق أولهما بالأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد، بينما يتعلق المحور الثاني منهما بالميثاق الوطني من أجل التنمية.

وبناء عليه، ارتأت اللجنة المشرفة على التقرير أن يتم التركيز في إطار المحور الأول على خمس رافعات أساسية، وهي: الرقميات أولا، وجهاز إداري مؤهل ثانيا، وتأمين الموارد الضرورية لتمويل مشاريع التحول ثالثا، وإشراك مغاربة العالم للاستفادة من خبراتهم رابعا، ثم تعبئة علاقات التعاون مع الشركاء الأجانب للمملكة اعتمادا على مقاربة رابح-رابح خامسا.

ولقد شكلت هذه الرافعات المعول عليها من أجل تحقيق التنمية، نقطة وصل وترابط بين ما جاء في تقرير النموذج التنموي وما جاء في المخطط الاستراتيجي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المسطر بين سنة 2020 و2023، الشيء الذي سيجعل هذه الإدارة ـ بالنظر إلى التوافق السابق ذكره ـ أهلا للاقتداء بها، إلاَّ ما حَادَت عليه صراحة في بعض الجوانب المتعلقة برؤية مغرب الغد التي أتى على ذكرها التقرير ضمن القسم الثاني بمناسبة الحديث عن المحاور الاستراتيجية للتحول وبخاصة عند المحور الثاني الذي أطلق عليه كعنوان: "رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل".

من هذا المنطلق سيكون لزاما علينا تنزيل النموذج الجمركي وفق رؤية تقرير النموذج التنموي الجديد، حتى نستبين أوجه التقارب بين النموذجين ونستشف أوجه حياد الإدارة الجمركية عن بعض أهدافه، وهو ما سيشكل محور الإشكالية المطروحة علينا من حيث مدى مسايرة الإدارة الجمركية لمخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد بالمغرب.

أما عن أهمية البحث، فهي تظهر من خلال حداثة هذه الدراسة التي تصب أهدافها في اتجاه تجويد قرارات الإدارة الجمركية ووضعها في سكة النموذج التنموي الذي أقره المغرب، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي دونما تغييب للمناهج الأخرى وفق ما تقتضيه بعض الجوانب من الدراسة.

I- الرقمنة والشفافية في استراتيجية إدارة الجمارك

إن تطور الاقتصاد الرقمي في عالم اليوم قد دفع بحكومات الدول إلى الإسراع بتحديث هياكلها الإدارية عن طريق رقمنة المساطر والإجراءات في الأجهزة الالكترونية الكفيلة بحفظ الوثائق والمستندات وتيسير عمليات التواصل والخدمات بين الفاعلين الاقتصاديين وإدارات الدولة. على أن مصطلح "الاقتصاد الرقمي" سبق أن قام بصياغته دون تابسكوت Don Tapscott* في عام 1995 عندما قال بأن الاقتصاد الرقمي سيأخذنا إلى بؤرة تقارب جديد للمعلومات والاتصالات والترفيه.1

ولم يكن ورش رقمنة المساطر الجمركية وليد توصيات ما جاء في تقرير النموذج التنموي الجديد، بقدر ما أملته ضرورات التحديث التي أوصت بها المنظمة العالمية للجمارك، كما هو حال آخر توصياتها المضمنة في خطة هذه المنظمة الاستراتيجية 2019-2022، والتي تم التأكيد فيها على دعم تنفيذ إطار معايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود واستخدامه على نطاق واسع، وما أكدته أيضا من حرص على توجيه الجمارك في رقمنة عملياتها من خلال الاستفادة من التقنيات واستخدام تحليلات البيانات.2

وهو ما حدا أيضا بالدول الأعضاء إلى الامتثال لهذه التوجيهات العامة، كما هو شأن دول السوق المشتركة لشرق وجنوبي إفريقيا COMESA الذين خلصوا إلى توصيات تقول إحداها: «فلتحقيق النتائج المتوقعة من أجندة التكامل الاقتصادي الإقليمي، سيكون من المتوقع أن تواصل الدول الأعضاء تعاونها والتزامها، تجاه تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي، التي تركز على تنفيذ تيسير التجارة، وتحديث عمليات الجمارك والحدود، وتعزيز رقمنة وترابط أنظمة الجمارك مع الأنظمة الحدودية الأخرى.»3

كما سبق للمنظمة العالمية للجمارك في إطار مواكبتها لتطور الاقتصاد الرقمي، أن وقعت مذكرة تفاهم مع الاتحاد البريدي العالمي في 5 يوليو 2007 تسمح بخلق إطار للتعاون في مجالات أساسية مثل تعزيز دور الجمارك والمؤسسات البريدية كوسيلتين لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتيسير التجارة من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، أو مثل تسهيل تبادل المعلومات واستخدام نظم التبادل الإلكتروني للبيانات بين المؤسسات البريدية والجمارك من خلال تطوير المعايير المشتركة على سبيل المثال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات CUSITM-CUSRSP أو من خلال المبادئ التوجيهية المشتركة بين المنظمتين بشأن البيانات الإلكترونية المسبقة.4

1 Anas ABOUTAOUFIK et Ghizlane SALAM : Retour sur l'expérience de l'administration numérique au Maroc : Cas des Douanes et Impôts Indirects et Port Net. Article publié sur la page web : https://docplayer.fr/211640950-Retour-sur-l-experience-de-l-administration-numerique-au-maroc-cas-des-douanes-et-impots-indirects-et-de-portnet-introduction.html

Consulté le 09 Aout 2023

2 الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية 2019-2022. ترجمة وتدقيق: قسم الترجمة مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي. الجمارك الأردنية تموز/يوليو 2019 ص 16 و17

3مسودة التقرير عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل للجمارك وتيسير التجارة للسنوات الثلاثة 2018-2020 المنبثقة عن الاجتماع السابع لرؤساء اللجنة الفرعية للجمارك 27-29 سبتمبر 2021 في موضوع "الكوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي". ص 12

4 دليل الاتحاد البريدي العالمي المخصص للتجارة الإلكترونية ص 49

وسيرا على خطى هذه الدول والمنظمات في مساعي الرقمنة، فإن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في المغرب عرفت أول نظام جمركي مندمج سنة 1990 والذي كان يطلق عليه نظام سادوك SADOC لتتم إعادة صياغة هذا النظام سنة 2001، وفي سنة 2004 ستضع إدارة الجمارك الشطر الأول من النظام المعلوماتي "بدر" المتعلق بالتصريح الجمركي، لتضع بعد ذلك الشطر الثاني منه المتعلق بالتخليص الجمركي، كما سيتم في سنة 2015 أداء المستحقات بالبطاقة البنكية، وحوسبة تدبير المنازعات سنة 2016، ثم الأداء متعدد القنوات والتوقيع الإلكتروني لعمليات التفويت في إطار الأنظمة الاقتصادية للجمرك سنة 2017، قبل أن يتم سنة 2018 تعميم التوقيع الإلكتروني على كافة الأنظمة الجمركية.1 كما قامت إدارة الجمارك بإلغاء مسطرة الإيداع المادي للتصاريح الجمركية التي لم تعد إلزامية اعتبارا من فاتح يناير 2019 ، ليتم الاستغناء بشكل كلي عن التداول الورقي لمختلف الوثائق والشواهد التجارية والإدارية.

1- رقمنة الوثائق المتعلقة بالعمليات الجمركية

مكن النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المسمى اختصارا "بدر"2 (القاعدة الآلية للجمارك عبر الشبكة) من تبسيط الإجراءات الإدارية على عمليات الاستيراد والتصدير للبضائع.

فقد شكلت هذه المنصة المعلوماتية الجمركية وسيلة ناجعة في تقديم الوثائق والمعلومات الضرورية بطريق التحميل الإلكتروني متجاوزة في ذلك مراحل وإجراءات بيروقراطية لم يعد لها اليوم وجود بفعل ما كانت تطرحه من معوقات وإكراهات تمثلت في كثرة التنقل بين المصالح والقطاعات والمكاتب، وما كان ينجم عن ذلك من إهدار للجهد والوقت، ليصبح في إمكان الفاعلين الاقتصاديين المراهنة على السرعة في مباشرة عملياتهم التجارية، وهو ما دفع بإدارة الجمارك إلى مسايرة هذا الركب التنموي من خلال سن نظام المداومة في أماكن العمل الاستراتيجية مثل المديريات الجمركية المكلفة بالتصدير أو المطارات والمحطات البحرية، والعمل كذلك على تحيين النظام المعلوماتي حتى تتسع طاقته لاستيعاب كافة بيانات التصاريح والوثائق والمستندات والإجراءات والدلائل التطبيقية إلى غير ذلك ، وحتى لا تتضرر المقاولات المحلية في الظروف الراهنة المتسمة بشراسة المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي. ومن هذه الإجراءات أو المستندات التي تم رفع طابعها المادي نشير إلى ما يلي:

أ- عقد الكفالة البنكية

حيث تم في سنة 2017 التجريد المادي لعقود الكفالة Actes de cautionnement المنشأة من قبل البنوك لضمان العمليات المسجلة بموجب أحد الأنظمة الاقتصادية للجمرك التي يقوم بها الفاعلون الاقتصاديون، على اعتبار أن الأنظمة الاقتصادية للجمرك تظل وسيلة أساسية في دعم المقاولة من خلال ما تتيحه من إيقاف للرسوم الجمركية وللرخص المتطلبة قانونا عند عمليات الاستيراد للبضائع والمواد الأولية المستخدمة في تصنيع أو تحسين المنتجات النهائية بغية توجيهها نحو التصدير، مثل نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال الذي يسمح باستقبال البضاعة

1 تقرير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2019 ص 18
منشور على موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: https://www.douane.gov.ma/web/guest/nos-publications

2 BADR = Base Automatisée des Douanes en Réseau

دون أداء المستحقات من الرسوم الجمركية على أن يتم تحسينها أو تصنيعها بشكل يضفي عليها قيمة إضافية بما تجلبه للدولة من عائدات بالعملة الصعبة تساهم في تحسين أداء الميزان التجاري.

ب- شهادة إبراء الذمة

شرعت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في رقمنة شهادات إبراء ذمة الحسابات المسجلة بموجب الأنظمة الاقتصادية للجمرك .Certificat de décharge وهي شهادات تمُنح عن كل حساب مسجل في إطار أحد الأنظمة الاقتصادية ويتم تسويته من طرف الفاعل الاقتصادي المعني، بحيث أصبحت هذه الشهادات متداولة إلكترونيا بين الإدارة الجمركية والبنك مانح الضمانة الذي يتلقاها في صيغة ملف PDF بمجرد قيام الإدارة الجمركية بتسوية الحساب المعني، وهو ما سيمكن الفاعلين الاقتصاديين من استرجاع مبلغ الضمانة الخاص بهم في حدود قيمة الحساب الذي تمت تسويته من دون الرجوع إلى الإدارة الجمركية وانتظار استصدار الشهادة أو انتظار التوقيع عليها ومن تم الرجوع ثانية إلى المؤسسة البنكية.

ت- وصل التسليم

عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على جعل الإرسال الالكتروني لوصل التسليم ضروريا، ابتداء من 4 ماي 2020، عبر منصة الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (بورت نت) PORTNET، لكل عمليات الاستيراد التي تتم على مستوى الموانئ التي تشرف على تسييرها الوكالة الوطنية للموانئ وكذا باحات وفضاءات التخليص الجمركي(MEAD)

ويعد وصل التسليم Bon à délivrer وثيقة تثبت ملكية البضاعة، يمنحه الوكلاء البحريين ووكلاء النقل ومستغلي مخازن وساحات التخليص الجمركي إلى المستوردين والمعشرين، حيث كان فيما مضى يتم إرفاقه ماديا ضمن وثائق بيان التصريح الجمركي عند الإيداع لدى المكتب الجمركي المختص.

هذا الإجراء الجديد وبفضل التعاون المثمر بين كل من الجمارك، والوكالة الوطنية للموانئ والجمعية المهنية للوكلاء البحريين ومستأجري البواخر بالمغرب وجمعية المعشرين المعتمدين لدى الجمارك بالمغرب وكذا جمعية منظمي عمليات النقل الدولي، سيسمح على الأرجح بتقليص مدة التخليص الجمركي وتحسين مؤشرات أداء النظام الاقتصادي للتجارة العابرة للحدود، وذلك إلى الحد الذي يعفي المستوردين من تقديم وثيقتين ماديتين كانتا مطلوبتين من قبل، هما بوليصة الشحن ووصل التسليم.1

ث- بوليصة الشحن

تشمل بوليصة الشحن Connaissement التي تمت رقمنتها، بيانات تتعلق باسم الشاحن و الناقل و المرسل إليه وعنوان كل منهم، و نوعية البضائع وعدد الطرود ووزنها وأوصافها، كما تنص على اسم السفينة واسم الربان، وميناء الشحن وميناء التفريغ وأجرة النقل إذا كانت مستحقة عند الوصول، إضافة إلى تحديد مكان إصدار السند وتاريخ صدوره

1 تقرير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2020 صفحة 17 منشور على موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:
https://www.douane.gov.ma/web/guest/nos-publications

وعدد النسخ المحررة منه، وشروط تسليم البضاعة من حيث تحمل مصاريف النقل والتأمين، كما تجب الإشارة إلى الأهمية القصوى لبوليصة الشحن لدى مصالح المراقبة الجمركية في حالة وجود بضائع خاضعة للتضريب على أساس نوعي كالوزن وليس على أساس قيمي، وذلك بما توفره من معطيات تكشف عن الأوزان أو وحدات القياس الحقيقية، كما تمكن من الكشف عن التلاعبات المحتملة لشركات الملاحة مثل الحالة التي يتم فيها تقديم شهادات تثبت التفريغ في أحد الموانئ، في حين لا يشار إلى الرسو مطلقا بهذا الميناء1

ج- شهادة الإعفاء الجمركي

حيث أصبح بإمكان المستوردين المستفيدين من الحصص المسموح لهم استيرادها من بعض البضائع أن يقوموا بتوجيه طلبات الإعفاء الجمركي Demandes de franchises douanières إلكترونيا عبر منصة الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (بورت نت) PORTNET منذ الثامن من أبريل لسنة 2020 مع إرفاق طلباتهم بنسخ ضوئية من الفواتير الأولية Factures pro-forma، وذلك بعدما كان يتعين إيداعها أو إرسالها إلى قسم التشريع والتبسيط التجاري بمديرية سياسة المبادلات التجارية التابع لوزارة التجارة الخارجية.

وتستعمل شهادة الإعفاء الجمركي كما هو معلوم من أجل الاستفادة من تعريفة جمركية مخفضة عن صنف البضاعة المراد استيراده في إطار اتفاقيات الشراكة للتبادل الحر الموقعة بين المملكة وبين بعض الدول كما هو حال اتفاقية التبادل الحر الموقعة مع الاتحاد الأوربي، حيث يخضع مثلا التفاح المستورد من الإتحاد الأوربي ذو التصنيف من التعريفة الجمركية رقم 0808.10.90.20 إلى حصة لا تتجاوز 4000 طن عن فترة الاستيراد الممتدة من فاتح فبراير إلى 31 ماي 2021 وذلك بغية الاستفادة من الاعفاء من رسم الاستيراد الذي يبلغ مقداره في غير حالات الإعفاء 40% ويظل بالتالي واجب التطبيق في حال تجاوز الحصة والمدة المقررتين. أو مثل اللوز المصنف ضمن البند رقم 0802.11.00.91 الذي يؤدى عنه ما مقداره 40% كرسم استيراد، فيكون معفى من هذا الرسم إذا ما تم قبول طلب الإعفاء الجمركي في حدود كمية قصوى لا ينبغي أن تتجاوز 200 طن من الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر 2020 إلى 30 شتنبر 2021 مع منح الأولوية في الاستيراد لشركات التصنيع التي تستعمل اللوز في منتجاتها الصناعية.

على أن الإعفاء من الرسوم الجمركية في بعض الأحيان قد يؤدي إلى الإضرار بالصناعة المحلية، حيث يرى المهنيون في مجال الصناعة الدوائية أن الآثار الناجمة عن العولمة، المتمثلة في التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية واتفاقيات التبادل الحر المختلفة والموقعة بين المغرب وبعض البلدان (تركيا ومصر وتونس والأردن وغيرها) أو أقطار أخرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، انعكست وستنعكس بشكل كبير على الصناعة الدوائية المغربية إذا لم يتم تدعيم هذه الأخيرة بتدابير كافية لمواكبتها وتعزيز قدراتها التنافسية، كما أنه يتم استيراد المواد الخام بشكل شبه كلي، وهو ما يشكل حائلا أمام النهوض بالصناعة الدوائية والدخول في المنافسة التي أضحت أكثر شراسة بسبب ظهور أسواق أخرى، لاسيما السوق الإفريقية.2

1محمد جلال خطاب: اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية الطبعة الأولى ص 115 و116

2رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب. ر/20/4 بتاريخ 3 ذو القعدة 1441 الموافق ل 25 يونيو 2020 ص51 و52.

ح- الرخص وشواهد المطابقة

ففي إطار ورش الرقمنة الذي باشرته إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، تم التنسيق على رفع الطابع المادي للمستندات الإدارية مع عدد من القطاعات التي تُعنى بمنح شواهد الترخيص من أجل استيراد أو تصدير أنواع معينة من البضائع، ترتب عنه توصل مصالح الإدارة الجمركية بهذه الرخص إلكترونيا فور إصدارها من الجهات والمصالح الوزارية المعنية، نذكر من تلك التراخيص:

* ترخيص المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ONICL 1 ، حيث يشترط هذا المكتب على كل شخص ذاتي أو معنوي يرغب في استيراد أو تصدير القطاني والحبوب، أن يصرح بذلك لدى هذا المكتب طبقا للقانون 12-94 الذي حدد بموجب مادته الثانية صلاحيات ومهام المكتب، حيث يتولى بالخصوص:

- تتبع حالة تزويد البلاد بالحبوب والقطاني ومشتقاتها؛
- العمل على القيام بعمليات شراء المنتجات المشار إليها أعلاه إذا استوجبت ذلك ظروف استثنائية، وبيعها واستيرادها وحيازتها ونقلها وتحويلها وذلك بعد استشارة الأطراف المعنية؛
- دراسة التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتنظيم سوق الحبوب والقطاني والمنتجات الثانوية المتأصلة من تحويل الحبوب والمنتجات الثانوية المشتقة منها؛
- مراقبة التدابير المذكورة والسهر على تنفيذها إن اقتضى الحال؛
- إنجاز العمليات الخاصة بالاستيراد والتصدير التي تقرر الحكومة تكليفه بها؛ ...إلخ2

هذا ويترتب على عدم التصريح قبل بدء عمليات الشراء أو البيع في السوق الداخلية أو في السوق الخارجية، أداء غرامة تتراوح ما بين 1.200 إلى 5.000 درهم طبقا للمادة 31 من نفس القانون، تصدر في حق التاجر أو المسؤول المباشر عن تسيير المطحنة المرتكبة فيها المخالفة، على أن يتولى ضبط هذه المخالفة -إلى جانب أعوان المكتب المحلفون- أعوان الجمارك وغيرهم من ضباط وأعوان الشرطة القضائية مثلما نص عليه هذا القانون في المادة 26 بغض النظر عن مخالفة الاستيراد بدون رخصة أو بناء على سند غير مطابق التي يرجع الاختصاص في ضبطها إلى موظفي الجمارك وفقا لأحكام المادتين 294–6 مكرر و 294-6 مكرر مرتين من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

* تصديق الوزارة المكلفة بالصحة العامة l'homologation du ministère chargé de la santé publique وذلك بمناسبة استيراد بعض البضائع مثل المصاصات المطاطية للرضع Tétine التي تصنف ضمن بند التعريفة الجمركية رقم 40.14.90.00.20 والتي تتطلب من المستورد الإدلاء بهذا الترخيص في شكل قرار موافقة يتضمن التعريف باسم الصانع الأجنبي وكذا علامة الصنع التي تمكن من التعرف على المنْتَج، من أجل حماية سلامة الأطفال والرضع والحفاظ على صحتهم، على أن المشرع قد شدد في شروط منح الإعفاء من الترخيص المذكور لهذه المصاصات بأن تكون مصنوعة كلية

1 ONICL : Office National Interprofessionnel des Céréales et des légumineuses est un établissement public crée depuis 1937 jouissant de la personnalité morale et de l'autonomie financière sous la tutelle du ministère de l'agriculture.

2القانون رقم 94-12 المتعلق بالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وبتنظيم سوق الحبوب والقطاني القاضي بتنفيذه ظهير شريف رقم 8-95-1 صادر في 22 من رمضان 1415 (22 فبراير 1995) . جريدة رسمية عدد 4312 بتاريخ 22 محرم 1416 (21 يونيو 1995).

من المطاط وخضعت للمعالجة الحرارية caoutchouc vulcanisé à chaud 1في إطار تقوية خصائصها ضمانا لعدم تحللها مع الوقت ومقاومة تأثير عامل الحرارة والبرودة.

* ترخيص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ANRT 2 حيث تخضع كل الأدوات والأجهزة التي تعمل بنظام الاتصال اللاسلكي مثل السماعات وأجهزة الراديو إلى موافقة الوكالة التي تراقب قائمة هذه البضائع المراد استيرادها. كما تقوم هذه الوكالة بإعداد المعايير في إطار سلطة التنظيم التقنية التي تتمتع بها، حيث تتولى بالخصوص:

- تحديد المواصفات التقنية والإدارية للموافقة على المعدات الطرفية والتجهيزات الراديو كهربائية المخصصة لربطها بالشبكات العامة للمواصلات؛

- تدبير الموارد النادرة، خاصة منها طيف الترددات الراديو كهربائية ومواد الترقيم؛

- مراقبة جودة الخدمات وتتبع التزامات المشغلين في مجال التغطية الترابية.

- مراقبة الاتجار بالأجهزة والمنشآت الراديو كهربائية.

*التفتيش الصحي للنباتات والمنتجات النباتية وغيرها من الأشياء عند الاستيراد والذي يضطلع به المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية تماشيا مع أهداف هيئة الدستور الغذائي3 التي تتمثل في حماية صحة المستهلك، وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وتنسيق جميع أعمال التقييس الغذائي التي تضطلع بها كل المنظمات الحكومية وغير الحكومية.4

ويدخل ضمن أمثلة التفتيش الصحي التي يجريها هذا المكتب، الترخيص باستيراد الكحول الذي تحال نتائجه إلكترونيا على الإدارة الجمركية بقصد منح الإفراج عن البضاعة من عدمه، وهو ترخيص يشمل الواردات من الكحول الإيثيلي (éthanol)، أو الميثيلي (méthanol)، أو البروبيلي ،(propanol) ، أو الإيزوبروبيلي (isopropanol)، أو الأنيثولي (anéthol)، كما تجدر الإشارة إلى أن المكتب يسمح باستيراد الكحول الإيثيلي من أجل الاستعمال الخاص من طرف المستورد فقط ولا يجوز بأي حال إعادة بيعه في السوق الداخلية أو لطرف آخر أو لحساب المستخدم النهائي لهذه المادة.

1الفلكنة (Vulcanisation) هي عملية كيميائية تهدف إلى تحويل المطاط وبوليميرات المتعلقة إلى مواد ذات درجة تحمل أكبر وذلك عن طريق إضافة الكبريت .هذه الإضافة تؤدي إلى تشكيل سلاسل متشابكة (جسور) في بنية المطاط. وأول من أطلق اسم الفلكنة هو تشارلز غوديير، الذي اكتشف الطريقة مصادفة سنة 1839 وأسماها الفلكنة تيمناً باسم فولكان إله النار عند الإغريق.

2 ANRT : Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications est un établissement public crée par la loi n° 24-96 relative à la poste et aux télécommunications promulguée par le Dahir n°1-97-162 du 02 rabii II 1418 (7 Aout 1997) tel qu'elle a été modifiée et complétée.

3تم تأسيس هيئة الدستور الغذائي سنة 1963 من قبل نظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لوضع معايير الأغذية والمبادئ التوجيهية ونصوص أخرى، كمدونات الممارسة، كجزء من البرنامج المشترك بين المنظمة العالمية للصحة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول المعايير الغذائية. تضم لجنة الدستور الغذائي حاليا 186 دولة عضوا ومنظمة واحدة (الاتحاد الأوروبي) و234 مراقبا (54 منظمة حكومية دولية، 164 منظمة غير حكومية و16 مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة).

4الموقع الالكتروني للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية: https://www.onssa.gov.ma/?lang=ar

أما بالنسبة للأنيتول فلا يخضع استيراده لترخيص من المكتب إلا إذا كان استعماله موجها إلى وحدات إنتاج البسكويت والحلويات والمثلجات.1

*التراخيص الصادرة عن الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والاشعاعي، حيث تم التوقيع في دجنبر 2020 على اتفاقية بين إدارة الجمارك وهذه الوكالة والشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية بغاية رقمنة طلبات الحصول على رخص الاستيراد والتصدير أو عبور مصادر الإشعاع الذري المودعة لدى الوكالة المغربية للأمن والسلامة عبر الشباك الوطني الوحيد وكذا بهدف تبادل نتائج المراقبة عبر هذه القناة.2

ويظهر تبعا لما سبق ذكره، أن جل الشواهد الأساسية في المبادلات التجارية بين البلدان قد تمت رقمنتها على مستوى النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المعروف اختصارا بمصطلح "بدر"، لتصبح قابلة للتحميل والتصفح من طرف مفتش الجمارك بمجرد استصدارها من طرف المصالح التابعة للقطاعات الوزارية المعنية، فيتم تبعا للملاحظات المدونة في الشهادة المقدمة إما قبول البضاعة أو رفضها، حيث تسهر الإدارة الجمركية في هذه الحالة الأخيرة إما على ترحيل البضاعة إلى البلد الذي اسْتُقدمت منه، وإما على إتلافها أو إتلاف جزء من البضاعة غير المطابق للمواصفات والمعايير المعتمدة.

هذا التحميل الالكتروني للوثائق ساهم في تبسيط الإجراءات كما ساهم في تسهيل الولوج إلى المعلومة، حيث أبان استطلاع للرأي مفتوح على موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، أجرته على مرتفقيها من زبناء وفاعلين اقتصاديين، أن نسبة 78% من مستعملي المنصة الإلكترونية للإدارة الجمركية هم راضون عن مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المنصة، وأن 84% من النساء المسْتَجْوَبْنَ قد عَبَّرْن عن رضاهن بخصوص استجابة المصالح الجمركية لشكاياتهن. وصرح 93% ممن تم استجوابهم بأنهم تمكنوا بسهولة من استخدام الاستمارة عبر الانترنيت، بينما أفاد 82% أنهم يستخدمون عادة القنوات الإلكترونية وبالتالي يفضلون استخدام بوابة إدارة الجمارك على الانترنيت.3

2- تعزيز الشفافية وموثوقية المعطيات

ففي إطار انفتاحها على المحيط الاقتصادي، ورغبة منها في مواكبة التنمية التي تشهدها المملكة، أولت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة اهتماما خاصا بالفاعلين الاقتصاديين، تجلت أهم مظاهره في الانفتاح على هؤلاء عبر استغلال المنظومة الرقمية وما تتيحه من تواصل، كما تم إفادة العموم كذلك من خدمات هذه المنظومة الرقمية

أ- تطبيق ديو انتي

1 نفس الموقع أعلاه

2التقرير السنوي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2020 ص 21 منشور على موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:
https://www.douane.gov.ma/web/guest/nos-publications

3 L'Administration des Douanes et Impôts Indirects a sondé 6186 clients-usagers durant la période étalée du 1er janvier au 31 aout. (Source : enquête menée sur le journal électronique Le matin.ma du 06 décembre 2021)

التطبيق ديوانتي هو فكرة نشأت عن ملاحظة مفادها أن بعض مديري الشركات لا يدركون بعض المعلومات المتعلقة بهم على مستوى نظام المعلومات الجمركية. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى سوء فهم، وحدوث نزاعات «يمكن تجنبها»، مما كان يولد الشك بين الإدارة والفاعل الاقتصادي ولا يفسح مجال للثقة

وبالتالي فإن تطبيق ديوانتي هو عبارة عن فضاء على شبكة الإنترنت مخصص للفاعلين الاقتصاديين، يسمح لرؤساء المقاولات انطلاقا من هواتفهم المحمولة بأخذ نظرة شاملة على النشاط الجمركي للمقاولة، ويتيح لهم تتبع مجموعة من مؤشرات الإدارة والأداء بشكل يومي وآني مثل مؤشر رصيد الديون ومعدل المعاينات وآجال التخليص الجمركي...، فضلا عن كونه يسمح بأداء المستحقات الجمركية عبر الانترنيت ويشعر الفاعل بكل مراحل العملية مثل منح شهادة إبراء الذمة، تسليم رفع اليد، إصدار وصل الأداء ومعاينة أرشيف العمليات المنجزة...إلخ.

كما يعزز تطبيق ديوانتي انفتاح الجمارك على محيطها وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الإدارة في بناء علاقة ثقة جديدة مع الفاعلين الاقتصاديين كجزء من استراتيجية 2023

ب- تطبيق بين ليا

لقد تم تخصيص تطبيق "بين ليا" لفائدة العموم، حيث يتيح للمستهلك الفرصة للتحقق بنفسه من أن بعض المنتجات المعروضة للبيع هي منتجات أصلية من خلال عدة معلومات (اسم تجاري، اسم المنتج، اسم المستورد، تاريخ الإنتاج، تاريخ الاستيراد، إلخ). وهذا النظام يجعل من الممكن مكافحة التهريب والتزييف،.

وتهدف هذه الخدمة إلى التحقق من صحة البضائع الخاضعة للعلامة الجبائية، كالمشروبات ومنتجات التبغ المصنع، من خلال معاينة البيانات المتعلقة بها، حيث يتم تمرير المسح الضوئي بواسطة كاميرا الهاتف الذكي على الرمز QR المختوم على العلامة الجبائية الملصقة على المنتوج، أو إدخال قن مكون من ثمانية حروف مطبوعة على عبوات بعض المنتجات التي تحتوي على الطابع الجبائي، فيتيح الاطلاع على هذه البيانات المحصل عليها إمكانية التحقق من صحة المنتوج المعروض للبيع والتأكد من بعض خصائصه.

ويتم تحميل هذا التطبيق الذي يتوفر حاليا باللغة العربية والفرنسية والانجليزية مجانا عبر منصات (أندرويد) بلاي ستور و (IOS) أب ستور.1

ولعل الغرض من رقمنة العلاقات مع المرتفقين هو العمل على تحسين نوعية الخدمة بعد سنة 2020 التي شهدت إجراءات وقيودا أشد من حيث استقبال المرتفقين، ولا سيما تقييد ولوجهم إلى بنايات المصالح الجمركية، وهو ما جعل سنة 2021 تتميز بانطلاق العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية (زيادة في عدد الزوار بمقدار 13 %+) ومع ذلك، ظلت قواعد التباعد والالتزام بارتداء القناع الواقي سارية، كما استمر تشجيع استخدام قنوات التواصل الرقمية بنفس الدرجة. وهكذا، عززت

1 مطبوع صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. ركن ملف الصحافة بعنوان: الرقمنة الجمركية ورش متواصل ... ص 14

الجمارك التقدم المحرز في هذا المجال من خلال ترسيخ اعتماد البدائل الرقمية التي توفرها وكالة التنمية الرقمية، خاصة "مكتب الضبط الرقمي" وكذا "الحامل الإلكتروني"، التي تسمح برقمنة المراسلات الإدارية، وبالتالي الحد من تنقلات المرتفقين من أجل الإيداع المادي لمراسلاتهم. كما أن تعميم الحامل الإلكتروني، بعد تكييفه في الإدارة الجهوية النموذجية، سمح بالرفع من حجم المراسلات المتبادلة داخليا بصفة رقمية (68595 مراسلة إلكترونية سنة 2021 مقابل 16895سنة 2020.) هذا النظام ينضاف إلى باقي المستجدات من قبيل ديوانتي وخلايا مستشاري الزبناء، علاوة على التتبع الصارم للآجال وجودة الاستجابة للملتمسات الرقمية، والتعبئة القوية للفريق المسؤول عن استقبال المكالمات الهاتفية (حيث بلغ معدل الاستجابة للمكالمات 90 %سنة 2021) الشيء الذي مكن الإدارة من الارتقاء بعلاقتها مع الزبناء إلى أعلى المراتب. إذ سجل مستوى رضا الزبناء سنة 2021، من خلال نتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه حول استخدام المنصات الإلكترونية (مكتب الضبط الرقمي والملتمسات الإلكترونية)، نسبة بلغت 78 % بزيادة 7 نقاط مقارنة بسنة 2020.[1]

ويظهر على مستوى التجارب الجمركية المقارنة، أن جمارك دبي بالإمارات العربية المتحدة قد شهدت إطلاق ابتكار آخر هو طائرة التفتيش الذكية الأولى من نوعها على مستوى الدولة والعالم، والتي تم تصميمها من خلال طباعة هيكلها الواقي من الصدمات بتقنيات الطابعات ثلاثية الابعاد، حيث جاء الهيكل على شكل قبة الوصل في اكسبو دبي 2022، وقد تم تسجيل هذا الابتكار خلال 48 ساعة من تقديم الطلب كأسرع عملية تسجيل حقوق ملكية فكرية في تاريخ دائرة جمارك دبي. وهي طائرة بدون طيار تحتوي على جهاز للمسح الاشعاعي لإشعار المفتشين بمستوى الأمان في البضائع وتعريفهم بكافة التفاصيل الخاصة بهذه البضائع من أجل حماية المنافذ الحدودية لدولة الإمارات في إمارة دبي من جميع المواد المحظورة والضارة على البيئة والسلامة، ورفع كفاءة المفتشين مما يُسهم في أمن الإمارة بالكامل[2] . ينضاف ذلك إلى الابتكار الذي قامت به الجمارك الإماراتية أيضا والمتمثل في غواصة جمركية صغيرة الحجم يتم التحكم فيها عن بعد، وتمُكن المفتشين من الحصول على صور وفيديوهات ثلاثية الأبعاد عالية الجودة لقاع السفينة بغية محاربة البضائع المحظورة ومختلف مواد التهريب المتستر عنها، حيث تأتي هذه الغواصة ضمن مبادرات قطاع التفتيش الجمركي في جمارك دبي انطلاقًا من خطتها الاستراتيجية 2021 – 2026.

وتأتي نتائج الجمارك الإماراتية هذه في ظل ما توليه الهيئة المشرفة من اهتمام، حيث سبق للهيئة الاتحادية للجمارك أن قامت بإطلاق مجموعة من المبادرات الجمركية المبتكرة خلال دورة الابتكار 2020، تضمنت إطلاق لعبة التفتيش الجمركي الإلكترونية للجمهور عبر تطبيقات آب وبلاي ستور على الهواتف الذكية، وتدشين جائزة الابتكار لموظفي الهيئة، واستعراض سيارة التفتيش الذكية، وعقد ورش ودورات تدريبية حول الابتكار في العمل الجمركي وتوجهات الثورة الصناعية الرابعة واستديو الابتكار[3].

1التقرير السنوي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة عن سنة 2021 ص 47 منشور على موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: https://www.douane.gov.ma/web/guest/nos-publications

2الموقع الرسمي لجمارك دبي، خبر منشور بتاريخ 2022/05/17. https://www.dubaicustoms.gov.ae/ar/Pages/default.aspx

3موقع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ: https://icp.gov.ae

ت- تسطير اتفاقيات وتهييئ مناطق أخرى للتسريع الاقتصادي

حيث شكلت مسألة تدبير النقل السريع للطرود بالجمارك عبر منصة تعتمد تكنولوجيا البيانات المتسلسلة "Blockchain"موضوع اتفاقية إطار مبرمة يوم 25 شتنبر 2020 بين كل من إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، شركة نقل الإرساليات (DHL) ووكالة التعاون الدولي الألماني بالمغرب .تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين تنسيق الإجراءات الجمركية خاصة في مجال التجارة السريعة، من خلال الاستفادة من مساهمات التكنولوجيا الجديدة، الأمر الذي سيساهم لا محالة في تحقيق تجارة سريعة أكثر فعالية، آلية، وغير مادية، كما سيمكن من تعزيز مراقبة المداخيل وتحصيل الإيرادات وكذا إغناء الإحصاءات المتعلقة بهذا التدفق العابر للحدود .ووفقا لما نص عليه الاتفاق، ستربط المنصة بدايةً إدارة الجمارك وشركة نقل الإرساليات (DHL) على أن يتم تعميمها في مرحلة لاحقة على الفاعلين الآخرين في مجال النقل السريع وتوسيعها فيما بعد لتشمل مواقع التجارة الإلكترونية ومستخدمي النقل السريع للشحنات والطرود.

كما تم إحداث مناطق جديدة للتسريع الصناعي، اعتبارا لكون إنشاء مناطق التسريع الصناعي يساهم في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي وتطوير النشاط الاقتصادي الوطني. لذا قامت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى جانب باقي الفاعلين من القطاعين العام والخاص سنة 2021 بإنشاء ثلاث مناطق جديدة تقع في بوقنادل وعين شقاق وطنجة تيك بهدف استضافة المقاولات العاملة في مختلف القطاعات (النسيج والجلود، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، السيارات، والطيران، والطاقات المتجددة، ومواد البناء، والمعادن، والإلكترونيات، وما إلى ذلك)1.

ونشير هنا إلى أن مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة قد عرفت تعديلا بموجب قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 استهدف تغيير عبارة المناطق الحرة للتصدير واستبدالها بعبارة مناطق التسريع الصناعي.

فكانت دواعي هذا التغيير تعود إلى عزم المملكة وانخراطها في ملاءمة نظامها الضريبي مع معايير الحكامة الجيدة في إطار تعزيز الشفافية الضريبية على الصعيد العالمي، مما جعل الاتحاد الأوربي يقوم بإخراج المغرب من القائمة الرمادية التي ضمت الدول غير المتعاونة بالنظر إلى ما تمنحه هذه الدول من إعفاءات وامتيازات ضريبية تشكل جنة ضريبية أو مَلاذاً ضريبياً، حيث تراجع المغرب تبعا لذلك عن الاستمرار في منح الامتيازات الضريبية التي كانت مقررة على المناطق الحرة للتصدير، ملتزما بالاتفاقية التي وقع عليها في يونيو 2019 مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قبل أن يشرع في اعتماد سعر نوعي موحد محدد في 15% بالنسبة إلى الضريبة على الشركات و20% بالنسبة إلى الضريبة على الدخل، بعد انقضاء مدة الإعفاء المحددة في خمس سنوات.

خبر منشور بتاريخ 2020/02/04. "لعبة التفتيش الجمركي الإلكترونية(Customs Inspection game) ، -حسب ما أفاد به الموقع- تعد الأولى من نوعها وهي متاحة للجمهور في كافة أنحاء العالم ضمن تطبيقات آب وبلاي ستور باللغتين العربية والإنجليزية على الهواتف الذكية بهدف توعية فئات المجتمع بالملامح الرئيسية لعمل مفتش الجمارك في المنافذ البرية والبحرية والجوية والتعريف بعمليات الغش والتهريب وقراءة البيان الجمركي، كما تمكن اللعبة المستخدمين من القيام بعمليات المطابقة للشحنات مع ما يتضمنه البيان الجمركي من محتويات."

1 التقرير السنوي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة عن سنة 2021 ص 21 منشور على موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:
https://www.douane.gov.ma/web/guest/nos-publications

ورغم أن قانون المالية لسنة 2020 قد بين مفهوم مناطق التسريع الصناعي، بقوله: "يراد بمناطق التسريع الصناعي حسب مدلول مدونة الجمارك، المناطق الخاضعة للقانون رقم 19.94 المتعلق بالمناطق الحرة للتصدير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)، فإن مدونة الجمارك لم تقتبس هذه الإشارة ضمن بنودها رغبة منها في طمس كل معالم المناطق الحرة بالذي توحي إليه من ملاذ ضريبي قد يثير سخط الاتحاد الأوربي، لتكتفي في تعريفها لمناطق التسريع الصناعي بموجب الفصل الأول على أنها: "مناطق مكونة داخل التراب الجمركي لا يسري عليها كل أو بعض القوانين والأنظمة الجمركية".

وإن كان هذا التعريف بدوره لا يعني نفيه لتكريس الملاذ الضريبي عندما أشار في قوله بعدم سريان القوانين والأنظمة الجمركية كليا.

- وإذا كان تعديل المدونة الجمركية قد تم فرضه بناء على ما تغير في قانون 19.94 المتعلق حاليا بمناطق التسريع الصناعي، فإن هذا القانون بدوره يستدعي التعديل بناء على ما تغير في مدونة الجمارك عندما تم إلغاء الباب الأول والثاني من الجزء السابع المتعلقين بالدائرة الجمركية، وخاصة في الفصول 167 و168 و169 الملغاة من المدونة والتي لازال ذكرها قائما في قانون مناطق التسريع الصناعي عند الفصل 23 منه الذي يقول: " يظل العمل جاريا بالأحكام الواردة في الفصول 167 و168 و169 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المشار إليها في المادة 16 أعلاه والمتعلقة بحركة وحيازة البضائع داخل المنطقة البحرية لدائرة الجمارك."
- وبالتالي فقد وجب إلغاء الفصل 23 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، بمبادرة من إدارة الجمارك ما دام يهمها الأمر أو عن طريق مقترح قانون مثلما سبق لفرق الأغلبية بمجلس النواب أن تقدم به وتم تقريره بعد إحالته على لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين.
- كما وجب التنبيه في هذا الإطار إلى أن الفصل 16 من القانون المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، قد حظر على البضائع المذكورة في الفصل 115 من مدونة الجمارك، الدخول إلى هذه المناطق، بالنظر إلى ما تشكله من مخاطر على أمن وسلامة وصحة المملكة، كما شمل بالحظر النفايات الخطيرة وجميع المواد، نفايات كانت أم لا، التي قد تعتبر مضرة أو غير صحية أو تشكل أي خطر مماثل آخر على الصحة والحيوانات والنباتات والموارد المائية وبوجه عام على المحيط وجودة الحياة.

هذا ونجد في التشريعات العربية المقارنة، استعمالا لمصطلح المناطق الحرة للدلالة على الأماكن الاقتصادية التي لا تسري عليها القوانين الجمركية مثلما نص على ذلك الفصل الأول من قانون الجمارك المصري لسنة 2020 الذي يقول: "في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:28- المنطقة الحرة: جزء من إقليم الدولة يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطاتها الإدارية ويتم التعامل فيه وفقا لأحكام جمركية وضريبية خاصة."

كما أجاز نظام تشريعي في الولايات المتحدة المكسيكية سنة 1964 الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد المدخلة والمخرجة للماكيلادوراس Les maquiladoras، بشرط وحيد هو أن يتم تصدير المنتج النهائي1. وهذه الماكيلادوراس تعد فروعا لشركات أجنبية تأسست على طول الحدود الشمالية للمكسيك وتستفيد من الإعفاءات الضريبية على المواد بقصد تجميعها أو تركيبها كمنتج نهائي يوجه نحو التصدير.

وقد تمت برمجة نظام الانتقائية التلقائية سنة 2021 عبر إحداث مسارا ثلاثي للمراقبة وفقا للمعايير الدولية. حيث مكن هذا النهج الجديد، القائم على مفهوم المسار الثلاثي (الأخضر والبرتقالي والأحمر) من تحديد المخاطر الكامنة على مستوى مختلف العمليات الجمركية وتوجيه التدخل الميداني لأعوان الجمارك إلى حالات الغش الثابتة . وبفضل هذا النظام الانتقائي، مكنت مراقبة رفع اليد، التي يبتدئ العمل بها بمجرد الإصدار الآلي لرفع اليد عن السلع، إلى رصد حالات عدم مطابقة بلغت نسبتها 7 %من أصل 2750 تصريحا بالسلع التي خضعت للمراقبة2.

وتشير إحصائيات الانتقائية عند الاستيراد برسم سنة 2021 إلى أن 7% من التصاريح المقدمة للمسار الأخضر هي بدون مراقبة الوثائق، وأن 77% من التصاريح المقدمة للمسار البرتقالي هي مع مراقبة الوثائق، بينما 13% من التصاريح المقدمة مباشرة للمسار الأحمر تشمل مراقبة الوثائق وزيارة فعلية، في حين أن 3% من التصاريح خضعت لإعادة الانتقاء بتوجيهها من المسار البرتقالي إلى المسار الأحمر بعد شكوك ترتبت عن دراسة الوثائق3 .

II- مواطن حياد الإدارة الجمركية عن أهداف النموذج التنموي

لقد زاغت الإدارة الجمركية عن أهداف النموذج التنموي في مواطن عدة لعل أهما الانتقاص من إجراءات المراقبة وسوء التدبير للموارد البشرية على الخصوص.

1- تقليص الدور الرقابي للجمارك

بالرغم من التحديات الأمنية وتدفق العمليات التجارية في إطار الاستيراد على الخصوص، فإن إدارة الجمارك لم تولي اهتماما كافيا للرقابة الجمركية بالقدر الذي اهتمت فيه بالانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين الذين أضفت عليهم وصف الزبناء.

أ- إزالة الحواجز الجمركية

1 KAKOZI CHARLES KATEMBO : IMPACTS TERRITORIAUX DIFFÉRENCIÉS DE L'OUVERTURE NATIONALE AUX MARCHÉS MONDIAUX : LE CAS DE L'ALENA AU QUÉBEC. Thèse présentée à l'université du Québec à CHICOUTIMI comme exigence partielle du programme de doctorat en développement régional. Automne 2012. Page 59

2التقرير السنوي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2021 ص 25 مرجع مشار إليه أعلاه

3 نفس المرجع ص 25

تاريخيا، كانت الحدود تدخل في اختصاصات العسكر والجمارك 1 ، إذا ما اعتبرنا أن الدفاع الوطني هو مهمة عامة تهدف إلى تأمين بشكل دائم سلامة ووحدة التراب إضافة إلى حماية حياة الساكنة التي تعيش فيه، يمكننا القول بأن الجمارك تؤمن جزئيا هذه المهمة، حيث تشكل على المستوى العسكري في حالة السلم جهازا لتحري المعلومات التي يمكن أن تفيد القوات المسلحة، كما تتحول في حالة الأزمات إلى جهاز عسكري يشارك في الدفاع عمليا عن التراب عبر إغلاق الحدود، وحراسة النقاط الحساسة والاستراتيجية. وقد أصبح الدفاع الاقتصادي أحد المكونات الأساسية للدفاع الوطني.2

ونظرا للمهام الأمنية التي أصبحت تحظى بالأولية لدى الإدارات الجمركية عبر العالم، لما يترتب عن التقصير بصددها من إضرار بأمن وسلامة الوطن أو بإضرار لصحة المواطنين نتيجة تسرب السلع الفاسدة أو دخول المواد الإشعاعية إلى غير ذلك، فإن عدول إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمغرب عن تثبيت الحواجز الجمركية في الطرقات يعتبر تقصيرا في الأدوار الموكلة لهذه الإدارة بموجب القوانين والأنظمة، حيث يُعزى ذلك لا محالة إلى سطوة التفكير الاقتصادي لدى المسؤولين على القطاع في مقابل التضييق على البعد القانوني، إلى درجة أصبح فيها تعطيل بنود مدونة الجمارك في الاعتقال مثلا أمرا ملموسا ومسلما به لفائدة الأجهزة الأمنية الأخرى، حيث لا أَدَلَّ على هذا من بعض الممارسات الميدانية التي تتجلى على سبيل المثال في عدم قيام مسؤولي الإدارة بتخصيص كلاب متدربة لفائدة زمرة الجمارك المكلفة بمكافحة المخدرات، وفي عدم اكتراث مديرية الموارد والبرمجة حيال هذا الأمر ، ناهيك عن تقصير هذه المديرية بشأن تخصيص الوسائل المبتكرة التي تفيد في عمليات التحري عن الألغام أو الكشف عن المخاطر المحتملة بمناسبة عبور البضائع أو دخولها إلى التراب الخاضع. هذا في الوقت الذي تطلعنا فيه التجارب الجمركية المقارنة عن آخر ابتكاراتها في وسائل محاربة الغش والتهريب ومخاطر عبور المخدرات والأسلحة إلى غير ذلك. حيث يلاحظ على سبيل المقارنة تسخير عدد من الأدوات التكنولوجية من طرف وكالة المصالح الحدودية في كندا Agence des Services Frontaliers du Canada (ASFC) نخص منها بالذكر (Télémètres Laser) التي تفيد في قياس الحاويات من الداخل، وتكنولوجية الكشف عن الأثار Technologie de détection de traces المستعملة في الكشف عن آثار المخدرات أو المتفجرات بالبضائع أو بوسائل النقل، والتكنولوجية البيومترية التي تفيد في الكشف عن هوية الأشخاص في الحدود، بعد مراسلة الدرك عبر وسائل تقنية سريعة وآمنة (Dactylogrammes électroniques).3

وتظهر أهمية الحواجز الجمركية فضلا عن محاربة التهريب، في مكافحة تزييف البضائع كذلك، حيث خصص بموجبها الفصل 176-4 من قانون 97-17 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، صلاحية الإدارة الجمركية في التصدي لظاهرة تزييف وتقليد البضائع عند الاستيراد والتصدير والعبور. إذ يكون العبور بحريا من خلال المرور بالمياه الإقليمية،

1 DOMINGO Bruno : Douanes et gouvernement de la sécurité. Etudier le policing et le champ de la sécurité par ses marges. Thèse de doctorat délivrée par l'université de Toulouse. Droit et science politique, le 06 décembre 2017 Page 274

2 DOMINGO Bruno : idem page 261 et 262

3 Site web de l'Agence des Services Frontaliers du Canada : https://www.cbsa-asfc.gc.ca/security-securite/detect/menu-fra.html

مثلما قد يكون بريا من خلال الطرق والمسالك البرية، مما يحتم تفعيل المراقبة في هذا النطاق عبر مجموع التراب الجمركي1، خاصة وأن ظاهرة التزييف هذه تشتد خطورة كلما كانت البضاعة تستهدف الإنسان في صحته وذاته.

إذ على مدى السنوات العشر الماضية، أدركت السلطات المكلفة بالصحة والمنظمات الدولية حجم المشاكل التي تتسبب فيها المواد المزيفة من الأدوية، وهي ما يجعلها في صراع ضد هذه الظاهرة، يتطلب حله تعزيز المراقبة الجمركية وتكوين الفاعلين في مجال محاربة تزييف السلع بالإضافة إلى الحملات التحسيسية.2 حيث قامت الجمارك الفرنسية على وجه المقارنة أواخر يوليوز 2009 في لوهافر بحجز 13.114 مُنتَج صيدلي مقلد بقيمة 153.000 يورو، وذلك بعد تفتيش سفينة شحن الحاويات كانت قادمة من الهند في اتجاه غينيا3

ب- حذف الدائرة الجمركية

إن جل التشريعات الجمركية في دول العالم تأخذ بمعيار الدائرة الجمركية كنطاق خالص للتواجد الجمركي، يسمح بمراقبة دقيقة لحركة الأشخاص والبضائع. فقد أشارت المادة 197 من مدونة الجمارك الفرنسية إلى أن: «البضائع لا يمكنها المرور بالمنطقة البرية للدائرة الجمركية دون أن تكون مصحوبة بجواز المرور».

من جهته، جرى تعريف الدائرة الجمركية من خلال قانون الجمارك المصري لسنة 2020 في مادته الأولى على أنها: «النطاق المحدد في كل ميناء بحري أو بري أو جوي أو جاف أو أي مكان آخر يوجد فيه مكتب للجمارك، ويرخص فيه بإتمام الإجراءات الجمركية كلها أو بعضها».

أما قانون الجمارك الأرجنتيني فقد استعمل مصطلح المنطقة «Zona» للدلالة على الدائرة الجمركية، وقسمها إلى منطقتين، حيث نص هذا القانون عند مطلع المادة الخامسة على أن: «منطقة الجمارك الأولية هي ذلك الجزء من المنطقة الجمركية الذي يباشر فيه تنفيذ العمليات الجمركية أو مراقبتها، وتطبق فيه قواعد خاصة على حركة الأشخاص والبضائع وعلى منع تداولها » . أما غير هذه المنطقة فتسمى بالمنطقة الثانية التي تشكل جزء من التراب الجمركي، والتي تضم بدورها منطقة خاصة للحراسة كما نصت على ذلك المادة السابعة من نفس القانون. »

وقد كانت الدائرة الجمركية في المغرب مكرسة ـ قبل الحذف ـ ضمن مقتضيات الفصل 24 من مدونة الجمارك الذي كان يقول: «1- يباشر عمل الإدارة بمجموع التراب الجمركي حسب الشروط المحددة في هذه المدونة. 2- تنظم منطقة حراسة خاصة على طول الحدود البرية والبحرية وتكون دائرة الجمارك.»

وتم تبرير حذف الدائرة الجمركية من وجهة نظر المشرع، "اعتبارا لكون الصلاحيات المخولة لأعوان إدارة الجمارك في مجال المراقبة والحراسة الممتدة على طول التراب الجمركي، تجعل من الإبقاء على المقتضيات المنظمة

1مفهوم التراب الجمركي حسب المادة الأولى من مدونة الجمارك يقصد به التراب الوطني بما فيه المياه الإقليمية.

2 Jérôme ROBERT : La contrefaçon des produits de santé dans le monde : moyens de lutte et implication du pharmacien d'officine. Thèse pour le diplôme d'Etat de docteur en pharmacie. Soutenue publiquement le 26 avril 2013. Université Angers UFR sciences pharmaceutiques et ingénierie de la santé. Page 14

3 Jérôme ROBERT : Ouvrage cité. Page 30

للدائرة الجمركية غير ذي جدوى. وعليه، تم نسخ مجموع مقتضيات مدونة الجمارك المتعلقة بدائرة الجمارك. وبالفعل على حد تبرير المشرع الجمركي فإن:

•المقتضيات المنظمة لدائرة الجمارك والتي هي عبارة عن نقل لأحكام الظهير الشريف رقم 1-58-052 المؤرخ في 14فبراير 1958المنسوخ والمتعلق بدائرة الجمارك، أملتها اعتبارات تاريخية وقانونية أصبحت متجاوزة، اعتبارا لتطور القوانين والمهن الجمركية.

•الإجراءات المؤطرة لأنظمة الدائرة المنصوص عليها في الجزء السابع من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمتعلقة بحركة وحيازة البضائع داخل التراب الجمركي وصعبة التطبيق؛

•المقتضيات المتعلقة بالفصل 170من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، التي تخضع حركة البضائع في الدائرة لتسليم رخص المرور من طرف الإدارة أو السلطات المحلية في المناطق الواقعة داخل الدائرة والتي لا تكون الإدارة ممثلة فيها، تحل محلها مقتضيات الفصل 181المتعلقة بالقواعد المطبقة في مجموع التراب الخاضع والتي تعتبر عامة في نطاقها؛

وهكذا، تم تجاوز المنطق القانوني لدائرة الجمارك من خلال مفهوم التراب الجمركي والذي يعد نطاقه أوسع وبالتالي يسمح لأعوان الجمارك أن يمارسوا عملهم دون قيود في مجالات المراقبة والحراسة المنصوص عليها في مدونة الجمارك ونصوصها التطبيقية".1

وإذا كانت هذه التبريرات تبدو نظريا منطقية بعض الشيء، فإن واقع العمل الجمركي قد يدحض هذا الطرح، على اعتبار ما كان يقع داخل الدائرة الجمركية من توغل لموظفي الشرطة والدرك بحجة محاربة البضائع الممنوعة في منطقة يفترض أنها خالصة لموظفي الجمارك بقوة القانون. وحتى لو كان الإبقاء على الدائرة الجمركية بلا جدوى كما ادعت هذه التبريرات، لكان المشرع الفرنسي الذي لازلنا في تبعية له أَوْلَى له أن يتفطن إلى الأمر، خاصة وأن حصة 80% من محجوزات المخدرات في فرنسا كلها، يتم ضبطها سنويا من طرف موظفي الجمارك.2

ومنه نستنتج الضعف الذي أصبح عليه الجهاز الجمركي بالمغرب، الذي بلغ مداه عند التسليم الفوري لأي محجوز من المخدرات، إلى موظفي الهيئات الأمنية الأخرى، بقصد إحصائه وتحقيق السبق بالإعلان عنه لدى وسائل الإعلام، رغم ما كان يوفره النص التشريعي للدائرة الجمركية من غطاء وحصانة لا يجوز للغير تجاوزها، ورغم تمتع موظفي الجمارك كذلك بصفة الضبط القضائي التي تمكنهم من تفتيش الأشخاص والبضائع، مثلما هو سائد في كل التشريعات على غرار التشريع المصري الذي يقول في المادة الخامسة منه: «لموظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية الحق في تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل والأماكن داخل الدائرة الجمركية.»

1 المالية: مجلة وزارة الاقتصاد والمالية عدد خاص يناير 2022 ص 49

2 BOEX valentin : « La sûreté aéroportuaire face à la diversité des menaces. Analyse juridique, systémique et typologique » Thèse de Doctorat présentée et soutenue publiquement le 4 juillet 2011 à l'Université Jean Moulin – Lyon 3 page 83.

2- إضعاف الموارد البشرية

يشرف على قطاع الموارد البشرية بإدارة الجمارك في المغرب مديرية الموارد والبرمجة، وهي مديرية لم تكن موفقة في تدبير شؤون موظفيها بالشكل المطلوب، على اعتبار أن التوصية الثامنة من بين التوصيات العشر التي أقرها بيان مدينة أروشا التنزانية المعدل قد أسيء فهمها مما جعلها تنعكس سلبا بشكل مباشر على التوصية التاسعة، وربما أضرت بباقي التوصيات الأخرى، المتمثلة تباعا في : 1-القيادة والالتزام، 2-الإطار التنظيمي، 3-الشفافية، 4-الأتمتة أو ما يعرف بنزع الطابع المادي للوثائق Dématérialisation، 5-الإصلاح والتطوير، 6-التدقيق والتحقيق، 7-نظام سلوك الموظفين، 10-علاقة الجمارك مع القطاع الخاص.1

أ- التوصية الثامنة لإعلان أروشا المعدل

جاءت هذه التوصية تحت عنوان: إدارة الموارد البشرية، لتعكس قناعة الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للجمارك حول مدى أهمية تدبير الموارد البشرية في إدارة الجمارك لمحاربة الفساد والنهوض بالقطاع، حيث أكدت هذه التوصية على أن تطبيق مبادئ وممارسات سليمة لإدارة الموارد البشرية يؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الفساد في الجمارك. وتتضمن ممارسات إدارة الموارد البشرية التي أثبتت جدواها في مكافحة الفساد في الجمارك واجتثاثه ما يلي:

- منح موظفي الجمارك الأجور وغيرها من المكافآت وشروط العمل التي تكفل لهم مستويات معيشة لائقة؛
- تعيين واستبقاء الموظفين الذين يتحلوا بمعايير نزاهة عالية ويرجح أن يتمسكوا بها مستقبلا؛
- التأكد من أن إجراءات اختيار الموظفين وترقيتهم تخلو من التحيز والمحسوبية وتقوم على أساس الجدارة؛
- التأكد من أن قرارات توزيع الموظفين وتناوبهم ونقلهم بين المناصب تراعي ضرورة تقليص فرص بقاء الموظف الجمركي لفترات مطولة في مناصب حساسة؛
- توفير التدريب والتطوير المهني الكافيين لموظفي الجمارك عند تعيينهم وطوال مسيرتهم المهنية من أجل العمل بشكل متواصل على تشجيع المعايير الأخلاقية والمهنية العالية وتعزيزها؛
- تطبيق نظم مناسبة لإدارة وتقييم الأداء تسهم في تدعيم الممارسات السليمة وتشجع على بلوغ أعلى مستويات النزاهة الشخصية والمهنية.

وإذا كانت هذه التوصيات تلتقي مع أهداف النموذج التنموي الجديد الذي أقرته بلادنا، فإن نهج مديرية الموارد والبرمجة في تدبير شؤون موظفيها قد أدى إلى عكس ذلك، بدءا من إقرار قانون أساسي جديد لموظفي الجمارك لم تكن الغاية منه سوى تضييق حريات الانتماء والممارسة السياسية وحظر العمل النقابي في محاولة للتنصل من قانون الوظيفة العمومية إلا أنه مع ذلك كرس في مضامينه تبعية إدارة الجمارك لوزارة المالية التي

1 عاطف وليم أندراوس: الإدارة الجمركية النطاق والأهداف والأدوات. دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2022 ص 246 إلى 249.

احتفظت في إطاره بنفس الصلاحيات السابقة كالإشراف على التعيين والتنقيل لدواعي المصلحة، دون إغفال كيفية إخراجه التي تمت بموجب مرسوم بدل إقراره بموجب قانون وما يستدعي ذلك من قراءة أولى وثانية بمجلسي البرلمان باعتبارهما مجالين لمناقشة القوانين قبل إقرارها بالتصويت.

ولقد شكلت قرارات التنقيل الإجباري الصادرة عن مديرية الموارد والبرمجة في حق موظفيها، ضربا لما سطرته التوصية الثامنة من إعلان أروشا، حيث ظهرت حالات عدم الاستقرار النفسي والأسري. ويظهر سوء تنزيل التوصية الثامنة المشار إليها أعلاه، في عدم الاستبقاء على ذوي النزاهة، حيث اضطر بعضهم إلى رفض التوقيع على النظام الأساسي لهيئة موظفي الجمارك رغبة في إعادة انتشارهم لدى إدارات عمومية أخرى والتخلص من سوء التسيير الذي بدا من جهة أخرى مُخِلاً بالتوصية التي تدعو إلى عدم التحيز في الترقية، أو مثل الرعونة في اتخاذ بعض القرارات كالقرار الذي أصدره مدير إدارة الجمارك السابق بتعيين أحد المدراء مع إرجاء سريان نفاذه إلى وقت لاحق من صدوره يفوق ستة أشهر والذي قد لا يُعتد به من الوجهة القانونية الصرفة لاعتبارات نذكرها تباعا كما يلي:

أولا: لكون القرار الفردي يؤثر في مركز المخاطب به بشكل لا يمكن للسلطة التي تحل في المستقبل محل السلطة التي أصدرت القرار، بأن تسحبه أو تبدله أو تغيره مما يجعل سلطتها مقيدة في هذا الإطار بعكس القرارات التنظيمية التي تملك فيها سلطة مطلقة؛

ثانيا: لكون إصدار القرار الفردي مع إرجاء آثاره إلى تاريخ لاحق في المستقبل، يتضمن اعتداء على اختصاص السلطة الموالية المتجسدة ضمن مثالنا هذا في المدير العام الموالي إذا ما تم تنصيبه في الفترة الممتدة ما بين تاريخ الإصدار وتاريخ سريان التنفيذ؛

ثالثا: لأن في قرارات التعيين المُبْتَسرة les nominations anticipées التي تصدر قبل خلو الوظيفة دليل الانحراف والمحسوبية، كما يقول الفقيه "گيستون جيز"، زيادة على عيب الاختصاص الزمني الواضح والجلي؛

رابعا: لأن إرجاء تنفيذ التعيين إلى تاريخ لاحق في المستقبل، قد يندرج ضمن الوعد بالتعيين، وهو ما سبق لمجلس الدولة الفرنسي أن قضى ببطلانه، مثل حكمه ببطلان قرار بالإحالة إلى المعاش صدر لينفذ بعد سنة تقريبا؛

خامسا: لتعذر وجود المصلحة العامة في قرارات التعيين المُبْتَسرة anticipées حيث لا سبيل للتحجج بفقدان الرجل الكفء مثلا أو الخوف من ضياع حقوق عامة كما هو الشأن في بعض البضائع التي تعرض للبيع المسبق خوفا من انتقاص قيمتها لسبب من الأسباب؛

سادسا: لأن التعيين المبتسر لا يقصد به إلا تأمين حصول الأفراد على الوظيفة أو المنصب قبل خلوه مما يشوب التعيين بعيب الانحراف؛

سابعا: لأن الاستثناء الذي أجازه بعض الفقهاء إنما ينصرف إلى ضرورة استمرار المرفق العام كأن يجاور الشخص المعين تعيينا مسبقا المسؤول المحال قريبا على المعاش من أجل الإفادة منه لتعذر وجود الكفاءة المناسبة، وهو ما لا نجده لدى الإدارة الجمركية التي تتوفر على استراتيجية لتكوين المسؤولين في مركز التكوين الجمركي بمدينة بنسليمان؛

ثامنا: لأن القرار لم يبين الأسباب التي أدت إلى إصداره بتلك الكيفية؛

تاسعا: لأن القرار المذكور ليس من القرارات الإدارية المعلقة على شرط كما في حالة تعيين مهندس مع إرجاء آثار القرار إلى تاريخ الانتهاء من أدائه الخدمة العسكرية.

ب- التوصية التاسعة لإعلان أروشا المعدل

تتعلق التوصية التاسعة بالمعنويات والثقافة المؤسسية، وتقول في ذلك: " ترتفع احتمالات الفساد في المؤسسات التي تعاني من تدني المعنويات وضعف روح العمل الجماعي، حيث لا يشعر الموظف بالفخر والاعتزاز تجاه سمعة إدارته الجمركية، ذلك بينما تزداد احتمالات تمسك موظفي الجمارك بالنزاهة في علمهم عندما يحاطون بالمعنويات العالية، وتعاملهم إدارة الموارد البشرية بالعدالة والإنصاف، وتوفر لهم الفرص المناسبة للترقي والتطوير المهني. وينبغي إشراك الموظفين على جميع المستويات في برنامج مكافحة الفساد وتشجيعهم على تحمل مستوى مناسب من المسؤولية عن نزاهة إدارتهم."

ذلك أن الرفع من المعنويات وترسيخ الشعور بالانتماء، إنما يوفر القدرة على التركيز وبذل مجهودات مضاعفة تفيد في الكشف عن المخالفات الجمركية مما يؤدي إلى رفع الموارد الجبائية من الرسوم والمكوس، والحد من استهداف البضائع المحظورة لتراب المملكة.

إذ أن هذه الأهداف قد لا تستقيم في ظل سياسة التنقيل الإجباري التي أراد لها بيان أروشا أن تكون في أقصى حالاتها سياسة تنقيل وظيفي داخل نفس الجهة وليست سياسة تنقيل جغرافي تتساوى في آثارها مع آثار النقل التأديبي بما تفضي إليه من زعزعة للاستقرار النفسي والأسري. كما أنها لا تستقيم مع أهداف النموذج التنموي الذي يراهن على إدارة ذات تسيير كفء. ولعل سوء التسيير هذا هو ما حذا ببعض الفقهاء إلى القول "أن الإدارة الجمركية غير الكفء يمكن أن تحول أحسن النظم الجمركية إلى أسوئها."[1]

خاتمة

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن الفترة التدبيرية للشأن الجمركي التي تزامنت مع صدور تقرير النموذج التنموي، لم تكن لتصادف ما أكده التقرير المذكور من نتائج وأهداف في الشق المتعلق بالموارد البشرية، حيث يعزى هذا الحياد عن الأهداف أساسا إلى التنزيل المعيب للقواعد القانونية وتراتبيتها عندما لم يتم تفعيل التوصية الثامنة

1 محمد جلال خطاب: "اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق." دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى2016 ص 38، مشيرا في هامش كتابه لهؤلاء الفقهاء: James,Simon & Christopher Nobes «The Economics of Taxation» Hentage publishers,UK 1984 p.81

بالخصوص لإعلان أروشا باعتباره منبثقا عن الاتفاقيات الدولية التي تسمو في تطبيقاتها على التشريعات الوطنية بما في ذلك الوثيقة الدستورية. وهو ما قد لوحظت تبعاته السلبية على مستوى أطر الإدارة الجمركية مما أنذر بتغيير هرم هذه الإدارة، وهو ما تأتى بالفعل مع مطلع السنة الماضية.

لائحة المراجع

الكتب:

1. محمد جلال خطاب: اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية الطبعة الأولى 2016.
2. عاطف وليم أندراوس: الإدارة الجمركية النطاق والأهداف والأدوات. دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2022

الأطروحات:

3. KAKOZI CHARLES KATEMBO : IMPACTS TERRITORIAUX DIFFÉRENCIÉS DE L'OUVERTURE NATIONALE AUX MARCHÉS MONDIAUX : LE CAS DE L'ALENA AU QUÉBEC. Thèse présentée à l'université du Québec à CHICOUTIMI comme exigence partielle du programme de doctorat en développement régional. Automne 2012.
4. DOMINGO Bruno : Douanes et gouvernement de la sécurité. Etudier le policing et le champ de la sécurité par ses marges. Thèse de doctorat délivrée par l'université de Toulouse. Droit et science politique, le 06 décembre 2017
5. Jérôme ROBERT: La contrefaçon des produits de santé dans le monde : moyens de lutte et implication du pharmacien d'officine. Thèse pour le diplôme d'Etat de docteur en pharmacie. Soutenue publiquement le 26 avril 2013. Université Angers UFR sciences pharmaceutiques et ingénierie de la santé.
6. BOEX valentin: « La sûreté aéroportuaire face à la diversité des menaces. Analyse juridique, systémique et typologique » Thèse de Doctorat présentée et soutenue publiquement le 4 juillet 2011 à l'Université Jean Moulin – Lyon 3

التقارير والدلائل:

7. الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية 2019-2022. ترجمة وتدقيق: قسم الترجمة مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي. الجمارك الأردنية تموز/يوليو 2019
8. مسودة التقرير عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل للجمارك وتيسير التجارة للسنوات الثلاثة 2018-2020 المنبثقة عن الاجتماع السابع لرؤساء اللجنة الفرعية للجمارك 27-29 سبتمبر 2021 في موضوع "الكوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي".
9. تقرير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2019
10. تقرير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2020
11. تقرير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لسنة 2021

12. دليل الاتحاد البريدي العالمي المخصص للتجارة الإلكترونية
13. رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب. ر/20/4 بتاريخ 3 ذو القعدة 1441 الموافق ل 25 يونيو 2020
14. مطبوع لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في ركن ملف الصحافة بعنوان: الرقمنة الجمركية ورش متواصل
15. المالية: مجلة وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب عدد خاص يناير 2022

المقالات:

16. Anas ABOUTAOUFIK et Ghizlane SALAM: Retour sur l'expérience de l'administration numérique au Maroc: Cas des Douanes et Impôts Indirects et Port Net. Article publié sur web

المو اقع الالكترونية:

17. الموقع الالكتروني للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. https://www.onssa.gov.ma
18. الموقع الرسمي لجمارك دبي https://www.dubaicustoms.gov.ae
19. موقع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ https://www.fca.gov.ae
20. جريدة فاص الإلكترونية https://fassetv.ma/46415.html
21. الداخلة نيوز https://www.dakhlanews.com
22. إعلام تيفي https://i3lamtv.com
23. Site web de l'Agence des Services Frontaliers du Canada https://www.cbsa-asfc.gc.ca
24. le journal électronique Le matin https://lematin.ma

قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة 1996-2020 باستخدام نموذج ARDL

Measuring the impact of indirect foreign investment on the value traded on the Amman Stock Exchange during the period 1996-2020 using the ARDL model

د. رايس فاطمة الزهراء

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة (1996-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي بغرض وصف مختلف جوانب الموضوع ،والمنهج الكمي باستخدام برنامج Eviews12، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في التأثير الموجب وغير المعنوي إحصائيا لصافي التداول الأجنبي وأيضا مساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة على القيمة المتداولة في الأجل الطويل، إضافة إلى التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لكل من صافي التداول الأجنبي و مساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة على القيمة المتداولة في الأجل القصير، كما اتضح أيضا بأن أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار غير المباشر، القيمة المتداولة ، بورصة عمان، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to measure the impact of indirect foreign investment on the value traded on the Amman Stock Exchange during the period (1996-2020) using the ARDL Autoregressive Distributed Lag Time Lagging Model, where the descriptive approach was used in order to describe the various aspects of the subject, and the quantitative approach using the Eviews12 program. The most important results of the study were the positive and statistically insignificant effect of net foreign trading, as well as the contribution of foreign investors in Jordanian companies listed on the stock exchange, on the traded value in the long term. In addition to the positive and statistically significant effect of each of the net foreign trading and the contribution of foreign investors in the Jordanian companies listed on the stock exchange on the traded value in the short term, it also turned out that there is a long-term equilibrium relationship between the two variables.

Key words: foreign investment, indirect investment, traded value, Amman Stock Exchange, ARDL model.

مقدمة:

من أبرز ملامح العولمة تحرير أسواق التمويل والتدفقات المالية في كثير من الدول بصورة سريعة، وقد تركزت هذه التدفقات على شكل استثمارات أجنبية، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أهم مصادر التدفقات المعاصرة في مختلف دول العالم.

يعد الاستثمار الأجنبي غير المباشر إحدى أهم ركائز تطور البورصات، مما جعله محور اهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين، فقد شهد هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين مختلف الدول لاستقطاب أكبر حجم من هذه الاستثمارات، من خلال الدور المهم الذي يلعبه في تحقيق التطور الاقتصادي والتنموي وتنشيط البورصات لجميع الدول وبالأخص الدول النامية.

رغم الإمكانيات المتاحة في الدول العربية إلا أنها تعاني من ضعف في أسواقها، وفي ظل النظام الدولي الجديد أصبحت هناك ضرورة ملحة لتطوير البورصات العربية، وعليه تعد بورصة عمان من البورصات العربية التي عملت على تطوير بنيتها التحتية والتكنولوجية وإعادة تنظيم هيكلها قصد مواكبة التطورات والتغيرات والاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية بشكل استثمار في الأوراق المالية والنهوض بأسواقها.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر أحد الروافد والمحركات الأساسية للتنمية، لذ تسعى الدول جاهدة على توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال سن قوانين وتشريعات ترمي إلى جذب هذه الاستثمارات لأسواقها المحلية.

من خلال ما سبق يتبادر في أذهاننا أسئلة عن كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصات وذلك من خلال إسقاط دراستنا على بورصة عمان، من هذا المنطلق يتم طرح إشكالية هذه الدراسة كمايلي:

✍ **ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة (1996/ 2020)؟**

فرضيات الدراسة: وقصد الإجابة على مشكلة الدراسة، تم القيام بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقيمة المتداولة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة.
- يوجد تأثير موجب ومعنوي لمساهمة الأجانب على القيمة المتداولة في الأجلين (القصير و الطويل)، في بورصة عمان خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، أهم ايجابيته و سلبياته بالإضافة إلى التعرف أيضا على نشأة و تطور بورصة عمان للأوراق المالية.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تستمد أهمية الدراسة من أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر و القيمة المتداولة من المحددات التي ساعدت في تنشيط البورصات ، مما أدى هذا الأمر إلى اتجاه الكثير من الدول بربط أسواقها المحلية بالأسواق الدولية لمواكبة مختلف التطورات ، وبورصة عمان كغيرها من البورصات التي عملت على إزالة القيود و تحرير رؤوس الأموال بشكل استثمار في الأوراق المالية.

منهجية الدراسة : للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الكمي لدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة 1996-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

حدود الدراسة: تنطوي أية دراسة على مجموعة من الحدود، وتمثلت حدود الدراسة في ما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تتجلى فترة الدراسة التي حددت ما بين (1996/2020).
- **الحدود المكانية:** بورصة عمان للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

1) دراسة **(مسجت فايزة حسن مكي بان ياسين ، 2021)** بعنوان :" دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي)" في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007/2018) "، وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة أهم المزايا التي يوفرها الاستثمار الأجنبي غير مباشر ومدى إسهامه في تنشيط سوق الأوراق المالية.
- بيان واقع الاستثمار المحفظي في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للدور الذي يؤديه الاستثمار بتمويل المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية عن طريق جذب المدخرات وتحويلها للاستثمار في الأوراق المالية.وقد خلصت هذه الدراسة إلى:
- تعد البيئة العراقية بيئة غير جاذبة للاستثمار وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، الأمر الذي يحد من رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

2) دراسة **(قرعان طلال عبد الكريم، 2020)** بعنوان : " العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصة عمان خلال الفترة 2008/2018".

وقد هدفت هذه الدراسة،إلى التعرف على أثر كل من حجم التداول والعائد على الأسهم والقيمة السوقية على الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصة عمان، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائيا عند المستوى 5%، للعوامل الداخلية (حجم التداول، القيمة السوقية للأسهم)، على حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان وكل العوامل الداخلية ذات تأثير إيجابي على حجم الاستثمار أي كلما زاد حجم التداول في بورصة عمان فإن الاستثمار الأجنبي يزيد، ويفسر هذه النتيجة على أن حجم التداول يعد مؤشرا على عدد المعاملات التي تتم على الأسهم كما يعكس القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة مما يعطي فكرة إيجابية عن هذه الأوراق ويشجع المستثمرين على اتخاذ قرارهم سواء بالبيع أو الشراء في هذه الأسهم.

أولا: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر من أهم ركائز تطور البورصات، الأمر الذي جعله محور اهتمام الكثير من الباحثين و الاقتصاديين، فقد شهد هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين مختلف الدول لاستقطاب أكبر حجم من هذه الاستثمارات.

1. **مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** للاستثمار الأجنبي غير المباشر تعار يف متعددة ولكنها تصب في معنى واحد نذكر منها مايلي:

- " الاستثمار الذي يأخذ أحد الشكلين شراء الأجانب لأسهم الشركة أو إعطاء القروض للشركة أو الحكومة على شكل سندات أو أذونات الخزينة والتي يقوم المستثمر الأجنبي بشرائها " (مسجت و مكي، 2021، صفحة 123).
- "كل استثمار في الأصول أو الأوراق المالية ويتضمن التوظيفات المحققة عن طريق السندات و الأسهم والتي تتم في مؤسسات قائمة خارج البلد الذي يقيم فيه المستثمرون وهذا النوع من التوظيف لا يتطلب المشاركة في تسيير الشركات الأجنبية" (فلاق و باصور، 2015، صفحة 70).
- " تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على لعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في غدارة المشروع الاستثماري" (حدانة، 2018، صفحة 88).

ويمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه الاستثمار في الأصول المالية والأوراق المالية من خلال شراء الأسهم والسندات في البورصة في دولة ما عن طريق مقيمين في دولة أخرى دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة المشروع.

2. **ايجابيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** من أبرز ايجابيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر نجد مايلي: (طلعت، 2015، صفحة 131).

- المساهمة في تمويل الشركات المحلية من خلال شراء الأوراق المالية المصدرة في السوق المحلي.
- زيادة سيولة البورصة مما يشجع على انخفاض تكلفة التمويل وزيادة الشركات المحلية.
- تنشيط الاستثمار المحلي و المساهمة في زيادة رأس مال الشركات و تعويض النقص في رأس المال المحلي.
- إمكانية الوصول لتحقيق كفاءة السوق نتيجة الضغط على المستثمرين الأجانب على الحكومات لتوفير المعلومات و تحسين البيئة التنافسية.

3. **سلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** من أبرز سلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو صعوبة التحكم في الأسواق المالية المضيفة لهذه الاستثمارات و ضبط إبقائها إذ قد تنسحب هذه الاستثمارات بصورة مفاجئة وفي شكل موجات بيع نتيجة عدة عوامل مما يؤثر سلبا في استقرار سوق الأوراق المالية في البلد المضيف ، كما حصل في الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، فضلا عن ذلك قد لا يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض معدلات النمو وذلك ولأنه لا يتمثل باستثمار الأدوات المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية و لا يأخذ بالضرورة الأولويات الاقتصادية الكلية (عيساوي، 2017، صفحة 04).

ثانيا: قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على القيمة المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة(2020/1996)

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغير الحاصل في القيمة المتداولة في بورصة عمان للفترة (1996/2020)، من خلال التغيرات الحاصلة في صافي تداول الأجانب و مساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات ا الأردنية.

1. **نشأة و تطور بورصة عمان للأوراق المالية:**

تم تأسيس بورصة عمان في 11 آذار من سنة 1999 كمؤسسة أهلية مستقلة ماليا و إداريا وهي غير ربحية، صرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في الأردن تحت رقابة هيئة الأوراق المالية وتدار من قبل القطاع الخاص وتم تسجيلها سنة 2017 كشركة مساهمة بشكل كامل للدولة.

تبنت بورصة عمان نهج توزيع القطاعات للشركات المدرجة بما يتماشى مع المعايير الدولية وبشكل يساعد المستثمر بتكوين صورة أوضح للشركات المدرجة ، وذلك عن طريق إظهار عمل هذه الشركات و الغاية منها تسهيل عملية التحليل المالي للمستثمر ، كما يساعده أيضا على اتخاذ القرار الاستثماري السليم (قرعان، 2020، صفحة 51)

2. **تعريف النموذج:** من أجل دراسة العلاقة والأثر بين المتغير التابع والمتغير المستقل سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة أكثر خصوصية من نماذج التكامل المشترك وهي منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "ARDL"،حيث تم تطوير هذا الأسلوب من طرف العالم الأمريكي بيسرن"PESARAN"من أصول إيرانية بمساعدة العالم شين"SHIN" سنة 1998 وبعد ذلك بيسرن"PESARAN"والعالم "ALL " عام 2001 .

كما أن منهجية "ARDL"تمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة وتحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكذلك اختبار متى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات، وبذلك يعتمد اختبار "ARDL"على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة.

وبالتالي يمكن تطبيق اختبار"ARDL"، ويكتب النموذج على الشكل التالي: (عميش، 2018، صفحة 338).

$$d(y_t) = \overbrace{c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0} \beta_i * x_{it-1}}^{\text{معلومات الأجل الطويل}} + \overbrace{\sum a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum a_{2i} * d(x_{t-i})}^{\text{معلومات الأجل القصير}} + \overbrace{\varepsilon_t}$$

حيث:

λ: معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية.

β: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

α: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

C: تشير إلى الجزء القاطع.

ε: أخطاء الحد العشوائي.

3. **تحديد نموذج الدراسة:** استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقيمة المتداولة لبورصة عمان، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة،سنحاول من خلال دراستنا بناء نموذج يفسر التغيرات الحاصلة في **القيمة المتداولة** من خلال **محددات الاستثمار الأجنبي غير المباشر**، كما يلي:

$$TRAD_T_t=f(NET_ETR_t, INV_T).....(1)$$

TRAD_T: القيمة المتداولة؛

NET_ETR: صافي تداول الأجانب؛

INV_T: نسبة مساهمة الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة.

ومنه وبناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$\Delta TRAD_T_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta TRAD_T_{t-1} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta NET_{ETR\,t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_2 \Delta INV_{T\,t-i} + \alpha_1 TRAD_T_{t-1} + \alpha_2 NET_ETR_{t-1} + \alpha_3 INV_T_{t-1} + \varepsilon_t$$

☚ وهو النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا القياسية.

4. **دراسة استقرارية متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة):** تكتسي خاصية الاستقرارية أهمية بالغة في الجانب الإحصائي، وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار" PP "الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة خاصة في حالة العينات الصغيرة، في دراسة إستقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار " PP "على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%.

- **الفرضية العدم:** وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- **الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

ومنه الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (01): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		TRAD_T	NET_ETR	INV_T
At Level				
With Constant	t-Statistic	-1.8528	-2.6399	-4.2319
	Prob.	*0.3475*	*0.0992*	*0.0032*
		n0	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9020	-3.3932	-4.5877
	Prob.	*0.6223*	*0.0759*	*0.0066*
		n0	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5145	-1.1354	-0.2043
	Prob.	*0.1191*	*0.2256*	*0.6021*
		n0	n0	n0
At First Difference		d(TRAD_T)	d(NET_ETR)	d(INV_T)
With Constant	t-Statistic	-5.1060	-6.6184	-18.9006
	Prob.	*0.0004*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0744	-7.0119	-19.0190
	Prob.	*0.0025*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2265	-6.0903	-15.8217
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات EViews 12

يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، والجدول رقم (01) يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار Phillips-Perron، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

كما أن طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية قصيرة الأجل مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرا نجر، أو اختبار التكامل المشترك لجوها نسن في إطار نموذج Var ومن بين هذه الخصائص قد تكون بعض المتغيرات المعنية مستقرة عند **I (0)** أو بعضها عند **I(1)**، أو حتى متكاملة جزئيا وهناك أيضا إمكانية التكامل المشترك بين بعض المتغيرات **I(1)** بشرط أن لا تكون السلاسل مستقرة عند **I(2)** .

كما يمكننا هذا الاختبار من تقدير معادلاتي الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى أخذ عدد كافي من فترات الإبطاء المثلى لكل سلسلة زمنية على حدى (أي أن لكل سلسلة زمنية فترة إبطاء مثلى خاصة بها)، وهذا ما يسمح لنا بالحصول على نتائج أفضل

5. **اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:** اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL (4,4,4) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

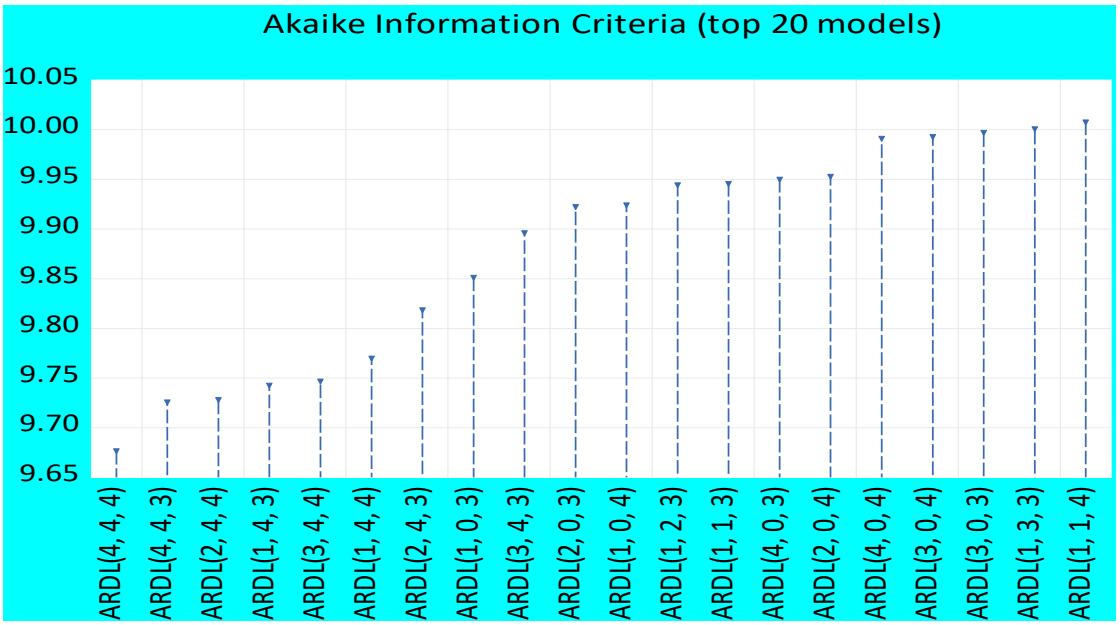

المصدر: مخرجات EViews 12

من خلال الشكل رقم (01) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion)، ومنه يتضح أن النموذج ARDL(4,4,4)هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية AkaikeInformatio).

6. **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):** يهدف هذا الاختبار إلى رؤية إذا ما كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر اختبار الفرضية التالي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج "ARDL"من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \Longrightarrow \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \Longrightarrow \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود

جدول رقم (02): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.873109	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات EViews 12

يبين الجدول رقم (02) أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية ، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقيمة المتداولة.

7. **اختبار جودة النموذج:** قبل اعتماد النموذج ARDL(4, 4,4) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

أ- **جودة النموذج:** من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

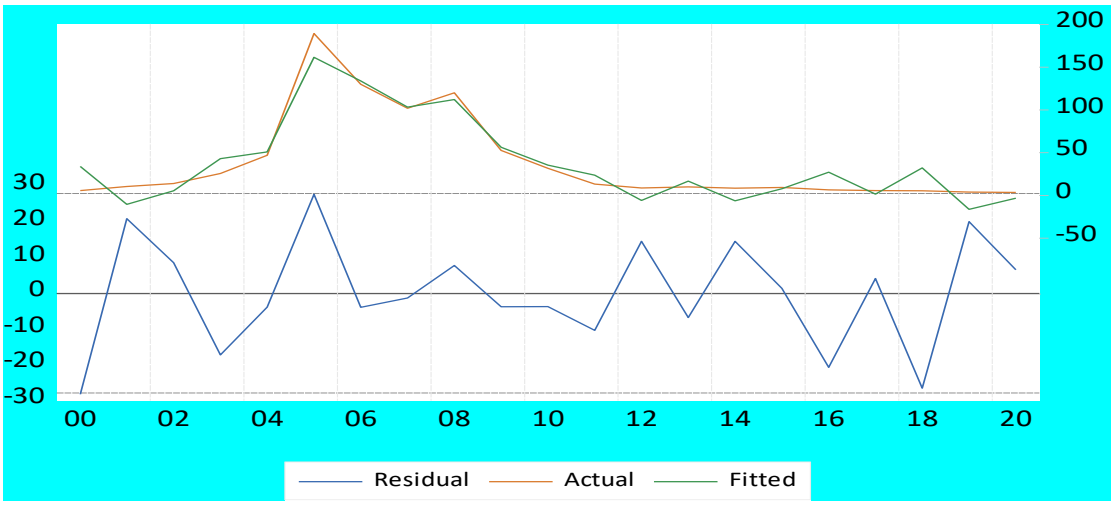

المصدر: مخرجات EViews 12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ب- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فأظهرت النتيجة أن الاختبار نتيجته كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0,42 اقل من χ^2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (03): التوزيع الطبيعي للبواقي

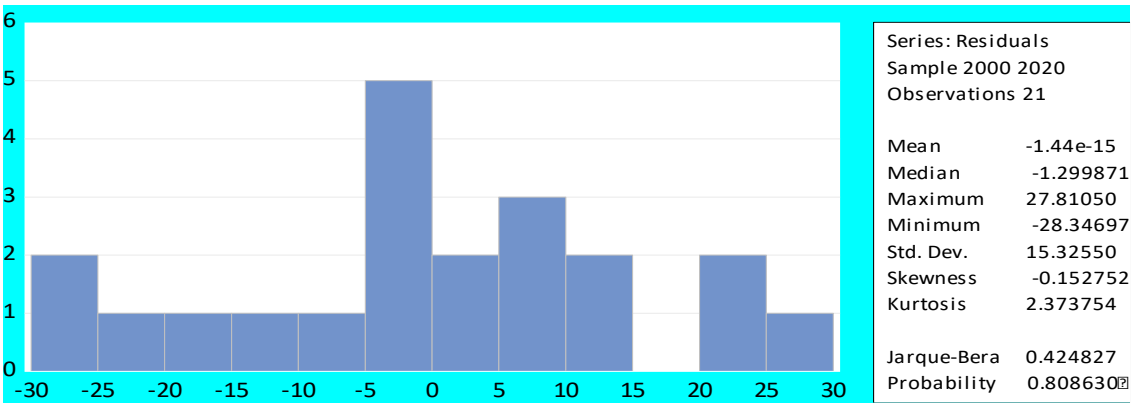

المصدر: مخرجات EViews 12

7. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.938421	Prob. F(1,5)	0.2226
Obs*R-squared	5.866875	Prob. Chi-Square(1)	0.0154

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/08/22 Time: 23:57
Sample: 2000 2020
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: مخرجات EViews 12

من خلال الجدول رقم **(03)**، وحسب LM test فإنProb chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

8. **اختبار ثبات التباين (تجانسه عبر الزمن):** للكشف عن ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول (04): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.116072	Prob. F(1,18)	0.7373
Obs*R-squared	0.128143	Prob. Chi-Square(1)	0.7204

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/08/22 Time: 23:57
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

المصدر: مخرجات EViews 12

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين عبر الزمن.

9. **اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

شكل (04): نتائج اختبارإستقرارية النموذج

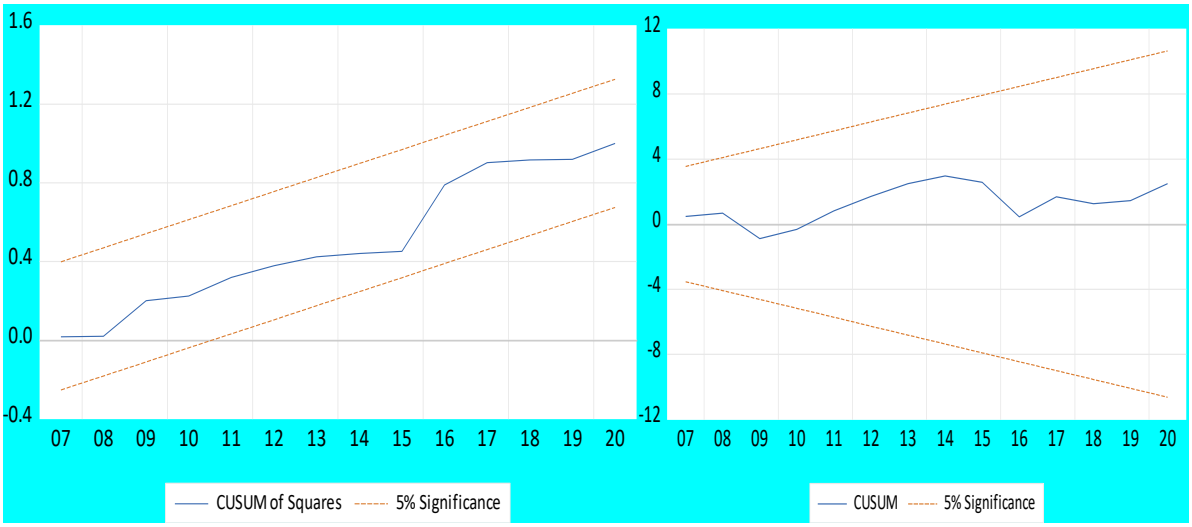

المصدر: مخرجات EViews 12

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا أوقع الشكل البياني لاختبار "CUSUM Test" أو"CUSUM of Squares Test" داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يعني أن المعاملات مستقرة على مدى فترة الدراسة.

بما أن التمثيل البياني في كل من "CUSUM Test"، «CUSUM of Squares Test" داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

أ- تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

علاقة الأجل القصير: يوضح الملحق رقم (01) ما يلي:

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لصافي التداول الأجنبي على القيمة المتداولة في الأجل القصير، حيث كلما ارتفع صافي التداول بوحدة واحدة ارتفعت القيمة المتداولة بـ 44.93 وحدة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، إذ أن الاستثمار الأجنبي يعمل على توفير السيولة التي تعتبر محركا قويا ومنشطا للأسواق المالية وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم مما يزيد في حجم التداول الكلي في السوق المالي.
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لمساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة على القيمة المتداولة في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت المساهمة بوحدة واحدة ارتفعت القيمة المتداولة بـ0.002 وحدة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، لكنه تأثير ضعيف جدا بسبب ضعف مساهمة الأجانب في الشركات الأردنية وميولهم أكثر للاستثمار في الأسواق المجاورة الأكثر نشاطا كالسوق السعودي وسوق دبي وأبو ظبي.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين القيمة المتداولة والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته ***(CointEq(-1)=-0.34)*** ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

علاقة الأجل الطويل: يوضح الملحق رقم (02)، ما يلي:

- التأثير الموجب وغير المعنوي إحصائيا لصافي التداول الأجنبي وأيضا مساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة على القيمة المتداولة في الأجل الطويل، وهذا بسبب ضعف تنافسية السوق المالي الأردني في الآجال الطويلة مقارنة بالأسواق النشطة في مجلس التعاون الخليجي.

خاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي غير المباشر عمود الاقتصاد الدولي، مما جعل معظم الدول العربية تسعى بكل السبل لتوفير بيئة جاذبة لهذا النوع من الاستثمار من خلال تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، مع ضرورة مراعاة متطلبات التنمية لديها.

نتائج الدراسة : ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مايلي:

- التأثير الموجب وغير المعنوي إحصائيا لصافي التداول الأجنبي وأيضا مساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة على القيمة المتداولة في الأجل الطويل، وهذا بسبب ضعف تنافسية السوق المالي الأردني مقارنة بالأسواق النشطة، خاصة سوق الأوراق المالية السعودية التي تصنف ضمن البورصات العربية الصاعدة

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لصافي التداول الأجنبي على القيمة المتداولة في الأجل القصير، حيث كلما ارتفع صافي التداول بوحدة واحدة ارتفعت القيمة المتداولة بـ 44.93 وحدة ، إذ أن الاستثمار الأجنبي يعمل على توفير السيولة التي تعتبر محركا قويا للأسواق المالية وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم التداول الكلي في السوق المالي.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لمساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة على القيمة المتداولة في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت المساهمة بوحدة واحدة ارتفعت القيمة المتداولة بـ0.002 وحدة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، لكنه تأثير ضعيف جدا بسبب ضعف مساهمة الأجانب في الشركات الأردنية وميولهم أكثر للاستثمار في الأسواق المجاورة الأكثر نشاطا كالسوق السعودي وسوق دبي وأبو ظبي وهذا يعود إلى اعتبار الأسواق الخليجية من الأسواق العربية الأكثر تنظيما وتشهد نموا اقتصاديا كبيرا من خلال نمو بعض القطاعات الموجودة فيها .

- إن معامل تصحيح الخطأ ذو معنوية إحصائية مقبولة عند 5% و بإشارة سالبة و يكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ مقبول وعليه يمكننا القول أن 34% يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل وهذا ما يعبر عن سرعة العودة إلى الوضع التوازني في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الأردني عن وضعه التوازني وهذا ما يقودونا في الأخير إلى التأكيد على أن متغيرات النموذج محل الدراسة هي في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل .

توصيات الدراسة : في ضوء ما تقدم نوصي بمايلي:

- تنمية الوعي الاستثماري لدى الأفراد من خلال إضافة مقررات دراسية عن الاستثمار في البورصة.
- إعادة النظر في هيكل البورصات العربية وضرورة الربط والدمج بينهما كتوفير شبكة عالمية تسمح لها بمواكبة العصر وخلق بيئة تقنية وتنافسية تتلاءم مع المعايير الدولية.
- الارتقاء ببورصة عمان لتكوين مناخ جاذب للاستثمار، تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وفق شواخص القانون وسيادته.

لائحة المراجع

1. أسماء حدانة. (2018). الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزار و التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص، نقود و تمويل . بسكرة: جامعة محمد خيضر .
2. حنان خالد حنش عيساوي. (2017). دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية ، 19 (03).
3. عائشة عميش. (2018). دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينيز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2016/1970. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، 07 (13).

4. عبد الحكيم طلال قرعان. (عبد الحكيم طلال قرعان, 2020). العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصة عمان خلال الفترة 2018/2008. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، 28 (03).
5. عبد الحكيم هشام طلعت. (2015). الاستثمار الأجنبي غير المباشر و أثره في مؤشرات التداول - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة التراث ، 05 (04).
6. علي فلاق، و محمد باصور. (2015). دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية . المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، 02 (01).
7. م فايزة حسن مسجت، و م بان ياسين مكي. (2021). دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2018/2007. مجلة الإدارة و الاقتصاد .

قائمة الملاحق:

ملحق (01): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ملحق

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TRAD_T)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/08/22 Time: 23:55
Sample: 1996 2020
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRAD_T(-1))	-0.188011	0.164947	-1.139826	0.2978
D(TRAD_T(-2))	-0.056789	0.138148	-0.411071	0.6953
D(TRAD_T(-3))	0.198435	0.136575	1.452936	0.1965
D(NET_ETR)	44.93016	14.42943	3.113786	0.0207
D(NET_ETR(-1))	18.26416	13.50643	1.352257	0.2250
D(NET_ETR(-2))	6.905848	11.77407	0.586530	0.5789
D(NET_ETR(-3))	42.97806	13.90045	3.091846	0.0213
D(INV_T)	-0.000382	0.000434	-0.879417	0.4130
D(INV_T(-1))	0.002900	0.000867	3.345096	0.0155
D(INV_T(-2))	0.002381	0.000777	3.064330	0.0221
D(INV_T(-3))	0.000825	0.000633	1.302082	0.2406
CointEq(-1)*	-0.348921	0.084038	-4.151946	0.0060

R-squared	0.847829	Mean dependent var	-0.160000
Adjusted R-squared	0.661842	S.D. dependent var	39.28699
S.E. of regression	22.84590	Akaike info criterion	9.390980
Sum squared resid	4697.418	Schwarz criterion	9.987850
Log likelihood	-86.60529	Hannan-Quinn criter.	9.520516
Durbin-Watson stat	2.523697		

المصدر: مخرجات EViews 12

ملحق (02): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TRAD_T)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/08/22 Time: 23:55
Sample: 1996 2020
Included observations: 21

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	115.3124	94.39054	1.221653	0.2677
TRAD_T(-1)*	-0.348921	0.181265	-1.924928	0.1026
NET_ETR(-1)	37.50744	49.70473	0.754605	0.4790
INV_T(-1)	-0.003299	0.001610	-2.049710	0.0863
D(TRAD_T(-1))	-0.188011	0.274155	-0.685784	0.5185
D(TRAD_T(-2))	-0.056789	0.207241	-0.274023	0.7933
D(TRAD_T(-3))	0.198435	0.190962	1.039135	0.3388
D(NET_ETR)	44.93016	24.27899	1.850578	0.1137
D(NET_ETR(-1))	18.26416	26.95538	0.677570	0.5233
D(NET_ETR(-2))	6.905848	18.55609	0.372161	0.7226
D(NET_ETR(-3))	42.97806	20.64990	2.081272	0.0826
D(INV_T)	-0.000382	0.000674	-0.565912	0.5920
D(INV_T(-1))	0.002900	0.001315	2.205343	0.0696
D(INV_T(-2))	0.002381	0.001097	2.170489	0.0730
D(INV_T(-3))	0.000825	0.000854	0.965533	0.3716

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NET_ETR	107.4953	130.3630	0.824585	0.4411
INV_T	-0.009456	0.007605	-1.243359	0.2601
C	330.4825	369.5783	0.894215	0.4056

EC = TRAD_T - (107.4953*NET_ETR -0.0095*INV_T + 330.4825)

المصدر: مخرجات EViews 12

دور إدارة الموارد البشرية في تقييم أداء العاملين بالجامعات السودانية
دراسة تطبيقية على جامعة العلوم والتقانة (2017-2022)
The Post-Cold War Sino-Russian Economic Cooperation : Opportunities and challenges

د. سهام حيدر الدرديري العبيد

استاذ ادارة الاعمال المساعد، كلية ادارة الاعمال، جامعة المدينة، عجمان، الامارات العربية المتحدة

الملخص:

تحاول هذه الورقة دراسة دور إدارة الموارد البشرية في عملية تقييم أداء العاملين بالجامعات السودانية بالتطبيق على جامعة العلوم والتقانة. تمثلت مشكلة الدراسة فى ان مستويات تقييم اداء العاملين في الجامعات السودانية الاهلية بصفة عامة وبجامعة العلوم والتقانة بصفة خاصة مازالت دون الطموحات والتوقعات ربما يعزي ذلك لضعف تاثير دور ادارة الموارد البشرية في عملية تقيم اداء العاملين. هدفت الورقة الي دراسة العلاقة بين ادارة الموارد البشرية وتقييم اداء العاملين في جامعة العلوم والتقانة في السودان الي جانب توضيح دور وظائف اارة الموارد البشرية في عملية تقييم اداء العاملين. تمحورت اهمية الدراسة حول الدوري الحيوي والهام لادارة الموارد البشرية في عملية تقييم الاداء وتقديم نتائج وتوصيات لتطوير عملية تقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي كما استفادت من المنهج التاريخي الي جانب اسلوب دراسة الحالة. اختبرت هذه الدراسة عدد من الفرضيات من بينها : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادارة الموارد البشرية وتقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وظائف الموارد البشرية وتقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة. توصلت الدراسة الي عدد من النتائج الهامة ابرزها: وجود علاقة ايجابية بين ادارة الموارد البشرية وعملية تقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة. تلعب وظائف ادارة الموارد البشرية دوراً محورياً في تقييم اداء العاملين بالجامعات السودانية بصفة عامة وجامعة العلوم والتقانة بصفة خاصة. عملية تقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة تحتاج لنظم معلومات موارد بشرية مختصة ادعم عملية تقييم اداء العاملين. بناءً علي هذه النتائج فقد تقدمت هذه الدراسة بحزمة من التوصيات ابرزها: ضرورة الاهتمام بتصميم نظام موارد بشرية الكتروني خاص بتقييم اداء العاملين بالجامعات السودانية. علي ادارة جامعة العلوم والتقانة دراسة التجارب الخارجية الناجحه في مجالات تقييم اداء العاملين واستنباط الدروس الناجحه والاستفادة منها في تطوير تقييم اداء العاملين بالجامعة.

الكلمات المفتاحية: ادارة الموارد البشرية، تقييم الاداء، العاملين، جامعة العلوم والتقانة.

Abstract

This study attempted to examine main role of Human Resources Management on evaluation of employees' performance at Sudanese Universities: A case study of university of sciences and technology in Sudan. Study problem consisted on that the level of employee performance at Sudanese universities still below expectations may be due to negative impact of human resources management at these universities. The aim of this paper was to study relationship between human resources management and evaluation of employee performance at university of science and technology in Sudan. The significance of this study drawn from subject importance itself in which this study can provide considerable recommendations that can help decision makers and policy formulators at high education sector. However, this study has adopted both analytical descriptive and historical approach in addition to case study method. This study has tested these hypotheses: there is a statistical correlation between human resources management and evaluation of employee performance. There is a statistical correlation between human resources functions and evaluation of employee performance at university of sciences and technology. Moreover, this study has reached some findings and recommendations such as: there is appositive role of human resources management on process of evaluation of employee performance. University of sciences and technology doesn't have a unique human resources management system that can activate evaluation process. The evaluation of employee performance face lack of information and systems. Based on these results this study suggested: Sudanese universities should concentrate more on role of human resources management on process of evaluating employee performance. University of science and technology must have a strong and active human resources information systems so as to support process of evaluation employees' performance. The university must study international successful lessons in this field so as to draw some useful lessons applicable to Sudanese circumstances.

Key words : Human Resources Management, Functions of Human Resources, Evaluating Employees Performance, university of Sciences and Technology.

مقدمة:

يمكن النظر لإدارة الموارد البشرية بوصفها ممارسة ونشاطاً الى أنها نشاط يتم بموجبه الحصول على الافراد اللازمين للمنظمة من حيث العدد والنوعية التي تخدم اغراضها وترغبهم في البقاء بخدمتها وتجعلهم يبذلون اكبر قدر ممكن من قدراتهم وطاقاتهم ومعاونتهم في أن يقدموا اقصى انتاجيتهم بصفتهم مجموعة عمل متعاونة ومتآزرة ، كما انها تبحث في توفير شروط عادلة للتوظيف وظروف عمل مرضية للجميع وهي تعمل على وضع القواعد السليمة لمعاملة العنصر البشري في المنظمة معاملة انسانية تحترم فيها مشاعره ومساعدته في تحقيق آماله وتطلعاته وتقديم العون له في حل مشاكله.

مرت عملية تقييم الأداء بتطورات عديدة واصبحت اليوم تتطلب أنظمة التقييم التنسيق بين جهود كل من إدارة الموارد البشرية والمديرين المسؤلين عن تقييم الاداء وبالتالي اصبحت مسؤلية إدارة الموارد البشرية تتمثل في الإعداد والتصميم لتقييم الاداءوتحديد الطرق التي يمكن استخدامها لتقييم الأفراد وتدريب المديرين على كيفية القيام بتقييم الاداء مع ايجاد وسيلة لحفظ وتدوين وتسجيل تقييم أداء الافراد ، اما المديرين المسؤلين فيقع على عاتقهم تطبيق طرق تقييم الاداء على المرؤسين ومراجعتها معهم ثم تسليمها لإدارة الموارد البشرية.

الجامعات السودانية الخاصة تهتم كثيراً بعملية تقييم وتطوير اداء العاملين وتركز علي دور ادارة الموارد البشرية في عملية التقييم وتحسين كفاءة اداء العاملين بها بهدف الارتقاء بمخرجات التعليم. جامعة العلوم والتقانة من الجامعات الرائدة في مجال التعليم الاهلي في السودان وتخطو بخطوات ثابتة نحو التقدم في التصنيف المحلي والاقليمي والدولي وتهتم هذه الجامعة بالموارد البشرية الا انه رغم ذلك مازالت الجامعة تحتاج الي الكثير حتي تنافس عالمياً.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن تقييم اداء العاملين يتاثر تاثيراً مباشراً بدور ادارة الموارد البشرية وعلي الرغم من إهتمام الإدارات العليا بالجامعات السودانية بصفة عامة وبجامعة العلوم والتقانة بصفة خاصة بتقييم اداء العاملين إلا أن عملية التقييم لا تتم بكفاءة ومهنية عالية مما يثير العديد من التساؤلات عن دور ادارة الموارد البشرية في عملية تقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة .عليه يمكن صياغه مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أ- ما هو دور إدارة الموارد البشرية في عملية تقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة؟

ب- ما العلاقة بين وظائف الموارد البشرية وتقييم أداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة؟

أهداف الدراسة:-

هدفت الورقة الى تحقيق الاهداف التالية:-

1. دراسة العلاقة بين إدارة الموارد البشرية و تقييم اداء العاملين في جامعة العلوم والتقانة
2. معرفة دور وظائف إدارة الموارد البشرية في عملية تقييم أداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة
3. الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة لتطوير عملية تقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة

فرضيات الدراسة:

أ- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادارة الموارد البشرية وتقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة

ب- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وظائف الموارد البشرية وتقييم اداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة

منهج الدراسة"-

إتبعت هذه الدراسة المنهج التجريبى كما استفادت من المنهج التاريخي اضافة لاسلوب دراسة الحالة.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : (2017 -2022)

الحدود المكانية : جامعة العلوم والتقانة – الخرطوم - السودان

الحدود البشرية : العاملين بجامعة العلوم والتقانة

مصادرجمع المعلومات :

المصادر الاولية : الاستبيان

المصادر الثانوية : المراجع العربية والمجلات والدوريات العلمية والرسائل الجامعية

الدراسات السابقة:-

أولاً: دراسة **علوية يس إبراهيم(1)** أثر إدارة الموارد البشرية على كفاءة أداء العاملين التطبيق على وزارة الثقافة السودانية في هذه الدراسة تم التأكيد على أهمية إدارة الموارد البشرية كإدارة متخصصة لها وضع في الهيكل التنظيمي ، كما لها دور استشاري بتقديم النصح للإدارة العليا. اهتمت هذه الدراسة بالتأكيد على أهمية الوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية ، باعتبارها الإدارة المختصة بشؤون الاختيار والتدريب وتهيئة بيئة العمل ...الخ، وعدم حصر دورها في تقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا ، ومن أهم نتائج الدراسة :-تعاني الوزارة من خلل في تحديد السلطات والمسئوليات مما أدى إلى المخالفات الإدارية ، لا تطبق اللوائح والقوانين على حسب الأسس العلمية السليمة التي تنظم العمل. المناخ يكون غير صالح للعمل في ظل عدم وجود مقر دائم للوزارة وتوصلت الي جملة من التوصيات الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنظم العمل، الاهتمام بتخطيط القوى العاملة بإتباع السياسات الرشيدة.

ثانياً: دراسة **مروان بن جابر صويلح** [2]، بعنوان دور إدارة الموارد البشرية بالارتقاء بمستوى أداء العاملين من منظور تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة ، دراسة دكتوراه غير منشورة، بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، أجريت في العام 2006م . هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم إدارة الموارد البشرية وإدارة الجودة الشاملة من منظور إسلامي، استشراف والتعرف على اتجاهات المستجيبين نحو ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة. ومن أهم نتائج الدراسة يوجد إدراك واهتمام من الإدارة العليا نحو تبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وان ذلك يساعد على تحسين أداء العاملين، يوجد ادارك بان من الأولويات الاهتمام بإدارة الموارد البشرية ، اجتذاب واستقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والكفاءات والمهارات التي تخدم احتياجات العمل،ومن أهم توصيات هذه الدراسة أهمية العمل على رفع مستوى ادارك

2 مروان بن جابر صويلح ،**دورإدارةالموارد البشرية بالارتقاء بمستوى أداء العاملين**، رسالة دكتوارة غير منشورة،مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،2006م

ودعم الإدارة العليا بأهمية الجودة والتحسين المستمر على مختلف المستويات بالمصانع،تؤدي المشاركة بين المصانع المتنافسة إلى وفورات ومزايا إضافية لكل طرف مما ينعكس على الجودة والتحسين المستمر للخدمات أو المنتجات.

ثالثاً: دراسة **مهند أحمد عثمان يوسف** [1]، بعنوان دور إدارة الموارد البشرية في تنمية القوى العاملة في الشركات السودانية ، دراسة دكتوراه غير منشورة ، بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، أجريت الدراسة في العام 2009م. تهدف الدراسة إلى توضيح معنى ومفهوم تخطيط القوى العاملة والكيفية المثلى التي يتم بها الاختيار والتعيين معرفة أثر تخطيط الموارد البشرية في تنمية القوى العاملة، ومن أهم نتائج الدراسة يساعد تخطيط الموارد البشرية في القضاء على الكلفة المترتبة على وجود بطالة في العمل،كما يوفر التخطيط الجيد للموارد البشرية الاستخدام الأفضل للقوى العاملة، يساعد تخطيط الموارد البشرية في حصر وتوزيع المهام بعدالة. ومن أهم توصيات هذه الدراسة الاستفادة من الخريجين وتدريبهم بمؤسسات الدولة في فترات تدريبية محددة ، منح إدارات الموارد البشرية بالمؤسسات حرية العمل وفقاً للنظم واللوائح الموضوعة دون تأثير من مراكز ضغط داخلية أو خارجية، إهتمت هذه الدراسة بالقوى البشرية باعتبارها الدعامة الأولى للمؤسسة في مواجهات التحديات، لذلك ركزت على تنمية القوى العاملة لديها من خلال التخطيط السليم لهذه القوى وتدريبها وتأهيلها والاستفادة منهم بالصورة المثلى التي ترعى حقوقهم وتحقق أهداف المنظمة .

أولاً: إدارة الموارد البشرية

مر مصطلح إدارة الموارد ألبشرية بسلسلة من التغيرات[2] من حيث التسمية والمضمون أو التطبيق الموافق لتسميته إذ بدأت هذه الإدارة تحت مسمى إدارة الافراد التي تتضمن إدارة الأفراد العاملين في المنظمة من حيث اختيارهم تدريبهم وتطويرهم وتحفزيهم وانتهاء خدمتهم بالتقاعد أو انهاء خدماتهم ويلاحظ من هذا المفهوم ان إدارة الافراد ما هي إلا ناشاطات أو وظائف تبدأ مع الافراد منذ دخلوهم المنظمة كما وان هذه الوظائف هي لتنظيم عمل الافراد مع المنظمة من كونها استثماراً للجوانب الانسانية لهذا العنصر ومع التطور العلمي للإدارة بصورة عامة وفي التوجه إلى العنصر البشري خاصة أصبح ينظر إلى الافراد العاملين كموارد بشرية وانسانية ولذلك فإن دور إدارة الموارد البشرية لم يعد محدداً بالأدوار الادارية الوظيفية بل امتد إلى ادوار اخرى استجابة لمتغيرات البيئة المؤثرة على المورد البشري كالمتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية إلى أن مقدار ومستوى ونوعية نشاطات ووظائف إدارة الموارد لتستجيب لمشاكل البيئة الخارجية المؤثرة على البيئة الداخلية وبهذا المفهوم أصبح ينظر للمنظمة كنظام ضمن النظام الاشمل الذي هو المنظمة وبيئتها وفي ظل هذا المفهوم لإدارة الموارد البشرية ظهرت وظائف ونشاطات اخرى غير تقليدية من أهمها اختيار العاملين وجذبهم وابقاؤهم أو الحفاظ عليهم في المنظمة واملفاوضات الجماعية وعقود العمل والمسوحات الخاصة برغبات واتجاهات العاملين.[3] وهنالك العديد من المفكرين عرّفوا إدارة الموارد البشرية ، إذ عرفت انها جميع الناس الذين يعملون في المنظمة سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين والذين جرى توظيفهم فيها لأداء كافة وظائفها وأعمالها تحت مظلة هي ثقافتها التنظيمية التي توضح وتضبط وتوحد انماطها السلوكية ومجموعة من الخطط لوظائف المنظمة لرسالتها واهدافها الاستراتيجية وتتقاضى الموارد البشرية نظير ذلك تعويضات متنوعة تتمثل في الاجور والرواتب ومزايا وظيفية اخرى في عمليات تبادل المنفعة التي تتم بين الموارد البشرية والمنظمة.[4] كما عرفت بانها تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم وحيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع

1 مهند أحمد عثمان يوسف، **دورإدارة المواد البشرية في تنمية القوى العاملة في الشركات السودانية**،دراسة دكتوراة غير منشورة،مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،2009م

2 سهيلة محمد عباس ، إدارة الموارد البشرية ، مدخل استراتيجي ، ط3 (الأردن : دار وائل للنشر ، 2003) ص 26

3 المرجع السابق ، ص 27

4 عمر وصفي عقلي، **إدارة الموارد البشرية** المعاصرة ، ط1(عمان : دار وائل للنشر ، 2005م) ص11.

الرغبة في اطار منسجم وتزيد فرص الاستفادة الفاعلة لهذه الموارد البشرية عندما تتوفر نظم تحسن تصميمها وتطويرها بالتعلم والاختيار والتدريب والتطوير.[1] كما يمكن تعريف الموارد البشرية بأنها رأس المال البشري واحد عوامل الانتاج وهي القوى البشرية العاملة في الأنشطة الادارية المختلفة . كما عرفت (بانها مجموعة الافراد المشاركين في رسم اهداف وسياسات ونشاطات وانجاز الاعمال التي تقوم بها المؤسسات)[2] . وسميت ايضاً إدارة الموارد البشرية بعدة مسميات منها : إدارة الأفراد ، وإدارة شئون الموظفين وشئون الاستخدام ، وإدارة التوظيف ، وإدارة شئون الخدمة ، وإدارة القوى العاملة وإدارة شئون العاملين . وتتعدد الاسماء والقصد واحد ولعل هذه التسمية الحديثة لإدارة الموارد البشرية تضمها في مصاف الموارد الاقتصادية الهامة للمنظمة.[3] يمكن النظر لإدارة الموارد البشرية بوصفها ممارسة ونشاطاً الى أنها نشاط يتم بموجبه الحصول على الافراد اللازمين للمنظمة من حيث العدد والنوعية التي تخدم اغراضها وترغبهم في البقاء بخدمتها وتجعلهم يبذلون اكبر قدر ممكن من قدراتهم وطاقاتهم ومعاونتهم في أن يقدموا اقصى انتاجيتهم بصفتهم مجموعة عمل متعاونة ومتآزرة ، كما انها تبحث في توفير شروط عادلة للتوظيف وظروف عمل مرضية للجميع وهي تعمل على وضع القواعد السليمة لمعاملة العنصر البشري في المنظمة معاملة انسانية تحترم فيها مشاعره ومساعدته في تحقيق آماله وتطلعاته وتقديم العون له في حل مشاكله ، نلاحظ أن وصف إدارة القوى العاملة كونها نشاطاً وممارسة متخصصة محوره العنصر البشري في المنظمة وكل مايتعلق به من أمور وظيفية فهذه الإدارة تضع قواعد وأسس علمية على شكل وظائف وبرامج تنظم الخدمة الوظيفية للقوى البشرية فيها وتتضمن تنمية وتطوير القوى البشرية وتأهيلها للعمل بشكل أفضل ووضع هيكل رواتب وأجور عادل في ضوء تقييم الوظائف كما تساهم مع الادارات الاخرى في المظمة في تحديد احتياجاتها من القوى البشرية في ضوء عبء العمل الحالي والمرتقب ضمن ما يسمى بتخطيط القوى البشرية وترغيبها ورفع روحها المعنوية وتحقيق التكامل بين مصالحها ومصالح المنظمة وتحقيق الانتماء والولاء من هذه القوى البشرية.[4] وهي وظيفة من الوظائف الادارية الصناعية التي تعنى بشئون الافراد أي الاستخدام الأمثل للموارد البشرية على جميع المستويات بالمشروع (المنظمة، المؤسسة) بغية المساعدة على تحقيق أهداف المشروع وتعنى أساساً بتنمية قدرات ومواهب العاملين حتى يتسنى لهم بذل أقصى جهد ممكن وحتى يتوفر لهم في الوقت نفسه ، الحافز القوي على تحقيق أهدافهم الشخصية بجانب أهداف المشروع.[5]

إنَّ تاريخ إدارة الموارد البشرية يرجع إلى قرنين من الزمان تقريباً، إلى عصر الثورة أو النهضة الصناعية، إذ بدأ التفكير في أهمية العنصر البشري، فبدأت المنظمات بإنشاء إدارات خاصة بالموظفين، تبحث في شؤونهم وتعتني بكل ما يتعلق بهم، وسميت هذه الإداراتُ بمسميات مختلفة منها: إدارة شؤون الموظفين، إدارة الأفراد، إدارة شئون العاملين. ومع اختلاف النظرة إلى العنصر البشري باختلاف تطور النظريات والمدارس الإدارية على مر العقود الزمنية، إلا أن هذا الاختلافَ لم يمنعِ التطورَ الموازيَ في الاهتمام بالعنصر البشري.

1) مرحلة العبودية:

وذلك عندما ساد المجتمع الإنساني القديم نظام الرق، كان تعامل المنظمات مع الإنسان والعاملين الذين تحتاجهم العمل كأي وظيفة شراء، ونظام الرق هو نظام يسمح للإنسان أن يشتري آخر ويبيعه ويستخدمه كما يشتري ويبيع ويستخدم أية حاجة أخرى، لذلك لا تحتاج المنظمة التي تعمل في مجتمع يسوده هكذا نظام إلى وظيفة مستقلة لإدارة

1 احمد سيد مصطفى ، **إدارة الموارد البشرية** ، ط1 (القاهرة : المؤلف نفسه ، 2004) ص55

2 شبكة طلبة الجزائر ، www.etudiantd2.com

3 زكي مكي اسماعيل ، إدارة الموارد البشرية ، ط1 (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009) ص ص13. 14

4 عبدالباري دره وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 9

5 محمد ماهر عليش، إدارة الموارد البشرية ، (القاهرة: دار غريب للطباعة ، دون سنة) ص 27

الموارد البشرية، فاهتماماته تصحب مشابهة لاهتمامها بشراء أي شيء مادي أخر، وفي هذه المنظمة ينحصر دور (إدارة الموارد البشـــرية) في شـــراء الرقيق بالعدد والصـــفات التي تحتاجها المنظمة وتعويض من يموت منهم بجديد ومن دون الحاجة لمنحهم أجور أو حوافز، أو تطويرهم أو الحفاظ عليهم(1).

2) مرحلة الطو ائف والصناعات المنزلية :

الطائفة هي مجموعة من الصناع المتخصصين بمهنة واحدة ليحتكروا حق ممارستها في منطقة معينة، وقد تميزت هذه المرحلة بظهور العمالة متمثلة بالأجراء الذين لهم أجور محددة من قبل الطائفة وفقاً لساعات العمل.

وفي هذه المرحلة حدث تحول ملحوظ في طبيعة العلاقة بين رب العمل والعاملين معه ولا ســـيما في نظام الطوائف حيث برزت فئة من الصناع واصحاب الحرف في المدن كل منهم يملك رأس ماله وادواته ويتولى إدارة العمل بنفسه .

3) مرحلة الثورة الصناعية :

تزامنت مرحلة الثورة الصـــناعية مع ثورات عدة في المجالات العلمية والســـياســـية والثقافية والتي امتدت ما بين القرن الســـابع عشـــر والثامن عشـــر وتميزت بظهور العديد من الكتابات نبهت لضـــرورة الاهتمام بالعنصـــر البشـــري بشـــكل عام والاهتمام به خلال فترة عمله بشـــكل خاص. وتميزت هذه المرحلة بعدة خصـــائص منها : تطوير مكان العمل وربط العامل به وإنشـــاء المصـــانع التي توظف اعداد هائلة من الافراد ونتيجة لذلك أخذ كثير من اصحاب الحرف بهجر حرفته والاتجاه للعمل في المصـــانع ، مما زاد من تحســـين انتاجية تلك المصـــانع وجودة العمل بها الشـــيء الذي انعكس في زيادة أجر العامل وزيادة ربحية المصـــانع ولكن بالرغم من ذلك ظهرت عدة مســـاوي منها كثيرة الانتاج خلق مشـــكلات ادارية منها فرض رقابة ادارية على العمال وايجاد مجموعة من قواعد العمل التي تنظم عمل مجموعات كبيرة من العاملين ولا شـــك أن تعدد المستويات التنظيمية واتساع المسافة بين المالك والعاملين ادى لظهور النقابات حيث أخذ العاملون ينظمون انفســـهم في نقابات تمثلهم وتدافع عن حقوقهم بعد أن عانوا من الحرمان والاســـتغلال ومن خلال النقابات العمالية استطاع العاملون في المنظمات من حل مشاكلهم المتعلقة بأجور وساعات العمل والمكافآت وتحسين ظروف العمل.[2]

4) مرحلة الإدارة العلمية :

ويعتبر فردريك تايلور رائداً لهذه الحركة وعمل تايلر على تحديد كيفية اداء العمل والســـرعة التي ينبغي على العامل أن يؤدي بها عمله واستند تايلر على أن الإدارة العلمية تعني استخدام المعرفة والاستقصاء العلمي بدلاً عن الأسلوب القديم القائم على الرأي والتقدير الشخصي . وركز على وضع معايير لتحسين العمل وقياس ادائه ووضع أنظمة للحوافز المالية وركز على التنبؤ بالسلوك وشجع على تدريب العاملين.[3]

5) مرحلة التشريعات الحكومية:

ان تدخل الحكومات في تحديد شـــروط الاســـتخدام للافراد ادى إلى مجموعة من تغيرات في مســـؤليات الحكومة لتشمل الاهتمام بالعلاقة بين اصحاب العمل والعمال.[4]

---

1 سعاد نايف نوطي ، إدارة الموارد البشرية وإدارة الافراد ، ط2 (عمان: دار وائل للنشر ، 2004)ص ص26 -27

2 يوسف حجيم الطائي ومؤيد عبدالحسين فضل وهاشم فوزي العبادي ، **إدارة الموارد البشرية** ، ط1 (عمان : الوراق للنشر والتوزيع ، 2006م)ص ص55 -57

3 عبدالغفار حنفي، **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية** ط1،(الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2002) ص20

4 يوسف حجيم الطائي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص58

حيث استفادت هذه الحكومات من مفاهيم الإدارة العلمية وعلم النفس الصناعي والعلاقات الانسانية فيا لعديد من الممارسات كوضع شروط التعيين واستخدام الختبارات النفسية والاهتمام بالمنظمة والاجور والفصل التعسفي.[1]

6) مرحلة حركة العلاقات الانسانية :

ظهرت هذه المرحلة من خلال البحثو العلمية والدراسات اجراها العديد من علماء الإدارة ومن أهم روادها (ماري باركر فوليت) والتي كانت مستشارة في الشئون الادارية ورائدة في مجالات النظرية التنظيمية والسلوك التنظيمي، أيضاً من روادها التون مايو وفريتز روزث من جامعة هارفرد في مصانع هورثون للاكترونيات ، وكانت التجارب التي أجريت في المصانع لتحليل تأثير العوامل البيئية للعمل على المخرجات أو الاداء التنظيمي ولقياس العلاقة بين بعض العوامل المدروسة والانتاجية، ففي تجربة الاضاءة كانت الاضاءة الجيدة تزيد من الانتاجية اول الأمر ولكن عندما تم تخفيضها لم تنخفض الانتاجية، كذلك تجربة فترات الراحة والتهوية وعلاقتها بالانتاجية وبعد اجراء كل هذه التجارب توصل الباحثون إلى أن استجابة الافراد لزيادة الانتاجية لم تكن بسبب الاضاءة أو العوامل البيئية الاخرى بل بسبب اهتمام الإدارة بهم كذلك أهمية العلاقات الانسانية الجيدة ومعنويات الافراد العاملين لذا فقد عكست هذه الحركة الانسانية مدى التطور الكبير الذي طرأ على إدارة الموارد البشرية بعد أن كانت القوى البشرية تعامل معاملة سيئة بدون واجبات أو حقوق وجاءت هذه الحركة لتعطي الافراد حقوقهم.

7) مرحلة إدارة الموارد البشرية :

ظهر مصطلح إدارة الموارد البشرية بعد عام 1980تقريباً حيث تغيير مسمى (إدارة الافراد) إلى إدارة الموارد البشرية وهذا التغييرَ لم يكن في المسمَّى فقط، ولكن كان في المضمون أيضاً، فدور إدارة الأفراد كان محصوراً في تنفيذ سياسات الموارد البشرية التي تضعها الإدارة العليا في المنظمة، أما دور إدارة الموارد البشرية فقد امتد إلى التخطيط والتنفيذ معاً في آن واحد ولهذا أصبح لها استراتيجيةٌ تخطيطية وتنفيذية خاصة بها تعمل من خلالها على تحقيق الاستراتيجية الأم للمنظمة، وأصبح مدير إدارة الموارد البشرية من المتخصصين فهم اخصائيون لهم دارسات خاصة واحترفوا العمل في مجال إدارة الموارد البشرية.[2]

وتطور إدارة الموارد البشرية وهي ما يلي:[3]

أ- إكتشاف مدى أهمية العنصر البشري في العمل ودوره الفعال في تحقيق أهداف المنظمة وبقاءها واستمرارها.

ب- الحاجة للتعامل مع القوانين الحكومية الصادرة بشأن تنظيم خدمة الموارد البشرية في المنظمات وضمان حقوقها . .

ج- ظهور النقابات وتزايد دورها في ميادين الاعمال وحاجة المنظمات لإدارة الموارد البشرية للتفاوض معها فيما يخص موظفيها .

د- تضخم حجم المنظمات وكبر عدد العاملين فيها وكثرة مشاكلهم .

هـ- العولمة وما أحدثته من منافسة شديدة بين المنظمات والتوجه لارضاء الزبائن من خلال جودة الاداء البشري.

1 احمد ماهر ، **إدارة الموارد البشرية** ، ط1(الاسكندرية : الدار الجاممعية للنشر ، 2005م)ص30

2 ويكبيداي الموسوعة الحرة www.wikipedia.com

3 عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره ، ص46

أهداف إدارة الموارد البشرية

إن إدارة الموارد البشرية من خلال وظائفها المتعددة تهدف فيما تهدف إلى وضع استراتيجية بشرية تتفق مع متطلبات استراتجية المنظمة ككل سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل والاسهام في تحقيق رؤية ورسالة وأهداف المنظمة عن طريق توفير قدرات بشرية ذات مستوى عال من العلم والكفاءة والفعالية والانتاجية، ومن أهم تلك الاهداف التي تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحقيقها داخل المنظمة هي

1) اهداف اجتماعية :

وتتمثل في تشغيل الافراد المؤهلين بالوظائف المختلفة الشيء الذي يساعد في القضاء أو خفض مستوى البطالة في المجتمع وزيادة نمو وتطور المجتمع.

2) أهداف وظيفية :

مثل العمل على تحقيق الكفاية الانتاجية ويتم من خلال دمج الموارد البشرية مع الموارد المادية التي تمتلكها المنظمة لتحقيق الاستخدام الامثل لهذه الموارد مجتمعة فالموارد المادية المتمثلة في المواد الخام، والعِدَد والآلات، والمعدات، وتكنولوجيا التصنيع وغيرها، كلها مدخلات للعملية الإنتاجية، يستخدمها العنصرُ البشري داخل المنظمة.

3) أهداف تنظيمية :

إدارة الموارد البشرية نظاماً جزء من النظام الاشمل (المنظمة) فهي تؤدي وظائفها بشكل مترابط مع الاجزاء الاخرى او الانظمة الاخرى للمنظمة وتبرز ا لاهداف التنظيمية لإدارة الموارد البشرية من خلال وظائفها التنفيذية والاستشارية[1].

4) الاهداف الانسانية :

إن واقع إدارة الموارد البشرية في المنظمات في وقتنا المعاصر تعتبر كبيراً عما كان عليه في الماضي إذ زاد الاهتمام بالعنصر البشري واصبحت إدارة الموارد البشرية هي الجهة المسؤولة عن حماية، وتأهيل وتنمية، وتنظيم علاقة العنصر البشري في العمل داخل المنظمة وعن تحفيزه بكل الوسائل المادية والمعنوية، لتزيد من انتمائه وولائه، وتستخرج مكنون قدراته وإبداعاته وابتكاراته وهي المسؤولية أيضاً عن حل مشكلاته وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة والصالحة للعمل.[2]

ثانياً وظائف إدارة الموارد البشرية :

إن الإطار العام لوظائف إدارة الموارد البشرية يشتمل على العديد من الوظائف التي تكوِّن في مجموعها مجالَ عمل إدارة الموارد البشرية داخل المنظمة أو الشركة. ولتحقيق التوافق بين الفرد والوظيفة وجدت عدة وظائف للموارد البشرية هي كالآتي:

---

1 سهيلة محمد عباس ، **إدارة الموارد البشرية** ، ط3 (عمان : دار وائل للنشر ، 2003) ، ص23

2 عمر وصفي عقلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة** ، ط1(عمان : دار وائل للنشر ، 2005م) ص26

1) تحليل وتوصيف الوظائف: يقصد بالتحليل الوظيفي عملية تحديد وتسجيل المعلومات المرتبطة بطبيعة وظيفة معينة. فهو يحدد المهام التي تتكون منها الوظيفة، والمهارات، والمعرفة، والقدرات والمسؤوليات المطلوبة من الفرد شاغل الوظيفة لكي يحقق مستوى أداء ناجح.[1]

2) تخطيط الموارد البشرية : يقصد به تحديد احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية كماً ونوعاً ويتطلب ذلك تقدير طلب المؤسسة من العاملين وتحديد ما هو متاح منها ومن ثم المقارنة بين جانبي العرض والطلب لتحديد صافي العجز أو الزيادة في الموارد البشرية.[2] يتوقف نجاح المنظمة في الأجل الطويل على مدى الحصول على الأفراد المناسبين في الأعمال المناسبة وفي الوقت المناسب. حيث لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخطيط الإستراتيجي، إلا إذا توافر الأفراد ذوي المواهب والمهارات المناسبة.[3]

3) جذب واستقطاب الموارد البشرية : يتضمن الإستقطاب البحث عن وعاء من الأفراد المؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة ،ويتحدد حجم مجهود المنظمة المبذول للإستقطاب والطرق والوسائل المستخدمة في هذة الجهود من خلال عملية تخطيط الموارد البشرية،ويهتم الإستقطاب بعملية البحث عن وجذب المرشحين الأكفاء والمؤهلين فقط للوظيفة.[4]

4) الإختيار والتعيين : هو الجزء الاخير من عملية الإستقطاب عندما تقرر المنظمة تعيين المرشح المناسب في المكان المناسب من المتدقمين للوظيفة وتعمل هذه الوظيفة على الإنتقاء بعين الخبير أفضل المتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة في المنظمة، والذين تم جذبهم وإستقطابهم، وذلك بالاعتماد على أسس ومعايير إختيار دقيقة تم وضعها من خلال تصميم وتحليل العمل والوظائف وتتضمن هذه الوظيفة الحصول على الموارد البشرية والقيام باجراءات الإختبار من مقابلة وإختبارات لضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.[5]

5) تدريب وتطوير العاملين : التدريب هو عملية تعلم يكتسب فيها الافراد مهارات ومعارف تساعدهم في بلوغ الاهداف ويمثل التدريب أهمية كبيرة خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنلوجية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على أهداف واستراتيجيات المؤسسة ، ومن الناحية الاخرى فإن هذه التغيرات يمكن ان تؤدي إلى تقادم المهارات التي تم تعلمها في السابق وبالتالي يحتاج الموظف إلى تحديث مهاراته واكتساب مهارات جديدة لذلك وجب الاهتمام بالموظف وزيادة كفاءته التي تنعكس على كفاءة المؤسسة.[6]

6) تقييم اداء العاملين

وتقييم الاداء هو نظام لمراجعة وتقييم أداء المهمات للفرد، وهي مقارنة بين مستوى الأداء الحقيقي والأداء الأفضل، ويتم بموجبه تقييم الموظف بشكل دوري عن طريق الرئيس المباشر أو من لهم علاقة بالموظف.[7]

7) الوقاية والسلامة المهنية : تعنى إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بتوفير ظروف عمل مناسبة تعمل على منع وقوع الاخطار التي تهدد صحة الموظفين وسلامتهم وتستمد هذه العناية قوامها من عامل اخلاقي غايته المحافظة على العنصر

1 راوية حسن ، إدارة الموارد البشرية (القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000) ص58
2 نادر احمد ابو شيخه، إدارة الموارد البشرية (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000م) ص25
3 علي محمد ربايعة ، إدارة الموارد البشرية ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003م) ص41
4 راوية حسن محمد (إدارة الموارد البشرية، ،الدار الجامعية،2000م) ص99
5 سهيلة محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ص25
6 حنا نصر الله ، مرجع سبق ذكره، ص210
7 سهيلة محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص45

البشـري وتجنب الحوادث والاصـبات التي تعرض حياته للخطر وتوفير شـروط عمل صـحية تضـمن اسـتمرار نشـاط المنظمة..[1]

8) تطوير علاقات العمل : تهتم هذه الوظيفة بتهيئة جو من الثقة والتفاهم بين العاملين، وتعمل على بحث مطالب وشكاوي النقابات العمالية، ووضع نظام لبحث ومعالجة شكاوي العاملين.[2]

9) انظمة الرواتب والاجور والمكافآت والفوائد : أظهرت دراسات العلوم السلوكية فى هذا القرن أهمية موضوع دوافع العمل الذى يرتكز على دراسة طبيعة الانسان العامل وسلوكة بهدف التعرف على حاجتة ،ومن ثم محاولة إشباع هذة الحاجات لتحقيق أهداف المنظمة وبالتالى فأن ترغيب العاملين فى العمل والإستمرار فيه يفرض إيجاد منظمة يسود فيها التعاون والولاء الجماعى والرغبة الصادقة في تحقيق الاهداف وهذا يعنى إشباع حاجات العاملين وتحقيق رغباتهم بالاسلوب الذى الذى يحرك قدراتهم ويضعها فى خدمة الاهداف .

ثالثاً : التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية

واجهت وتواجه إدارة الموارد البشرية العديد من التحديات التي تفرض على مديري الموادر البشرية مواجهتها بفاعلية من خلال السياسات والاستراتيجيات المناسبة ومن أهمها :

1) التحديات التكنولوجية :

تلعب التكنولوجيا ، الالكترونات والاتصـالات دور الاعمدة الحاملة للتقدم التكنولوجي واصـبحت الطفرة التكنولوجية أساس اكتساب الميزات التنافسية التي تسعى المنظمات إلى تكوينها وتنميتها لتواجه بها المنظمات المنافسة لها ،وتتسابق المنظمات العالمية في تسويق منتجاتها من التكنلوجيات المتطورة في مختلف اسواق العالم.[3]

وامام هذه المستجدات كان على إدارة الموارد البشرية بالمنظمات اتخاذ عدة أساليب للاستفادة من هذه المستجدات لتحقيق الفوائد الرئيسية مثل الانتاجية العالمية والجودةالافضل والتكلفة الاقل عن طريق استخدام آليات وأساليب متعددة وذلك لتهيئة الظروف لاستقبال التكنلوجيا الحديثة كذلك ضم افضل الافراد القادرين المؤهلين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة .

2) تحديات الجودة :

تعد إدارة الجودة الشاملة هدف استراتيجي لذلك اصبح لإدارة الموارد البشرية الدور الاساسي في تحقيق التوعية والنجاح للمنظمة وذلك بتوفير الظروف المناسبة للافراد العاملين ليكونوا مبدعين وقادرين ومبادرين ولهم الكفاءة في تلبية رغبات الزبائن من خلال التركيز على خدمة الزبائن واستخدام افراد ذوي خبرة وذلك لتجنب الخطأ قبل وقوعه.[4]

3) التحديات البيئية

من أهمها المتغيرات الاقتصـادية والقانونية والتنوع في قوة العمل والمهارات وكذلك التغير في القطاعات الاقتصـادية باتجاه زيادة أهمية قطاع الخدمات قياسـاً بالقطاع الصـناعي والاتجاه نحو العولمة تُعد حالياً واحدة من

1 نادر ابو شيخه، مرجع سبق ذكره ، ص327

2 نفس المرجع السابق ، ص325

3 على السلمي ، **إدارة الموارد البشرية**، ط1(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997م) ص21

4 سهيلة محمد عباس وعلي حسين علي ، مرجع سبق ذكره، ص31

التحديات المؤثرة على الموارد البشرية لا بد من سياسات واستراتيجيات مناسبة اهمها تطوير ثقافة عامة تتناسب مع الموارد البشرية والمحلية والاجنبية وتتناسب مع حاجات السوق المحلي والاجنبي.[1]

4) تحديات مستوى التأهيل للوظائف :

ينبغي المراجعة المستمرة لقائمة الوظائف وتغيرها بالغاء وظائف قديمة واستحداث وظائف جديدة وتحديد مستوى المعرفة والتأهيل المناسب لها حتى تستطيع إدارة الموارد البشرية تحديد الافراد الذين يملكون المؤهلات المناسبة لشغل هذه الوظائف.[2]

5) تغيير القيم والاتجاهات:

تلعب القيم والاتجاهات والمعتقدات دوراً هاماً بالنسبة لإدارة الموارد البشرية إذ تؤثر على دوافع وسلوك العاملين في مختلف المستويات التنيظيمة وهذه القيم مثل احترام العمل وقبول المخاطر والرغبة في تحملها والتنافس من أجل الافضل وهذه القيم قد لا تتواجد في بعض البلدان أو المنظمات مما ينتج عنه تأثيرات سالبة على الأداء والانتاجية مثل التهرب من المسؤلية والافتقار للاسلوب العلمي في حل المشكلات وعدم الإلتزام بضوابط الحضور والانصراف. [3]

6) التشريعات واللو ائح الحكومية :

هنالك مشكلة كبيرة تواجه إدارة الموارد وهي عدم قدرتها على اعداد وسياسات للعمالة تتناسب مع ظروفها وطبيعة انشطتها ولك لأن معظم السياسات تفرض أو تحكمها لائحة العاملين بالدولة (حكومية) وكذلك العاملين في القطاع الخاصة. ولا شك ان هذه اللوائح تشكل الاطار الذي يجب أن تعمل إدارة الموارد البشرية من خلاله.[4]\

7) التضخم الاقتصادي وما يقابله من تغيرات:

يؤدي التضخم الاقتصادي الى طلب العاملين أجور أعلى يقابله عدم قدرة الكثير من المنشآت على رفع أجور أعلى للعاملين لديها تتناسب مع مستوى هذا التضخم ويؤدي ضعف مستوى الأجور وعدم توفر الحوافز الايجابية إلى انخفاض الأداء في كثير من المنظمات مما يتسبب في عدم انتظام العمل والبحث عن أعمال اضافية خارج العمل الرسمي وعدم جدية تقارير الأداء السنويةعن العاملين وايضاً عدم فعالية الحوافز.[5]

ثانياً: تقييم أداء العاملين

كان التطور الذي شهدته إدارة الافراد خلال الفترة التي واكبت حركة الإدارة العلمية التي تزعمها (فريدريك تايلور) وما تمخض عنها من نتائج دراسة الحركة والزمن ارتباط ذلك بأداة العاملين في المدرسة السلوكية (ماري فوليت باركر) التي اعتبرت الإدارة نشاطاً انسانياً يعتمد في المقام الاول على العنصر البشري إلى حركة العلاقات الانسانية بقيادة (التون مايو) حيث اكد اضافة للنظريات السابقة اهمية الفرد كعنصر من عناصر الاتاج واثرت العلاقات الانسانية في تحريكه

1 المرجع نفسه .

2 يوسف حجيم الطائي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص71

3 سهيلة محمد عباس وعلي حسين علي ، مرجع سبق ذكره، ص31

4 صلاح الدين محمد عبدالباقي ، **الجو انب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، ط1 (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ص62ص65

5 نفس المرجع السابق ، ص ص 105.103

دوافع العاملين نحو العمل من خلال تجارب هاوثورن الشهيرة.[1] كان لكل ذلك أثره الواضح في الاتجاه إلى دراسة الانسان كعنصر هام واساسي في العملية الانتاجية والدور الذي يمكن أن يقوم به في تهيئة الجو المناسب لنجاح منشآت الأعمال في الوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة . وتقييم الاداء من الاجراءات الادارية المرتبطة بالعنصر البشري في العمل وليس من الممكن ان يشار إليه دون التعرض للإدارة وبصفة خاصة إدارة الموارد البشرية . يشير الاداء إلى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالباً ما يحدث لبس وتداخل بين الاداء والجهد فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة اما الاداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد.[2]
وعليه فالاداء يعبر عن مدى انجاز المهام واقتصـــر مفهومه لدى الكثير من الباحثين على المورد البشـــري دون غيره من الموارد الاخرى.[3]

مفهوم وأهمية وفو ائد تقييم الأداء

مرت عملية تقييم الأداء بتطورات عديدة واصبحت اليوم تتطلب أنظمة التقييم التنسيق بين جهود كل من إدارة الموارد البشرية والمديرين المسؤلين عن تقييم الاداء وبالتالي اصبحت مسؤلية إدارة الموارد البشرية تتمثل في الإعداد والتصميم لتقييم الاداءوتحديد الطرق التي يمكن استخدامها لتقييم الأفراد وتدريب المديرين على كيفية القيام بتقييم الاداء مع ايجاد وسيلة لحفظ وتدوين وتسجيل تقييم أداء الافراد ، اما المديرين المسؤلين فيقع على عاتقهم تطبيق طرق تقييم الاداء على المرؤسين ومراجعتها معهم ثم تسليمها لإدارة الموارد البشرية . هنالك العديد من المفكرين تناولوا هذا الموضوع ويمكن طرح بعض التعاريف لتقييم الاداء:
عرّف بانه دراسات وبحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط الموارد المتاحة وتبين كيفيـــة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصـــادية وكيفية تطوير هذه العلاقة خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلا مع معايير محددة مسـبقا.[4] عرّف بانه جميع العمليات والدراسـات التي ترمي لتحديد مسـتوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة اسـتخدامها من قبل الوحدة الاقتصـادية مع دراسـة تطور العلاقة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.[5] ومفهوم آخر يعتبر تقييم الأداء أحد الوظائف المتعارف عليها في إدارة الأفراد (الموارد البشـرية) في المنظمات الحديثة، وهذه الوظيفة ذات مبادئ وممارسـات علمية مسـتقرة، وهو نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم، ويحتاج الأمر أن يكون العاملون قد قضـــوا فترة زمنية في أعمالهم، وبشـــكل يمكن من القيام بتقييم أدائهم خلالها، كما يطلق على تقييم الأداء مسميات أخرى مثل نظام تقييم الكفاءة، أونظام تقارير الكفاءة.[6]

أهمية وفو ائد تقييم الأداء

تعتبر عملية التقييم عملية هامة جداً لتحديد مدى كفاءة الموظف واحد سياسات الأفراد التي لا غنى عنها نظراً للفوائد التي تجنى من وراء تطبيقها على أسس سليمة مثل الموضوعية والبعد عن التحيز والمحسوبية ، ومن أهم تلك الفوائد الآتي:[7]

1 حامد التاج الصافي ، **إدارة الموارد البشرية مدخل تطبيقي** (أبها : جامعة الامام محمد بن سعود ، 1996م) ص 230
2 راوية حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 209
3 احمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ص 45
4 فلاح حسن الحسين ومؤيد عبدالرحمن الدوري ، **إدارة البنوك مدخل علمي استرايتجي معاصر** (عمان : دار وائل للنشر ، 2007) ص63
5 علي السلمي ، **إدارة الافراد لرفع الكفاءة الانتاجية** ، 1982م ، ص 45
6 أحمد ماهر ،**إدارة الموارد البشرية** (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2005م) ص 284
7 محمد عشماوي ، **الإدارة الاستراتيجية في تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة** ط1(الاسكندرية ، منشأة المعارف ، 2010م) ص190

أ) أهميته على مستوى المنظمة : [1]

- يساعد على إعداد سياسة جيدة للترقية من خلال اختيار انسب الموظفين وأكفاءهم لشغل الوظائف العليا.
- يساعد على ترشيد سياسة الاختيار والتعيين والحكم على سلامتها .
- اعداد سياسة تدريبية للعاملين على أسس علمية بناء على نقاط الضعف في أداء العاملين .
- يساعد تقييم الأداء المسؤلين في المنظمة على الحكم على مدى اسهام العاملين في تحقيق أهداف المنظمة كما يساعد تقييم الأداء الرؤساء على اتخاذ قرارات تتعلق بالاقتراحات لتحسين اداء المرؤسين أو اقتراح المكافآت المالية المناسبة وترقيتهم وكذلك توليهم مناصب قيادية أعلى.
- كما يزود تقييم الأداء مسؤلي ادارات القوى البشرية بمعلومات واقعية عن اداء العاملين واوضاعهم في المنظمة مما يعتبر نقاط انطلاق لاجراء دراسات ميدانية تطبيقية تتناول اوضاع العاملين ومشكلاتهم وانتاجيتهم ومستقبل المنظمة نفسها .

ب) أهميته على مستوى الوحدات التنظيمية في الآتي

- متابعة تنفيذ الاهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للاهداف الموضوعية بالمستوى المطلوب في الوقت المطلوب .
- تدعيم عمليات الاتصال وتحسين العلاقات بين الرؤساء والمرؤسين .
- تخطيط القوى العاملة وتحديد الاحتياجات التدريبية على مستوى الوحدة التنظيمة .
- الكشف عن المشكلات الادارية والتنظيمية داخل الوحدة.

ج) أهميته على مستوى الأفراد (الموارد البشرية)

- يساعد التقييم على تعريف الافراد بنواحي القصور لتلافيها في المستقبل كما يساهم على خلق نوع من المنافسة البناءة بين العاملين بعضهم البعض والكشف عن القدرات والطاقات غير المستقلة لدى الفرد.[2]
- اشعار الموظف بالمسئولية وتحقيق الرقابة الذاتية فعندما يدرك الموظف بأن نشاطه موضع تقييم من قبل رؤسائه وان نتائج هذا التقييم سيترتب عليها اتخاذ قرارات هامة سوف يسعد بالمسؤليات ويبذل طاقته.[3]
- رفع الروح المعنوية وتحسين علاقات العمل حيث نجد أن التفاهم يسود بين الموظفين ورؤسائهم لشعور الموظف بأن جهده في تأدية العمل موضع تقدير واهتمام الإدارة وأن هدف التقييم لصالحه .
- الرقابة على الرؤساء وقدرتهم على الاشراف من خلال نتائج تقارير الكفاءة المرفوعة من قبلهم لتحليلها ومراجعتها.[4]
- استخدامه في تقييم برامج الافراد فالحكم على دقة عملية تقديرات الاداء ونتائج الاختبارات والمقابلات والحكم على قيمة برنامج تدريبي يمكن ان تحدد بتحليل اداء الفرد بعد عملية التدريب.[5]
- تقليل معدل دوران العمل من خلال شعور العاملين بالعدالة الموضوعية في اتخاذ قرارات شؤون العاملين.

---

1 عبدالباري درة وزهير الصباغ ومروة احمد وياسر العدوان ، إدارة القوى البشرية ، ط2 ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، 2010) ص271

2 محمد عشماوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 190

3 ثابت عبدالرحمن ادريس ، **إدارة الاعمال النظريات ونماذج تطبيقية** (الاسكندرية : مكتبة الابراهيمية ، 2007) ص305

4 نفس المرجع السابق ، ص 306

5 محمد محمد ابراهيم **إدارة الموارد البشرية** (القاهرة: الدار الجامعية ، 2010م) ص757

- يزد تقييم الاداء مسؤلي ادارات القوى البشرية بمعلومات واقعية عن اداء العاملين واوضاعهم في المنظمة مما يعتبر نقطة انطلاق لاجراء دراسات ميدانية تطبيقية تتناول اوضاع العاملين ومشكلاتهم وانتاجيتهم ومستقبل المنظمة نفسها.

طرق تقييم الأداء والمشاكل التي تواجهها

بعد تطوير بعض أنظمة قياس الأداء اصبح بامكان المديرين استخدام الكثير من طرق التقييم المناسبة وفق الأهداف التي يسعون لتحقيقها من هذه العملية يوجد نظامان رئيسيان لتقييم أداء العاملين بالاجهزة التنفيذية والادارية احدهما نظام الاختبارات والآخر نظام التقارير الدورية. نظام الاختبارات الدورية يعتمد على اجراء سلسلة من الاختبارات الشفوية أو التحريرية أو الاثنين معاً للموظفين الذين يراد تقييم أدائهم ، وذلك فيما يتعلق بالمعلومات والمهارات المتصلة بمجال عمله وتجويده، ويمتاز هذا النظام بأنه يوفر متطلبات الحياد والعدالة والموضوعية في تقييم أداء العاملين[1]

لكن هذا النظام لم يسلم من المعارضة حيث إدعى معارضوه إلى أنه لا يمكن ان يوفر الدقة المطلوبة والموضوعية والثبات التي يجب أن تتوفر في أنظمة تقييم الأداء للعاملين فهو غير دقيق وذلك لجهل الرؤساء وعدم إلمامهم الدقيق بالعناصر والمعايير التي يتم بموجبها التقييم ، أما عدم موضوعيته فتتجلى في التفاوت الذهني والخلقي وإختلاف مستوى المهارات بين الرؤساء المقيمين، مما يستدعي اختلافهم في مهارات التقييم وتعددت الطرق التي استخدمت في قياس أداء العاملين.[2]

الطرق التقليدية لتقييم الأداء هي الاكثر شيوعاً في الحياة العملية حيث تستخدم تقارير تقييم الأداء وذلك من خلال نماذج مطبوعة يقوم القائم بالتقييم باستيفاء كافة البيانات المدونة بالنموذج عن الافراد المقيمين، ويتضمن نموذج التقييم على عدد من الخصائص أو الصفات بعضها يتصل بسلوك المرؤوس وتصرفاته ويتصل بعضها بالعمل والانتاج.[3] ومن طرق التقييم:

1) طريقة تقدير المقياس المدرج (التقييم ببحث الصفات):

تعتبر هذه الطريقة من اوسع الطرق استخداماً في مجال تقدير كفاءة العاملين وتعتمد هذه الطريقة على أساس تمثل كل عوامل من عوامل التقييم على مقياس ذي درجات مختلفة بحيث يؤشر القائم على التقييم بالتقدير على الدرجة التي يعتقد بانها خاصة بالفرد موضع التقدير.[4]

على أن توضع بعد ذلك اعادة النماذج (بعد الانتهاء من التقدير) إلى إدارة الموارد البشرية. .

ومن مزايا هذه الطريقة سهولة فهمها واستخدامها كما أنها تسهل من الجدولة الاحصائية لنتائج التقدير في صورة مقاييس تفيد في الحكم على الاتجاهات الشائعة والانحرافات والتشتت. ، كما تساعد في مقارنة نتائج التقدير بالنسبة للعاملين والتي تكشف عن مزايا أو قيمة كل فرد في التنظيم ، وبالرغم مزاياها إلا ان لها بعض العيوب ، منها عدم الدقة في الحكم على كفاءة العاملين خاصة وأن المشرفين يميلون إلى التقدير العالي لكفاءة مرؤسيهم

1 ثابت عبدالرحمن ادريس ، مرجع سبق ذكره ، ص 200
2 المرجع السابق ، ص 201
3 محمد عشماوي ، مرجع سبق ذكره ، ص196
4 محمد محمد ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 763

ومن عيوبها أيضاً تأثير عنصر من عناصر التقييم على باقي العناصر، وأيضاً المغالاة في الليون أو الخشونة لان الرئيس المباشر يتخوف من إعطاء تقديرات منخفضة لان ذلك قد يعكس انخفاض كفاءة الرئيس في قيادة المرؤسين.[1]

ب) طريقة مقارنة العاملين :

وبموجبها يتم تقييم الاداء عن طريق مقارنة اداء الفرد مع زملائه وتنفذ بواسطة اسلوبين هما :

أ- الترتيب المستقيم Ranking:

بموجب هذه الطريقة يقوم المقيم بترتيب الافراد الخاضعين للتقييم تنازلياً أو تصاعدياً حسب مستويات كفاءتهم وذلك من الاحسن للأسواء والعكس.

وذلك بعد أن يقوم بمقارنة أداء وسلوك كل فرد بالآخرين ويجب ان لا يكون الترتيب حسب خاصية أو صفة معينة فقط بل حسب الاداء والسلوك العام للفرد.

ب) اسلوب المقارنة الثنائية المزدوجة (الزوجية) Paired comparison Method

تعتبر هذه الطريقة احد اشكال طرق الترتيب والتي فيها يطلب من القائم بالتقييم ان يوضح من هو العامل الذي مستوى ادائه أعلى من بين كل العاملين في سلسلة من المقارنات الزوجية بين اعضاء المجموعة المراد تقيمها بمعنى عقد مقارنات زوجية بين اعضاء المجموعة المراد تقييمها لكل اثنين من الافراد المراد تقييمهم.

من مساوي هذه الطريقة أيضاً انها محددة إلى حد بعيد إذ أنها لاتصلح لاغراض الترقية لانها لا تبين السبب الذي تم من أجله تقييم أحد الاشخاص تقييماً عالياً أو منخفضاً ، وبنفس المنطق فإنها لا تصلح لاغراض النقل، التدريب ، الفصل ، لكن الغرض الوحيد الذي تصلح له هو اختبار مدى نجاح سياسة الاختيار والتعيين في اختيار الاشخاص المناسبين .[2]

3) طريقة التوزيع الاجباري Forced Distribution Method:[3]

وتعتمد هذه الطريقة على أساس فكرة التوزيع الطبيعي Normal Distribution أي أن مجموعة الاشياء أو الاحداث تتركز حول وسط المنحنى ويقل تركيزها عند الأطراف وبالتالي فإنه يطلب من القائم بالتقدير ان يوزع تقديراته بشكل يتناسق مع التوزيع الطبيعي المعتاد ومن ثم يجب على المشرف ان يقسم مرؤسية إلى مجموعات ويترتب كل منها حسب تركيزها على منحنى التوزيع وعليه فإنه يخصص 10% من الأفراد للنهاية العظمى من المقياس (المجموعة الاولى) 20% المجموعة الثانية ، 40% الفئة الوسطى ، 20% للفئة التالية المنخفضة ،10% للمجموعة الدنيا .

الطرق الحديثة لتقدير الكفاءة Checklist Method

أ- طريقة الاختيار الإجباري Forced choice Method:

تقوم علي اساس إجبار القائم بالتقييم على الإختيار من بين عدد من العبارات الوصفية التي تبدو كأنها ذات قيمة متساوية بالنسبة له هذة العبارات الوصفية هي مجموعات رباعية كل منها يعبر عن صفتين ايجابيتين والأخريات تعبر عن

1 بكري الطيب موسى ، إدارة الأفراد (الخرطوم: دار جيتاو للطباعة والنشر، 2002م) ص66
2 احمد ماهر، مرجع سبق ذكره ص299
3 محمد محمد ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص766ص767

صفتين سلبيتين في الأداء ويطلب من الشخص القائم على التقدير أو المشرف ان يقوم باختيار عبارتين فقط، واحدة تعبر عن الصفة المرضية في أداء المرؤوس واخرى تعبر عن الصفة الغير مرضية في هذا الاداء ، أما عن القيمة الفعلية اووزن العبارات فإنها تبقى سرية عن المشرفين

لذلك لا يوجد تحيز في عملية التقييم بهذة الطريقة لكن من عيوبها صعوبة فهمهما واستحالة المحافظة على سرية مفتاح التقييم وايضاً ارتفاع تكاليف اعداده .

2) طريقة البحث الميداني Field Review Method:[1]

تقوم هذه الطريقة بأن يذهب الشخص المكلف بعملية التقييم إلى موقع العمل ويطلب من المشرف تزويده بالعلومات التي تتعلق باداء وسلوك العاملين معهم أو يحاول الحصول على هذه المعلومات من اشخاص لديهم بعض المعلومات عن اولئك الافراد بعد الحصول عليها والتأكد من صحتها ثم يعود المتدرب إلى المكتب المخصص له للقيام بعملية التقييم من خلال المعلومات التي تحصل عليها بعد ذلك يرسل نتائج التقييم للمشرف المختص ليقوم بمراجعتها واعتمادها أو اجراء التعديلات التي يراها بما لا يؤثر على سلامة التقييم الذي يتم على مستوى الاداء بصفة عامة.

ومن مزاياها البعد عن التحيز والدقة في جمع البيانات ، أما عيوبها فإن التقييم لا يأخذ في الاعتبار رأي الرئيس المباشر في الموظف بل قد يصل الامر إلى اعطاء معلومات غير صحيحة وارتفاع تكلفة التقييم بسبب اللجوء إلى خبراء من خارج المنشأة.

3) طريقة:(L'évaluation 360°) Le 360° Feed-back :

تعتمد على تعدد مصادر أو مراكز التقييم، إذ يقيم الفرد من طرف زملائه، الزبائن الخارجيين، الزبائن الداخليين، مساعديه المباشرين، المسؤولين بالإضافة إلى تقييمه لذاته، وينتج عن هذا التعدد في الجهات القائمة بالتقييم تعدد واختلاف في المعايير التي يتم على أساسها التقييم. وتعتبر هذه النتيجة من إيجابيات هذه الطريقة بالإضافة إلى أنها تهدف إلى إشراك مجمل العاملين في عمليات تقييم الأداء، مما يشعرهم بالأهمية والاعتبار.[2]

4) طريقة الاحداث الجوهرية Critical incident Method:

تقوم على أساس أن هناك بعض الاحداث التي تؤثر على سلوك الفرد وتجعله ناجحاً أو فاشلاً في عمله وعلى ذلك فإنه يجب على القائم بالتقديرات ان يسجل أو يراجع بعض انواع الاحداث الجوهرية والتي تحدث اثناء العمل ، مثل ، قلق الفرد أو غضبه اثناء تأديته عمله ، رفضه في يوم ما الالتحاق باحد البرامج التدريبية أو محاولته لاقناع زميل له في احد الايام بقبول قرار الادارة.

هذا ويتم اكتشاف مثل هذه الاحداث الجوهرية من خلال دراسة سلوك الافراد اثناء العمل بعد ذلك ترتب مثل هذه الاحداث المجمعة حسب تكرارها أو اهميتها ثم تعطى اوزان لكل منها بحيث تكون اساساً لعملية التقدير. من مزايا هذه

1 بكري الطيب موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص79

2 فداء محمود حامد ، مرجع سبق ذكره ، ص111ص112

الطريقة أنها توفر اساساً موضوعياً لمناقشة المشرف للفرد في كيفية تجنب اوجه القصور في ادائه لعمله وتحسين هذا الاداء في المستقبل.[1]

لكن اهم عيوبها انها تتطلب من المشرف ان يعطي اهتماماً بالغاً إلى ما يؤديه الافراد كما أن دقة الاشراف هذه قد تختلف لدى الافراد شعوراً بأن كل شيء يؤدونه سوف يكتب في القائمة السوداء لدى المشرف مما يؤدي إلى الاحباط في العمل.[2]

5) طريقة الإدارة بالأهداف Management by Objectives :

صُـمم نظام الإدارة بالاهداف حتى يمكن التغلب على كثير من المشـاكل الخاصـة بالطرق التقليدية للتقييم والهدف الاسـاسـي لهذا المدخل هو تقوية العلاقة بين الرئيس والمرؤوس وزيادة حفز الافراد على العمل . ومن أهم المقومات الاساسية للإدارة بالأهداف بصفة خاصة في مجال تقييم الاداء ما يلي:

المشاركة الجماعية بين المشرف والمرؤوس في وضح المهام الاساسية ومجالات مسئولية عمل الفرد. موافقة المشرف والمرؤوس على معايير القياس وتقييم الأداء . من فترة لآخرى يتم عقد لقاء مشـترك بن الرئيس والمرؤوس لتقييم مدى تحقيق الأهداف السابق تحديدها ،وفي أثناء هذه الاجتماعات يتم وضع أو تعديل أهداف خاصة بالفترات القادمة.

مشكلات تقييم الأداء

تعاني كثير من المنظمات و المديرون من مشاكل خاصة أثناء عملية تقييم الأداء

ومن أهم المشكلات ما يلي: [3]

1) عدم وضوح المعايير: قد يحتوي نموذج تقييم الأداء على معايير غير واضحة للتقييم مما يدع مجال لاختلاف التفسيرات مثل ما هو التعريف المحدد لوصف أداء جيد ولوصف القدرة على الإبداع.
2) التركيز على الاداء الفردي أو الاداء الجماعي إذ تواجه بعض المنظمات مشكلة عدم فعالية اداء فرق أو جماعات العمل ولك باستخدام مقاييس تركز على اداء الفرد وليس الاداء الجماعي.
3) استخدام طريقة للتقييم لا تتناسب مع جميع الوظائف غالباً ما يستخدم طريقة واحدة للتقييم ويتم تعميمها على جميع الادارات والاجهزة بغض النظر عن طبيعة ومستوى الوظائف وللعلاج لا بد من تنوع طرق التقييم وفقاً لطبيعة ومستوى الوظائف.
4) عدم تدريب الرؤساء إذ ان الرؤساء بحاجة دائماً إلى التدريب والتركيز أو من خلال اصدار نشرات دورية تتضمن توجيهات وارشادات متعلقة بتقييم الاداء الوظيفي.
5) عدم اهتمام الرؤساء باعداد التقارير وقد ينظر القائمين على تقييم الاداء بنظرة روتينية وبالتالي يقومو بملئ النماذج بدون تحري الدقة بالاضافة لقيام بعض القائمين على تقييم الاداء دون الوقوف على الهدف الاساسي من التقييم.

1 محمد محمد ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 769ص770
2 المرجع السابق ، ص770ص771
3 محمد عشماوي ،مرجع سبق ذكره ، ص 192 ص193

6) التحيزات الشخصية للرؤساء تتأثر عملية التقييم بالعلاقات الشخصية بين الرئيس والمرؤوس فيميل الرئيس إلى مرؤوس معين يؤثر تأثيراً ملحوظاً على التقديرات التي يمنحها له وقد يكون التحيز بسبب الجنس ، السن ، المستوى التعليمي.[1]

للتغلب على الأخطاء في عملية التقييم يجب تحسين وتعديل طرق تقييم الاداء.[2]

اثارت هذة الدراسة عددا من التساؤلات التي انتهت باجراء دراسة ميدانية للإجابة عليها ،حيث تم أخذ عينة من العاملين بجامعة العلوم والتقانة لإجراء الدراسة عليها،وكانت ممثلة لمجتمع الدراسة بطريقة جيدة،تم أخذ عينة ميسرة فطبيعة المشكلة وفرضيات البحث تجد الاهتمام وسط مجتمع البحث تم إختيارها بنسبة 20% تم توزيع الاستبانات علي المبحوثين باستخدام اسلوب العينة الميسرة البسيطة.

اداة البحث عبارة عن الوسيلة التي استخدمت في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة تم الاعتماد علي الاستبيان كاداة رئيسية لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة حيث ان الاستبيان له عدة مزايا مثل قلة تكلفتة وسهولة تطبيقة،يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم الموافقة عليها امام الاخرين.

والجدول (1) يوضح إجابات المبحوثين والتكرارات والنسب المئوية لارائهم حول كل عبارة، ويوضح نتائج الإختبارات الإحصائية لعبارات الإستبانة حيث تم حساب قيمة مربع كاي لكل عبارة والقيمة الإحتمالية وتفسير الإتجاه الذي يشير اليه الفرق إن وجد فرق في أراء المبحوثين حول العبارة.

جدول (1) : إجابات المبحوثين والتكرارات والنسب المئوية لارائهم حول كل عبارة

الرقم	العبارات		الاستجابة					درجة الحرية	قيمة مربع كاي	معنوية الإختبار
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة			
1	تهتم إدارة الموارد البشرية بمواصفات الوظيفة (المؤهل العلمي)	ت	28	40	11	16	5	4	39.30	0.000
		%	28	40	11	16	5			
2	يزود نظام تقييم الأداء مسئول إدارة الموارد البشرية بمعلومات واقعية عن العاملين	ت	16	48	18	14	4	4	54.80	0.000
		%	16	48	18	14	4			
3	تقوم إدارة الموارد البشرية بتطبيق اللوائح المنظمة للعمل بصورة سليمة وتحقق العدالة والموضوعية	ت	20	34	28	12	6	4	26.00	0.000
		%	20	34	28	12	6			
4		ت	60	31	4	5	-	3		0.000

1 نفس المرجع السابق ، ص 334 ص335

2 أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 229-230

	يتم تعيين الاشخاص وفق اسس ومعايير إختيار دقيقة مما يساعد علي توظيف الافضل للجامعة	%	60	31	4	5	-		82.131		
5	التدريب يرفع الروح المعنوية ويؤدي لزيادة القدرة لدي العاملين لتحمل المسؤلية	ت	70	28	-	2	-	3	110.6	0.000
		%	70	28	-	-	-			
6	يؤدي التدريب الي ضمان سرعة انجاز العمل ويمكن الجامعة من زيادة كفاءة الاداء	ت	61	35	2	2	-			
		%	61	35	2	2	-			
7	تحرص الإدارة العليا على تعيين رئيس كفؤ لإدارة الموارد البشرية ويمثل حلقة وصل بين العاملين والادارة العليا	ت	36	29	18	10	7	4	30.50	0.000
		%	36	29	18	10	7			
8	الحوافز المعنوية تشعر الفرد بالتقدير والفخر مما يدفعه لبذل المزيد من الجهد والتحفيز ينمي مشاعر الولاء للعاملين بالجامعة	ت	55	25	2	9	9	4	90.80	0.000
		%	55	25	2	9	9			
9	تسير عملية تقييم الاداءبشكل دوري ومنتظم كما يتسم نظام التقييم بالبساطة	ت	12	38	25	15	10	4	37.70	0.000
		%	12	38	25	15	10			
10	عملية تقييم الاداء عملية مهمة تنعكس نتائجها علي العاملين ويستفاد منها في تصحيح الاخطاء الموجودة في أداء العاملين	ت	46	46	5	3	-	4	20.70	0.000
		%	46	46	5	3	-			

المصدر : اعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية ، 2023

في الجدول أعلاه تم إستخدام مربع كاي لمعرفة الفروق في أراء المبحوثين حول عبارات الدراسة ،وحسب مقياس ليكرات الخماسي للبيانات الوصفية التي تكون خاضعة للترتيب فقد تم إعطاء قيم وهمية لمعرفة اهمية كل صفة من الصفات كالاتي(1:اوافق بشدة2:اوافق 3:محايد 4:لا اوافق 5: لااوافق بشدة) اما القيمة الاحتمالية فهي عبارة عن قيمة الخطاء الذي يحدث نتجة الاختلاف الحاصل في اراء المبحوثين،علماً بان أعلي قيمة يمكن أن ياخذها هذا الخطاء حتي تكون الفروق معنوية هي 0.05 أي إن من بين كل مائة محاولة هناك خمس محاولات فاشلة أو خاطئة.

معامل الارتباط الخطي Correlation لبيرسون Pearson بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

يستخدم معامل الارتباط الخطي لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير/المتغيرات التابعة عندما تتغير قيم المتغير/المتغيرات المستقلة ، ويكون الارتباط قوياً عندما تقترب قيمته من الواحد الصحيح. يوضح معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع لمحاور/ متغيرات الدراسة.

جدول (2) : معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المحاور الأربعة و أداء العاملين في الجامعة

أداء العاملين في الجامعة	إدارة الموارد البشرية	الحوافز	الاختيار والتعين	التدريب
قيمة الإرتباط	0.425**	0.469**	0.460**	0.435**
معنوية الإختبار	0.000	0.000	0.000	0.000
العدد	100	100	100	100

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج بيانات الدراسة الميدانية، 2023

يشير الجدول إلى معامل الارتباط الخطي لبيرسون لمتغيرات الدراسة ، كالأتي:

1) يوجد علاقة طردية (موجبة) بين وظائف ادارة الموارد البشرية وتقييم أداء العاملين في الجامعة قيمته (0.425) بمستوى معنوية 0.000 ، وهذا يثبت الفرض الأول القائل بـ "**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظائف إدارة الموارد البشرية وتقييم أداء العاملين بالجامعة**"

2) يوجد علاقة طردية (موجبة) بين التدريب وتقييم أداء العاملين في الجامعة قيمته (0.435) بمستوى معنوية 0.000 ، وهذا يثبت الفرض الأول القائل بـ "**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وتقييم أداء العاملين بالجامعة**"

3) يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الإختيار والتعيين وتقييم أداء العاملين في الجامعة قيمته (0.460) بمستوى معنوية 0.000 ، وهذا يثبت الفرض الأول القائل بـ "**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإختيار والتعيين وتقييم أداء العاملين بالجامعة**"

4) يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الحوافز وتقييم أداء العاملين في الجامعة قيمته (0.469) بمستوى معنوية 0.000 ، وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة القائلة بـ"**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحو افزوتحسين أداء العاملين بالجامعة**".

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج

خلصت الدراسة الي عدة نتائج أهمها :

1) يزود نظام تقييم الأداء مسئول إدارة الموارد البشرية بمعلومات واقعية عن العاملين

2) تقوم إدارة الموارد البشرية بتطبيق اللوائح المنظمة للعمل بصورة سليمة.

3) سياسات إدارة الموارد البشرية تحقق العدالة والموضوعية و تستخدم إدارة الموارد البشرية أساس موحد للتقييم لضمان عدالة المعاملة.

4) تحرص الإدارة العليا على تعيين رئيس كفؤ لإدارة الموارد البشريةإذ يمثل مسئول إدارة الموارد البشرية حلقة وصل بين الإدارة العليا والمرؤوسين.

5) وجود علاقة ايجابية بين إدارة الموارد البشرية وتقييم أداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة.

6) وجود علاقة ايجابية بين التدريب وتقييم أداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة

7) وجود علاقة ايجابية بين الإختيار والتعيين وتقييم أداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة

8) وجود علاقة طردية بين الحوافز وتحسين أداء العاملين بجامعة العلوم والتقانة

9) الحوافز المعنوية تشعر الفرد بالتقدير والفخر مما يدفعه لبذل المزيد من الجهدكما تنمي مشاعر العاملين بالولاء للجامعة.

10) اختيار العاملين بأسس سليمة يساعد على توظيف الأفضل في الجامعة كمايتم تعين العاملين وفقاً للقوانين والأنظمة وبعد خضوعهم لاختبارات ومقابلات.

11) التدريب يرفع الروح المعنوية للعاملين، كما يؤدي التدريب لزيادة القدرة لدي العاملين على تحمل المسئولية، ويساعد علي مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية. إلا أن الجامعة لا تمنح برامج تدريبية للعاملين بعدالة.

12) يؤدي التدريب إلى ضمان سرعة انجاز العمل ، كما يساعد على زيادة كفاءة الأداء .

13) تسير عملية تقييم الأداء بشكل دوري ومنتظم كما أن نظام تقييم الأداء المتبع يتسم بالبساطة والفعالية
14) عملية تقييم الأداء عملية مهمة تنعكس نتائجها على أداء العاملين ويتم الاستفادة من التغذية المرتدة في عملية تقييم الاداء في معالجة نواحي القصورفي الاداء.

ثانياً: التوصيات

علي ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة الي عدة توصيات أهمها :

1) علي الجامعة التركيز علي دور إدارة الموارد البشرية في عملية تقييم اداء العاملين
2) يجب أ ن تهتم إدارة الموارد البشرية بمواصفات الوظيفة (المؤهل العلمي)
3) الدراسات والمقترحات التي تقدمها إدارة الموارد البشرية للإدارة العليا يجب أن تتميز بالتحليل العميق.
4) علي الجامعة أن تعيد النظر في الحوافز المادية للعاملين بصورة مكافئة للجهد الميذول.
5) يجب عدم إهمال الحوافز المعنوية للفرد و إيجاد سبل لتنمية مشاعر العاملين بالولاء للجامعة.
6) يجب درراسة التجارب الخارجية الناجحه واستنباط الدروس المفيدة في تقيم الاداء بالجامعة
7) علي إدارة الموارد البشرية تتوخى الحذر في تعين الشخص المناسب في المكان المناسب.
8) علي الجامعة الإهتمام بعدالة تدريب العاملين بصورة دورية لرفع الروح المعنوية لهم.
9) يجب إستخدام طريقة 360 درجة في عملية تقييم أداء العاملين بالجامعة.

لآئحة المراجع:

1. مروان بن جابر صويلح ،دور إدارةالموارد البشرية بالارتقاء بمستوى أداء العاملين، رسالة دكتوارة غير منشورة، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006م)
2. سهيلة محمد عباس ، إدارة الموارد البشرية ، مدخل استراتيجي ، ط3 (الأردن : دار وائل للنشر ، 2003)
3. عمر وصفي عقلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة ، ط1(عمان : دار وائل للنشر ، 2005م
4. زكي مكي اسماعيل ، إدارة الموارد البشرية ، ط1 (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009)
5. أحمد ابراهيم ابو سن ، إدارة الموارد البشرية ، ط1(الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة ، 2007م)
6. عبدالباري درة وزهير الصباغ ومروة احمد وياسر العدوان ، إدارة القوى البشرية ، ط2 ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة ، 2010)
7. احمد ماهر ، إدارة الموارد البشرية ، ط1(الاسكندرية : الدار الجاممعية للنشر ، 2005م).
8. سعاد نايف نوطي ، إدارة الموارد البشرية وإدارة الافراد ، ط2 (عمان: دار وائل للنشر ، 2004
9. احمد سيد مصطفى مصطفى،إدارة البشر الاموال والمهارات(القاهرة:المؤلف نفسه،2002)
10. عبدالغفار حنفي، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية ط1،(الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2002)
11. بكري الطيب موسى ، إدارة الأفراد (الخرطوم: دار جيتاو للطباعة والنشر، 2002م)
12. جمال الدين محمد المرسي ، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ، ط1(الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م)
13. يوسف حجيم الطائي ومؤيد عبدالحسين فضل وهاشم فوزي العبادي ، إدارة الموارد البشرية ، ط1 (عمان : الوراق للنشر والتوزيع ، 2006م)
14. محمد الصيرفى ،كيف تحفز مرؤسيك (الاسكندرية كمؤسسة حورس الدولية للنشر،2008م) ص5

15. محمد ماهر عليش، إدارة الموارد البشرية ، (القاهرة: دار غريب للطباعة ، دون سنة)
16. مؤيد سالم السعيد ، إدارة الموارد البشرية ، ط1(عمان : اثراء للنشر والتوزيع ، 2009م)
17. نادر احمد ابو شيخه، إدارة الموارد البشرية (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000م)
18. عادل محمد زايد إدارة الموارد البشريه رؤيه استراتيجيه (القاهره : دون ناشر 2003)
19. عامر خضر الكييس ، إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية ، ط1(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2005م)
20. علي محمد ربايعة ، إدارة الموارد البشرية ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003م)
21. صلاح الدين محمد عبدالباقي ، إدارة الموارد البشرية ، ط1(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2000)

دور الاستدامة الاستراتيجية في التوجه نحو التحول الرقمي
(دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف)

The role of strategic sustainability in moving towards digital transformation
(An analytical study of the opinions of a sample of employees of Asiacell Company, Najaf Governorate Branch)

المدرس كرار محمد مدلول الجنابي

تدريسي في جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق

الملخص:

اعتمد البحث الحالي على متغيرين لكل منهما التأثير على الاخر ليشكلان الإطار الفكري له وهما (الاستدامة الاستراتيجية والتحول الرقمي) و انطلق البحث من مشكلة عبر عنها بعدد من التساؤلات استهدف من خلال الإجابة عنها استجلاء الجوانب النظرية والعملية لهذه المتغيرات كونها من الموضوعات الحديثة التطبيق ، ومن ثم تشخيص هذه الجوانب الخاصة بالاستدامة الاستراتيجية ودورها في التوجه نحو التحول الرقمي في شركة (آسياسيل للاتصالات فرع محافظة النجف الاشرف) و ذلك بسبب أهمية تطبيقها و اعتمادها في هذه الشركة مما يحقق الهدف المطلوب في التحول الرقمي ، وتضمن جانبا تطبيقياً اعتمد على فرضية رئيسة وفرضيات فرعية استنبطت منها حيث اختصت الفرضية الرئيسة بتحليل وتشخيص علاقة الارتباط بين أبعاد الاستدامة الاستراتيجية وابعاد التحول الرقمي، في حين اختصت الفرضيات الفرعية في تشخيص علاقة الأثر، ، وشملت العينة (50) من المدراء والموظفين بأقسامهم المختلفة و لكافة المستويات ، وقد نهج البحث منهج استطلاعي بالتحليل الشامل والعميق للمشكلة ، وقد توصل البحث إلى حقيقة وجود علاقات ارتباط وتأثير بين المتغيرات . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها اهتمام الشركة عينة الدراسة بالاستدامة الاستراتيجية وبكل عناصرها سيسهم في توجه الشركة نحو التحول الرقمي والذي بدوره سيرتقي بمستوى أدائها بالشكل الذي يكون متوافقاً مع متطلبات البيئة المتغيرة ، وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات منها التوجه الفعال نحو الاهتمام بالبعد الاقتصادي كونه يمثل توجهاً مهماً في استمرارية عمل الشركة، وكذلك التركيز على البعد الاجتماعي لما له من دور كبير وفعال في قدرة الشركة على التأثير في الأجيال الحالية والمستقبلية، ومن جهة أخرى مراعاة البعد البيئي كونه بعداً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسمعة الشركة والاهتمام به يعزز من مكانتها المحلية والعالمية .

Abstract :

The current research depended on two variables, each of which has an impact on the other to form the intellectual framework for it which were strategic sustainability and digital transformation. The research started from a problem expressed by a number of questions aimed at answering them to clarify the theoretical and practical aspects of these variables as they can be classified as modern topics. Then diagnose these aspects of strategic sustainability and their role in moving towards digital transformation in Asiacell Telecommunications Company, Najaf Governorate branch due to the importance of their application and adoption in this company, that achieves the required goal in digital transformation.This is due to the importance of its application and adoption in this company, which achieves the desired goal in digital transformation, and included an applied aspect that depended on a main hypothesis and sub-hypotheses derived from it, where the main hypothesis was concerned with analyzing and diagnosing the correlation between the dimensions of strategic sustainability and the dimensions of digital transformation, while the sub-hypotheses specialized in diagnosing the impact relationship.The sample included 50 managers and employees in their different departments and for all levels, and the research approach is an exploratory approach to a comprehensive and deep analysis of the problem, and it has reached the fact that there are correlations and influence between variables. The research reached a set of conclusions, including the interest of the company sample of the study in strategic sustainability and all its elements will contribute to the company's orientation towards digital transformation, which in turn will raise the level of performance in a way that is compatible with the requirements of the changing environment. The research introduced a set of conclusions, including an effective orientation towards paying attention to the economic dimension as it represents an important trend in the continuity of the company's work, as well as focusing on the social dimension because of its great and effective role in the company's ability to influence current and future generations, and on the other hand, taking into account the environmental dimension as a dimension closely related to the company's reputation and interest in it enhances its local and global position.

Keywords: Strategic Sustainability, Digital Transformation.

مقدمة:

عندما تفشل الشركات في دمج الاستدامة في عملياتها واستراتيجياتها ورؤيتها طويلة المدى، فإن أنشطتها التجارية تخاطر بإحداث آثار سلبية على البيئة والمجتمع. أصحاب المصلحة، الذين أصبحوا يدركون بشكل متزايد دور الشركات في انتقال قدرة الاستدامة، لديهم القدرة على اتخاذ خيارات تكافئ الشركات التي تظهر التزامًا حقيقيًا بالاستدامة. ونتيجة لذلك، أصبحت القدرة التنافسية للشركة والرفاهية الاجتماعية مترابطة بشكل تدريجي. علاوة على ذلك، في سبتمبر 2015، اعتمدت الأمم المتحدة أجندة عالمية جديدة تهدف إلى قيادة العالم نحو مسار التنمية المستدامة من خلال التزام مشترك بين الحكومات والشركات الوطنية ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وللأسباب المذكورة أعلاه، يتم دفع الشركات إلى تكريس المزيد من الاهتمام بالأثر البيئي والاجتماعي لأنشطتهم، بهدف الحصول على القدرة التنافسية المستدامة والنتائج الاقتصادية الإيجابية (Calabrese ,**2019: 1**) وبناء على ذلك يتم الترويج للرقمنة كأداة لتسريع انتقال الاستدامة. اذ عملت الحوسبة السحابية على إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الخدمات من خلال تقليل تكاليف البنية التحتية الرقمية. حيث يوفر الذكاء الاصطناعي / التعلم الآلي إمكانات جديدة لمختلف الصناعات، والتي يمكن أن تضيف 14 ٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030، مما يجعل كل شيء في المنازل والمكاتب والمصانع أكثر ذكاءً. (George & Schillebeeckx,**2022: 1**) و على الرغم من أن التأثيرات العرضية للاستراتيجيات المستدامة للشركات على العلاقة بين أبعاد التحول الرقمي تتطلب اهتمامًا علميًا، إلا أن عددًا قليلاً من العلماء سعوا إلى دراسة هذه المشكلة. وفي الحقيقة هو أنه على الرغم من تزايد الأبحاث حول العلاقة بين الاستدامة والتحول الرقمي ، فإن الآثار العرضية للاستراتيجيات التنافسية على هذه العلاقة تظل غير معلومة إلى حد كبير في الابحاث الحالية. وقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على الاستدامة الاستراتيجية ومساهمتها في التوجه نحو التحول الرقمي من خلال اربعة مباحث، اهتم المبحث الاول بمنهجية الدراسة ، فيما تضمن المبحث الثاني الجانب النظري للدراسة كمفهوم وابعاد لكل متغير مع العلاقة بين المتغيرات ، اما المبحث الثالث فخصص للجانب العملي وتحليل نتائج الاستبانة، وجاءت الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث في المبحث الرابع والاخير من الدراسة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

شهد العالم تغيرات مختلفة مرتبطة بتطور الصناعات والتحولات التكنولوجية، والآن تعاني الأسواق من التقلبات وعدم اليقين والتعقيد والغموض، وهي الدوافع الرئيسية لظاهرة تسمى التحول الرقمي. ويتضمن هذا المفهوم سلسلة من التفسيرات والتطبيقات على المستويات المجتمعية والتنظيمية التي تغطي أداء المنظمة والقضايا السياسية والإنسانية. ومع ذلك، هناك بعض الجوانب الشائعة التي يجب على الشركات أخذها في الاعتبار عند الشروع في التحول الرقمي: كالعمليات التشغيلية، وتجربة العملاء، ونماذج الأعمال التي تسمح بإعادة البرمجة وتجانس البيانات بالإضافة إلى اللامركزية واستقلالية العمليات حيث يمكن أن تكون مراجعة هذه المكونات والخصائص بمثابة أداة للوصول إلى الاستدامة الاستراتيجية (**Bendig, et.,al, 2023:2**) ان من الأسباب المهمة حول عدم الاهتمام بالاستدامة الاستراتيجية هو عدم معرفة المدراء بأهميتها وكذلك قلة الوعي حول فيما اذا كان هناك ضعف في معرفة الاستدامة والمخاطر التي

ستواجهها تلك المنظمات جراء ذلك ، واستناداً الى ما ذُكر آنفاً يمكن تأطير مشكلة البحث بالتساؤل الاتي : (**ما هو دور الاستدامة الاستراتيجية في التوجه نحو التحول الرقمي لشركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف؟**).

ثانياً: -أهمية البحث

1- الأهمية النظرية: وتأتي من خلال كون الدراسة إضافة جديدة للبحوث السابقة والتي من خلالها يحاول الباحث الربط بين مفهومين وهما الاستدامة الاستراتيجية و التحول الرقمي وكلاهما من المواضيع المهمة في مجال علم الإدارة والتي لا تزال البحوث العلمية تقوم بدراسة التأثير والعلاقة المتبادل فيما بينهما.

2- الأهمية العملية: تتمثل من خلال الدراسة الميدانية التي سيتم تطبيقها في شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف، حيث سنقوم من خلالها تسليط الجانب النظري على مفهوم وابعاد متغيري الدراسة ، مما يعطينا نتائج حقيقية لإدارتها، اذ من الممكن ان تفيد النتائج القائمين على إدارة شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف من خلال تحليل بعض الابعاد والتي من شأنها ان ترفع من مستوى الاستدامة في التوجه نحو التحول الرقمي.

ثالثاً: - هدف البحث

إن الهدف الرئيسي من هذه الدارسة هو:

1- التعرف على مستوى الاستدامة الاستراتيجية للمدراء والعاملين في شركة آسياسيل .

2- إبراز الدور الذي تلعبه الاستدامة الاستراتيجية بمختلف ابعادها في التوجه نحو التحول الرقمي بشكلها الصحيح.

3- الوقوف على واقع تطبيق الاستدامة الاستراتيجية في شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف.

4- تقديم اقتراحات وتوصيات قابلة للتطبيق من قبل العاملين في شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف.

رابعاً: - فرضيات البحث

بعد الاطلاع على نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Encenzo, et.,al, 2023:2)، وبناء على ما سيتم تبيانه في الجانب النظري للدراسة ، ومن اجل وضع إجابات لتساؤلات دراستنا الحالية وتحقيق أهدافها ، تم صياغة الفرضية الرئيسة للبحث وفرضياتها الفرعية وهي كما يلي :

الفرضية الرئيسة: الاستدامة الاستراتيجية لها تأثير موجب في التحول الرقمي .

وانبثقت من الفرضية الرئيسة الاولى ثلاث فرضيات فرعية وهي:

1- التوجه الاقتصادي له تأثير موجب في التحول الرقمي.

2- التوجه البيئي له تأثير موجب في التحول الرقمي.

3- التوجه الاجتماعي له تأثير موجب في التحول الرقمي.

خامساً: -حدود البحث

1- الحدود المكانية: تمثلت في شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف.

2- الحدود الزمانية: تتمثل بمدة إعداد البحث عملياً ونظرياً في الشركة انفة الذكر ومدة الحصول على البيانات المطلوبة للبحث وارسال استمارات الاستبيان واستلامها الكترونيا والتي امتدت من آذار 2023 لغاية نهاية شهر نيسان 2023

3- الحدود العلمية: تتحدد من خلال اهمية وأهداف البحث.

سادساً: - مجتمع وعينة البحث

تم اختيار شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف. مجتمعاً للبحث الحالي، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة البحث (55) استبانة واعتمد منها (50) استبانة صالحة للتحليل. اما بشأن تحليل البيانات العملية فقد اعتمد البحث على البرنامج الإحصائي (SPSS) وبعض المقاييس الإحصائية الاخرى.

النموذج الافتراضي للبحث

على ضوء اهداف ومشكلة البحث وضمن الإطار العملي والنظري للبحث تم تصميم نموذج افتراضي يعبر عن العلاقة بين متغيرات البحث وكما في الشكل (1)

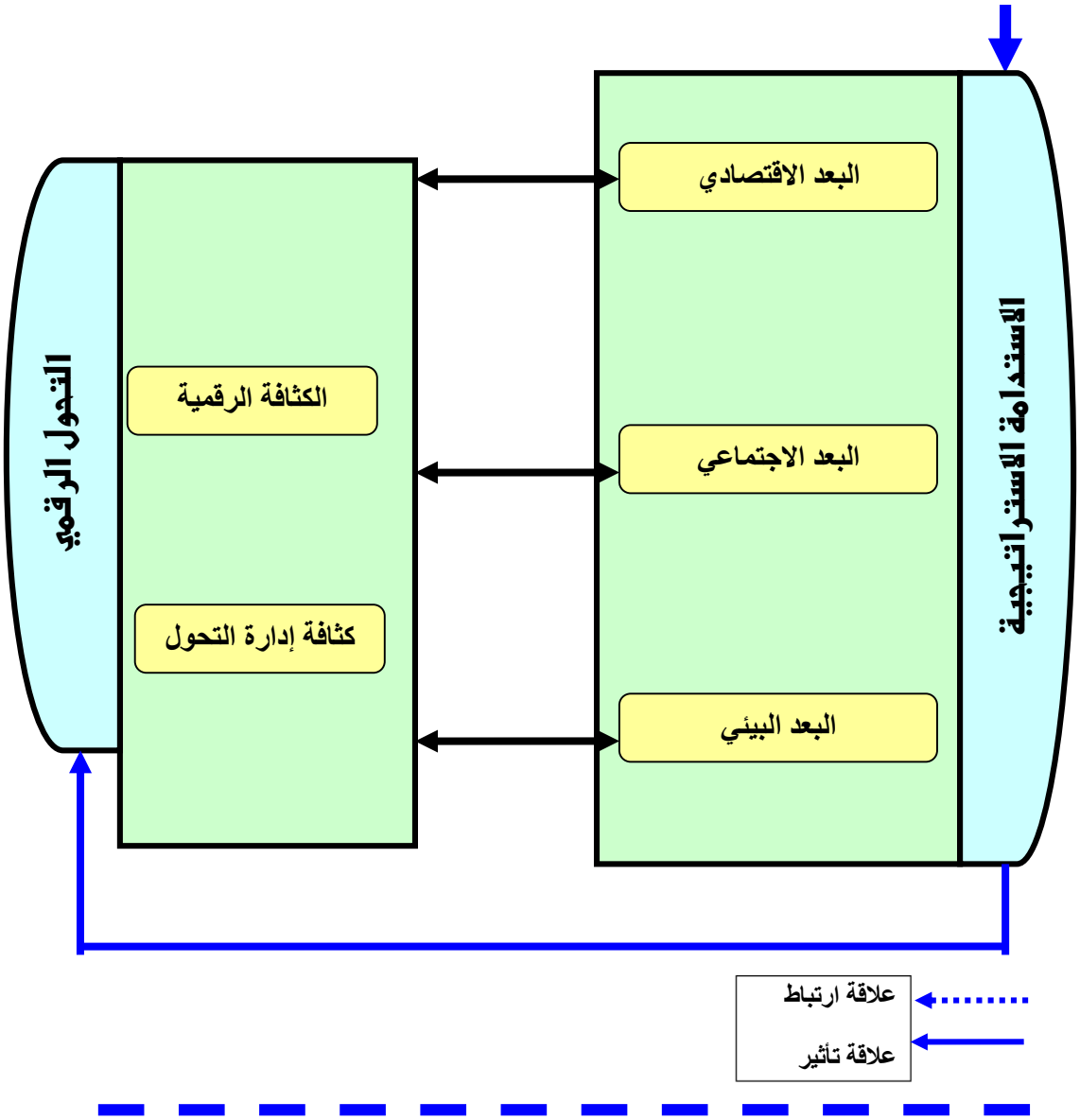

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

اولاً-الاستدامة الاستراتيجية (strategic sustainability)

تعرف الاستدامة بانها تحدّ متعدد المستويات ومتعدد العوامل والذي ينطوي على مفاوضات معقدة من خلال عمليات صنع القرار المطلوب (Kreiner, et.,al, 2023:2) وكذلك عرفها (Rothwell & Mukhuty ,2022:2081) هي دور ممارسة الموارد البشرية (استراتيجية العمل والبيئة) .فيما وضح (Gonzalez &Trujillo,2022:13) ان الاستدامة من منظور عام ، هي التغييرات في إدارة التحول الرقمي ، وبيان الترابط المتبادل بينها وبين التغييرات في الثقافة التنظيمية واستقرار واستدامة الشركات ذات التأثير. على نفس المنوال حيث أن الانتقال إلى السلوك المستدام هو جزء من سيناريو التحول الرقمي الأوسع الذي يشكل فرصة للتغيير الثقافي.

وقد أكد (Kinnunen, et.,al, 2022:2) ان الاستدامة أصبحت عاملاً استراتيجيًا للشركات في القرن الحادي والعشرين وتطورت إلى قوة سوق تنافسية أساسية تؤثر على الجدوى المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وقد حدد بعض الباحثين عمل للاستدامة الاستراتيجية على أساس ثلاثة مستويات إدارية - وهي المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية. وذكر (Emamisaleh & Rahmani,2017:4-5) ان الاستدامة الاستراتيجية هي عملية صنع القرار النشط والملتزم لمنظمة ما وسلسلة التوجه نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مما تقدم يُعرف الباحث الاستدامة الاستراتيجية بانه قدرة المنظمة على التوجه نحو السلوك المستدام من خلال وضعها خطط واهداف استراتيجية واضحة ومرنه بما يحقق استدامة حقيقية لتواجدها في السوق والقدرة على المنافسة.

رابعاً: ابعاد الاستدامة الاستراتيجية **(Dimensions strategic sustainability)**

اعتمدت الدراسة الحالية في قياس الاستدامة الاستراتيجية على دراسة (Encenzo, et.,al, 2023:2) والابعاد هي: التوجه الاقتصادي والتوجه الاجتماعي والتوجه البيئي وفيما يلي شرح لتلك الأبعاد:

1- التوجه الاقتصادي **(Economic Orientation)**

يُعرف التوجه الاقتصادي بانه ذلك التوجه الذي يشمل عوامل مثل التضخم وأسعار الفائدة الأجنبية ، أسعار الصرف ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، التغيرات في البيئة الاقتصادية (**Dalirazar& Sabzi,2020:2**) فيما ذكر بان التوجه الاقتصادي هو تحقيق إدارة فعالة للكيانات التجارية على أساس دعم **Kushnir, et.,al, 2023:2**) معلومات عالي الجودة لتجنب التهديدات على مستوى الدولة والأعمال وكذلك في المشاريع المتعلقة بالتمويل الأخضر . وقد اعتبر **Emamisaleh & Rahmani,2017: 5**) التوجه الاقتصادي المستدام التزامًا نشطًا من الشركة للنظر في قضايا الاستدامة في القرارات المالية والسوق ، و يمكن أن تتعلق هذه القرارات بالإنتاج وطريقة استخدام الموارد في إنتاج المنتجات إدخال التوجه الاقتصادي للاستدامة الاستراتيجية كجهد لدعم الابتكار والتكنولوجيا في المنظمة ، حتى يتمكنوا من إنتاج منتجات نظيفة متوافقة مع الظروف البيئية. علاوة على ذلك، فهم يأخذون في الاعتبار عوامل، مثل إدارة المعرفة، والتعاون في عملية الاستدامة، والمشاركة في نشر تقارير الاستدامة كجزء من الاستراتيجيات الاقتصادية للاستدامة بشكل عام.

2- **التوجه الاجتماعي** **(Social Orientation)**

التوجه الاجتماعي هو أحد مكونات التنمية المستدامة. وقد أظهرت المصادر أنه لا يوجد تعريف واحد لمصطلح "البيئة الاجتماعية المستدامة". كما عرّف Colantonio ، هذا لأنه كمفهوم معقد جدًا بحيث لا يمكن تعريفه بشكل لا غبار فيه ، لكن التعريف الأكثر شيوعًا هو من خلال العوامل المؤثرة ، أي أن بعض العلماء يحللون البيئة الاجتماعية من حيث العوامل التالية: الوصول إلى الاحتياجات الأساسية ؛ إسكان؛ صحة؛ أمان؛ حماية؛ تعليم؛ مكافئ التركيبة السكانية. مستوى الفقر؛ ثقافة؛ استجمام؛ والحصول على الائتمان **(Navickienė, et.,al, 2023:3-4)** وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى جميع العمليات والعلاقات والأنظمة والهياكل الرسمية وغير الرسمية المستخدمة لضمان وجود دعم كافٍ لحياة صحية من قبل الأجيال الحالية والمستقبلية. وهو يتضمن تحديد وإدارة التأثيرات الإيجابية والسلبية بشكل عام للأعمال على المجتمعات والأفراد **(Dias & Rosário,2022: 12)**

3- **التوجه البيئي (Environmental Orientation)**

التوجه البيئي (EO) هو القدرة التي تلعب دورًا مهمًا في ممارسات الاستدامة لتحقيق الأداء المطلوب اذ يعزز التوجه البيئي السلوكيات المؤيدة للبيئة ويشجع على تطوير استراتيجيات حماية البيئة لتحسين الأداء **(Bendig, et.,al, 2023:215)**

وبيّن **(Agyabeng, et.,al, 2023:3)** انه لا يزال البحث عن سوابق التوجه البيئي باعتباره ناشئًا من منظور استراتيجي ، وقد تناولت الدراسات الأولية تأثير الجوانب والمبادرات الفردية ، مثل أنواع حوكمة الشركات ، وخصائص مجلس ، وأنظمة التحكم في الإدارة ، والممارسات الخضراء الداخلية ومراقبة الموردين بشأن التوجه البيئي. وفي الآونة الأخيرة ، تركز الاهتمام أيضًا على الآثار الإيجابية للرقمنة على التوجه البيئي . وحسب **(Rehman, et.,al, 2022:1957)** ان التوجه البيئي المستدام (ESO) يقلد الإستراتيجية المتعمدة للمنظمات لإعادة تشكيل قاعدتها التنظيمية وعملياتها وهيكلها وأنشطتها لتقليل التأثير السلبي لممارساتها على البيئة الطبيعية و يعمل ESO على تحسين أداء الشركات بشكل كبير . بينما أظهرت الدراسات أن استراتيجية الاستدامة البيئية لها تأثير إيجابي على أداء الشركات، وأكثر إيجابية بالنسبة للمنظمات القديمة، وليس لها تأثير على المنظمات الأصغر سنًا، ويشكل التوجه الاستراتيجي المستدام قدرات ديناميكية تؤدي إلى أداء مستدام.

ثانياً: التحول الرقمي **(Digital transformation)**

يشير مصطلح "التحول" حسب ما ذكره **(Kraus, et.,al, 2021:4)** الى قابلية الفهم لاتخاذ الإجراءات المطلوبة عندما تواجه المنظمات تقنيات جديدة ؛ لا ينبغي الخلط بينها وبين التغيير البسيط . ويعرف **(Melo, et.,al, 2023:3)** التحول الرقمي بأنه عملية تغيير أساسية، يتم تمكينها من خلال الاستخدام المبتكر للتقنيات الرقمية مصحوبًا بالفاعلية الاستراتيجية للموارد والقدرات الرئيسية، بهدف تحسين كيان بشكل جذري وإعادة تعريف عرض القيمة الخاص به لأصحاب المصلحة. في هذا السياق، قد يكون الكيان منظمة أو شبكة أعمال أو صناعة أو مجتمعًا، وذكر **(He, et.,al, 2023:7)** ان التحول الرقمي هو "عملية تهدف إلى تحسين المنظمة من خلال إحداث تغييرات كبيرة في خصائصه من خلال مجموعات من المعلومات والحوسبة والاتصالات وتقنيات الاتصال" وأشار **(Tuukkanen, et.,al, 2022:4)** ان التقنيات

الرقمية تزيد من سرعة الابتكار والديناميكيات التنافسية وتعطل بيئة عمل المؤسسات. اذ يختلف التحول الرقمي عن أي تحولات سابقة للأعمال مدعومة بتقنية المعلومات في طبيعتها الشاملة وسرعتها لذلك يعد التغيير جزءًا لا مفر منه في حياة كل منظمة نظرًا لتطوراتنا العالمية والاقتصادية والرقمية السريعة. التغيير والتحول ضروريان لبناء مؤسسة يمكنها الازدهار في العصر الرقمي. علاوة على ذلك ، يتطلب التحول الرقمي تغييرات أساسية في الجوانب المرتبطة بالهيكل والعمليات والاستراتيجية والثقافة في المنظمة. ويذكر **(Furr & Eisenhardt,2022: 598)** أن التحول الرقمي ليس حالة موضوعية، بل هو خيار صعب من مجموعة من البدائل. وبالتالي ، من المرجح أن يبدو التحول الرقمي مختلفًا ومتغيرا بالنسبة للمديرين التنفيذيين المختلفين ، حتى بالنسبة لأولئك الذين تتنافس شركاتهم في نفس المجال. أي أن المديرين التنفيذيين يواجهون رسم إستراتيجية ملموسة لما يعنيه التحول الرقمي على وجه التحديد لشركتهم الخاصة . مما تقدم يمكن تعريف التحول الرقمي على انه عملية تحويل المعلومات من تنسيق مادي إلى نسخة رقمية تُعرف بالرقمنة.

ثانيا-ابعاد التحول الرقمي **(Dimensions Strategic Supremacy)**

اعتمدت الدراسة الحالية في قياس ابعاد التحول الرقمي على دراسة **(He, et.,al, 2023:2)** كونها واضحة في القياس وتتلائم مع عينة البحث، والابعاد هي: الكثافة الرقمية، كثافة إدارة التحول، وفيما يلي شرح لتلك الأبعاد:

1- **الكثافة الرقمية (Digital Intensity)**

المقصود بمصطلح الكثافة الرقمية حسب ما عرفها **(Gaskin, et.,al, 2012:2)** **بانها** مدى دعم المهام الروتينية بالأدوات الرقمية بدلاً من الأدوات المادية)، وباستخدام إمكانيات محددة. واكد **(Nasiri & Ukko,2022: 280-284)** ان الكثافة الرقمية تشير إلى اتساع المجالات المرتبطة بالتحول الرقمي داخل عمليات الشركة. وتم تحديد مقياس الكثافة الرقمية لكل شركة من خلال عملية تكرارية تضمنت المراحل التالية: (1) قراءة النص المستخرج وتفسير المحتويات وكتابة الملاحظات. (2) ترميز الشركات وتصنيفها إلى فئات أولية. (3) تحليل متقاطع لكل شركة فيما يتعلق بالشركات الأخرى في نفس الفئة. (4) اختيار مستويات الكثافة الرقمية النهائية لكل شركة. أدى تكرار هذه العملية إلى مرحلة لم يتم فيها العثور على معلومات جديدة من البيانات، وبعد ذلك تم تطوير المقياس النهائي للكثافة الرقمية. وبالتالي، تم تعزيز مصداقية البحث من خلال التكرار. أدى ذلك إلى تفعيل مقياس من واحد إلى تسعة اعتمادًا على عدد المجالات التسعة التي طورتها الشركات عبر المبادرات الرقمية. هنا، تم بناء المتغير بناءً على مجموعة متنوعة من العمليات التي تم فيها تنفيذ المبادرات الرقمية. وأوضح **(Gallipoli & Makridis,2022: 280-284)** بانه لماذا قد تكون الكثافة الرقمية مهمة لشرح مستوى الصناعة والإنتاجية الإجمالية؟ بسبب التغيير التكنولوجي، يتم توفير المزيد من المنتجات والخدمات رقميًا. على الرغم من أن المنظمات قد تكيفت من خلال ترقية رأس مالها المادي، بما في ذلك اعتماد أنظمة صنع القرار والمشاريع القائمة على البيانات، فقد أدى التغيير التكنولوجي أيضًا إلى زيادة شاملة في الكثافة الرقمية لأنشطة القوى العاملة وبهذا المعنى، فإن كثافة التفاعلات الاجتماعية من خلال قيود التنقل ستؤثر سلبًا على المؤسسات التي تعتمد على المهام البدنية أكثر من تلك التي تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الرقمية.

2- **كثافة إدارة التحول (Transformation Management Intensity)**

تعمل كثافة إدارة التحول (TMI) على زيادة تحفيز الأفراد على مراقبة البيئة المتغيرة بفاعلية وتطوير استراتيجيات مبتكرة ، و يمكن أن يؤدي تحسين (TMI) إلى تزويد الشركة برؤية تحويلية وحكومة وثقافة.اذ تعتمد الرؤية الرقمية على فهم التغييرات الخارجية والوضع الحالي للمؤسسة ، و تساعد هذه الرؤية الموظفين على تأطير صورة في أذهانهم حول سبب الحاجة إلى التغيير وكيف يمكن تحقيقه ، مما يسمح للموظفين بتحويل الرؤية الرقمية إلى حقيقة واقعة علاوة على ذلك ، يتطلب (TMI) العالي من المنظمات أن تتحكم في سلوكيات الموظفين لتكون متزامنة مع الرؤية، مما يضمن أن الأنشطة الرقمية تتحرك في الاتجاه الصحيح في الأوقات المضطربة. من ناحية أخرى، يمكّن (TMI) العالي المؤسسات الخدمية من الاستفادة من الموارد الداخلية والخارجية بشكل أفضل **(He, et.,al, 2023:2)**

وقد أجرى ويسترمان وآخرون خلال العام (2012) مسحًا شمل 184 شركة لإيجاد علاقة بين الأداء المالي والتحول الرقمي. وقد تم العثور على الشركات التي كانت ناضجة في كل من الكثافة الرقمية وكثافة إدارة التحول لتفوق بشكل كبير على الشركات الأقل نضجًا من حيث التدابير المالية. علاوة على ذلك، يمكن للشركات التي كانت ناضجة فيما يتعلق ببعد الكثافة الرقمية أن تربح إيرادات باستخدام الأصول الحالية والشركات التي كانت أكثر نضجًا في كثافة إدارة التحول كانت أكثر ربحية من الشركات الأقل نضجًا ومما تقدم ان الشركات التي تتبع كثافة إدارة التحول كاستراتيجية في عملها سيكون لها نضج في سياستها المالية في السوق **(Sundaram, et.,al, 2020:15)**

ثالثا - العلاقة بين أبعاد الاستدامة الاستراتيجية والتحول الرقمي

- يمكن أن تلعب التقنيات الرقمية دورًا مهمًا في تسريع التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولقد أحدث الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية ثورة في كيفية قيام الأنظمة المؤسسية والاقتصادية بإدارة وتنظيم المهام في بيئات عمل غير مؤكدة ومعقدة. على سبيل المثال، تلعب تقنيات البيانات مثل علم البيانات، والبيانات الضخمة، والتحليلات التنبؤية، والقياس الذكي، دورًا مهمًا في تسهيل قرارات الأعمال والتنمية القائمة على البيانات. وبالتالي، تتجه الشركات نحو الممارسات الرقمية التي يمكن أن تؤدي إلى الاستدامة الاقتصادية من خلال تغييرات متعددة في نماذج الأعمال، والطلب على كفاءة الطاقة، والوعي بمسؤولية الشركات في حماية رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.
- تشير الاستدامة الاجتماعية إلى جميع العمليات والعلاقات والأنظمة والهياكل الرسمية وغير الرسمية المستخدمة لضمان وجود دعم كافٍ لحياة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية. اذ أحدثت التطورات التكنولوجية الجديدة وتقنيات التحول الرقمي التي انتشرت في جميع مجالات الحياة آثارًا اجتماعية كبيرة. وذلك لأن التحول الرقمي يؤثر على عادات الأفراد ويغيرها بشكل أساسي. في المقابل ، من المحتمل أن تؤثر هذه الممارسات على أنماط حياة الأجيال القادمة ونوعية حياتهم .
- يمكن أن يساهم التحول الرقمي في الاستدامة البيئية. تُستخدم تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والوسائط الاجتماعية وتقنيات الهاتف المحمول لتطوير وتنفيذ حلول

الاستدامة. على سبيل المثال، تُستخدم أنظمة إدارة المياه الذكية، وهي تقنية قائمة على الذكاء الاصطناعي، لتحديد الأمراض المنقولة في المياه حيث يمكن للبيانات التي تم جمعها من هذه التكنولوجيا معالجة تحدي تلوث المياه وتطوير وتنفيذ الحلول، زادت هذه التقنيات من قدرة الممارسين على تحديد تأثير الأنشطة المختلفة على البيئة وبالتالي، يمكن للشركات والحكومات والمؤسسات غير الحكومية زيادة الاستدامة من خلال تبني ودمج التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة والعمليات والأنظمة.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

1-الوصف الاحصائي والتوزيع الطبيعي لفقرات الاستدامة الاستراتيجية

تتكون الاستدامة الاستراتيجية من الابعاد (التوجه الاقتصادي، التوجه البيئي، التوجه الاجتماعي) وكل بعد تضمن (4) فقرات، وحسب الجدول (1) تبين ان الاستدامة الاستراتيجية قد حصلت على وسط حسابي بمقدار (3.45) بمستوى اهمية (0.70) وهو مقبول الى حد ما، كما ان عينة البحث لديها توجه اجتماعي بنسبة (0.75) وان اعلى فقرة حصلت على مستوى اهمية هي فقرة (B3) والتي تضمنت (في شركتنا قمنا بتحسين إنتاجيتنا في السنوات الأخيرة). وفي المقابل كان اقل وسط حسابي هو الفقرة (C3) والمرتبطة بـ(تسعى شركتنا جاهدة للحصول على الصورة الصحيحة للمسؤولية البيئية). اما بَعد التوجه الاقتصادي قد حصل على الترتيب الثاني بمستوى أهمية (0.70) وكانت الفقرة الأعلى من حيث الترتيب هي (A2) المتعلقة بـ(تقدم شركتنا طرقًا بديلة لاستخدام منتجاتنا بمجرد أن تخدم الغرض الأولي منها) ويأتي بعد التوجه الاجتماعي ضمن التسلسل الثالث بمستوى اهمية (0.69) وكانت الفقرة الأعلى من حيث الترتيب هي (C1) المتعلقة بـ(تعتبر شركتنا مسؤوليتها تجاه العملاء وحملة الأسهم والموظفين أكثر أهمية من مسؤوليتها تجاه الحفاظ على البيئة.) كما يلاحظ ان قيم التفلطح والالتواء كانت بين (+-1.96) وهذا يعني ان البيانات موزعة توزيعاً طبيعيا.

الجدول (1) الوصف الاحصائي والتوزيع الطبيعي لفقرات الاستدامة الاستراتيجية

الفقرة	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	اقل قيمة	اعلى قيمة	الانحراف المعياري	التفلطح	الالتواء
التوجه الاقتصادي							
A1	3.549	0.71	**1**	**5**	0.670	0.788	-1.119-
A2	3.365	0.72	**1**	**5**	0.655	0.768	0.454
A3	3.011	0.69	**1**	**5**	0.701	0.821	0.821
A4	3.252	0.70	**1**	**4**	0.601	0.770	-0.322
	3.29	**0.70**			**0.66**		
التوجه البيئي							
B1	3.111	0.70	1.00	5.00	0.669	0.682	-0.066
B2	3.711	0.69	1.00	5.00	0.721	0.201	-0.671
B3	3.856	0.75	1.00	4.00	0.655	1.021	-0.411
B4	3.990	0.71	1.00	4.00	0.601	0.059	-0.543
	3.66	**0.71**			**0.68**		
التوجه الاجتماعي							

-0.641	0.016	0.712	5.00	1.00	0.71	3.201	**C1**
-0.702	1.145	0.671	4.00	1.00	0.70	3.714	**C2**
-0.242	1.147	0.700	4.00	1.00	0.69	3.001	**C3**
-1.122	0.523	0.669	4.00	1.00	0.68	3.697	**C4**
		0.69			**0.69**	**3.40**	
		0.68	الاستدامة الاستراتيجية		**0.70**	**3.45**	

2-الوصف الاحصائي والتوزيع الطبيعي لفقرات التحول الرقمي

يتكون التحول الرقمي من الابعاد (الكثافة الرقمية ، كثافة إدارة التحول) ويتألف من (10) فقرات توزعت (5) فقرة لكل بعد, وحسب الجدول (2) يبين ان التحول الرقمي قد حصل على وسط حسابي (3.24) بمستوى اهمية (0.71) وهو مقبول الى حد ما, كما ان عينة البحث لديها مستوى في كثافة إدارة التحول بنسبة (0.72) وان اعلى فقرة حصلت على مستوى اهمية هي فقرة (E2) والمتعلقة بـ (تعمل الشركة على الترويج للتغييرات الثقافية اللازمة للتحول الرقمي) اما بَعد الكثافة الرقمية فقد حصل على الترتيب الثاني بمستوى أهمية (0.71) وكانت الفقرة الأعلى من حيث الترتيب هي كل من(D2) المرتبطة بـ (نستخدم القنوات الرقمية (مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والجوال) لتسويق وتوزيع المنتجات والخدمات). كما يلاحظ ان قيم التفلطح والالتواء كانت بين (+ -1.96) وهذا يعني ان البيانات موزعة توزيعاً طبيعيا.

الجدول (2) الوصف الاحصائي والتوزيع الطبيعي لفقرات التحول الرقمي

الالتواء	التفلطح	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	اقل قيمة	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	الفقرة
الكثافة الرقمية							
-0.241-	0.210	0.555	5.00	1.00	0.73	3.777	**D1**
-0.397-	0.471	0.701	5.00	1.00	0.74	3.122	**D2**
-0.216-	0.107	0.601	5.00	1.00	0.71	3.502	**D3**
-0.131	0.321	0.711	5.00	1.00	0.70	3.000	**D4**
-0.158-	0.444	0.687	5.00	1.00	0.69	3.212	**D5**
		0.66			**0.71**	**3.32**	
كثافة إدارة التحول							
0.311	0.044	0.478	5.00	1.00	0.70	3.258	**E1**
-0.368	0.455	0.755	5.00	2.00	0.76	3.172	**E2**
-0.414	-0.205-	0.677	4.00	2.00	0.69	3.118	**E3**
0.442	0.251	0.687	5.00	1.00	0.71	3.175	**E4**
0.528	0.485	0.425	5.00	1.00	0.72	3.155	**E5**
		0.61			**0.72**	**3.17**	
		0.63	التحول الرقمي		**0.71**	**3.24**	

ثانياً: التحليل العاملي التوكيدي ومعامل الثبات: يتم التأكد من مدى اجابات العينة بحيث تكون متناسقة و الذي يعتمد على التحليل العاملي التوكيدي, فضلا عن التعرف على مدى كفاية العينة واختيار العينة التي اجابة على فقرات الاستبانة, اذ تم استخدام برنامج (spss) الذي يوفر نسب التشبع التي تظهر مدى تناسق اجابات العينة لكل فقرة وان قبول او رفض تشبع الفقرة يعتمد على مستوى المعنوية اذ يتم قبول نسب التشبع اذا كانت مستوى المعنوية اقل من (5%) والعكس بالعكس, اما مدى ثبات البعد او المتغير اي تعطي الاستبانة نفس النتائج لو تم اعادة توزيع الاستبانة مرة اخرى في فترة زمنية محددة, يعتمد على معامل الفاكرونباخ واذا كانت اكبر من (68%) فان مقياس المتغير ثابت, والنتائج كالاتي:

1-التحليل العاملي لفقرات الاستدامة الاستراتيجية: ان الاستدامة الاستراتيجية متغير مستقل يتكون من الابعاد (التوجه الاقتصادي، التوجه البيئي، التوجه الاجتماعي) ويتألف من (12) فقرة توزعت (4) فقرة على كل بعد، وسيتم التعرف من خلال الجدول (3) على مدى تناسق اجابات العينة على فقرات المقياس ومدى اختيار العينة المناسبة للإجابة على فقرات المقياس، اما ثبات المقياس يعرض الجدول (4) نتائج معامل الفاكرونباخ لكل بعد ومتغير رئيسي، والنتائج كالاتي:

الجدول (3) نسب التشبع لفقرات الاستدامة الاستراتيجية

الفقرة	ابعاد الاستدامة الاستراتيجية		
	التوجه الاقتصادي	التوجه البيئي	التوجه الاجتماعي
C4		0.647	
A1	0.746		0.738
C3	0.937	0.835	0.608
B2	0.741	0.142	0.804
A3		0.744	0.933
A3		0.972	0.842
C1	0.865	0.620	0.801
B4	0.801	0.789	0.756
C2		0.866	0.938
B1		0.822	
A2	0.989	0.824	0.162
B3	0.777		0.922

الجدول (4) معامل الفا كرونباخ لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية

الفقرات	معامل الفا كرو نباخ لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية
A1	0.855
A2	0.878
A3	0.844
A4	0.828
B1	0.899
B2	0.869
B3	0.887
B4	0.821
C1	0.819
C2	0.825
C3	0.871
C4	0.869

يظهر من الجدول (1) ان جميع ابعاد الاستدامة الاستراتيجية حققت نسب تشبع مقبولة وهذا يعني ان هناك تناسق في اجابات العينة والاختيار المناسب للعينة، اما شكل (2) فقد اظهر ان ابعاد الاستدامة الاستراتيجية قد حققت معامل الفاكرونباخ أكبر من (68%) وهذا يعني ان ابعاد الاستدامة الاستراتيجية امتازت بالثبات.

.2التحليل العاملي لفقرات التحول الرقمي: ان التحول الرقمي متغير تابع تكون من بعدين وهما (الكثافة الرقمية ، كثافة إدارة التحول) ويتألف من (10) فقرات توزعت (5) فقرات على كل بعد, وسيتم التعرف من خلال الجدول (5) على مدى تناسق اجابات العينة على فقرات المقياس ومدى اختيار العينة المناسبة للإجابة على فقرات المقياس, وستقارن نسب التشبع المتوفرة مع مستوى المعنوية المتحققة لكل فقرة, اما ثبات المقياس يعرض الجدول (6) نتائج معامل الفاكرونباخ لكل بعد ومتغير رئيس, والنتائج كالاتي:

جدول (5) نسب التشبع لفقرات التحول الرقمي

الفقرات	ابعاد التحول الرقمي	
	الكثافة الرقمية	كثافة إدارة التحول
D2	0.971	0.878
E3	0.871	0.808
D4	0.978	0.787
E1	0.778	0.877

D1	0.825	0.871
E5	0.840	0.899
E2	0.820	0.921
D3	0.870	0.875
E4	0.899	0.868
D5	0.800	0.859

الجدول (6) معامل الفاكرونباخ لأبعاد التحول الرقمي

الفقرات	معامل الفا كرو نباخ لأبعاد التحول الرقمي
D1	0.988
D2	0.898
D3	0.977
D4	0.851
D5	0.921
E1	0.958
E2	0.978
E3	0.998
E4	0.981
E5	0.852

يظهر من الجدول (4) ان جميع فقرات ابعاد التحول الرقمي حققت نسب تشبع مقبولة استناداً الى مستوى المعنوية المتحققة اقل من (5%) وهذا يعني ان هناك تناسق في اجابات العينة والاختيار المناسب للعينة، اما شكل (2) فقد اظهر ان ابعاد التحول الرقمي قد حققت معامل الفاكرونباخ اكبر من (68%) وهذا يعني ان ابعاد التحول الرقمي امتازت بالثبات.

ثالثا: اختبار علاقات التأثير لأبعاد ومتغيرات البحث: تقوم هذه الفقرة باختبار علاقات التأثير بين ابعاد ومتغيرات البحث, اذ يتم اختبار علاقات التأثير لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية في التحول الرقمي, ابان التحول الرقمي هو دالة حقيقية للاستدامة الاستراتيجية , وان اي تغيير في الاستدامة الاستراتيجية سيؤدي الى زيادة في التحول الرقمي, وسيتم استخدام برنامج (SPSS) في اختبار علاقات التأثير ضمن اسلوب الانحدار البسيط بين المتغيرات الرئيسة والانحدار المتعدد بين الابعاد الفرعية, في البدء سيتم التأكد من جودة النموذج الذي يقيسه معامل التحديد (R^2) واختبار قيمتها بـ(F) المحسوبة, اما الجزء الاخر سيتم اختبار علاقات الارتباط والتي تختبر معنويتها بـ(T) المحسوبة, اما الجزء الثالث فهو يحدد

ميل الانحدار واختبار معنويها ب(Sig.) مستوى المعنوية اذا كان مستوى المعنوية اقل من (5%) تقبل الفرضية والعكس بالعكس, ونتائج الاختبار كالاتي:

1. الفرضية الرئيسة: افادت الفرضية الرئيسة بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية في التحول الرقمي، وهذا يعني ان التحول الرقمي هي دالة للاستدامة الاستراتيجية وان اي تغيير في ابعاد الاستدامة الاستراتيجية سيؤدي الى تغير في التحول الرقمي، ونتائج الاختبار يظهرها الجدول (7) وهي كالاتي:

الجدول (7) معامل علاقات التأثير لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية في التحول الرقمي

	التحول الرقمي					
المؤشرات المستقلة	الارتباط	معامل التحديد	معامل التأثير	اختبار (t) المحسوبة	اختبار (f) المحسوبة	مستوى المعنوية
	R	R^2	Beta			Sig.
الاستدامة الاستراتيجية	0.75	0.55	0.75	14.525	145.10	0.000

يلاحظ من جدول (7) ان هناك علاقة ارتباط بين ابعاد الاستدامة الاستراتيجية والتحول الرقمي بنسبة (0.75) وهي ايجابية ومعنوية لان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) التي هي اقل من مستوى المعنوية التي افترضها الباحث. كما ان الاستدامة الاستراتيجية تفسر نسبة (0.55) من التباين الحاصل في التحول الرقمي وهي معنوية استنادا الى (f) المحسوبة التي هي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00). اما معامل التأثير فقد بلغ (0.75) وهذا يعني هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية في التحول الرقمي وان مقدار التأثير مقبول استنادا الى قيمة (t) المحسوبة التي بلغت (14.525) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية الرئيسة على مستوى هذا البحث.

2. الفرضيات الفرعية: افادت الفرضيات الفرعية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية المتمثلة بـ(التوجه الاقتصادي، التوجه البيئي، التوجه الاجتماعي) في التوجه نحو التحول الرقمي، وهذا يعني ان التحول الرقمي هو دالة لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية وان اي تغير في ابعاد الاستدامة الاستراتيجية سيؤدي الى تغير في التحول الرقمي، ونتائج الاختبار يظهرها الجدول (8) وهي كالاتي:

الجدول (8) معامل علاقات التأثير لأبعاد الاستدامة الاستراتيجية في التحول الرقمي

	التحول الرقمي					
المؤشرات المستقلة	الارتباط	معامل التحديد	معامل التأثير	اختبار (t) المحسوبة	اختبار (f) المحسوبة	مستوى المعنوية
	R	R2	Beta			Sig.

البعد الاقتصادي	0.69	0.65	0.61	5.525	80.121	0.000
البعد الاجتماعي	0.71		0.63	6.854		0.000
البعد البيئي	0.72		0.68	7.585		0.000

يلاحظ من جدول (4) ان هناك علاقة ارتباط بين البعد الاقتصادي والتحول الرقمي بنسبة (0.69) وهي ايجابية ومعنوية لان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) التي هي اقل من مستوى المعنوية التي افترضها الباحث. وكذلك وجود علاقة ارتباط بين البعد الاجتماعي والتحول الرقمي بنسبة (0.71) لان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) التي هي اقل من مستوى المعنوية التي افترضها الباحث. كما ان هناك علاقة ارتباط بين البعد البيئي والتحول الرقمي بنسبة (0.72) وهي ايجابية ومعنوية لان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) التي هي اقل من مستوى المعنوية التي افترضها الباحث.

اما معامل التأثير للبعد الاقتصادي في التحول الرقمي فقد بلغ (0.61) وهذا يعني هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للبعد الاقتصادي في التحول الرقمي وان مقدار التأثير مقبول استنادا الى قيمة (t) المحسوبة التي بلغت (5.525) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية على مستوى هذا البحث. اما معامل التأثير للبعد الاجتماعي في التحول الرقمي فقد بلغ (0.63) وهذا يعني وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للبعد الاجتماعي في التحول الرقمي وان مقدار التأثير مقبول استنادا الى قيمة (t) المحسوبة التي بلغت (6.854) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96) , وعلى اساس هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذا البحث. اما معامل التأثير للبعد البيئي في التحول الرقمي فقد بلغ (0.68) وهذا يعني هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للبعد البيئي في التحول الرقمي وان مقدار التأثير مقبول استنادا الى قيمة((t)) المحسوبة التي بلغت (7.585) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.96) وعلى اساس هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذا البحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: - الاستنتاجات

1- تركز شركة آسياسيل بالدرجة الأولى على الاهتمام الكبير في تنويع مصادر دخلها، حيث جاء بعد التوجه الاجتماعي بالدرجة الأولى من قبيل الأهمية، فيما جاء بعد التوجه الاقتصادي بالمرتبة الثانية، فيما حصل بعد التوجه البيئي في الترتيب الأخير لمتغير الاستدامة الاستراتيجية.

2- اظهرت النتائج أن التحول الرقمي هو مقدمة لكل من البقاء والنجاح لشركات الاتصال عند مواجهة أزمات غير متوقعة. من خلال إنشاء العلاقة بين هذين البعدين الاستدامة والتحول الرقمي، حيث يقدم هذا البحث إرشادات عملية لبناء شركة مرنة.

3- ظهر وبشكل واضح إن اهتمام الشركة عينة الدراسة بالاستدامة الاستراتيجية وبكل عناصرها سيسهم في توجه الشركة نحو التحول الرقمي والذي بدوره سيرتقي بمستوى أدائها بالشكل الذي يكون متوافقاً مع متطلبات البيئة المتغيرة 0

4- توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار في التقنيات الرقمية يمكن أن يساعد في دعم المؤسسات المجتمعية وكذلك بناء بنية تحتية ملموسة وأنظمة دعم تمكّن المؤسسات من تعزيز الاستدامة والحفاظ على عملها.

5- أن الشركة تستخدم القنوات الرقمية (مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والجوال) لتسويق وتوزيع المنتجات والخدمات وهذا بدوره يؤدي الى تقديمها كل ما هو جديد وبأحدث التقنيات التي تلبي رغبات الزبائن المختلفة.

6- تعمل الشركة على فهم متطلبات زبائنها وتوجهاتهم كونها تملك نظام متكامل لدعم العمليات الرئيسية ومعلومات العملاء. وهذا يساعدها في تصميم عملياتها وبالتالي تقديم أفضل خدماتها إلى الزبائن.

7- تعمل الشركة على حماية البيئة من خلال وضعها سياسة واضحة تحث على الوعي البيئي في كل مجال من مجالات عملياتها.

8- أظهرت النتائج ان الشركة لها توجهات عالية في تحسين علاقاتها مع المجتمع وأصحاب المصلحة في السنوات الأخيرة وهذا ينعكس ايجاباً على خلق صورة واضحة للمجتمع والزبائن على حسن إدارة الشركة وكذلك سلامة توجهها الاجتماعي.

ثانياً – التوصيات

1- التوجه الفعال نحو الاهتمام بالبعد الاقتصادي كونه يمثل توجهاً مهماً في استمرارية عمل الشركة، وكذلك التركيز على البعد الاجتماعي لما له من دور كبير وفعال في قدرة الشركة على التأثير في الأجيال الحالية والمستقبلية، ومن جهة أخرى مراعاة البعد البيئي كونه بعداً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسمعة الشركة والاهتمام به يعزز من مكانتها المحلية والعالمية.

2- ضرورة اهتمام الشركة بالعوامل التي تأثر في ابعاد الاستدامة الاستراتيجية بالتحول الرقمي بغية الحصول على تأثير فاعل حول توجه الشركة نحو التحول الرقمي وبالاستفادة من ابعاد الاستدامة الاستراتيجية، لذلك من الضروري ترتيب سلم أولويات أبعاد الاستدامة الاستراتيجية بحيث يحقق العاملين أهداف الشركة 0

3- من أجل الإدارة الفعالة للتحول الرقمي الذي يحقق أهداف الاستدامة، على الشركة ان تناقش مناهج بديلة جديدة تشمل الابتكار عن طريق التجربة والاستراتيجيات الإضافية والمزايا الديناميكية والمستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال الفوائد المؤقتة.

4- تقترح هذه الدراسة أيضًا للمدراء بأن التطور التكنولوجي السريع بدون نهج وتخطيط استراتيجي قد يفشل في تبني استراتيجية مستدامة ويجب عليهم التفكير في بناء ممارسة تنفيذ الاستراتيجية المستدامة بالتزامن مع النهج الاستراتيجي لتكون بشكلها الصحيح.

لائحة المراجع

1. Agyabeng-Mensah, Y., Baah, C., Afum, E., & Kumi, C. A. (2023). Circular supply chain practices and corporate sustainability performance: do ethical supply chain leadership and environmental orientation make a difference?. *Journal of Manufacturing Technology Management*, (ahead-of-print).
2. Bendig, D., Schulz, C., Theis, L., & Raff, S. (2023). Digital orientation and environmental performance in times of technological change. *Technological Forecasting and Social Change*, *188*, 122272.
3. Calabrese, A., Costa, R., Levialdi, N., & Menichini, T. (2019). Integrating sustainability into strategic decision-making: A fuzzy AHP method for the selection of relevant sustainability issues. *Technological Forecasting and Social Change*, *139*, 155-168.
4. Dalirazar, S., & Sabzi, Z. (2020). Strategic analysis of barriers and solutions to development of sustainable buildings using PESTLE technique. *International Journal of Construction Management*, 1-30.
5. Encenzo, R. M., Asoque, R., Arceño, R., Aclao, J., Ramones, E., Orioque, J., ... & Ocampo, L. (2023). A comprehensive analytical framework for evaluating the similarity between organizations' strategic directions and the United Nations' sustainable development goals. *Decision Analytics Journal*, *6*, 100176.
6. Emamisaleh, K., & Rahmani, K. (2017). Sustainable supply chain in food industries: Drivers and strategic sustainability orientation. *Cogent Business & Management*, *4*(1), 1345296.
7. Furr, N., Ozcan, P., & Eisenhardt, K. M. (2022). What is digital transformation? Core tensions facing established companies on the global stage. Global Strategy Journal, 12(4), 595-618.
8. Gallipoli, G., & Makridis, C. A. (2022). Sectoral digital intensity and GDP growth after a large employment shock: A simple extrapolation exercise. *Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économique*, *55*, 446-479.
9. Gomez-Trujillo, A. M., & Gonzalez-Perez, M. A. (2022). Digital transformation as a strategy to reach sustainability. Smart and Sustainable Built Environment, 11(4), 1137-1162.
10. George, G., & Schillebeeckx, S. J. (2022). Digital transformation, sustainability, and purpose in the multinational enterprise. *Journal of World Business*, *57*(3), 101326.
11. Gaskin, J., Lyytinen, K. J., Yoo, Y., & Pentland, B. (2012). The effects of digital intensity on combinations of sequential and configural process variety.
12. He, Z., Huang, H., Choi, H., & Bilgihan, A. (2023). Building organizational resilience with digital transformation. Journal of Service Management, 34(1), 147-171.
13. Kreiner, I., Bressers, H. T. A., & Franco-García, M. L. (2023). Challenges to implementing a sustainable strategic evaluation framework of industrial parks: Mexican case. *Cleaner Engineering and Technology*, 100612.

14. Kushnir, N., Los, Z., Shpak, V., Malanchuk, L., & Tsaruk, D. (2023). Implementation of the financial monitoring system into the Ukrainian enterprises activity based on the sustainable economic development and green financing concept. In *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science* (Vol. 1126, No. 1, p. 012004). IOP Publishing.
15. Kraus, S., Jones, P., Kailer, N., Weinmann, A., Chaparro-Banegas, N., & Roig-Tierno, N. (2021). Digital transformation: An overview of the current state of the art of research. *Sage Open*, *11*(3), 21582440211047576.
16. Kinnunen, J., Saunila, M., Ukko, J., & Rantanen, H. (2022). Strategic sustainability in the construction industry: Impacts on sustainability performance and brand. *Journal of Cleaner Production*, *368*, 133063.
17. Melo, I. C., Queiroz, G. A., Junior, P. N. A., de Sousa, T. B., Yushimito, W., & Pereira, J. (2023). Sustainable digital transformation in small and medium enterprises (SMEs): A review on performance. *Heliyon*.
18. Mukhuty, S., Upadhyay, A., & Rothwell, H. (2022). Strategic sustainable development of Industry 4.0 through the lens of social responsibility: The role of human resource practices. *Business Strategy and the Environment*, *31*(5), 2068-2081.
19. Nasiri, M., Saunila, M., & Ukko, J. (2022). Digital orientation, digital maturity, and digital intensity: determinants of financial success in digital transformation settings. *International Journal of Operations & Production Management*, *42*(13), 274-298.
20. Navickienė, O., Meidutė-Kavaliauskienė, I., Činčikaitė, R., Morkūnas, M., & Valackienė, A. (2023). Modernisation of the Country in the Context of Social Environmental Sustainability: Example of Lithuania.
21. Rosário, A. T., & Dias, J. C. (2022). Sustainability and the Digital transition: A literature review. *Sustainability*, *14*(7), 4072..
22. Rehman, S. U., Bresciani, S., Yahiaoui, D., & Giacosa, E. (2022). Environmental sustainability orientation and corporate social responsibility influence on environmental performance of small and medium enterprises: The mediating effect of green capability. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *29*(6), 1954-1967.
23. Rodríguez-Espíndola, O., Cuevas-Romo, A., Chowdhury, S., Díaz-Acevedo, N., Albores, P., Despoudi, S., ... & Dey, P. (2022). The role of circular economy principles and sustainable-oriented innovation to enhance social, economic and environmental performance: Evidence from Mexican SMEs. *International Journal of Production Economics*, *248*, 108495.
24. Sundaram, R., Sharma, D., & Shakya, D. (2020). Digital transformation of business models: a systematic review of impact on revenue and supply chain. *International Journal of Management*, *11*(5).
25. Tuukkanen, V., Wolgsjö, E., & Rusu, L. (2022). Cultural values in digital transformation in a small company. *Procedia Computer Science*, *196*, 3-12

26. Ukko, J., Nasiri, M., Saunila, M., & Rantala, T. (2019). Sustainability strategy as a moderator in the relationship between digital business strategy and financial performance. *Journal of Cleaner Production, 236,* 117626.

بسمه تعالى

استمارة الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم الكريمة هذا الاستبيان عن انجاز البحث الموسوم (دور الاستدامة الاستراتيجية في التوجه نحو التحول الرقمي / دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي شركة آسياسيل فرع محافظة النجف الاشرف) ، آملين تعاونكم معنا وابداء الراي الصريح والصحيح ، فالإجابة الصريحة والدقيقة على فقرات هذه الاستبانة لها بالغ الاهمية في التوصل الى نتائج دقيقة وموضوعية ومعبرة عن واقع ما تحتويه الدراسة وكلنا ثقة في تعاونكم معنا ، علماً ان نتائج الاجابات ستظهر بهيئة مجاميع احصائية لا علاقة لها بكم شخصياً ، كما نامل منكم الاجابة عن جميع فقرات الاستبانة خدمة لسير البحث العلمي في بلدنا العزيز. مع خالص شكرنا وتقديرنا لكم.

<u>الجزء الاول: معلومات عامة</u>

1- العمر 46-50 ☐ 36-45 ☐ 25-35 ☐ 51 فما فوق

2-النوع البشري: ذكر ☐ انثى ☐

3-المؤهل العلمي: دكتوراه ☐ ماجستير ☐ بكالوريوس ☐

4-سنوات الخدمة الوظيفية: اقل من 5 سنوات ☐ 6 – 10 سنة ☐ 11-15 سنة ☐

16- 19 سنة ☐ 20 سنة فأكثر ☐

اولاً – الاستدامة الاستراتيجية: هي "اعتماد استراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تلبي احتياجات المنظمة وأصحاب المصلحة اليوم مع حماية واستدامة وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي ستكون مطلوبة في المستقبل وتعرف أيضا دمج مبادئ التنمية المستدامة في العمليات التجارية **(Ukko, et.,al, 2019:2)** وابعادها هي:

أ-<u>**التوجه الاقتصادي**</u>

هو التزامًا نشطًا من الشركة للنظر في قضايا الاستدامة في القرارات المالية والسوق ، و يمكن أن تتعلق هذه القرارات بالإنتاج وطريقة استخدام الموارد في إنتاج المنتجات إدخال التوجه الاقتصادي للاستدامة الاستراتيجية كجهد لدعم الابتكار والتكنولوجيا في المنظمة

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
1	يوجد في شركتنا مصادر دخل جديدة للمنتجات / الخدمات بعد أن تخدم الغرض الأولي منها.						Rodríguez,) (et.,al, 2022:14
2	تقدم شركتنا طرقًا بديلة لاستخدام منتجاتنا بمجرد أن تخدم الغرض الأولي منها.						
3	في شركتنا قمنا بتحسين إنتاجيتنا في السنوات الأخيرة						
4	في شركتنا قمنا بتحسين مبيعاتنا في السنوات الأخيرة						

ب- **التوجه الاجتماعي**

جميع العمليات والعلاقات والأنظمة والهياكل الرسمية وغير الرسمية المستخدمة لضمان وجود دعم كافٍ لحياة صحية من قبل الأجيال الحالية والمستقبلية. وهو يتضمن تحديد وإدارة التأثيرات الإيجابية والسلبية بشكل عام للأعمال على المجتمعات والأفراد .

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
1	في شركتنا قمنا بتحسين نوعية المعيشة للمجتمع المحيط في السنوات الأخيرة						Rodrígu) ez, et.,al, (2022:14
2	في شركتنا ، قمنا بتحسين علاقتنا مع المجتمع و / أو أصحاب المصلحة في السنوات الأخيرة						
3	تقوم شركتنا بتحسين بيئة العمل بصورة مستمرة						
4	تقوم شركتنا بتحسين سلامة العمل وجعلها ركن أساسي فيها.						

ج- **التوجه البيئي**

هو القدرة التي تلعب دورًا مهمًا في ممارسات الاستدامة لتحقيق الأداء المطلوب اذ يعزز التوجه البيئي السلوكيات المؤيدة للبيئة ويشجع على تطوير استراتيجيات حماية البيئة لتحسين الأداء

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
1	تعتبر شركتنا مسؤوليتها تجاه العملاء وحملة الأسهم والموظفين أكثر أهمية من مسؤوليتها تجاه الحفاظ على البيئة.						Agyabe) ng, et.,al, 2023:22 (0
2	لدى شركتنا سياسة واضحة تحث على الوعي البيئي في كل مجال من مجالات عملياتنا						

3	تسعى شركتنا جاهدة للحصول على الصورة الصحيحة للمسؤولية البيئية						
4	تبذل شركتنا جهودًا متضافرة للتأكد من أن كل موظف يفهم أهمية حماية البيئة						

ثانياً –التحول الرقمي : هو التأثيرات المجمعة للعديد من الابتكارات الرقمية التي تجلب جهات فاعلة جديدة ، وهياكل وممارسات وقيم ومعتقدات تغير قواعد العمل الحالية أو تهددها أو تحل محلها أو تكملها داخل المنظمات أو النظم البيئية أو الصناعات **(Kraus, et.,al, 2021:4)**. وتتضمن الابعاد التالية:

أ-الكثافة الرقمية : تعرف على انها مدى دعم المهام الروتينية بالأدوات الرقمية بدلاً من الأدوات المادية، وباستخدام إمكانيات محددة.

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
1	نستخدم التقنيات الرقمية (مثل التحليلات ووسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة المحمولة والمدمجة) لفهم عملائنا بشكل أفضل						He, et.,al,) (2023:13
2	نستخدم القنوات الرقمية (مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والجوال) لتسويق وتوزيع المنتجات والخدمات						
3	لقد أطلقنا نماذج أعمال جديدة تعتمد على التقنيات الرقمية						
4	لدينا نظام متكامل لدعم العمليات الرئيسية ومعلومات العملاء.						
5	تسمح لنا التكنولوجيا بدعم العملاء وتحسين العمليات التشغيلية بطرق جديدة						

ب- كثافة إدارة التحول: تعرف على انها زيادة تحفيز الأفراد على مراقبة البيئة المتغيرة بفاعلية وتطوير استراتيجيات مبتكرة ، حيث يمكن أن يؤدي تطبيقها او تحسينها إلى تزويد الشركة برؤية تحويلية وحكومة وثقافة.

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
1	كبار المديرين التنفيذيين لديهم رؤية تحويلية للمستقبل الرقمي لشركتنا						

2	تعمل الشركة على الترويج للتغييرات الثقافية اللازمة للتحول الرقمي						He,) et.,al, (2023:13
3	يتم تقييم المبادرات الرقمية من خلال مجموعة مشتركة من مؤشرات الأداء الرئيسية						
4	يتشارك كبار المديرين التنفيذيين والمديرين المتوسطين رؤية مشتركة للتحول الرقمي						
5	يلبي أداء وحدة تكنولوجيا المعلومات في شركتكم احتياجات الشركة						

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في السودان
دراسة تحليلية للفترة (2002 - 2020)

- **أ.د. عصام الدين عبد الوهاب بوب**، بروفيسور الاقتصاد، جامعة النيلين، السودان
- **هجو عطية عمر عطية**، باحث دكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، السودان، موظف بمعتمدية شئون اللاجئين بولاية النيل الأبيض، السودان

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الانفتاح التجاري في السودان للفترة 2002 – 2020م، والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين. تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية واختبار التكامل المتزامن وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لإجراء التحليل الديناميكي لمتغيرات الدراسة. خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للاستثمار الأجنبي الباشر على الانفتاح التجاري، وإن التقلبات الظرفية للانفتاح التجاري في المدى القصير والمدى الطويل تتعلق بصدمات الانفتاح التجاري نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث تقدر هذه النسبة في السنة المستقبلية الثانية 99.45% مقابل 0.55% للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة. كما بلغت 96.58% في السنة المستقبلية الأخيرة مقابل 3.42% للاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة التنويع الاقتصادي بهدف زيادة التركز السلعي في هيكل الصادرات والمشاركة بقوة في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، السودان، شعاع الانحدار الذاتي.

Abstract

This paper seeks to highlight the role of foreign direct investment in achieving trade openness In Sudan during the period 2002-2020 and to know the nature of the relationship between these two variables. This study is based mainly on the descriptive analytical method, and the simultaneous integration test according to vector autoregressive methodology (VAR) to perform the dynamic analysis of the study variables. The study concluded that there is a significant impact of direct foreign investment on trade openness, the circumstantial fluctuations of trade openness in the short and long runs it is very much related to the shocks of trade openness, where this percentage is estimated in the second future year, 99.45% compared to 0.55% for foreign direct investment, It also reached 96.58% in the last future year compared to 3.42% for foreign direct investment. The study recommended the need to adopting the policy of economic diversification In order to increase the commodity concentration in the export structure and actively participating in global value chains.

Keywords : Foreign direct investment, Trade Openness, Sudan, VAR.

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جوهر عملية العولمة الاقتصادية وآلية من آليات الحصول على التمويل الدولي، خاصة في حالة الاقتصاديات الناشئة واقتصاديات الدول النامية؛ وبالتالي يمثلان وسيلة هامة في المسار التنموي المعاصر الذي يستند إلى المعرفة والتكنولوجيا والاستدامة. حيث تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي وذلك لتعدد الآراء وتباينها حول اتجاه وطبيعة العلاقة بينهما. فقد دافعت مختلف المدارس الفكرية منذ عهد آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر على التجارة الحرة بالتركيز على المكاسب المستمدة منها، ومن جهة أخرى عرض المشككون في قضية التجارة الحرة حججاً مضادة في الأدبيات الاقتصادية وأوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية (حواس وآخرون: 2014، ص8). حيث يعتبر الانفتاح التجاري عنصر قوي يدفع الأداء الاقتصادي. وإلى حد كبير تدل القدرة التجارية لدولة ما على مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي في البلد الذي يجذب الاستثمار الأجنبي والتالي تشكيل المزيد من الفرص التجارية؛ حيث يدعم الإنفتاح على التجارة نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصاد (Wiredu et AL: 2020, P:22). ويعد استثمار رأس المال الأجنبي مصدر مهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (Lien: 2021, P:1).

ويتمتع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية عملية وعلمية كبيرتين لما له من إنعكاسات على الاقتصاد على المستوى الكلي، أما الأهمية العملية فتتمثل في أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؛ لأنه يمثل أداة رئيسة في الحصول على التمويل الخارجي، مما يساعد في سد النقص في رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في تعزيز الحركة التجارية الخارجية للدول المضيفة. بينما تتمثل الأهمية العلمية في أن هذه الدراسة قد تساعد مع غيرها من الدراسات السابقة واللاحقة في سد الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع بتكوين إطار فلسفي ومفاهيمي.

تسعى هذه الورقة إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الانفتاح التجاري في السودان، والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات، ومحاولة بناء نموذج قياسي للانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة. ومحاولة الخروج بتوصيات من شأنها تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري للاقتصاد السوداني.

خلال العقدين الأخيرين شهد الاقتصاد السوداني اختلالات هيكلية وبنيوية؛ حيث لازم العجز الموازنة العامة والميزان التجاري مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولحل هذه المعضلة واجه السودان صعوبات كبيرة في الحصول على رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛ مما أدى إلى إحداث نقص كبير في المدخرات المحلية، ونظراً لما يتمتع به الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية كبيرة كونه أحد أهم مصادر التمويل الدولي يمكننا إبراز إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية: هل هنالك دور للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الانفتاح التجاري للاقتصاد السوداني؟ وما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في حالة الاقتصاد السوداني؟.

ولحل الإشكالية أعلاه تفترض الدراسة بأن هنالك دور للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الانفتاح التجاري للاقتصاد السوداني.

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية واختبار التكامل المتزامن وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لإجراء التحليل الديناميكي لمتغيرات الدراسة.

تناقش هذه الورقة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الانفتاح التجاري في إطار مكاني يقتصر على السودان. وإطار زمني يشمل الفترة من 2002 حتى 2020م.

تستكشف الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في السودان، وهذا يتطلب تنظيمها إلى ستة أقسام، حيث يتناول القسم الأول المقدمة، بينما يتضمن القسم الثاني تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في السودان في إطار الأدبيات التطبيقية المعاصرة، وأن القسم الثالث يحتوي على الإطار المفاهيمي والأدبيات النظرية، أما القسم الرابع يستعرض واقع التجارة الدولية في السودان. بينما الدراسة التطبيقية تم تضمينها في القسم الخامس، فإن القسم السادس يشتمل على النتائج والتوصيات والمصادر والملاحق.

اولا: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في إطار الأدبيات التطبيقية المعاصرة

استشكف كلا من **(Ibrahim, Hassan: 2012)** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان من وجهة نظر الاقتصاد القياسي. هدفت الدراسة إلى إجراء الاختبار التجريبي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان للفترة الزمنية 1970 – 2010م عن طريق التعرف على العوامل الأساسية التي تقود سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر. إستندت الدراسة إلى منهجية التكامل المشترك لقياس العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك وفق اختبار جوهانسن وتحليل السببية وفق منهجية جرانجر. خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجاباً بدرجة الانفتاح التجاري وسياسة حوافز الاستثمار. وأوصت الدراسة بأن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب المزيد من الاصلاح الاقتصادي ومراجعة قانون تشجيع الاستثمارمن خلال تقليص إجراءات الاستثمار البيروقراطية.

وناقش **(شاكر: 2015)** العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – مصر. إستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي. توصلت الدراسة إلى أن الصادرات المصرية مع شراكائها التجاريين ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الشريك التجاري لمصر، بينما ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل مصر بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع واردات الشريك التجاري من مصر (الصادرات المصرية). وأوصت الدراسة بتضمين الجوانب المرتبطة بالاستثمار واتفاقات التجارة الحرة سواء ثنائية أو متعددة الأطراف مع ضرورة توفير ضمان غير تقليدية تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مثل إنشاء شرطة متخصصة لحماية وضمان الاستثمار.

وإستكشف **(Al-Sawie, 2017)** الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني. هدفت الدراسة إلى الحصول على أدلة تجريبية حول تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الأردني للفترة 1980 – 2013م. إستندت الدراسة إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM). أظهرت الدراسة أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات. وأوصت الدراسة بوجوب توفير بيئة استثمارية مناسبة لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة مشاريع صناعية دائمة الإقامة، كصناعة المعدات الإلكترونية والكهربائية بدلاً عن مشاريع المناطق الصناعية الخفيفة التي إعتمدت على معدات بسيطة وعمالة أجنبية.

وأجرى **(محمد: 2019)** دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية. هدفت الدراسة إلى النظر في الجدل القائم في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية مع تحديد فائدة وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول المضيفة. إستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي والمنهج المقارن وتقنية التحليل الإحصائي E-VIEWS باستخدام نموذج الجاذبية المعدل. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات لكل من الجزائر، السعودية والإمارات، غير أن مستوى التأثير ضعيف جداً للجزائر مقارنة بالسعودية والإمارات، في حين وجود علاقة إحلالية في مصر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات للدول الأربع. وأوصت الدراسة بالعمل على تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات والتخلص من الاعتماد المفرط على الخارج والعمل على تنويع وتطوير القطاعات الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي بدعم قطاع الزراعة من أجل التخفيف من فاتورة الغذاء.

واستقصت **(سلمان: 2020)** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع الإشارة إلى العراق. هدفت الدراسة إلى بحث وجود علاقة بين هيكل الصادرات السلعية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إستندت الدراسة إلى المنهج الإستقرائي. توصلت الدراسة إلى أن نسبة إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في تكوين رأس المال الثابت مع إرتفاع حصة البلدان النامية في التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية؛ إذ ارتفعت من أقل من الربع إلى الثلث تقريباً، وارتفعت حصة الصادرات المصنعة في هيكل الصادرات السلعية للبلدان النامية مقابل انخفاض حصة صادرات البلدان النامية من المواد الأولية إلى البلدان المتقدمة خلال العقود الثلاثة الماضية. وأوصت الدراسة ببناء أواصر التعاون الاقتصادي بين العراق والدول العربية والنامية، ومن أهم متطلباته التنسيق بين السياسات وتخفيف وإزالة الضوابط والإجراءات التقييدية.

وناقش **(شهاب وآخرون: 2021)** قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للفترة 2000 – 2019م. إستندت الدراسة إلى المنهج القياسي من خلال الإنحدار المتعدد التدريجي stepwise. توصلت الدراسة إلى وجود دور للاستثمار في رأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التجارة الخارجية في الصين خلال فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بتوفير بيئة استثمارية مواتية لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف المجالات من خلال تشجيع الشركات المدمجة مع أهمية دراسة تأثير التجارة الخارجية على حسب القطاعات ودورها في اقتصاديات بلدان العالم لاسيما الاتحاد الأوربي وأمريكا.

ثانياً: الإطار المفاهيمي والأدبيات النظرية

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: 2016، ص20). وفي ذات السياق نجد

أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن انتقال رؤوس الأموال من بلد لبلد آخر بغرض تحقيق منفعة والاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة (طلال: 2012، ص200).

كما يعرف كذلك بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في المشروعات التي تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات (خضر: 2004، ص3).

2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين هما:

1. استثمارات في منشأة جديدة بحقوق كاملة أو بحقوق ملكية مشتركة.
2. استثمارات في المنشآت القائمة بحقوق ملكية كاملة أو بنسبة تملك لا تقل عن 10% من رأس مال الشركة القائمة. وهنالك الكثير من الشواهد والأدلة التجريبية تفيد بأن الكثير من الحكومات خصوصاً في البلدان النامية لا تسمح للشركات الأجنبية بتملك حقوق الملكية في الشركات الوطنية القائمة بأكثر من 49% في أعلى المستويات، وذلك خوفاً من الهيمنة الأجنبية على المشروعات الاستراتيجية والحيوية لتلك البلدان.

3.2 مفهوم الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري مقاساً بنسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، هو عبارة عن جزء من الانفتاح الاقتصادي. وهذا الأخير يشير إلى تلك العملية التي تهدف إلى فتح السوق الوطنية للمعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل. بينما يشير الانفتاح التجاري إلى جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الدولية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة تجاه الصادرات والواردات، حيث أنه عملية تستغرق وقتاً طويلاً (شرف الدين: 2017، ص164). وكذلك يمكننا تعريف الانفتاح التجاري على أنه تحرير البلد للتجارة الداخلية بعد أن كان الاقتصاد مغلق يعتمد على الاكتفاء الذاتي، فما يشكل فائض عن انتاجه يصدر، ويستورد ما هو بحاجة إليه، ومفهوم الانفتاح التجاري يتخطى حدود السوق الوطنية إلى حدود السوق الدولية (السداوي: 2019، ص12).

4.2 إيجابيات الانفتاح التجاري

يعتقد المتفائلون بالتجارة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق وفورات الحجم وتسهيل نشر المعرفة وتعزيز التقدم التكنولوجي وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمثلية في الإنتاج وتطوير المنتجات الجديدة (حواس وآخرون: 2014، ص2).

وقد توصلت العديد من الدراسات والنظريات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، إن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى (طالب: 2016، ص101). ويبدو أن النقاشات التي أجريت مؤخراً تفترض تأثير التجارة على النمو الاقتصادي تأثير إيجابي وتركز على مبدأي الشمولية والاستدامة، خاصة فيما يتعلق بأثر التجارة على العمالة بما في ذلك إمكانية نشوء ظاهرة النمو غير المنشئ للعمالة، وتؤثر التجارة على الإنتاجية تأثير إيجابي عند استيراد التكنولوجيات الحديثة ورفع الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ علاوة على ذلك تسهم مشاريع الشركات في التجارة في زيادة

متوسط الإنتاج (الأونكتاد: 2013، ص12). حيث أن ملية التوسع في الصادرات تؤدي إلىزيادة المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبياً وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعليه تزداد مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (طالب: 2016، ص13).

إن الانفتاح التجاري هو عنصر ضروري لنجاح إستراتيجية التوجه نحو الخارج من خلال تشجيع الصادرات، حيث إن نجاح دول شرق آسيا إلى حد كبير كان بسبب الدور الفاعل من الحكومات في تشجيع الصادرات مع عدم تحرير الواردات بالكامل (السداوي: 2019، ص13).

5.2 سلبيات الانفتاح التجاري

تدعي بعض الدراسات النظرية بأن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع بالنمو الاقتصادي، فبوجود التكامل الاقتصادي تزيد حدة المنافسة وتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي يتم تثبيط الإبتكار عندما تقود زيادة انفتاح الاقتصاد إلى التخصص في القطات ذات التخلف النسبي (حواس وآخرون: 2014، ص3).

حيث تشير معظم الأدلة إلى أن تحرير تجارة البضائع لا يؤثر على مستوى العمالة الإجمالي ولكن يؤثر على العمالة والأجور على المستويين القطاعي والمهني ويسهم بذلك في زيادة تفاوت الدخول داخل البلدان (الأونكتاد: 2013، ص1).

ثالثاً: و اقع التجارة الدولية في السودان

من المعلوم والجدير بالذكر أن الصادرات السودانية ترتكز على صادرات بترولية وأخرى غير بترولية على غرار الثروة الحيوانية (حية ومذبوحة) التي تصدر إلى دول الخليج العربي ومصر والأردن، والسمسم والسكر والصمغ العربي والذهب والقطن. حيث شهدت تجارة السودان الخارجية تذبذباً كبيراً خلال العقدين الأخيرين كما يتبين من الشكل (1.4) التالي، حيث بلغت حصيلة الصادرات السودانية 1949.1 مليون دولار في العام 2002، ثم تزايدت هذه الحصيلة حتى العام 2008 الذي شهد ذروة حصيلة الصادرات السودانية حيث بلغت 11670.5 مليون دولار ثم انخفضت الحصيلة اعتباراً من العام 2009 حتى العام 2020 بسبب الانخفاض الكميات المنتجة من البترول (مزيج النيل) من 31.9 ألف طن متري على 9.5 ألف طن متري. وكذلك انخفاض حيصلة صادرات الديزل وخام البترول والغاز الطبيعي. وكذلك انفصال دولة جنوب السودان وما ترتب على هذا الحدث من تداعيات اقتصادية تمثلت في فقدان السودان جل احتياطاته البترولية وثلث مساحته الزراعية ..إلخ. وفيما يتعلق بالواردات نجد أن السودان يستورد الآلات والمعدات الرأسمالية، السلع المصنعة، وسائل النقل، المواد الكميائية، المواد الغذاية، المنسوجات، لعب الأطفال، الأدوية، الأحذية، واردات المنتجات البترولية ومواد أخرى. ويبين الشكل (1.4) أن الورادات السودانية شهدت تذبذب واضح، حيث بلغت في العام 2002 2446.4 مليون دولار وكان أعلى معدل للواردات في العام 2020 حيث بلغت التكلفة 8853.9 مليون دولار.

شكل (1.4): حركة تجارة السودان الخارجية للفترة 2002 – 2020م

رابعاً: الدراسة التطبيقية

1.4 توصيف متغيرات النموذج القياسي

تمت صياغة النموذج القياسي للانفتاح التجاري في السودان خلال الفترة 2002 – 2020م، ويمكننا إجراء توصيف للمتغيرات التي يتشكل منها النموذج القياسي في الفقرات التالية:

1- الانفتاح التجاري (OP): وهو المتغير التابع في هذه الدراسة ويتم قياسه بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يعبّر عن المتغير التفسيري. حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تُعين الدول المضيفة على استجلاب العملات الأجنبية من الخارج وتنويع الصادرات وزيادة جودتها، مما يجعلها تشارك مشاركة فاعلة في سلاسل القيمة العالمية، لذلك تفترض هذه الدراسة أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على الانفتاح التجاري.

2.4 المنهجية القياسية

استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، واختبار التكامل المشترك وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي Vector Autoregressive (VAR) كإحدى الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية التي ساهم في تطويرها كل من Sims & Zha (1998)، وهي من النماذج الابتكارية الديناميكية التي أثرت مجالات التحليل والتنبؤ والنمذجة القياسية. بيانات هذه الدراسة قد تم جمعها من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي وقاعدة بيانات البنك الدولي (أنظر الملحق الإحصائي رقم (1)).

1.2.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تم إجراء اختبار جذر الوحدة للتكامل المتزامن وفق ديكي – فوللر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) وفيليبس – بيرون Phillips – Perron (PP) للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أجل تفادي النتائج المزيفة والمضللة في عملية التحليل. وكما هو مبين في الجدول (1) التالي، أن الانفتاح التجاري (OP) مستقر عند الفرق الثاني، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) متكامل عند الدرجة (2). وبالتالي يمكننا تطبيق منهجية الانحدار الذاتي المتباطئ (VAR) لأنها لا تخضع لشروط عند اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، إذ أنها يمكن تطبيقها إذا كانت بعض أو كل المتغيرات مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو الفرق الثاني أو خليط بين هذه الدرجات.

جدول (1): نتائج اختبار (ADF) و(PP) لسكون السلاسل الزمنية

ADF Test					
المتغيرات	قيم (t) المحسوبة	القيم الحرجة			درجة التكامل
		%1	%5	%10	
OP	-6.6426*	-4.7284	-3.7597	-3.3250	مستقر عند الفرق الثاني
FDI	-9.1904*	-4.7284	-3.7597	-3.3250	مستقر عند الفرق الثاني
PP Test					
OP	-13.9627*	-4.6679	-3.7332	-3.3103	مستقر عند الفرق الثاني
FDI	-12.6702*	-4.6679	-3.7332	-3.3103	مستقر عند الفرق الثاني

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تقنية EVIEWS 10

(*) (**) (***) معنوي عند 1%، 5%، 10% على التوالي

2.2.4 تحديد درجة تأخير مسار نموذج VAR

من الجدول (2) أدناه نلاحظ أن درجة تأخير مسار متجه الانحدار الذاتي هي درجتان وفق أدنى قيمة لأحد المعيارين (Akaike) و(Schwarz). وبالتالي يمكننا إجراء الاختبار والتقدير للنموذج الأمثل لمتجه الانحدار الذاتي VAR(2)

جدول (2): نتائج تحديد درجة تأخير مسار نموذج VAR

درجة التأخير	P = 1	P = 2
معيار AIC	18.8955	18.6448
معيار SCH	19.1896	19.1350

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

3.2.4 فحص علاقات التكامل المتزامن وفق منهجية Johansen

يمكننا التحقق من علاقات التكامل المتزامن من خلال استخدام اختبار جوهانسن. ويسمح هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن وفق اختبارين هما: اختبار الأثر Trace Test واختبار القيمة العظمى الكامنة Max Eigenvalue Test

جدول (3): نتائج اختبار Johansen للتكامل المتزامن

فرضية العدم	قيمة المتجه	اختبار الأثر		اختبار القيمة الكامنة العظمى	
		قيمته	القيمة الحرجة عند 5%	قيمته	القيمة الحرجة عند 5%
نقبل	0.5268	21.1510	15.4947	11.9725	14.2646
نقبل	0.4573	9.7785	3.8415	9.7785	3.8415

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

من الجدول (3) يتضح أن قيم اختبار Johansen الإحصائية للأثر ونتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى، جميعها أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% الأمر الذي يمكن تفسيره بقبول فرضية العدم، وبالتالي يمكننا التأكيد بعدم وجود علاقات للتكامل المتزامن بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

3.4 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

طالما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند درجة واحدة (الفرق الثاني)، وأنه لا توجد علاقات للتكامل المتزامن بينها، يمكننا تقدير نموذج VAR لمتغيرين إثنين هما الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ودرجة تباطؤ واحدة (P = 2) على النحو التالي:

$$OP_{(t)} = Ø_0 + Ø_1OP_{(t-1)} + Ø_2OP_{(t-2)} + Ø_3FDI_{(t-1)} + Ø_4FDI_{(t-2)} + \mu_t$$

$Ø_i$ هي معلمات النموذج حيث i = 0, 1, 2, 3, 4 بينما μt هو حد الخطأ العشوائي الذي يجدر بقيمته أن تتوزع طبيعيا بوسط حسابي قدره صفر وتباين ثابت. وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS يمكننا الحصول على قيم المعلمات أعلاه، وبالتالي يصبح النموذج القياسي للانفتاح التجاري كما يلي:

$$OP_{(t)} = 1.6434 + 1.2710OP_{(t-1)} - 0.2516OP_{(t-2)} + 0.0007FDI_{(t-1)} - 0.0019FDI_{(t-2)}$$

$$n = 17 \qquad R^2 = 0.9503 \quad F_{statistic} = 57.3978$$

تشير النتائج في المعادلة أعلاه إلى أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي للانفتاح التجاري في السودان، قد بلغت (0.9503)، وهذا يعني أن الانفتاح التجاري مفسر بنسبة 95.03% بقيمه في الفترة السابقة وقيم الفترة السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر. وأن النموذج المقدر مقبول إحصائياً لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%. وأيضاً يتضح أن الانفتاح التجاري للفترة الحالية (t) يتأثر إيجاباً بقيمه في الفترة السابقة (t-1)، ويتأثر سلباً بقيمه في الفترة السابقة (t-2). وكذلك يتبين أن الانفتاح التجاري للفترة الحالية (t) يتأثر تأثير إيجابي ضعيف بقيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة السابقة (t-1) وكذلك يتأثر تأثير سلبي ضعيف بقيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (t-2). وهذه النتائج تتسق تماماً مع النظرية الاقتصادية؛ لأن هنالك اختلاف آراء في المناهج والمدارس الفكرية التي تناولت علاقة الانفتاح التجاري بدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنهم من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تطوير وزيادة التجارة الخارجية للبلدان المضيفة بحجة أن هذا النوع من الاستثمارات دائماً يبحث عن توسيع نطاق الأسواق من أجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم. بينما في المقابل بررت المناهج الأخرى من الدراسات مفهوم مغاير للعلاقة الرابطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية من حيث درجة الحماية والتقييد التي تلعب

دوراً هاماً في إنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر بحجة أن الشركات العابرة للقوميات تسعى إلى تعظيم أرباحها عن طريق توطين مشاريعها داخل البلدان التي تفرض قيود كمية ونوعية على الواردات قصد تلافي هذه التكاليف (إلياس، بلقاسم: 2018، ص111).

4.4 اختبارات التشخيص

تهدف هذه الاختبارات إلى فحص جودة بواقي النموذج المقدر للانفتاح التجاري في السودان؛ والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية من حيث تجانس التباين، والارتباط المتسلسل.

1.4.4 اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر

من أجل التأكد من جودة بواقي النموذج المقدر أولاً نقوم بإجراء اختبار الاستقرارية لسلسة بواقي النموذج. ولهذا الغرض يتم استخدام اختبار الجذور المتعددة، ويبين الشكل (1) أن جميع النقاط والتي تعبّر عن مقلوب الجذور الأحادية تقع داخل الدائرة الأحادية مما يشير إلى أن بواقي النموذج المقدر مستقر.

شكل (1): اختبار الجذور المتعددة لنموذج البواقي

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

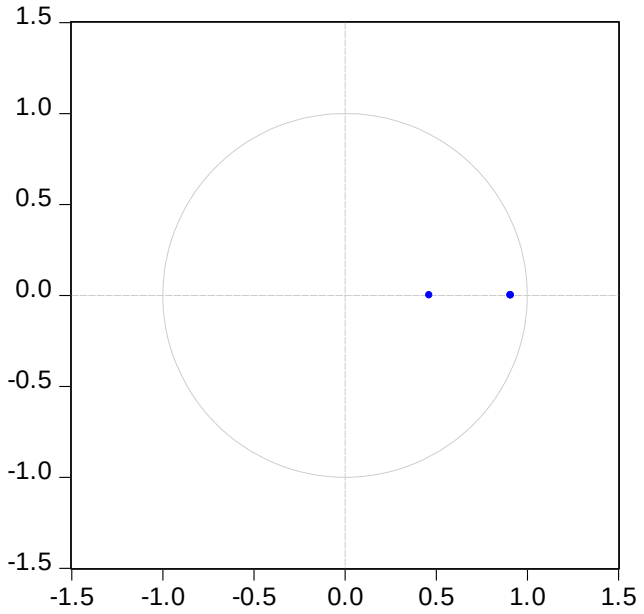

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

2.4.4 اختبار تجانس التباين والارتباط المتسلسل

من الجدول (3) وفيما يتعلق بسلسلة بواقي النموذج المقدر يتضح أنها لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل، لأن احتمالية LM بلغت 0.5227 وهي أكبر من 5% لذلك نقبل الفرض الصفري والذي ينص بأن سلسة البواقي ليست لها ارتباط تسلسلي. وكذلك نجد أن سلسلة بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن كل الاحتمالات غير معنوية لجميع قيم مربع كاي الإحصائية، الأمر الذي يشير إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن تباين حد الخطأ العشوائي متجانس. وكذلك نجد أن نموذج البواقي لا توجد به مشكلة التوزيع الطبيعي لأن قيمة Jarque – Bera قد بلغت 2.4435 وهي أكبر من القيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.6548

جدول (3): نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي، تجانس التباين، والارتباط المتسلسل لبواقي النموذج

فرضية العدم (H_0)	الاختبار	Value	P - Value
عدم وجود مشكلة إرتباط تسلسلي بين الأخطاء	LM	0.4316	0.5227
ثبات التباين بين الأخطاء (تجانس التباين)	Chi-sq	24.0905	0.4564
نموذج البواقي موزع توزيعاً طبيعياً	Jarque - Bera	2.4435	0.6548

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

5.4 التحليل الديناميكي لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR

من مميزات التحليل الديناميكي وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR أنه يتيح إمكانية تحليل الصدمات التي تحدث بصورة عشوائية في متغير ما وإمكانية قياس تأثيرات تلك الصدمات على المتغير نفسه وبقية متغيرات السلسلة الزمنية موضع الدراسة والتحليل. ويتم إجراء التحليل الديناميكي من خلال تحليل الصدمات ودوال الإستجابة الفورية، وتحليل مكونات التباين.

1.5.4 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية للانفتاح التجاري

كما هو موضح في الجدول (4) والشكل (2) ووفقاً لنتائج دالة الاستجابة الفورية للانفتاح التجاري، والتي تبين مدى تأثره بالصدمات العشوائية المختلفة التي تحدث بصورة مفاجئة في الاستثمار الأجنبي لمباشر والانفتاح التجاري نفسه، والمدى الزمني الذي يحتاجه للتكيف وإزالة الآثار المترتبة على تلك الصدمات العشوائية، حيث تمتد تلك الفترة الزمنية على أفق عشر سنوات، تتضمن ثلاثة آجال زمنية، الأجل القصير والمتوسط والطويل.

حيث إن حدوث صدمة مفاجئة في الانفتاح التجاري بمقدار إنحراف معياري واحد يترتب عليها تأثير موجب على الانفتاح التجاري نفسه؛ على إمتداد السنوات العشر، حيث يبدأ التأثير الموجب بمقدار 1.7897 في السنة الأولى للصدمة ويستمر في التصاعد في الأجل القصير مروراً حتى السنة الخامسة، ثم يبدأ التأثير الموجب في التناقص بمقدار ضئيل في الأجل الطويل، إبتداءً من السنة السادسة وحتى السنة العاشرة. بينما الاستثمار الأجنبي المباشر لا يستجيب للصدمة العشوائية المفاجئة في الانفتاح التجاري في السنة الأولى.

وحدوث صدمة غير متوقعة في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الثانية بمقدار إنحراف معياري واحد، تترتب عليها آثار متباينة على الانفتاح التجاري على أفق السنوات العشر، حيث يبدأ يبدأ الأثر موجباً في السنة الثانية بمقدار 0.2042 ويتحول هذا الأثر الموجب إلى سلبي اعتباراً من السنة الثالثة وحتى السنة الأخيرة.

جدول (4): نتائج تحليل الصدمات ودالة استجابة الانفتاح التجاري

Response of OP		
السنة	OP	FDI
1	1.7897	0.0000
2	2.0803	0.2042

3	2.8284	-0.2843
4	2.9356	-0.4261
5	2.8180	-0.5351
6	2.4958	-0.5608
7	2.0642	-0.5354
8	1.5874	-0.4733
9	1.1174	-0.3905
10	0.6904	-0.2995

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تقنية Eviews 10

شكل (2): دوال استجابة الانفتاح التجاري

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

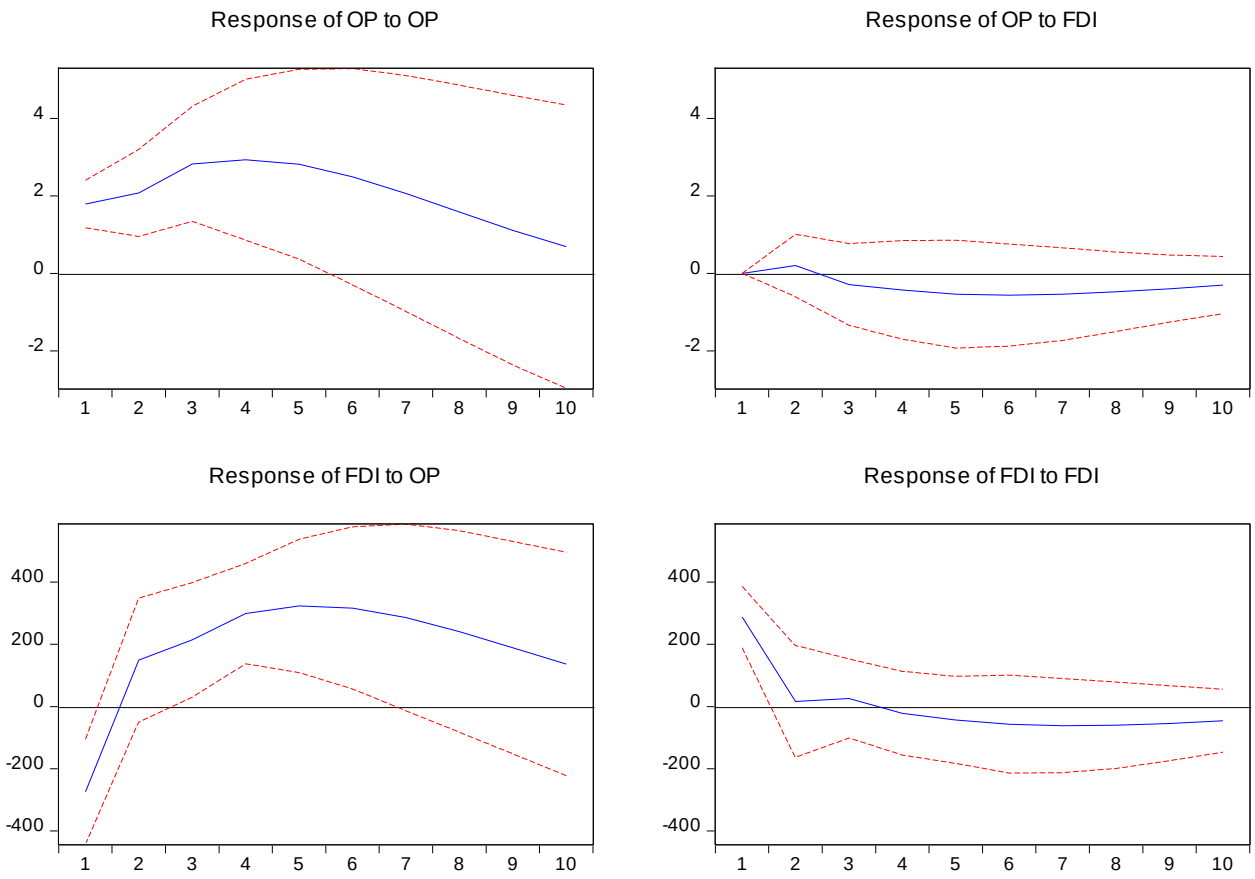

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات تقنية E-VIEWS 10

2.5.4 تحليل مكونات التباين

جدول (5): نتائج تحليل مكونات التباين للانفتاح التجاري

Variance Decomposition of OP			
السنة	S.E	OP	FDI
1	1.7897	100.0000	0.0000
2	2.7518	99.4496	0.5504
3	3.9563	99.2172	0.7828

4	4.9449	98.7566	1.2434
5	5.7166	98.1935	1.8065
6	6.2628	97.6930	2.3070
7	6.6159	97.2779	2.7221
8	6.8201	96.9596	3.0432
9	6.9221	96.7275	3.2725
10	6.9629	96.5807	3.4193

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول (5) والشكل (3) نتائج تحليل مكونات التباين، حيث يتضح أن التقلبات الظرفية للانفتاح التجاري في المدى القصير والأجل الطويل تتعلق بصدمات الانفتاح التجاري نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث قدرت هذه النسبة في السنة المستقبلية الثانية 99.4496% مقابل 0.5504% للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة. وتتناقص نسبة التأثير حتى نهاية المدة إلا أنها تظل كبيرة، حيث بلغت 96.8507% في السنة المستقبلية الأخيرة مقابل 3.4193% للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة.

شكل (2): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

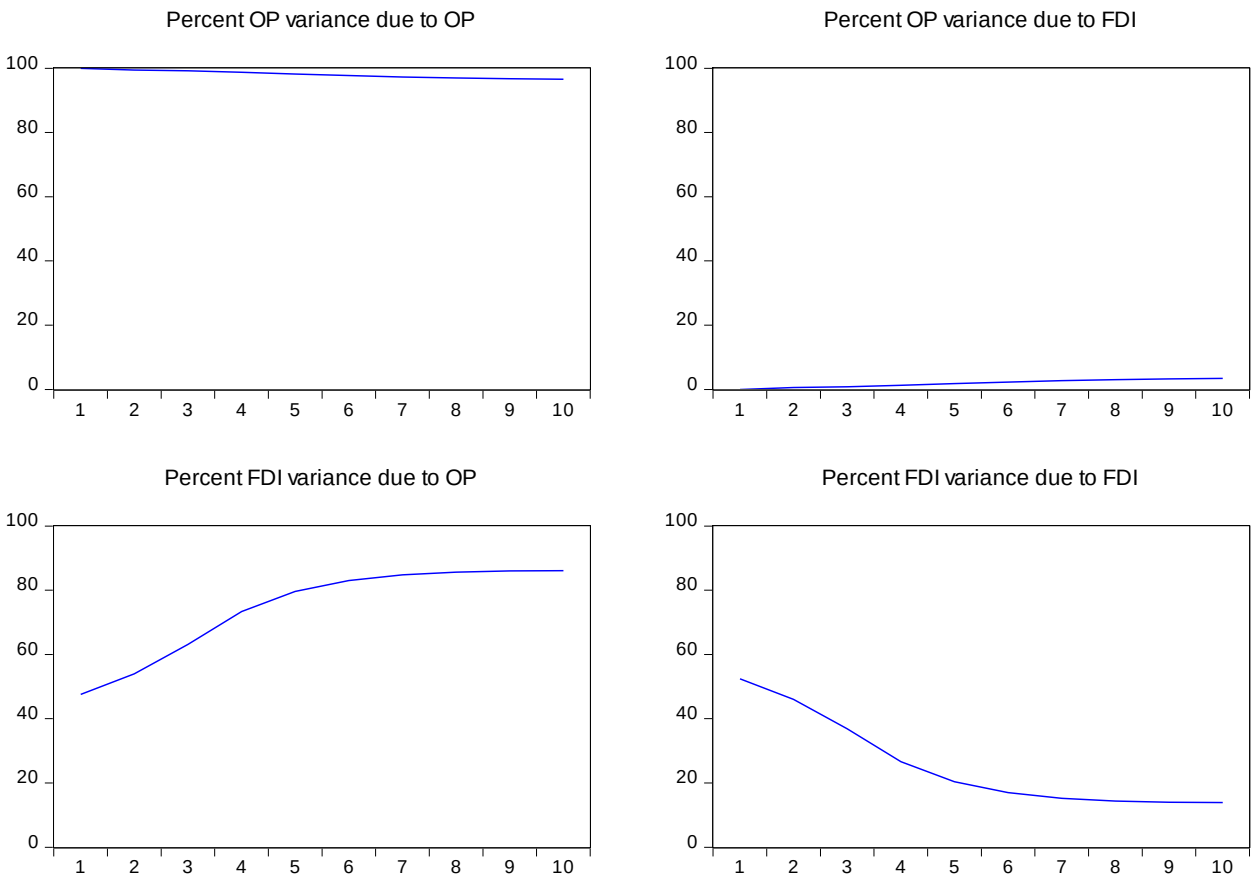

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

خامساً: النتائج والتوصيات والمصادروالمراجع والملاحق

1.5 النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

1.وجود أثر معنوي للاستثمار الأجنبي الباشر على الانفتاح التجاري، الأمر الذي يشير إلى إثبات فرضية الدراسة.

2. جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الثاني ولا توجد علاقات للتكامل المتزامن بينهما من خلال اختباري الأثر والقيمة العظمى الكامنة وفق منهجية جوهانسن.

3. إن حدوث صدمة غير متوقعة في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة المستقبلية الثانية بمقدار انحراف معياري واحد تترتب عليها آثار متباينة على الانفتاح التجاري، حيث يكون الأثر موجب وضعيف في السنة المستقبلية الثانية ثم يتحول إلى سلبي من السنة المستقبلية الثالثة حتى السنة الأخيرة.

4. إن التقلبات الظرفية للانفتاح التجاري في المدى القصير والمدى الطويل تتعلق بصدمات الانفتاح التجاري نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث تقدر هذه النسبة في السنة المستقبلية الثانية 99.45% مقابل 0.55% للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة. كما بلغت 96.58% في السنة المستقبيلية الأخيرة مقابل 3.42% للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.5 التوصيات

1. ضرورة تبني سياسات مناسبة لسعر الصرف من شأنها تعزيز حركة التجارة الخارجية.

2. العمل على تهيئة المناخ لأعمال الاستثمار من خلال إزالة القيود الجمركية والتشريعية والمؤسسية.

3. إتباع سياسة التنويع الاقتصادي بهدف زيادة التركز السلعي في هيكل الصادرات والمشاركة بقوة في سلاسل القيمة العالمية.

4. ضرورة بناء أواصر العلاقات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية من خلال عقد الاتفاقيات مع بعض الدول والدخول في المنظمات والتكتلات التي تهتم بأمر التجارة الدولية.

لائحة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إلياس،حفيظ، بلقاسم، بن علال (2018): التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب: ما هي أهم الدروس المستفادة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد الرابع عشر، ع19

2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2016): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.

3. حواس، أمين وآخرون (2014): أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي- أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 1990 – 2011م، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر، ع2، المعد العربي للتخطيط، الكويت.

4. خضر، حسان (2004): الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، ع33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

5. سداوي، نورة (2019): أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية للفترة 1980-2014م، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2
6. سلمان، تغريد داود (2020): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع الإشارة إلى العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة عشرة، ع64
7. شاكر، صابر عدلي (2015): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية - حالة مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد التاسع والعشرون، ع2، الجزء الأول.
8. شرف الدين، ملال (2017): الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال أفريقيا –دراسة حالة موازين مدفوعات الجزائر تونس المغرب للفترة 2000 – 2013م، مجلة تأريخ العلوم، ع7
9. شهاب، خالد أرحيل وآخرون (2021): قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للفترة 2000 – 2019م، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، ع2.
10. طالب، دليلة (2016): أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2013م، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، ع2
11. طلال، زغبة (2012): واقع مناخ الاستثمار المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع7
12. مجلس التجارة والتنمية (2013): تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
13. محمد، مرابط (2019): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية-دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

ثانياً: المراجع الأجنبية

14. Ibrahim, Omer Ali, Hassan, Hisham Mohamed (2012): Determinants of foreign direct investment in Sudan: an econometric perspective, The Journal of North African Studies (2012): 1-15 ifirst article, Roudledge, Taylor & Francis Group.
15. Lien, Nguyen Thi Kim (2021): The Effect of Openness on Foreign Direct Investment in Vietnam, Journal of Asian Finance, Economic and Business, Vol: 8 No: 3
16. Wiredu, John et al (2020): The relationship between trade openness foreign Direct Investment and economic growth West Africa: Static Panel Data Model, Journal of Human Resources and Sustainability Studies, Vol: 61

17. Al-Sawie, Khalied M (2017): Effects of Foreign Direct Investment on Macroeconomic Variables in Jordan, Global Journal of Economic and Business, Vol. 3, No. 1, Research enlightens Findings Accelerated Applications Development.

الملحق الإحصائي

ملحق (1): بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة 2002 – 2020م

السنة	1	2	3	4	5	6
	FDI	GDP ملايين الجنيهات	X ملايين الدولارات	M ملايين الدولارات	X+M ملايين الدولارات	OP %
2002	713.20	38754.382	1949.1	2446.4	4395.5	11.3419
2003	1,349.20	48038.179	2542.2	2881.9	5424.1	11.2912
2004	1,511.07	53429.902	3777.8	4075.2	7853	14.6978
2005	2,304.64	64328.761	4824.3	6756.8	11581.1	18.003
2006	3,532.60	80015.78	5656.6	8073.5	13730.1	17.1592
2007	2,425.60	90339	8879.2	7722.4	16601.6	18.377
2008	2,600.50	127746.9	11670.5	8229.4	19899.9	15.5776
2009	2,922.80	135659	8257.1	8528	16785.1	12.373
2010	2,063.62	162203.9	11404.3	8839.4	20243.7	12.4804
2011	2,313.70	186689.9	9655.7	8127.6	17783.3	9.5256
2012	2,465.40	243412.8	4066.5	8122.7	12189.2	5.0076
2013	1,687.90	342803.3	4789.7	8727.9	13517.6	3.9433
2014	1,251.30	471295.45	4453.7	8105.9	12559.6	2.6649
2015	1,728.40	582937.4	3169	8368	11537	1.9791
2016	1,063.80	667568	3093.6	7491.1	10584.7	1.5856
2017	1,065.30	773467.7	4100.4	8220.3	12320.7	1.5929
2018	1,135.80	1317968.7	3484.7	7065.1	10549.8	0.8005
2019	825.40	1950330.2	3734.7	8361.5	12096.2	0.6202
2020	716.90	4727134.7	3802.6	8853.9	12656.5	0.2677

المصدر: (1) قاعدة بيانات البنك الدولي

(2)،(3)،(4): التقارير السنوية لبنك السودان المركزي من 2002 حتى 2020

(5): مجموع (3) و(4)

(6): قسمة (5) على (2) وضربها في 100%

الميزانية العامة في ليبيا: التطوير أصبح ضرورة

THE PUBLIC BUDGET IN LIBYA : The Development became a necessity

د. مخلوف مفتاح محمد

كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا

الملخص:

استعراض البحث تطور مفهوم الموازنة العامة واتجاهاتها الحديثة، وقدم قراءة تحليلية لواقع الموازنة العامة في ليبيا، واعتمد على المنهج الوصفي وعلى الأدبيات الاقتصادية وعلى البيانات الرسمية الليبية. ويهدف إلى مناقشة أهمية تطوير نظام إعداد الميزانية العامة في ليبيا لجعلها تفي بأغراض تلبية السياسات الاقتصادية المناسبة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها ليبيا. وقد أوصى البحث بالعمل على تطوير نظام الموازنة العامة في ليبيا من خلال استخدام الاتجاهات الحديثة للموازنات، وتطبيق مبادئ واليات شفافية الموازنة العامة التي أصبحت وسيلة مثلى لرفع كفاءة وفعالية الموازنة العامة .

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، أهمية الموازنة، أساليب الموازنة الحديثة، شفافية الموازنة.

Abstract :

This research reviewed development of The definition of the public budget and its modern trends .and presented an analytical reading of the reality of the general budget in Libya .it relied on the descriptive method, economical literatures and the official data related to the Libyan public budget. This research aims at raising the discussion on the importance of development of the public budget in Libya to make it fulfill the purposes of meeting the economic policies appropriate to the economical political developments that Libya is experiencing, It was recommend to make on development the public budget system in Libya through the use of modern trends in budgets. and application of the principles and mechanisms of the public budget transparency which became an ideal means for upgrading the efficiency and effectiveness of the public budget.

Key words : Public budget, importance of the budget, means of the modern budget preparation methods, budget transparency.

مقدمة:

الموازنة العامة للدولة أصبحت ضرورة لا بد منها، فهي المحور الذي تدور حوله جميع نشاطات الدولة، فمن دونها لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها، كما تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له. ومرت الموازنة العامة بتطورات هامة من حيث المفهوم والمحتويات والأهداف، كما تعددت مداخلها وتداخلت. فقد كان ينظر إلى الموازنة العامة في بداية عهدها مجرد بيان بالنفقات التي تفي بحاجات الإدارة العامة للحكومة، والإيرادات التي تغطي هذه النفقات, وأن أهدافها لا تتعدى تحقيق هذا الإنفاق بأقل قدر ممكن بما في ذلك ضمان الدفاع والأمن والقضاء، ولكن بعد ظهور النظرية الكينزية التي رفضت تلقائية التوظيف الكامل ونادت بتدخل الدولة لإصلاح الوضع الاقتصادي باستخدام السياسات المالية المتمثلة في الموازنة العامة، تطورت النظرة إلى الموازنة خاصة في مجال الاقتصادي والاجتماعي، وحيث كان على الموازنة تلبية هذه الاحتياجات، فقد أدى ذلك إلى تغير جذري في محتوياتها وفي مفاهيمها التي تتمثل في الأساليب والطرق الفنية المستخدمة في إعدادها وفي تنفيذها، وكذلك في الأهداف المطلوب منها تحقيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أصبحت الموازنة العامة وسيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية، ووسيلة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تقوم بدور وظيفي في مجال فعالية تخصيص الموارد الاقتصادية وكفاءة استخدامها وما يترتب على ذلك من تعبئة القوى الاقتصادية غير المستغلة، ومن ثم المساهمة في زيادة الدخل القومي والرفع من مستوى المعيشة. كما تقوم الموازنة العامة بدور مهم في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي. ومن الناحية السياسية، تعمل الموازنة على تعزيز الثقة في مالية الدولة، وعلى استقرار النظام السياسي.

ومن خلال النظر إلى تطور مفهوم الموازنة وربط علاقته بالسياسة المالية والاقتصادية، وتطور وظائفها واستخداماتها وفقا لمقاييس الحاجات والأداء والنتائج، استوجب العمل على تحسين الأساليب والطرق الفنية المستخدمة في إعداد الموازنة العامة، فظهرت أنظمة جديدة (الاتجاهات الحديثة) للموازنات، ومن الطبيعي، أن يحدث ذلك في الدول المتقدمة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول الدول التي تحولت إلى هذه الأساليب الحديثة عندما بدأت العمل في أوائل خمسينات القرن الماضي بموازنة الأداء .

ولاحقا، في ستينات القرن الماضي، قامت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بسلسلة من الندوات والمؤتمرات قدمت خلالها أدلة على أهمية تحديث الموازنة في الدول النامية. وعلى المستوى العربي، عقدت المنظمة العربية للعلوم الإدارية التابعة للجامعة العربية منذ سبعينات القرن الماضي العديد من المؤتمرات بغرض تدعيم وتحديث نظام الموازنة في الدول العربية.(شكري،1990).

ورغم مساعي التحديث التي أسفرت عن بعض الإصلاحات في جانب التويبات الوظيفية للنفقات، وإدخال بعض التحسينات على الأنظمة المحاسبية مازالت ميزانية البنود هي المتبعة في اغلب الدول العربية. فقليل من الدول العربية (الأردن، والإمارات) التي حاولت في السنوات الأخيرة تحديث أسلوب موازنتها.

أهداف وأهمية البحث:

نظام إعداد الموازنة في ليبيا ما يزال يسير على النمط التقليدي (موازنة البنود)، الذي يستند في إعداد الموازنة على السماح للوزارات والمصالح الحكومية بالاتفاق على بنود محددة . وقد اثبت الفكر الاقتصادي أن هذا النمط التقليدي لم يعد مفيد فهو لا يربط بين النفقات والأهداف الحالية والمستقبلية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها. وقد تناولت عدة دراسات موضوع تحديث الميزانية في ليبيا، مثل: دراسة العبيدي(2018)، ودراسة الزوبيك (2001)، ودراسة العبيدي(2002)، واستنتجت هذه الدراسات أن الأساليب الحديثة من الموازنات يصعب تطبيقها في ليبيا بسبب عدم توافر الكوادر القادرة على إعداد وتطبيق الموازنات الحديثة. ومن ثم فان موازنة البنود مناسبة للحالة الليبية. وهنا يسجل

الباحث اعتراضه على ما خلصت إليه هذه الدراسات من أن موازنة البنود هي الموازنة المناسبة لليبيا، ويرفض الحجة، فعدم توفر الكوادر الفنية لا يبرر استمرار العمل بالموازنة التقليدية. ثم لماذا لا تملك ليبيا كوادر فنية في مجال الموازنة إلى حد الآن؟

وعليه، فأن **هذا البحث** يتناول مرة أخرى مسألة تطوير نظام إعداد الموازنة العامة في ليبيا لجعلها موازنة تفي بأغراض تلبية السياسات الاقتصادية المناسبة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها ليبيا، مع الإشارة إلى أهمية تمتعها بالشفافية. **ولذا فأن الهدف الأساسي** من هذا البحث هو الدعوة إلى تحديث نظام إعداد الموازنة العامة في ليبيا من خلال الانتقال إلى استخدام احد الإتجاهات الحديثة لأنظمة الموازنات العامة.

وتأتي أهمية البحث من أنه قد يلفت انتباه المسئولين إلى أهمية تحديث الميزانية العامة في ليبيا وتمتعها بالشفافية، وتأتي أهمية كذلك من حيث أنه قد يحفز باحثين آخرين على تناول هذا الموضوع وإثراءه بالنقاش. هذا إلى جانب كونه إضافة إلى رصيد الدراسات التي تناولت موضوع تحديث وتطوير الموازنة العامة في ليبيا،

يستند البحث على فرضيتين اثنتين: الأولى، إن رسوخ وثبات الموازنة التقليدية كان حائلا دون إمكانية تطوير نظام الموازنة. **والثانية**، وجود صعوبات فنية وتنظيمية أدت إلى صعوبة الأخذ بالأساليب و الإتجاهات الحديثة لإعداد الموازنة العامة. **أما منهجيته**، فهي تقوم على إتباع المنهج الوصفي، وعلى الاستعانة بالأدبيات الاقتصادية، وبعض الدراسات العلمية ذات الصلة بموضوعه. وكذلك الاستعانة بالقانون المالي للدولة الليبية، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، كما اعتمد البحث على البيانات الرسمية الخاصة بالموازنة العامة الليبية.

يتكون البحث من أربعة أقسام: مقدمة، وتضمنت نبذة مختصرة عن البحث، القسم الثاني، الموازنة العامة: مفهومها ومبادئها ومراحلها... واتجاهاتها الحديثة، القسم الثالث، واقع الميزانية العامة في ليبيا، والقسم الرابع، الخاتمة.

1 ـ الموازنة العامة: مفهومها ومبادئها ومراحلها.. . و اتجاهاتها الحديثة.

1 ـ 1 ـ مفهوم الموازنة:

اختلفت التعريفات الخاصة بالموازنة، سواء كان هذا التعريف وارد في تشريعات الدول، أو في تعريفات المؤتمرات والندوات العلمية، أو عند كتّاب المالية العامة وفقا للرأي الذي يريد أن يؤكده الباحث أو المؤلف. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة علي تعريف الموازنة.

ـ عرف القانون الفرنسي الموازنة بأنها" الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وارداتها، ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية"(شكري،1990، 28).

ـ الموازنة العامة هي"الخطة السنوية للقطاع العام التي تحدد الإيرادات المتوقع تحصيلها، وتقدير الإنفاق العام الضروري لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطات العامة من القيام بنشاطها الاقتصادي خلال السنة القادمة".(العناني، 1992، 118).

ـ الموازنة العامة هي" تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مستقبلية غالبا هي السنة يعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية".(بركات، 1992، 343).

ـ وهي أيضا " تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية".(عبد المجيد، 2010، 324).

ومن تعريف الموازنة تتضح طبيعتها(خصائصها)، فالموازنة هي عمل إداري من اختصاص السلطة العامة له محتوى مالي تقديري يتعلق بفترة مستقبلية لكمية النفقات العامة والإيرادات العامة، والتي تتبلور في جدول محاسبي

يكتسي صفته القانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله ملزم. والموازنة هي خطة قصيرة الأجل تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وفي إطار تعريف الموازنة، يكون من المناسب الإشارة إلى أن مصطلح" الموازنة"، ومصطلح"الميزانية" يستخدمان بشكل مترادف فليس هناك اتفاق على اختلاف المصطلحين، وإن كان الأول هو الأرجح حسب رأي الأستاذ عصفور(2011)،وكذلك من المناسب، توضيح الفارق بين الموازنة وبين الحساب الختامي للدولة. ففي حين الموازنة هي نظرة توقعية لفترة مقبلة، فأن الحساب الختامي يتعلق بالإيرادات والنفقات التي حُصلت وأُنفقت فعلا عن السنة التي انقضت. (ناشد،2008)، وهو الذي يُظهر العجز (أو الفائض) الفعلي في الموازنة.

1 ـ 2 ـ مبادئ ومراحل الموازنة، تفصيلا يراجع : (شكري، 1990، وقطيش،2005، ونصر الله،2015).

1 ـ 2 ـ 1 ـ مبادئ الموازنة:

وقد يطلق على هذه المبادئ أيضا قواعد الموازنة، وهي الأسس التي تقوم عليها الموازنة، وهدفها وضوح المركز المالي للدولة وتسهيل عملية الرقابة البرلمانية، وتحضير الموازنة بأسلوب علمي واقتصادي. ولذا على السلطة التنفيذية التقييد ـــ توجد بعض الاستثناءات على المبدأ الأصل لمقتضى المصلحة الاقتصادية ـــ بهذه المبادئ عند تحضير الموازنة العامة. وهذه المبادئ، هي: مبدأ سنوية الموازنة، مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ شمول الموازنة، مبدأ عدم التخصيص، مبدأ توازن الموازنة.انظر الشكل(1) التالي:

الشكل(1): مبادئ (قواعد) الموازنة العامة

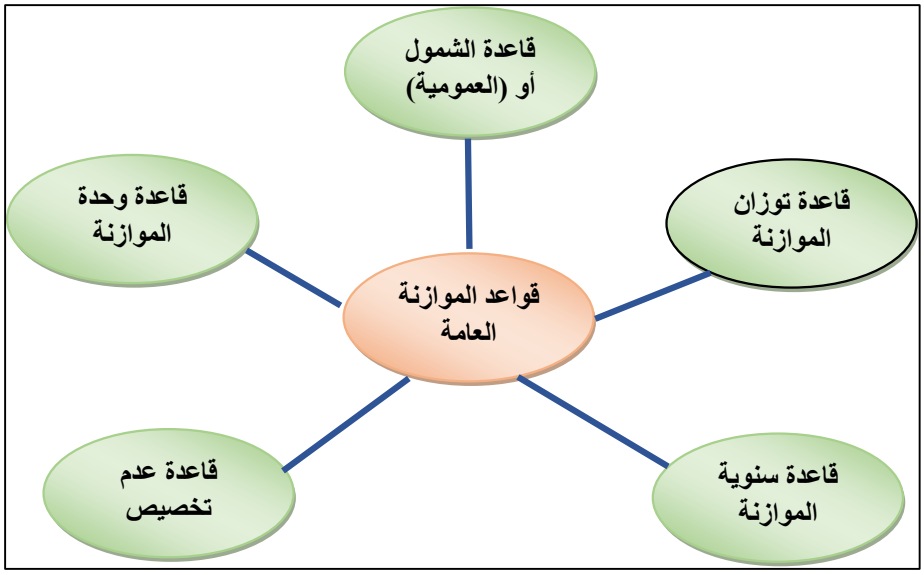

المصدر: من إعداد الباحث.

ـ مبدأ سنوية الموازنة، يتعلق مبدأ سنوية الموازنة بالبعد الزمني للموازنة، وهذا البعد يبدأ بين فترتين محددتين ويفرضه تشريع الموازنة، وفي معظم الأحوال هذه الفترة هي سنة واحدة. ويترتب على ذلك بأن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات أرقام الموازنة لمدة سنة مقبلة، وأن تكون هذه التقديرات قابلة للتنفيذ خلال سنة، وإقرار الموازنة من قبل السلطة التشريعية يكون صالحاً لمدة سنة واحدة. وقد كانت الناحية التطبيقية هي الأساس لتحديد الفترة الزمنية لتنفيذ الموازنة باعتبارها سنة واحدة، فمدة السنة من الناحية العملية تعد اقصر فترة تتناسب مع خصائص الموازنة من جوانب عديدة: مالية، واقتصادية، وسياسية، حيث إطالة هذه الفترة أو تقصيرها ربما يتعارض مع إحدى هذه الخصائص.

ـ **مبدأ وحدة الموازنة**، يستند مبدأ وحدة الموازنة على أساس مفهوم وحدة الحكومة ووظائفها المتكاملة، وهو يقضي بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة، وتظهر في وثيقة (مستند) واحدة، وتذكر جميع النفقات في جدول خاص بها، والإيرادات في جدول خاص بها.

ـ **مبدأ الشمول**، ومفاده شمول الموازنة لكافة النفقات والإيرادات الخاصة بها، أي يجب **أن** تظهر في وثيقة الموازنة جميع الإيرادات أيًا كان مصدرها، وجميع النفقات، وتكون النفقات مفصولة عن الإيرادات، ووفقا لهذا المبدأ لا يجوز إجراء أي نوع من المقاصة بين أي نوع من النفقات مقابل إيراد معين.

ـ **مبدأ عدم التخصيص(الشيوع)**، ينصب مبدأ عدم التخصيص على جانب الإيرادات بعدم تخصيص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات، وإنما يتطلب تجميع الإيرادات العامة ثم يعاد توزيعها على جميع أوجه الإنفاق العام المختلفة حسب الأولويات السائدة في الدولة.

ـ **مبدأ التوازن**، يقصد بمبدأ توازن الموازنة أن يتساوى مجموع النفقات العامة مع مجموع الإيرادات العامة العادية. أي أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات، ولا تزيد النفقات عن الإيرادات. وكان هذا المبدأ من المبادئ المهمة عند الاقتصاديين الكلاسيك الذين يرون بضرورة الحد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية، ولكن فقد أهميته في العصر الحديث حيث رأى الاقتصاديون المحدثون أن هذا المبدأ قائم على فرضيات (في مقدمتها تلقائية التوازن) غير صحيحة، وأن توازن الموازنة لا يخدم توازن الاقتصاد العام في حالات كثيرة، وأن المهم هو توازن الاقتصادي القومي وليس توازن الموازنة.

1ـ2ـ مراحل الموازنة: تمر الموازنة في معظم الدول في أربع مراحل تسمى مراحل الموازنة، أو دورة الموازنة. انظر الشكل رقم(2). وتبدأ هذه المراحل بمرحلة التحضير أو الإعداد، وتليها مرحلة الاعتماد أو المصادقة من قبل السلطة التشريعية، ثم مرحلة التنفيذ، وأخيرًا مرحلة الرقابة على التنفيذ. وفي ما يلي موجز عن هذه المراحل.

الشكل(2) مراحل(دورة) الموازنة العامة

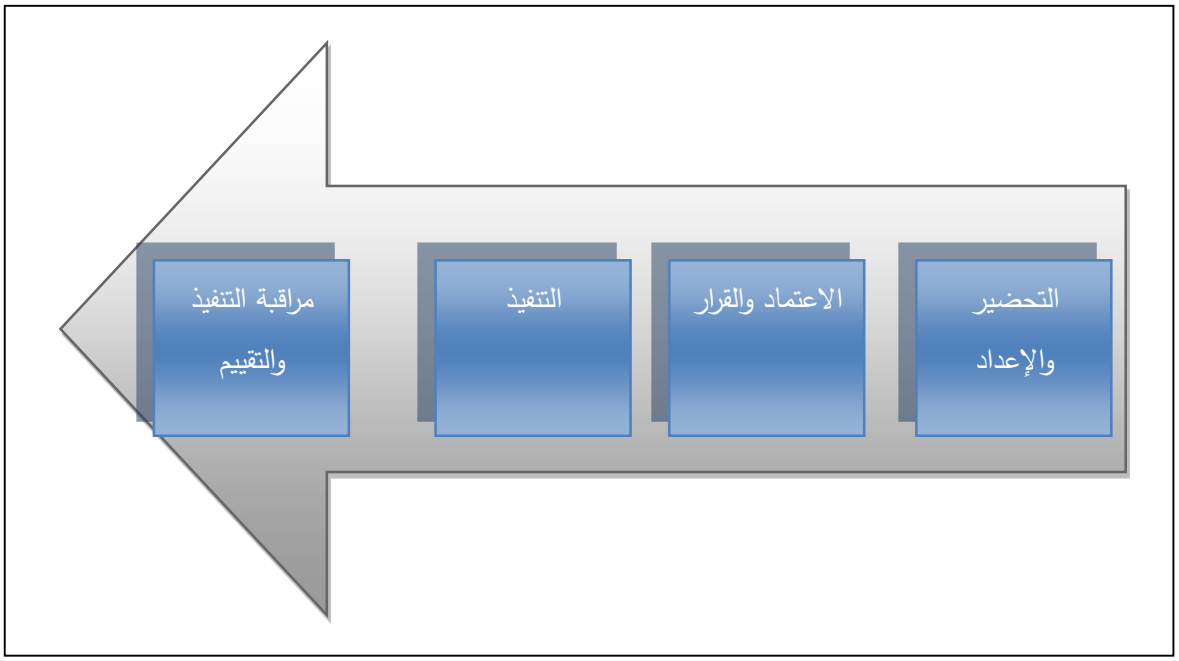

المصدر: (الخوري،2018).

ـــــــــ **مرحلة الإعداد:** تقع مرحلة الإعداد(أو التحضير كما تسمى أحيانا) على مسؤولية الأجهزة الإدارية في السلطة التنفيذية، وغالباً ما تكون هناك دائرة مختصـــة(وزارة المالية أو الخزانة) لهذا العمل تكون مســتقلة عن باقي الدوائر الأخرى، ولكن تنسق معها عند إعداد مشروع الموازنة.

ـ **مرحلة اعتماد الموازنة**، بعد الانتهاء من الإعداد، تقوم الحكومة بعرض وثيقة الموازنة على السلطة التشريعية للاطلاع عليها، وهذا العرض مهم للسلطة التشريعية، فمن خلاله تستطيع السلطة التشريعية أن تطلع على سياسة الحكومة والأهداف التي تتوقعها, ولذا يجب على الحكومة عرض الموازنة بشكل صحيح وواضح لجميع البيانات التي تصور سياستها وأهدافها. وعندما تقتنع السلطة التشريعية بمشروع الموازنة تصادق عليه، **وعندئذ** تصبح الموازنة وثيقة قانونية قابلة للتنفيذ وفق القوانين والقواعد المتبعة في الدولة.

ـ **مرحلة التنفيذ**: يقصد بتنفيذ الموازنة إخراج محتوياتها إلى الواقع، وتقع مسؤولية التنفيذ على السلطة التنفيذية من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، حيث تبدأ هذه المصالح والهيئات بتحصيل الإيرادات التي أُجيزت، وصرف النفقات المعتمد صرفها. ويتم الصرف من قبل الوحدات الإدارية وفقاً لما هو مخول لها قانوناً.

ـ **مرحلة الرقابة**، وهي المرحلة الأخيرة، وربما الأهم، فهي تظهر مدى سلامة ودقة تقديرات الإيرادات والنفقات العامة، ومدى مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة، وكشف المخالفات والانحرافات، ولا تقتصر الرقابة على الناحية المحاسبية فقط، وإنما تشمل الرقابة على أداء الوحدات الإدارية القائمة على تنفيذ الميزانية وفق الأهداف الموضوعة. وتتم عملية الرقابة من قبل السلطة التنفيذية، ومن السلطة التشريعية، وكذلك من قبل الجمهور وفقا لما تقتضيه قواعد الشفافية اليوم.

ويتضح من مراحل دورة الموازنة أنها إجراءات تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة، ومن ثم فهي عمل جماعي لا ينفرد به جهاز واحد وإنما يسهم كل جهاز ذو علاقة بجزء من هذه الإجراءات.(شكري، 1990، 74).

1 ـ 3 ـ الاتجاهات الحديثة لأنظمة الموازنات العامة:

تطورت الموازنة العامة متأثرة بالأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية ومبادئ المحاسبة وسلوك الإدارة العامة. ومرت أثناء تطورها بعدة مراحل، "وهذه المراحل لا تعني أن الموازنة انتقلت من مفهوم في مرحلة معينة إلى مفهوم أخر يلغي صلته بأساسيات الموازنة أو استخداماتها، وإنما يعني أن وظائفها واستخداماتها قد تطورت وتعددت في اتجاهات فكرية حديثة استلزمتها نواح مختلفة من تطورات إدارية واقتصادية".(شكري،1990، 152). والواقع، كانت الولايات المتحدة هي الدولة الرائدة في تطوير أفكار الموازنات الحديثة، والتي يطلق عليها اسم الاتجاهات الحديثة في الموازنة، وهي تشمل: موازنة الأداء(موازنة البرامج والأداء)، موازنة التخطيط والبرمجة (موازنة البرامج)،الموازنة الصفرية، والموازنة التعاقدية.انظر الشكل رقم(3). ونورد فيما يلي توضيح موجز لهذه الموازنات، والبداية بالموازنة التقليدية.

1 ـ 3 ـ 1 ـ موازنة البنود، هي النوع الأول للموازنة بمفهومها الحديث، تم تطبيقها في أمريكا عام 1921 وحتى عام 1939م حيث بدأت تظهر في تلك الإثناء الموازنات الحديثة. وهي مازالت تطبق على نطاق واسع في الدول النامية. وتسمى بموازنة البنود بسبب تركيزها على تحديد المصروفات ذات الطبيعة المتشابهة في مجموعة واحدة (بند) بصرف النظر عن الجهة الحكومية أو البرامج المحددة.

تتميز موازنة البنود بسهولة الإعداد نتيجة وضوح التعليمات، وبإحكام الرقابة المالية، وكذلك تتميز بسهولة إجراء المقارنات والدراسات بين إيرادات ونفقات السنوات السابقة. غير أن مساوئ موازنة البنود أكثر من مميزاتها وذلك الأسباب الآتية: فهي تعمل في إطار زمني محدد وهو السنة الواحدة من دون النظر إلى التخطيط طويل الأجل ما يجعل الموازنة بعيدة عن المشروعات طويلة الأجل، وأنها تركز على النفقات من دون الاهتمام الكافي بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتصف بوضوح الأهداف، وينقصها التخطيط، وهي قليلة المرونة عند التنفيذ حيث

الاعتمادات موجودة في بنود لها أنواع من النفقات، ولا تساعد على إدخال برامج جديدة للموازنة، وبذلك من الصعب أن تربط هذه الموازنة مع أهداف الحكومة. وقد أدت هذه العيوب إلى استحداث أساليب جديدة تكون أكثر فائدة وفعالية في ظل زيادة الاهتمام بالخدمات الحكومية والارتقاء بها.

الشكل(3): الموازنات التقليدية والحديثة.

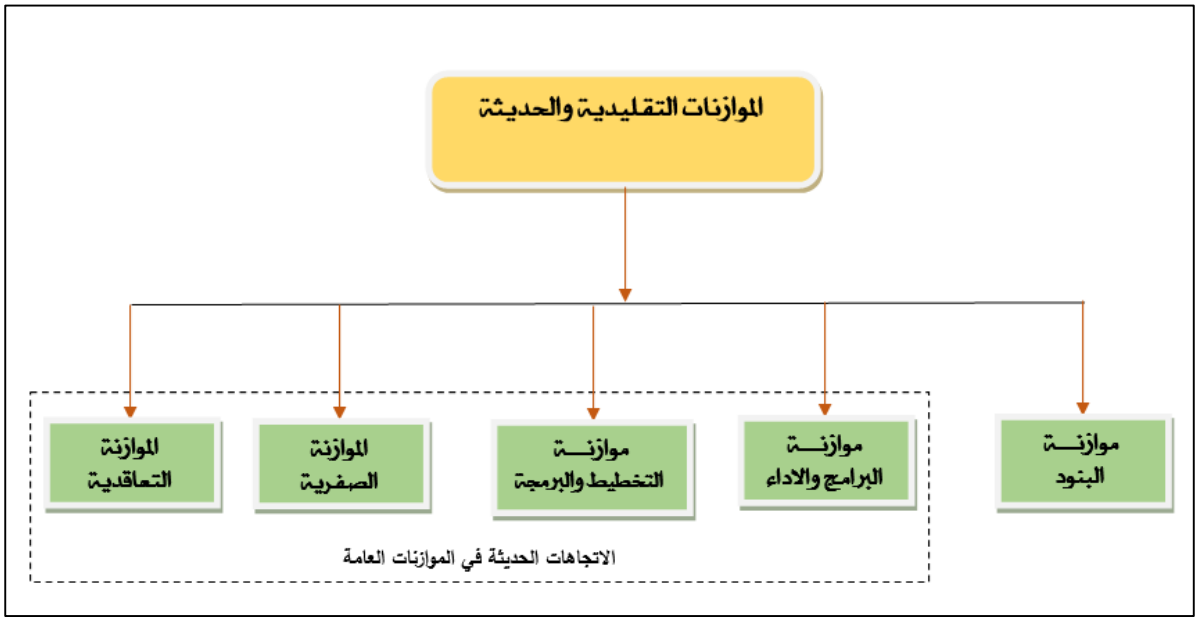

المصدر: من إعداد الباحث

1 ـ 3 ـ 2 ـ موازنة البرامج والأداء، ويطلق عليها اختصار موازنة الأداء، وهي محصلة محاولات إصلاح نظام الموازنة التقليدية في الويلات المتحدة الأمريكية، وخاصة من لجنة "هوفر" (وهي لجنة شكلها الرئيس الأمريكي "HOOVER" لدراسة أحوال الموازنة الأمريكية) التي أوصت بأن يعاد النظر في كل ما حول الموازنة من خلال نظام موازني يقوم على أساس المهام الوظيفية، وأوصت بنظام جديد للموازنة تحت اسم موازنة البرامج والأداء. ويطلق عليها عادة موازنة الأداء.

ويعرف مكتب الموازنة الأمريكية، موازنة البرامج والأداء بأنها " تلك الموازنة التي تبيّن الأهداف التي تُطلب لها الاعتمادات المالية، وتكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف، والبيانات والمعلومات الكمية (الإحصائية) التي تقيس الانجازات، وكل ما أنجز من الأعمال المدرجة تحت كل برنامج". (عصفور،2011، 207).

وموازنة الأداء كونها موازنة إصلاحية، تركز على كفاءة الأجهزة الحكومية في الانجاز، فهي تهتم بالانجازات، أو النتائج المتوقع تحقيقها، فلا يقتصر الأمر على الرقابة المالية على النفقات، لكنه يمتد ليشمل عنصر الكفاءة الإدارية في الانجاز. أي أن موازنة الأداء تهتم بالجانب الإداري، الذي يبين الانجازات والإعمال، إضافة إلى الجانب المحاسبي الذي يركز على الرقابة على النفقات. وهي بذلك تتميز عن الموازنة التقليدية من حيث أنها تساعد في توزيع الإمكانات المالية المتاحة لدى الدولة بشكل أفضل، وتساعد في تحسين عمليات تنفيذ المشروعات والبرامج الحكومية، وتوفر للمواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها لهم الدولة. كما تمتاز باللامركزية وبالمرونة، فهي تمنح المسئولين على التنفيذ الفرصة الكافية للتنفيذ، وتساعد السلطات التشريعية على الرقابة الفعالة (عطية، احمد، 2020).

ولكن تطبيق موازنة الأداء يتطلب توفر بعض المتطلبات الأساسية، مثل: تحديد الأهداف، وترتيب سلم أولوية لها، وتحديد الخدمات والنشاطات التي يجب أن تؤديها الجهات التنفيذية، واختيار وحدات ملائمة لقياس الأداء لكل خدمة أو نشاط، ووجود نظام لمحاسبة التكاليف، ونظام للمحاسبة القومية.. ولذلك وجهت لموازنة الأداء عدة انتقادات منها: صعوبة تحديد وحدات الأداء التي تقاس بها الانجازات لكل وزارة ومصلحة حكومية، فبعض الأنشطة يصعب تحديد معايير لها، وكذلك صعوبة توفير المعلومات التفصيلية عن نشاطات الأجهزة الحكومية المختلفة لعدم وجود أنظمة دقيقة للمعلومات، وكذلك ارتفاع تكلفة تطبيقها؛ لأنها تتطلب توفر كوادر مدربة على المحاسبة والمتابعة، ووجود أنظمة محاسبة ومتابعة متقدمة. (عصفور،2011).

1ـ 3 ـ 3 ـ موازنة التخطيط والبرمجة:

وهي أيضا نتاج محاولات تطوير الموازنة العامة في الولايات المتحدة، أقرت بتوجيهات من الرئيس جونسون عام 1965م، بحيث يتم العمل بها وفق جدول زمني في الوزارات والمصالح الحكومة الفيدرالية. غير أن الحماس لتطبيق موازنة التخطيط والبرمجة في الأجهزة الحكومية الفيدرالية قد تدريجيا مع تولي نيكسون الرئاسة عام1969، وتم التوقف عن استخدامها، والتخلي عنها عام1971م لتحل محلها الموازنة الصفرية.

ولم تتخل كل الأجهزة الحكومية عن استخدام أسلوب موازنة البرامج نهائيا بعد تطبيق الموازنة الصفرية، فقد استمرت وزارة الدفاع، وأجهزة أخرى، في تطبيق بعض جوانبها، ولذا عادت إلى استخدامها، ولكن بصورة معدلة بعد توقف العمل بالموازنة الصفرية في عهد الرئيس "ريجان" عام 1981م. (المرجع السابق).

وتهدف موازنة التخطيط والبرمجة إلى توفير المعلومات الأساسية لمتخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في استخدام الإمكانات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لإشباع اكبر قدر ممكن من حاجات المواطن.

وتتضمن موازنة التخطيط بعض مزايا الموازنات التي سبقتها، فهي تهتم بالمدخلات كالموازنة التقليدية، وتهتم بالمخرجات كما في موازنة الأداء. وهي تتميز بتحديد الأهداف بدقة وترتبها حسب أولويتها، وترفع من مستوى كفاءة وفعالية الإدارة الحكومية، وتحسّن ترشيد عملية اتخاذ القرارات في الأجهزة الحكومية، وأيضا تقوي الرقابة على تنفيذ المشاريع، وتركز على تقوية الترابط بين التخطيط والموازنة العامة. (شكري، 1990). ولكن تُنتقد من حيث: صعوبة تحديد الأهداف لجميع الأجهزة والأنشطة الحكومية تحديدًا دقيقًا، وصعوبة تحديد عوائد (ناتج) بعض المشروعات بشكل مادي وملموس، وكذلك ارتفاع تكاليف تطبيقها. (عصفور، 2011).

1 ـ 3 ـ 4 ـ الموازنة الصفرية:

الموازنة الصفرية هي المرحلة الخامسة من مراحل تطوير الموازنة الأمريكية، جاءت بعد محاولة تطبيق موازنة الإدارة بالأهداف عام 1970م لفترة قصيرة من الوقت. وفكرة الموازنة الصفرية ترجع إلى مقالة للأستاذ (لويس) عام 1952م بعنوان نحو"نظرية للموازنة". ثم إلى مقالة للأستاذ بيهر بعنوان"الموازنة الصفرية"عام 1970م.(المرجع السابق).

وتم تطبيق الموازنة الصفرية على مستوى الولايات في السبعينات، حيث طبقتها بعض الولايات الأمريكية وأولها جورجيا عام 1973م. وعندما وصل كارتر إلى منصب الرئاسة الأمريكية عام1976م، اصدر في بداية العام الموالي(1977) أمرًا بتطبيق الموازنة الصفرية في أجهزة الدولة الفيدرالية، وظهرت الميزانية الفيدرالية على الأساس الصفري لأول مرة عام 1979م. ولكن لم يستمر العمل بالموازنة الصفرية طويلا، فقد عاد العمل بموازنة البرامج عام 1981 بعد وصول ريغان إلى منصب الرئاسة الأمريكية . (علي، والعيد، 2019).

وتقوم الموازنة الصفرية على مبدأ عدم الاعتماد عند إعداد الموازنة على مسيرة الموازنة في السنة أو السنوات السابقة، فهي تقوم على دراسة وتقييم جميع البرامج والمشاريع الحكومية التي كانت قائمة في الموازنات السابقة من جديد

بقصد النظر في إعادة اعتمادها أو تعديلها أو عدم الأخذ بها في الموازنة القادمة. أي أنها لا تستثني مستوى الإنفاق الحالي من الدراسة التفصيلية والتقييم، ولا تفترض استمرار المشروعات، فمن المحتمل أن تُخفض أو تُلغى المشاريع التي تحت التنفيذ إذا تبيّن بعد إجراء التقييم لها أن كفاءتها أصبحت منخفضة. (شكري، 1990).

وعلى هذا الأساس، يتطلب أن يقدم المدير الإداري المبررات والدراسات التي تدعم برامجه القديمة وكأنها برامج جديدة يطلب الموافقة عليها لأول مرة، فالمدير الإداري مطالب بتقييم مشاريعه من نقطة البداية، فلا أولوية للبرامج التي تحت التنفيذ على المشاريع الجديدة.

مما تقدم، يتضح أن الموازنة الصفرية تركز على فعالية النفقات الحكومية، فهي تعمل على تحسين الخدمات من دون زيادة في النفقات أو في معدلات الضرائب على المواطن، وتركز على الربط بين المنفعة والتكلفة، وهي تنقل مسؤولية الدفاع عن البرامج واثبات جدواها من الإدارة العليا إلى الإدارة الوسطى.

ووجهت إلى الموازنة الصفرية العديد من الانتقادات، منها: صعوبة توفر البيانات الكافية عن البرامج والمشاريع المستهدفة، وصعوبة المراجعة السنوية لكل البرامج والمشروعات. وهي تحتاج وقت طويل للإعداد، وكادر مؤهل للتطبيق.(علي، والعيد،2019).

1 ـ 3 ـ 5 ـ الموازنة التعاقدية:

الموازنة التعاقدية هي المحاولة الأخيرة حتى الآن من محاولات تطوير الموازنة العامة، ظهرت نتيجة قصور الموازنات السابقة في تلبية الكثير من المتطلبات الحكومية. وكان أول تطبيق لها في عام 1996م عندما تبنتها الحكومة النيوزلندية.(السندي، 2020). ويتم تطبيقها حاليا في العديد من الدول، مثل: أمريكا، اليابان، كندا، وأوربا.(الركابي،2017).

في الموازنة التعاقدية تكون العلاقة بين الأجهزة المنفذة والحكومة علاقة تعاقدية يتم بموجبها تنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ العقد، على أن يراعي العقد التكلفة والمنفعة وعنصر الزمن. (عطية، وبيرش، 2020).

وتتميز الموازنة التعاقدية من حيث أنها تساعد على تقديم حلول ناجحة للعديد من المشاريع، وتساعد على تنفيذ المشاريع بكفاءة اقتصادية وفعالية، وساهمت في توصيل المخرجات المطلوبة للمواطن مع ترشيد الإنفاق العام، وكذلك تعمل على ربط الموازنة بالخطط التنموية طويلة الأجل.(سلوم، المهايني،2007). وهي بذلك ترسي مبدأ الربط بين الموازنة العامة وبين التخطيط، كما أنها تؤسس الشراكة (أوالتعاون) بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال أنواع مختلفة من عقود الشراكة.

وكما هو الحال في الموازنات السابقة، يواجه تطبيق الموازنة التعاقدية العديد من العقبات والصعوبات كونه يحتاج إلى دراسة مستفيضة للمشروعات المبرمجة من ناحية التكلفة والجدوى الاقتصادية وتقييم البدائل، و يحتاج كذلك إلى توفر متطلبات أخرى، مثل: وجود التشريعات والقوانين الكافية لاعتمادها، وتحديد معايير قياس الأداء المالي والفني،وتحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ، ووضع نظام لمحاسبة المسئول عن الخلل.(السندي، 2020).

2 ـ و اقع الميزانية العامة في ليبيا:

2 ـ 1 ـ نشأتها وتطورها، والمراحل التي تمر فيها:

نشوء الميزانية العامة (تعمل ليبيا بمصطلح الميزانية وليس الموازنة) في ليبيا يرجع إلى ما بعد الاستقلال عام1951م بوقت قصير. وقد مرت بثلاثة مراحل: المرحلة الأولى، هي مرحلة الميزانية الإدارية وتم تطبيقها من أواخر الخمسينيات(1958) حتى أوائل سبعينات القرن الماضي. واقتصرت الميزانية في هذه المرحلة على تغطية النفقات الإدارية وتحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، فهي لا تتضمن نفقات التنمية، ولا نفقات الدفاع؛ نظرًا للأحوال

الاقتصادية البائسة آنذاك، وكانت ميزانية متواضعة من حيث الحجم، على سبيل المثال، كانت قيمة النفقات المرخص بها في ميزانية عام 64/ 1965م، وهي السنة التي شهدت تطور كبير في إيرادات النفط (53251) ثلاثة وخمسون مليون ومائتين وواحد وخمسين ألف جنيه، وهذا المبلغ هو الأعلى حتى ذلك الوقت. وكذلك لم يكن للميزانية في بداية هذه المرحلة أساس قانوني متكامل، فالقانون المالي للدولة الليبية صدر في أكتوبر1967م.

والمرحلة الثانية جاءت بعد صدور قانون التخطيط عام 1970، الذي اقر ميزانية التنمية، وأصبحت الميزانية العامة في هذه المرحلة تتضمن الميزانية الإدارية وميزانية التنمية كل منها منفصلة عن الأخرى. أمّا المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الميزانية الموحدة، جاءت بعد تعديل بعض مواد القانون المالي للدولة عام 1989م ولا تزال، وأصبحت الميزانية في هذه المرحلة تضم الميزانية الإدارية، وميزانية التنمية والميزانيات المستقلة كميزانية الدفاع. تختص الميزانية الإدارية بالمصروفات والإيرادات الجارية، وتنظمها لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فيما تختص ميزانية التنمية، والتي ينظمها قانون التخطيط ولائحته بمصروفات التنمية والإيرادات المخصصة لها. وتتمتع الميزانيات الأخرى(المستقلة) بالاستقلالية الإدارية والمالية لتغطية نفقاتها وفقا لحاجة الدولة.

والميزانية العامة في دولة ليبيا لا تختلف عن غيرها من موازنات دول العالم من حيث المبادئ التي تسند إليها والمراحل التي تمر بها، فهي تستند على نفس المبادئ، وتمر بذات المراحل. وحيث أن إعداد مشروع الموازنة تقوم به السلطة المالية المركزية للدولة وغالبًا هي وزارة المالية(أو الخزانة). فقد نصت المادة الثانية من القانون المالي للدولة الليبية على أن تتولى لجنة مالية مختصة يكلفها وزير الخزانة(المالية حاليا) بأعداد مشروع الميزانية، والميزانيات الاستثنائية والميزانيات الملحقة، ومدة الميزانية (وفقا للمادة الثالثة) اثنا عشر شهرًا تبدأ من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة. وتشمل الميزانية العامة "برنامجا سنويا يعد مقدمًا بإيرادات ومصروفات مختلف الوزارات والمصالح، تحدد الإيرادات والمصروفات العامة على أساس الإمكانات المالية المعقولة بالاستناد إلى كافة البيانات المالية الفعلية الممكنة، وتقدر المصروفات كاملة دون أن نستنزل منها مصروفات تحصيلها". (نص المادة الرابعة من القانون المالي الليبي).

وأمّا بالنسبة إلى المراحل، تبدأ مرحلة الإعداد في شهر يونيو من كل عام، حيث يصدر وزير المالية قرارًا بالقواعد والتوجيهات اللازمة لتحضير الميزانية. وبناء عليه، تقوم الوزارات والإدارات الحكومية بإعداد تقديراتها من مصروفات وإيرادات، وتكون هذه التقديرات وفقا لنص المادة الخامسة من القانون المالي"المعدل" للدولة مفصلة وموضحا بها الأسس التي بنيت عليها، وتُرسل هذه المقترحات (التقديرات) وهي معتمدة من الوزير المختص في موعد أقصاه الحادي والثلاثون من أغسطس إلى الإدارة العامة للميزانية بوزارة المالية التي تقوم بدورها، وفق المادة الحادية عشر من لائحة الميزانية بدراسة ومراجعة (على أن يشترك في إعداد ومراجعة كل جهة المراقب المالي المختص بها) هذه التقديرات وتحيلها إلى لجنة المالية، التي تقوم بوضع هذه التقديرات في صورة إجمالية أولية (مشروع الميزانية)، وتناقشه مع وزير المالية، ليقوم الوزير بعد ذلك وبمقتضى المادة الثانية عشر من لائحة الميزانية برفع مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء لدراسته ومناقشته بعناية، ويقوم مجلس الوزراء بإجراء أية تعديلات قد يراها مناسبة وتنسجم مع اتجاهات السياسة العامة، ويتم وضع مشروع الميزانية في صورته النهائية.

وفي المرحلة التالية (مرحلة الاعتماد)، يقوم رئيس الحكومة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل(المادة الخامسة من القانون المالي) بإحالة مشروع الميزانية إلى مجلس النواب والذي يحيله إلى اللجنة المالية بالبرلمان للاطلاع عليه ومناقشته مع المسئولين في السلطة التنفيذية (الحكومة)، ومن ثم رفع التوصيات اللازمة إلى مجلس النواب. وتعقد جلسة خاصة لمجلس النواب لمناقشة مشروع الميزانية، ويحضر هذه الجلسة رئيس الوزراء والوزراء للرد على أية استفسارات التي ترد من أعضاء لجنة المالية والنواب الراغبون. وبعد الموافقة على مشروع الميزانية تتم إجازته بموجب

قانون اعتماد الميزانية العامة. ويصبح قانون الميزانية ساري المفعول يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، لتبدأ مباشرة مرحلة تنفيذ الميزانية، حيث يصدر وزير المالية تعميما بالإجراءات العملية لتنفيذ الميزانية. ويتم صرف المخصصات وتحصيل الإيرادات وفق القوانين النافذة ولوائحها.

وتربط" تقريبا" مع مرحلة التنفيذ، مرحلة الرقابة على الميزانية، وهي في الأصل من اختصاص السلطات التشريعية؛ لأنها تعد رقابة على السلطة التنفيذية للتأكد من مدى تقيدها بالإنفاق وبتحصيل الإيرادات. وتعتمد السلطة التشريعية في ذلك على تقارير دورية تقدمها لها إدارة الرقابة، وعلى التقرير السنوي لديوان المحاسبة.

هذا. وتحتفظ الحكومة الليبية بموجب المادة الرابعة عشر من القانون المالي للدولة بأموالها بمصرف ليبيا المركزي. وتكون للحكومة، وفق المادة الخامسة عشر، ستة حسابات منفصلة، وهي: الحساب العام، حساب الاحتياطي العام، حساب التنمية، حساب الدين العام، حساب العهد والأمانات، وحساب الطوارئ.

2 ـ 2 ـ هيكل الميزانية العامة بليبيا:

بداية، يقصد بهيكل الموازنة النواحي التنظيمية لإطار الموازنة وتقسيماتها وتبويباتها، وطرق جدولة البيانات المعروضة فيها. ويختلف هيكل الموازنة باختلاف نمط الموازنة بين الدول. وكذلك تختلف تقسيمات الموازنة في الدولة بين دولة وأخرى وفقا لأسلوب ونمط عرض الموازنة. ويهدف تقسيم الموازنة إلى عرض النفقات والإيرادات في شكل بيانات مجمعة ومتخصصة لتسهل على السلطتين (التشريعية والتنفيذية) وضوح الرؤية للأنشطة المختلفة التي يتم أداؤها مقابل النفقات المقرر صرفها، وكذلك الإيرادات المقرر تحصيلها، كما يخدم هذا التقسيم الجوانب المحاسبية والمالية، وكذلك عملية الرقابة على التنفيذ.

الميزانية العامة في ليبيا وبموجب المادة السادسة من القانون المالي للدولة تنقسم إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول يخصص للإيرادات، والجزء الثاني يخصص للمصروفات. ووفقا للمادة السابعة من القانون المالي، يتم الأخذ بالأساس النقدي عند تقدير المصروفات، وبالأساس النقدي المعدل عند تقدير الإيرادات.

وتُقسم الإيرادات العامة إلى أبواب وفقا لأنواعها، وتنقسم الأبواب إلى بنود وفقا لتعدد كل إيراد. وتقدر الإيرادات وفقا للسنة الحالية والسنتين السابقين (المادتين الثانية والسادسة من لائحة الميزانية). وتظم عملية تقدير الإيرادات جميع الإيرادات المتوقع تحصيلها وفقا للتشريعات النافذة، وإيراد الخدمات، وإيراد فائض قطاع الإعمال العام. وعموما، تدمج هذه الإيرادات في مصدرين هما: الإيرادات النفطية، والإيرادات غير النفطية.

وتّقسم المصروفات إلى أقسام (ويجوز تقسيمها إلى فروع) وتُقسم الأقسام إلى أبواب، وقد يُقسم كل باب إلى بنود. وكانت المصروفات(النفقات العامة) حتى عام 2015 تتوزع حسب المادتين(الثانية والثالثة) من لائحة الميزانية على ثلاثة أبواب: الباب الأول، المرتبات وما في حكمها، والباب الثاني، المصروفات العمومية، والباب الثالث نفقات الإعمال الجديدة، وبعد تعديل قانون الميزانية عام 2015م توزعت المصروفات على خمسة أبواب، هي: باب المرتبات وما في حكمها، باب نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل، باب مشروعات وبرامج التنمية، باب نفقات الدعم، وباب نفقات الطوارئ. وسيتضح هذا التقسيم أكثر عند مناقشة هيكل الميزانية الرديف لعرض تطور حجم النفقات والإيرادات العامة الموضح بالجدول رقم(1) التالي:

الجدول (1): تطورحجم (بالمليون دينار)الإيرادات والنفقات العامة في ليبيا بالفترة (1970 ـ 2022)

البيان	الفترة									
	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008	2010	2011
الإيرادات	570.5	6808.5	3012	2442	4738	4668.2	37106	72741	61503	15813
النفقات	375	5762	3905	2752	4629	5250.2	21343	44116	54941	23366
الفائض	195	1047	(893)	(310)	108	(58)	15763	28626	7004	(6553)
البيان	الفترة									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2021	2022
الإيرادات	70131	54763	21543	16843	8845	22337	49144	57365	105620	غ.م
النفقات	49123	64929	43814	53601	29171	32692	39286	45813	85776	غ.م
الفائض	16190	(10520)	(22271)	(19172)	(20376)	(10354)	9857	11552	19844	ـــــ

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، أعداد تغطي الفترة المذكورة .ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تمثل العجز.

ومن الإحصائيات الواردة بالجدول رقم(1)، الذي يوضح تطور الإيرادات والنفقات بصورة إجمالية في ليبيا خلال العقود الماضية، نلحظ أن الإيرادات العامة ارتفعت من نحو570 مليون دينار ليبي عام 1970م إلى أكثر من 6800 مليون دينار عام 1980م مدفوعة بتصاعد أسعار النفط،(الطفرة النفطية الأولى، والثانية)، ولكنها بدأت تتراجع عندما أخذت أسعار النفط في الانخفاض عام 1981، ثم تنهار في منتصف هذا العقد، لتصل إلى 2442 مليون دينار عام 1990م. ومع انتعاش أسعار النفط في نهاية التسعينات، أخذت الإيرادات العامة ترتفع حتى وصلت إلى أكثر من 72 مليار دينار عام 2008م، وأكثر من 70 مليار دينار عام 2012م، وغير أنها عادت وتراجعت بعد هذا العام نتيجة الظروف التي تمر بها ليبيا، وانخفاض أسعار النفط.انظر الجدول.

ولا يختلف نمط تطور النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فقد ارتفعت النفقات العامة هي أيضا من نحو 375 مليون دينار عام 1970م إلى أكثر من 5760 مليون دينار عام 1980م، وكان هذا الارتفاع مدفوعا بزيادة أسعار النفط، وبالتوسع في برامج التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة. وفي أوائل الثمانينات وكنتيجة لتراجع الإيرادات الناتج عن الصدمة النفطية التي حدثت في منتصف الثمانينات، تراجع حجم النفقات العامة ليبلغ نحو 3900 مليون دينار عام 1985، وحوالي 2750 مليون دينار عام 1990م. ولم يشهد حجم النفقات ارتفاع ملحوظ إلا بعد انتعاش أسعار النفط الذي بدءا في عام 1999م، واستمرت النفقات العامة في الارتفاع خصوصا مع زيادة تحسن أسعار النفط بحلول عام 2004، ليصل إلى أكثر من 44 مليار دينار عام 2008م ونحو 55 مليار دينار عام 2010م، وبلغ أكثر من 65 مليار عام 2013، ولكن في السنوات التالية (2014 ـ 2017)، تراجع حجم النفقات العامة بسبب الوضع الأمني الذي اثر على الناتج النفطي، وكذلك تراجع أسعار النفط. ثم ارتفع من جديد في السنوات الأخيرة كما يتضح من الجدول رقم(!).

وكنتيجة لتراجع أسعار النفط والحالة القاهرة التي أعلنتها مؤسسة النفط الليبية عدة مرات، حققت الموازنة العامة عجز تجاوز عشرة مليار دينار عام 2013، وبلغ نحو عشرون مليار دينار في السنوات (2014، 2016،2015)، وانخفض هذا العجز بنحو النصف عام 2017م. وتحول إلى فائض في العام الموالي(2018)، وذلك بعد فرض رسم على بيع النقد الأجنبي لتعويض النقص في تمويل الموازنة، وتضاعف فائض الموازنة عام2021م نتيجة ارتفاع سعر النفط

وتحسن ظروف إنتاجه المحلية، وأيضا تعديل سعر صرف الدينار الليبي في بداية هذا العام(2021).(راجع الجدول المذكور).

وأمّا بالنسبة لهيكل الميزانية العامة،والذي تظهر تقسيماته بالجدول رقم(2)، نجد أن الإيرادات العامة تأتي من مصدرين (رسم بيع النقد الأجنبي مصدر مؤقت وانتهي بحلول عام 2021)، هما: الإيرادات النفطية، والإيرادات غير النفطية، والتي تشمل الإيرادات السيادية، وإيرادات الخدمات، وإيراد فائض الإعمال بخلاف قطاع النفط.

الجدول (2): هيكل الموازنة الليبية بالقرة (2008، 2010 ــ 2021م) ... (الأرقام بملايين الدينارات، وهي مقربة لأقرب مليون)

البيان	الفترة					
	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات:	72741	61503	15813	70131	54763	21543
ـ إيرادات نفطية	64417	55713	15813	66932	51775	19976
ـ إيرادات غيرنفطية	8324	5790	983	3199	2988	1567
النفقات:	44116	54941	23366	49123	64929	43814
ـ المرتبات	-	-	-	-	-	23632
ـ التسييرية	11875	15121	17580	36733	42599	2689
ـ التنمية (التحول)	28903	23729	00	5500	13276	4482
ـ الدعم وموازنة الأسعار	-	8020	4414	11709	9409	12440
الفائض / العجز	28626	7004	(6553)	16190	(10520)	(22271)
البيان	الفترة					
	2015	2016	2017	2018	2019	2021
الإيرادات:	16843	8845	22337	49144	57365	105620
ـ إيرادات نفطية	10598	6665	19209	33476	31395	103369
ـ إيرادات غيرنفطية	6246	2180	3128	2435	2523	2251
ـ إيرادات رسم بيع النقد الأجنبي	—	–	–	13232	23447	—
النفقات:	53601	29171	32692	39286	45813	85776
ـ المرتبات	20307	19094	20293	23607	24512	33065
ـ التسييرية	3626	2488	4541	5663.	9429	7999
ـ التنمية (التحول)	3862	1748	1889	3390.	4638	17391
ـ الدعم وموازنة الأسعار	8220	5724	5790	6627	7235	20830
الطوارئ	—	—	—	—	—	4527
الفائض / العجز	(19172)	(20376)	(10354)	9857	11552	19844

المصدر: منقول من إحصائيات النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة). ملاحظة: بند المرتبات كان يظهر ضمن الموازنة التسييرية قبل عام 2014.

ويبدو واضحا أن إيرادات النفط هي المصدر الأساسي، فهي تشكل(نحو85%) من الإيرادات العامة في عامي 2008،2010.(سنوات الأزمة الحالية لا يمكن القياس بها). والحقيقة، هذه الأهمية النسبية العالية للإيرادات النفطية، والتي تعد خللا في هيكل الإيرادات العامة، مستمرة منذ عام 1970م. ومن الجدول رقم(2)، تتضح كذلك أبواب النفقات العامة بقيمها الإجمالية خلال الفترة المرصودة، وهذه الأبواب هي: باب المرتبات، وباب النفقات التسييرية، وباب نفقات التنمية، وباب نفقات الدعم وموازنة الأسعار. وكذلك باب الطوارئ،والذي أضيف في السنوات الأخيرة لتغطية النفقات الطارئة.

نستنتج من عرض تطور النفقات والإيرادات العامة، الارتباط الكبير من الإيرادات وأسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى، الارتباط بين الإيرادات والنفقات العامة، ومن ثم الارتباط الكبير بين النفقات العامة وأسعار النفط ، وهو ما يعني أن الميزانية تعاني من تقلب الاستدامة المالية كون أسعار التقط دائمة التقلب.

وكذلك نلحظ التفاوت الكبير بين بنود هيكل الميزانية الليبية وخصوصا في جانب الإيرادات، وهذا التفاوت هو خلل هيكلي تعاني منه الميزانية الليبية. وإذا نظرنا إلى النفقات العامة نلحظ الأهمية النسبية العالية لباب المرتبات، والذي تم فصله عن الميزانية التسييرية بعد عام 2013م، فهو يمثل 50% من إجمالي حجم المصروفات (النفقات العامة)، ويليه باب الدعم وموازنة الأسعار، والذي أصبح منذ عام 2011 يقتصر تقريبا على دعم المحروقات، والكهرباء، والنظافة، ثم أضيفت إليه منح الأبناء وكذلك صندوق الزواج في العامين الأخيرين(21/ 2022). وهذان البابان يشكلان ثقلًا كبيرًا على الموازنة العامة يكون من نتيجته تقليص باب مصروفات التنمية خصوصا في حال تراجع الإيرادات النفطية، كما هو الحال بين العامين 2014م، 2019م، فخلال هذه الفترة لا يشكل باب النفقات التنموية سوى نحو 10% من حجم النفقات. وإن كان ـ مرة أخرى ـ سنوات الأزمة لها ظروفها.

وبالاضافة إلى ما سبق، الميزانية الليبية تنقصها الشفافية، وتستشهد على ذلك بما ورد في تقرير تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية الصادر عن المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016)،حيث بيّن ضعف الشفافية، وأيضا تقرير صندوق النقد الدولي لعام2014م، الذي أشار أن ليبيا هي الأقل تقدما في تدعيم الحوكمة من بين بلدان شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، والدول العربية، وكذلك تقرير مؤشرات مدركات الفساد لعام 2019م الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، الذي أوضح أن ليبيا تأتي ضمن العشر دول الأكثر فسادًا في العالم.

ونضيف إلى هذه الشواهد السابقة على ضعف شفافية الميزانية الليبية، رفض مجلس النواب الليبي اعتماد ميزانية عام 2021م، حتى انه انتهى العام من دون ميزانية معتمدة، وسبب الرفض الأساسي وفقا لرئيس لجنة المالية بمجلس النواب هو عدم وضوح الميزانية.

الخاتمة:

استعرض البحث مفهوم الموازنة العامة للدولة، ودورها المهم في المجال الاقتصادي والاجتماع والسياسي، وكذلك أنماطها الحديثة، ثم انتقل إلى تحليل واقع الموازنة العامة في ليبيا. وخاص إلى النتائج الآتية:

1 ـ الموازنة العامة في ليبيا تسير على النمط التقليدي، فلم يطرأ عليها أي تعديل منذ نشأتها سوى بعض التعديلات الشكلية. ولعل استمرار تبني النمط التقليدي للميزانية يرجع إلى غياب الكوادر الفنية القادرة على إعداد الموازنات الحديثة، وسهولة إعداد الموازنة التقليدية. والمركزية العالية للإدارة العامة السائدة في ليبيا.

2 ـ تعاني الموازنة العامة في ليبيا من خلل هيكلي، وبخاصة في جانب الإيرادات، حيث يظهر تفاوت كبير بين مصادر الإيرادات العامة، فمعظم (أكثر من 85%) الإيرادات تأتي من العائدات النفطية.

كما أنها غير متكاملة مراحل الإعداد، وتعتمد على منهج آلي تراكمي في تقدير النفقات وعلى وجه الخصوص النفقات التسييرية، كما أنها لا تُعد وفق رؤية واضحة مخطط لها لعدم وضوح الرؤية الاقتصادية والمنهج الاقتصادي في ليبيا خلال العقود الماضية.

3 ـ رغم عرض بعض المؤشرات على الجمهور، ما تزال الميزانية الليبية بعيدة عن الالتزام بقواعد شفافية الموازنة، التي هي اليوم محل إجماع دولي على أنها اكبر ضمانة للدول للاستفادة من مواردها المحدودة،

وبناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بالاتي:

1 ـ العمل على تحديث الميزانية العامة من خلال الانتقال إلى الاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنة، حيث أن إتباع هذه الأنماط الحديثة سيزيد من فعالية الميزانية، وبرفع من كفاءتها ويجعلها تواكب التطورات الاقتصادية خصوصا أن ليبيا ـ

على فرض حصول استقرار سياسي ـ سوف تشهد تطورات اقتصادية عميقة. ويكون هذا الانتقال واقعي، وتدريجي، ويأخذ بعين الاعتبار الإطار الزمني للتحديث، وهنا يمكن الاستفادة من التجارب الدولية، خصوصا أن الأنماط الحديثة للموازنات تتطلب خبرة جيّدة غير متوفرة حاليا بمن تؤكل إليهم مهمة إعداد الموازنة. ويقترح الباحث الموازنة التعاقدية (ويمكن تشكيل لجنة علمية فنية لاختيار نوع الموازنة المناسب).

2 ـ العمل على معالجة الخلل الهيكلي في الميزانية للمحافظة على الاستدامة المالية. وتتطلب هذه المعالجة تبني إستراتيجية لتنويع الاقتصادي الليبي، ومعالجة الاقتصاد غير الرسمي المنتشر من دون أن يحقق أية عوائد للخزانة العامة. وفي ذات الوقت، العمل على تكامل الموازنة مع الخطط التنموية(حال إقرارها) بحيث تتجه أهداف الموازنة والخطط التنموية إلى الأهداف التي تحددها السياسة العامة للدولة، وذلك لان الموازنة لها علاقة وطيدة بأهداف الخطة في الاقتصاد المختلط السائد حاليا في ليبيا. كما أن الموازنة والخطة هما في الواقع أداتان لتحقيق التنمية الوطنية. وهذا الترابط لا يتحقق بصورة واقعية إلا عند إتباع الأنظمة الحديثة للموازنة، فالترابط بين الموازنة والخطة هو ترابط غير واقعي في ظل الموازنة التي تأخذ بالنمط التقليدي من حيث التبويب والتخصصات.

3 ـ تعد شفافية المالية اليوم ضرورة اقتصادية لا يمكن لدولة تسعى لتحقيق كفاءة الأنفاق العام وفعالية سياساتها المالية، والحد من إهدار المال العام أن تؤجلها، ولذا فأن هذا البحث يوصي بالالتزام بتطبيق قواعد شفافية الموازنة العامة.

لائحة المراجع:

أولا ـ الكتب:

1. العناني، حمدي أحمد .(1992). اقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، بيروت.
2. بركات، عبد الكريم صادق .(1992). الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. حشيش، عادل احمد.(2006). أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية.
4. شكري، فهي محمود .(1990). الموازنة العامة: ماضيها وحاضرها ومستقبلها،ط2. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
5. قطيش، عبد اللطيف .(2005).الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية. مكتبة الروضة الحديدية. الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
6. عبد المجيد، عبد المطلب .(2010).الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
7. عصفور، محمد شاكر.(2011). أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
8. نصر الله، عباس محمد .(2015). المالية العامة والموازنة العامة، منشورات مكتبة زين الحقوقية والأدبية. بيروت. لبنان.
9. ناشد، سوزي عدلي.(2008). أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

ثانيا ـ أوراق بحثية، رسائل علمية، تقارير:

10. الخوري، راني.(2013). الموازنة في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني .Info @ jsf .org
11. السندي، علي.(2020). دور الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة وأثرها على التنمية المستدامة. ورقة مقدمة لندوة علمية في جامعة الحدباء. من الموقع: (research Gate.338384902).

12. الركابي، ناجي شايب.(2017). الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52. ص:275 ـ 298
13. الزوبيك، فتحي.(2001). إمكانية إعداد الموازنة على الأساس الصفري في بعض الوحدات الإدارية العامة. رسالة ماجستير. جامعة بنغازي.
14. العبيدي،احمد يوسف.(2000). إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء في بعض الوحدات الإدارية العامة. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.
15. العبيدي، عبد الحميد علي.(2018). مدى ملائمة موازنة الأبواب والبنود كأداة تخطيط ورقابة على المال العام(دراسة حالة بمراقبة الخدمات المالية ببنغازي). رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
16. سلوم، حسن عبد الكريم، والمهايني، محمد خالد.(2007). الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64. ص: 92 ـ 116.
17. عطية، عز الدين، وبيرش، احمد.(2020). أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة. مجلة إدارة الإعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد06، العدد02. ص: 409 ـ 828.
18. علي، مسعودي، والعيد، تيجاني محمد.(2019).الموازنة الصفرية (النشأة ، المفهوم، المزايا والعيوب). مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد02،العدد0، ص: 203ـ210. جامعة لخضر. الجزائر.
19. المنظفة الليبية للسياسات والاستراتيجيات .(2016). تقرير تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
20. مجموعة من الخبراء الدوليين.(2012). أولويات إصلاح الإدارة المالية العامة في الأوضاع الجديدة في ليبيا. صندوق النقد الدولي.
21. تقرير صندوق النقد الدولي.(2014). الموقع الالكتروني.
22. منظمة الشفافية العالمية.(2019). تقرير مؤشرات مدركات الفساد..
23. النشرة الاقتصادية.(أعداد مختلفة). مصرف ليبيا المركزي.
24. القانون المالي الليبي. ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن الليبية.

استراتيجية استغلال التراث المعماري في تنمية الاقتصاد المحلي: حالة بلاد زيان بالأطلس المتوسط الأوسط

Strategy for the exploitation of architectural heritage in the development of the local economy: the case of Zaian Country in the Middle Atlas

بوبكر جمال

أمين جمعية أجيال للبحث في الثقافة والتربية والتنمية، وطالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، المغرب

الملخص:

يهدف هذا العمل تسليط الضوء على البعد الاقتصادي للتراث المعماري، وكيفية استغلاله في التنمية الاقتصادية المحلية، خاصة في المناطق والمجتمعات الجبلية التي تعاني من نقص حاد في فرص الشغل، أمام تواجد مصادر اقتصادية قادرة على تجاوز تلك الحاجة، والممثلة أساسا في المشاهد الطبيعية السياحية والتراث المعماري الفريد والمتنوع، وهو ما يضعنا أمام إشكالية استغلاله في وضع استراتيجيات من طرف مختلف المتدخلين في تعزيز فرص تطوير الاقتصادات المحلية وجعل التراث قاطرة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التراث، التراث المعماري، التنمية الاقتصادية، بلاد زيان، المغرب، التنمية المحلية.

Abstract

This work aims to highlight the economic dimension of the architectural heritage and how to exploit it in local economic development, especially in regions and mountain communities with severe labour shortages In the face of the existence of economic sources capable of overcoming that need, mainly represented in tourist landscapes and the unique and diverse architectural heritage s economic development, which poses the problem of exploiting it to develop strategies by different interveners in promoting opportunities for the development of local economies and making heritage a locomotive for sustainable economic development.

Keywords : Heritage, Architectural Heritage, Economic Development, Zaian Country, Morocco, Local development.

مقدمة:

تسهم دراسة التراث الانساني بمختلف أنواعه، في خلق صورة مركبة لحياة المجموعات البشرية عبر الزمن، كما أنها تبرز قيمة ما أنتجه المجتمع من أنماط ثقافية، لكن في الغالب ما نتوقف في دراسة التراث عند الجرد والتصنيف وإبراز الخصوصية والوظائف، دون تجاوز ذلك إلى فكرة نقله من الجمود إلى الفعالية في تنمية المجتمع وتطويره اقتصاديا. إذ نجد العديد من الدراسات (أحلنا على بعضها في هذا المقال) التي تناولت موضوع العمارة والتراث المعماري، من جانب الجرد والتصنيف، باعتماد منهج وصفي، دون أن تنتقل إلى مستوى طرح إشكاليات تهم الاستفادة منه في تنمية الاقتصاد المحلي، لذلك ركزنا في هذا المقال، على إبراز خصوصية معمارية فريدة بمجال جغرافي يعرف بالأطلس المتوسط الأوسط، حيث تستقر مجموعة من القبائل الأمازيغية، التي اعتمدت في فترات تاريخية سابقة على نمط الانتجاع، ما أفرز عمارة متنوعة من حيث الأشكال والأنماط، تطورت بتطور الظروف التاريخية التي عاشتها القبائل سواء في علاقتها الداخلية مع محيطها الجغرافي، أو في علاقتها الخارجية مع الاستعمار الفرنسي. كل ذلك أفرز تراث معماريا سنحاول في هذا العمل وصف ظروفه التاريخية، مع ضرورة تجاوز ذلك الوصف، نحو اقتراح بعض الاستراتيجية التي بإمكانها أن تخرج التراث المعماري بتلك المنطقة من الجمود، إلى المساهمة في التنمية المحلية لقبائل زيان.

أهمية الدراسة

يحتل التراث المعماري مكانة مهمة ضمن أشكال التراث الانساني المادي الذي أنتجه الإنسان عبر الزمن، وأبدع في تصميم أشكاله المختلفة تماشيا مع ظروف وأنماط عيشه المختلفة؛ خاصة في المناطق الجبلية المغربية التي تميزت بسيادة أنماط اقتصادية هيمن عليها نمط الترحال والانتجاع لفترات زمنية طويلة. وإذا ما وجهنا نظرة ثاقبة نحو مجالات الأطلس المتوسط الأوسط عامة، وعلى الخصوص مجال بلاد زيان، فإنّنا نجد المجموعات البشرية قد أنتجت في فترات ما قبل الحماية الفرنسية أنماطا معمارية تماشت ونمط الانتجاع، قبل أن تتحول تلك الأنماط بفعل عامل الاستعمار إلى أشكال معمارية محلية، استغل فيها الإنسان الوسط الطبيعي، فأنتج بذلك لوحات معمارية فنية تارة تبرز أصالة المجتمع القبلي، وتارة أخرى حداثة المجتمع الأوروبي.

إشكالية

خلف الإرث التاريخي لقبائل بلاد زيان مجموعة من الأنماط المعمارية، فرغم تميزها بخصوصية فريدة قل نظيرها بين جهات المغرب، إلا أن استغلالها في الاقتصاد المحلي، يبقى ضعيفا، ما يضعنا أمام وصف تلك الخصوصية التاريخية والثقافية لتلك العمارة، من خلال طرح السؤال الإشكالي الآتي: ما مدى استغلال المجتمع المحلي ببلاد زيان خاصة والأطلس المتوسط الأوسط عامة، تراثه المعماري في خلق تنمية ترابية مستدامة؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إبراز خصوصية التراث المعماري بتلك الناحية الجغرافية، من حيث وظائفها المتنوعة وخصائصها الفنية الفريدة، بالاعتماد على منهج وصفي تحليلي، نبرز من خلاله أهمية التراث ودوره في التنمية، كمحاولة لتجاوز النظرة

الضيقة للتراث، والتفكير في وضع استراتيجيات من طرف مختلف الفاعلين لاستغلاله في تنمية المجالات الترابية المحلية، وتطويرها اقتصاديا.

حدود الدراسة

رغم اعتمادنا على بحث ميداني في تتبع الأشكال المعمارية التي أفرزتها النظم الثقافية لقبائل بلاد زيان، إلا أننا ركزنا على مجالات جغرافية تتمركز ضمن مجال قبائل أيت سكوكو الواقعة بين مدينتي خنيفرة وأزرو، إضافة إلى أن تركيزنا في هذا العمل، كان ضمن تتبع نطاق زمني لا يتجاوز القرن 17م، بالنسبة لتطور الأشكال المعمارية، أمام استمراريتها إلى يومنا هذا، في بعض المناطق والمجالات التي لازالت تعتمد نمط الانتجاع.

أولا: نظرة تاريخية- اقتصادية للتراث المعماري بالأطلس المتوسط الأوسط

قدم الباحث E .Laoust دراسة حول " السكن عند المنتجعين بالمغرب الأوسط"[1] سنة 1935م، وتطرق فيها إلى مقارنة الأنماط المعمارية بالأطلسين الكبير والمتوسط، خاصة لدى قبائل زيان وبني مجيلد وأيت سكوكو. فقد تميزت قبائل الأطلس المتوسط الأوسط بأنماط معمارية، تطورت مع الزمن، ففي فترة ما قبل الحماية الفرنسية، ساد السكن في الكهوف والخيام، لدى معظم القبائل، حيث تماشت تلك الأنماط المعمارية مع نمط عيش القبائل الممثل في الانتجاع. أما مع بداية توغل الاستعمار الفرنسي في المجالات الأطلسية، تأثرت عمليات الانتجاع بالقرارات[2] التي أصدرتها سلطات الحماية، والتي همت تقنين وتحديد مجالات الانتجاع، وهو ما فرض على المجموعات البشرية أنماط عيش جديدة هيمن عليها نمط الاستقرار، وغير من اقتصادها المحلي، ما أفرز تحولين معماريين في المشهد المعماري التقليدي القائم على الكهف والخيمة، ليحل محله نمط الإغرم عند المستقرين بالجبل، ونمط تدارت في مناطق الدير والأزغار.

1- عمارة الكهوف والخيام فترة ما قبل الاستعمار

تنتشر الكهوف ببلاد زيان، بشكل كبير بمنطقة زاوية "إفرن"[3]، وكهوف منطقة "أم الربيع" ومنطقة "فلات"[4]، والتي يمكن تقريب تاريخ[5] تشكيلها الجيولوجي إلى الزمن الثاني، حيث كانت منطقة الأطلس المتوسط عبارة عن أحواض اجتاحتها البحار، وترسبت عليها طبقات سميكة من الكربونات، وباعتبار هذه التكوينات التضاريسية الكلسية تعود الى العصر الكريتاسي أو الطباشيري فإنه يمكن تقريب عمر تشكلها كمغارات طبيعية إلى حوالي 65 مليون سنة[6].

---

1 Laoust Emile , (1935), l'habitation chez les transhumants du Maroc central , institut des Hautes études Marocaines , Libraire Larose , Paris.

2 يُظر :

- Général Goudot, (7 octobre 1931), Conclusion d'ensemble des études sur la transhumance dans la Région Meknès , dans Archives Marocaine cote N° F-F 072.

- Célérier Jean, (1927), la transhumance dans le moyen atlas , Hespéris,T7, 1er trimestre, p 66.

3تبعد عن مركز مدينة مريرت بحوالي 30 كلم في اتجاه الشمال.

4 تبعد عن مركز مدينة مريرت بحوالي 25 كلم في اتجاه الشرق.

5 نشير الى اختلاف التاريخ الجيولوجي عن التاريخ البشري، حيث يمكننا الاول من معرفة زمن تشكل هذه التضاريس الكلسية، في حين الثاني يمكننا من معرفة زمن استغلال المجموعات البشرية لها في حياتها اليومية.

6 فرنسوا جون تروان، (2006)، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، طبعة 1، دار طارق للنشر، الدار البيضاء، ص 204.

استعملت قبائل بلاد زيان تلك الكهوف لفترات قديمة نجهل تاريخها، كمأوى يحميها من المخاطر المحيطة بها. وبالعودة الى طرق باب الهجرات خلال العصر الوسيط، سواء لدى شرفاء زاوية إفران الذين ترجع أصولهم الى الجنوب الشرقي، من سلالة مولاي علي الشريف كما تفيد أغلب الروايات الشفوية في المنطقة، والتي استغل صلحاؤها الكهوف الموجودة في المنطقة، لوظيفة السكن، قبل أن تشيد زاويتها بالمنطقة، كما استمر الصلحاء في جعل تلك الكهوف أماكن للخلوة والتعبد. الشيء نفسه في منطقتي "أم الربيع" و"فلات" حيث أقوى قبائل بلاد زيان[1]، التي تعود أصولها حسب الرقيب de la chapelle[2] إلى منطقة أسول عند شرفاء سيدي بو يعقوب بالقرب من مدينة تنغير الحالية، التي استغلت الكهوف في السكن لفترات زمنية معينة.

لم يقتصر تاريخ الكهوف كنمط استغله الإنسان ببلاد زيان على فترات الهجرات القبلية الكبرى خاصة خلال القرن 17م، وإنما ارتبطت بنمط اقتصادي قائم على الانتجاع، إذ استغلتها القبائل في رحلتها الانتجاعية بين الجبل وأزغار، في السكن وحراسة ماشيتها، كما تختزن الذاكرة الجماعية ارتباط الكهوف بفاجعة الاستعمار، وكيف استعملتها القبائل، خاصة النساء والشيوخ والأطفال كمخابئ من سطوة الجيش الفرنسي، وشكلت منطقة انطلاق المقاومة وعملياتها المفاجئة على جيوش الاحتلال الفرنسي.

إذا ما أردنا أن نحدد المجالات التي تتواجد فيها الخيام على مستوى المغرب عامة، ومجال بلاد زيان خاصة، فنجدها أينما وجد الترحال والانتجاع، كما هو الحال عند قبائل زيان، أيت مطير...وغيرها من القبائل الأمازيغية. من الملاحظ بالمجال، أن المناطق التي يحضر فيها نمط الانتجاع ، بمجالات أزغار على هضبة زيان، وجزء[3] من هضبة بني مكيلد، ومجالات المراعي الجبلية بكل من أجزاء من هضبة أجدير، وويوان، وأكلمام أزكزا، حيث تقوم القبائل سواء الزيانية أو المنتمية إلى اتحاد قبائل أيت سكوكو بالانتجاع صيف وشتاء كل سنة. وهو ما وصفه الرحالة "شارل دوفوكو" خلال القرن 19م بقوله: "صادفنا فخذة أيت عمر[4] في سفر : كانت الثيران المحملة بالخيام والامتعة تسير وسط الركب على شكل صف طويل، وكانت النساء تسير وراءها، وكانت الاغنام والماعز في جوانب هذه القافلة التي يسوقها بعض الرعاة"[5].

صورة 1 نموذج لخيمة تقليدية بمجال بلاد زيان

1 نتحدث هنا على وجه الخصوص عن قبائل امرابطن، ضمن اتحادية قبائل أيت سكوكو التي تشكل مجتمعة مع اتحادية زيان تسمية بلاد زيان.

2 Lieutenant de la chapelle, (1931), Le sultan Moulay Isma'il et les Berbères sanhaja du Maroc central, archives Marocaines, vol 28 , p 63.

3 هنا نتحدث عن الجزء المتوجد من مريرت إلى نواحي "بوشبل" و "الصخيرات" وهو الجزء الذي ينتمي إلى قبائل أيت سكوكو.

4 قبيلة ضمن اتحاد قبائل أيت سكوكو.

5 دوفوكو شارل، (1999)، التعرف على المغرب 1883-1884 ، ترجمة المختار العربي، طبعة 1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ص 63.

يحيلنا هذا النص في هذه الفترة من الزمن، على نمط الترحال بمجال هضبة "زيان"، كما يحيلنا على مكان تواجد الخيام خلال فترة المواسم بين أزغار والجبل ثم العودة في فصل الشتاء حين تصير الأجواء المناخية غير مستقرة في الأول من دجنبر من كل سنة.

أشار E.Laoust الى أن الخيمة، حكر على بعض المجالات دون غيرها، وأنها معروفة عند أمازيغ ملوية العليا، والأطلس المتوسط، وهضاب جنوب مكناس إلى حدود المعمورة.[1] أما عن أصولها فتفيد الرواية الشفوية، أنها وافدة مع القبائل الصحراوية القادمة من الجنوب الشرقي المغربي، أثناء الهجرات القبلية الكبرى خلال القرن 17م.

2- عمارة إغرم وتدارت فترة الحماية الفرنسية

صورة 2 نموذج لإغرم بمجال بلاد زيان

تنتشر "تغرمت" أو "إغرمان" أو "إغرم"[2]، بكل من الأطلس الكبير والمتوسط والصغير والريف المغربي، وتختلف أنواعها وأشكالها. فنجد بعضها في باطن الارض يصطلح عليها بالمطمورات، وهي أقدم المخازن التي وجدت في شمال إفريقيا والمغرب بالخصوص. فقد ذكر حسن الوزان "أن هذا التجمع من المطامر منحوت شمال مدينة فاس في جبل من حجر كلسي حيث توجد حفر عميقة تحفظ فيها الحبوب سنين عديدة ... وفي تامسنا انتشرت المطامر الخصوبة بسائطها وجودة حبوبها"[3].

كما تحدث "بيرون" عن أنواع أخرى من إغرم، هي عبارة عن قبور على شكل صوامع، وحدد مجالها في الجزائر والمغرب، والتي عُرفت بشكل كبير في المناطق المجاورة للأندلس في العهد الكاثوليكي. تتخذ شكلا أسطوانيا يتم إغلاقها بحجر كبير على شكل لوحة. ونجد نماذج منها بمنطقتي "موكادور" و"وهران". هذا ونجد عملية التخزين داخل السكن بالنسبة للساكنة المستقرة، والمنتشرة عند ساكنة الأطلس المغربي، ومنطقة القبايل بالجزائر، بالإضافة إلى مخازن الريف المغربي، التي تسمى "الهري"، وتبنى من الخشب والحجر والركائز ويتم النزول إليها بواسطة فتحة ودرج صغير[4].

1 Laoust Emile, (1920), Mots et choses berbères : Notes de linguistique et d'ethnographie, Chalamel, Paris, p20.

2 هذا التحديد اللغوي أشار إليه Laoust في "الكلمات والاشياء الامازيغية"، تنطق تغرمت بالجنوب المغربي، وإغرم بالأطلس الكبير، وجمعها إغرمان أو تغرماتين.. يجمع الباحثون حول أن "إغرم" يحيل على المخازن الجماعية باعتبارها مؤسسات للتخزين المشترك بين أفراد القبيلة. كما يحيل أيضا على البنايات المربعة والمنازل السكنية، كما نجد عند قبائل أيت بوكماز، وأيت عباس، وحسب Laoust فإن طبونيم "إغرم" يدل على مكان محصن، وأسوار، ودوار أو قرية. أنظر:

- Zarguef, (2001), Ighrem, Encyclopédie berbère, vol 24, p 3669.

أما بالنسبة لأيت سكوكو فيتخذ إغرم باعتباره عمارة مرتبطة بالتخزين شكلين، الأول أعريش للتخزين، والثاني"إغرم" للسكن والتخزين معا، كما نشير إلى أنه قبل الوصول إلى نمط أعريش أو إغرم كانت بعض أنماط التخزين بتراب أيت سكوكو، وهي نماذج قليلة الاستعمال، متمثلة في تسرافت، أو المطمورة.

3-حسن الوزان،(1983)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر،طبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص105.

4 M. Peyron et J. Vignet-Zunz, (1999), Greniers, Gland – Hadjarien, vol 21, p 6.

أما "إغرم" عند أيت سكوكو، ببلاد زيان، والمعروف في الأطلسين الكبير والمتوسط، والذي صنفه Peyron ضمن المخازن الجماعية التي لا تختلف عن "أكادير"، إلا على مستوى عدد الغرف والشكل الهندسي، أما المرافق ومواد البناء فهي نفسها. وتنتشر هذه المخازن على طول خطوط الانتجاع، وهي قليلة العدد بالأطلس المتوسط لسبب تواجد "تدارت"، التي تلعب دور التخزين، فنجدها بكل من مناطق "ألغس"، "تقليت"، "أم الربيع"، "الحمام" وأزغار.

يعد هذا النمط من العمارة، عند قبائل بلاد زيان، خاصة قبائل أيت سكوكو، نمطا فريدا، لكونه ينتشر بشكل كبير لدى هذه القبائل في المناطق الجبلية، ويعود إنتاجه إلى فترة سيطرة السلطات الفرنسية على المعابر من المراعي الجبلية نحو مراعي أزغار، حدث/ أو تمّ ذلك بعد معركة الهري سنة 1914م، وقد استعملت فيه مواد محلية إضافة إلى مواد مستوردة مع الاستعمار كالمسمار والزنك، أما وظيفته فتمثلت في تعويض الخيمة في المجال الجبلي في فترات الشتاء التي لا تتحمل فيها الخيمة الرياح والثلوج، بعد انحصار القبائل وجها لوجه أمام الظروف المناخية في الجبل.

يقودنا الحديث عن نمط إغرم بالجبل إلى نمط تدارت بمجالات الدير والآزغار، إذ تتخذ "تدارت" اسم "تخامت" في اللهجة الأمازيغية المحلية، ما يدل على انتقال الخيمة إلى "تدارت" على المستوى اللغوي، ومنه على المستوى المعماري. فإذا كان كل من الكهف والخيمة، نمطين سكنيين في فترة أعدناها إلى ما قبل دخول المستعمر الفرنسي لبلاد زيان سنة 1914م، فإن "تدارت" جمعت بين وظيفتيهما، فالكهف عُوّض بمخزن تحت أرضي، تخبأ فيه المؤن، ويسمى "الكْفْ" باللهجة الأمازيغية المحلية، أما الخيمة فأصبحت جزء من مرافق "تدارت"، بتقسيم تدارت إلى مرافق كانت موجودة أثناء استعمال نمط الخيمة من طرف القبائل.

كل هذه الوظائف التي أملتها المتغيرات الاقتصادية، من نمط الانتجاع الى نمط الاستقرار. ستجعل من تدارت الشكل المعماري الذي سيلبي هذه الوظائف. إلى جانب "إغرم" الذي بُنِيَ أساسا من فكرة التخزين، فقد أضيفت له مهمة السكن فيما بعد، والذي نجد له حضورا داخل "تدارت" من خلال "بيت الخزين" أو "إغرم الخزين".

وينتشر نمط "تدارت" بكل المناطق الجبلية المغربية، ويتميز بالسطح المسطح، حيث نجده بالأطلس المركزي والصغير والمتوسط. مبنيا بالتراب في حين يشكل بالأطلس المتوسط خصوصية فريدة. بتواجد نوعين من السكن جنبا إلى جنب الأول مبني بالتراب، والثاني بالحجر. وتتخذ "تدارت" في أغلب المناطق شكلا متفرقا[1] بين ثنايا الحقول الزراعية. وتحتل بالأطلس المتوسط موقعها بالمناطق العليا بالبقريت، وتمحضيت، ومرموشة، وبولمان، وبني مكيلد، وأيت يوسي، وأيت سغروشن. لكن عند قبائل أيت سكوكو ببلاد زيان فتشكل خصوصية هندسية تتمثل في السقف القصير.

هذا الانتشار لعبت فيه الطبوغرافية الدور الكبير، حيث المجال الهضبي الذي تقل فيه التساقطات الثلجية مقارنة بالجبل الذي يستقبل كميات كثيفة تتجاوز 600 ملم سنويا، ما يسمح للثلوج بالاستمرار على القمم العالية الى حدود نهاية

1 السكن المتفرق نوعان: منتظم تكون فيه المنازل موزعة بشكل منتظم، وغير منتظم تتوزع فيه المنازل بشكل فوضوي وسط المجال، يُظر: - بالفقيه محمد (وآخرون)، (1988)، أوليات في الجغرافية الزراعية، الطبعة 2، منشورات صومابروب، الرباط، ص88.

شهر مارس ودخول شهر أبريل. أما المجال الهضبي حيث ينتشر نمط عمارة "تدارت" التي لها سطح مسطح، فتقل به التساقطات الثلجية ما يسمح بتشييد هذا النوع من العمارة.

أشار E. Laoust إلى أن إشكالية السكن عند منتجعي الأطلس المتوسط تتميز بالتعقيد نظرا لتعدد أنواع السكن[1]، ما يجعلنا نتيه في تحديد بشكل أدق تاريخ استعمال هذا النوع من العمارة عند "أيت سكوكو". إذ يمكن تقريب أصولها من حيث الهندسة ومواد البناء، التي تشبه الى حد كبير التقنيات المتواجدة عند سكان الجنوب الشرقي المغربي. خصوصا في نمط "تدارت" المشيدة بالتراب. أما تدارت المشيدة بالحجر فيصعب التأصيل لها بشكل أدق، إذ يعيدها E. Laoust إلى الأصول الرومانية[2]، وهي الإشارة نفسها التي أحال عليها الرحالة De Segonzac، الذي وصف السكن بمنطقة "تونفيت" على أنه "مشيد بالحجر بدون اسمنت، مرصن بالتراب، الأبواب والنوافذ والأعمدة كلها من الخشب، يسميها السكان "تدارت إرومين" والتي سكنها المسحيون قبل دخول الإسلام إلى المنطقة"[3]. هذه الإشارة التي قدمها De Segonzac، يمكن أن تتوافق مع تدارت المبنية بالحجر عند أيت سكوكو، إذ سجلنا تشابه المواد وطرق البناء مع مثيلتها بمنطقة "تونفيت".

ثانيا: استمرارية الأشكال المعمارية في الفترة الراهنة

قطعت العمارة التقليدية لدى قبائل بلاد زيان، أشواطا من التطور، لتصل إلينا اليوم، بشكلها الحالي، إذ تطورت الأنماط المعمارية بالمجال من الكهف، إلى الخيمة، عبورا بالنوالة كمرحلة انتقالية بين سكن الانتجاع وسكن الاستقرار، ثم إغرم، وتدارت. وباعتمادنا على الاستمارة[4]، حاولنا الوقوف على الثابت والمتحول في هذه العمارة التقليدية، على مستوى الوظائف، والتقنيات ومواد البناء.

1- على مستوى الوظائف

تختلف نسب الاعتماد على نوع من العمارة التقليدية، دون غيرها، حيث تم التخلي عن السكن في الكهوف، وتم تعويضه ببعض الأنشطة المرتبطة بتربية الماشية، في حين وجدنا أن الخيمة، لم تعد تستغل، إلا في المناسبات والاحتفالات القبلية

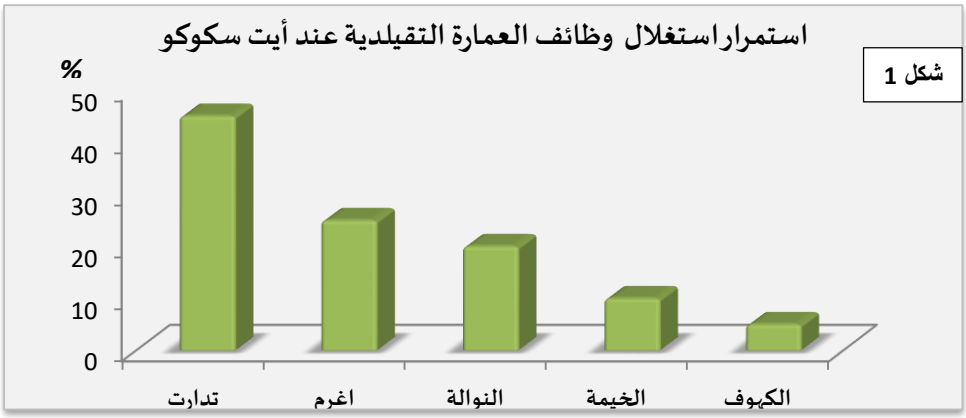

1 Laoust Emile , L'habitation chez les transhumants du Maroc centrale, op.cit., p 292.

2 Op.cit., p 291

3 De Segonzac Marquis, (1910), Au Cœur de L'Atlas : Mission au Maroc 1904-1905, Emile Larose, Paris, p 69.

4 اعتمدنا على عينات من مجال بلاد زيان إضافة إلى الملاحظة بالمشاركة، بالتركيز على مجال قبائل أيت سكوكو ومن بين الخلاصات التي توصلنا إليها بخصوص التابث والمتحول في التراث المعماري بتلك المنطقة، تظافر عدة عوامل تاريخية تمثلت في الاستعمار، وعوامل طبيعية شكل المناخ أبرزها، إضافة إلى العوامل السوسيو-اقتصادية والثقافية التي همت دينامية الوسط القروي المغربي عامة، والتي يمكن تلخيصها في التحول من مجتمع قروي إلى مجتمع حضري .

الكبرى، كالزواج، والأعياد الوطنية... أما النوالة، فقد سجلنا استمرارها، خصوصا عند الرعاة، كما أصبحت وظائفها متعددة، منها السكن، والتخزين، والطبخ، والاستحمام... في حين وجدنا أن نمط إغرم، استمر حضوره في المجال، كنمط للسكن و التخزين، عكس تدارت التي أدخلت فيها وظائف كل الأشكال المعمارية السابقة.

أما بخصوص وظائف التخزين، فقد وجدنا أنها تراجعت، ما بين فترة ما قبل 1912م، وفترة بعد 1956م إلى الآن، ذلك

شكل 2 تغيروظيفة اغرم بين السكن والتخزين والسياحة خلال فترة 1912- 1956

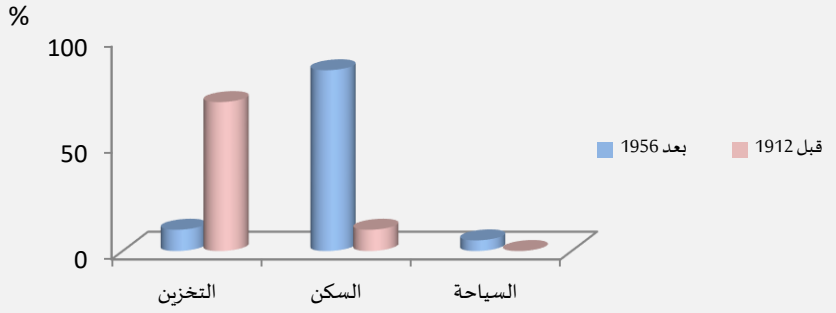

بزيادة الاهتمام بوظيفة السكن أكثر، حيث تم التخلي عن الخيمة التي كانت تلعب تلك الوظيفة بامتياز، كما أسهمت التجهيزات الحديثة، ووصول الكهرباء إلى العالم القروي، في ضعف وظيفة التخزين، بفعل استعمال التجهيزات المنزلية الحديثة. كما أضيفت بعد الوظائف الجديدة إلى هذه العمارة التقليدية، والمتمثلة في الوظيفة السياحية، إذ تخصص بعض الغرف، والنوايل للكراء، لفائدة زوار المنطقة.

2- على مستوى التقنيات ومواد البناء والحرف

شهدت تقنية البناء بالتابوت في بناء تدارت المشيدة بالتراب، عدة تحولات، إذ أصبح يدخل في تركيبتها الإسمنت، خاصة في التسقيف، والتبليط، عوض الركائز الخشبية، والتراب. كما أدخلت تقنيات جديدة في هندسة تدارت، و إغرم بالمناطق القروية، التي تعرف كثافة سكانية مهمة، من خلال إخضاع البناء فيها، لتصميم التهيئة القروية.

أما على مستوى البناء، أدخلت مواد غير محلية، في بناء الأنماط المعمارية عند القبائل أهمها: الإسمنت المسلح، والزنك في التسقيف، وكذا الأغطية البلاستيكية التي لا يمكن أن تنفصل عن النوالة، أو إغرم، أو تدارت المشيدة بالتراب، أما

شكل 3 تراجع الحرف التقليدية المرتبطة بالعمارة عند أيت سكوكو

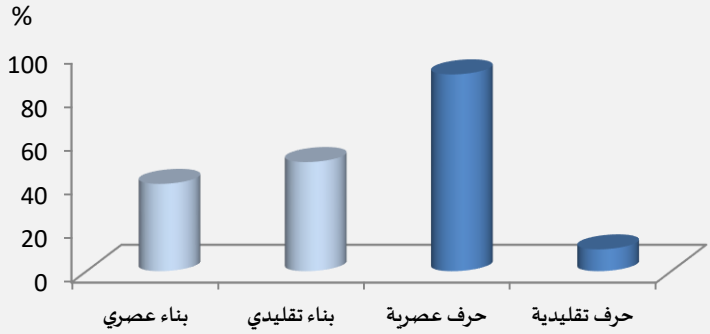

نمط الخيمة فقد تم التخلي فيه على الجانب المنسوج بالخيط، وتم الاعتماد على الثوب في الصناعة، كما غيرت الركائز الخشبية بالركائز الحديدية. الشيء ذاته عرفته الحرف، إذ تغيرت حرفة البناء التقليدية، بفعل تحول التقنيات، ومواد البناء، إلى حرف عصرية، حيث نجد أغلب المعلمين بالمجال، يمتهنون الحرف العصرية، أكثر من الحرف التقليدية، كما طغت صناعة "قياطين الثوب"، أو "قياطين بلاستيكية"، على حرفة نسج الخيمة التقليدية. إذ أسهمت كل تلك التغيرات في خدش الأصالة والخصوصية المعمارية للأشكال المعمارية التقليدية ببلاد زيان، ما أثر على قيمتها وفائدتها الاقتصادية، في إمكان استغلالها التنمية المحلية.

3- استراتيجيات استغلال التراث المعماري في التنمية الاقتصادية:

يتميز مجال استيطان قبائل بلاد زيان ، بتراث مادي ولامادي، متعدد المظاهر والأشكال، شكلت فيه العمارة التقليدية، أحد المظاهر المادية، والرمزية، التي تعبر عن الهوية، والخصوصية المحلية، لما يرتبط بها من عادات، وتقاليد، وطقوس[1]، تعد مفتاح التسويق للتراث المعماري، بإضافة عروض سياحية تتكامل مع غنى المشاهد الطبيعية الخلابة، وتحافظ على الأصالة والهوية، للتعريف بها وجعلها جذابة أمام الزائر للمنطقة، حتى يمكن استثمارها في التنمية الاقتصادية المحلية.

إن الملاحِظ للمجال الجغرافي ببلاد زيان يجده غنيا من حيث الأشكال المعمارية المادية، وما يرتبط بها من تراث لا مادي، ما يجعل العمارة مصدرا للإحساس بالجمال، والسلوكيات الإنسانية، التي تربط الحاضر بالماضي. كما تتيح إمكان تجربة التنوع الثقافي، من خلال توفير صور مرئية، لأحداث، وتقنيات، وأساليب للعيش، انتقلت من الماضي إلى الحاضر، كما يوفر التراث المعماري، القيم العملية، والفائدة، من حيث الخبرة العملية، في التعرف على الخبرات الفنية، والتقنية وتطورها.

تقدم كل تلك المداخل السابقة، قيمة اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، تعبر عنها أشكال التراث المعماري المختلفة والمتنوعة عبر تطورها الزمني، إذ يمكن أن ننطلق من فكرة غنى مجال بلاد زيان، من حيث الثروة الثقافية التي يشكل المعمار التقليدي أهم ركائزها، لما يوفره من تقنيات وأنماط العيش والعادات والتقاليد... إضافة إلى المشاهد المتناسقة مع المجال الجغرافي والطبيعي، والتي يمكن استغلالها في وضع استراتيجيات تجعل التراث المعماري مفتاحا للتنمية المحلية، من خلال دمج العمارة التقليدية الجبلية في دروس الهندسة المعمارية التي تشرف عليها المعاهد والكليات المتخصصة في الهندسة. بالإضافة إلى جعل العمارة التقليدية بنية اقتصادية في مخططات التنمية، وتصاميم التهيئة المحلية، وذلك بتحديد مناطق السكن التقليدي ومنع إحداث مساكن حديثة ببعض القرى الجبلية. ما يتيح استثمار المباني القديمة في السياحة الثقافية والجبلية، على اعتبارها متاحف للأدوات المرتبطة بالعمارة التقليدية، ومظهرا للحرف المرتبطة بها، ما يقدم للساكنة المحلية إمكانات اقتصادية في خلق تعاونيات حرفية، كالنسيج واللباس...لضمان استمرارية الأثاث والأدوات المستعملة داخل هذه الأنماط المعمارية التقليدية، وإحياء القيم، كالعادات والتقاليد، وجعلها موردا لجلب الزوار،

1 نشير هنا إلى بعض الممارسات الطقوسية أثناء عملية البناء، أو نسج الخيمة أو بنائها، والتي ترتبط بالمخيال الشعبي والتي غالبا ما يكون الهدف منها تجنب الأذى والحظ السيء.

للاحتكاك بالخصوصية الثقافية لتلك المجالات الجغرافية، والتي يمكن أن تستثمر العمارة التقليدية بالمجال في تصوير مقاطع سنيمائية من الأفلام المغربية والأجنبية، خصوصا وأن المجال غني من حيث المشاهد الطبيعية التي تتكامل مع فنية التراث المعماري.

ويتجلى البعد الاقتصادي للعمارة بالمجال، من خلال توظيفها، مع مكوناتها الثقافية (الأثاث، الأدوات، التقنيات...)، كتوظيف نمط الخيمة، وإغرمان، وتدارت، إلى جانب المناظر الخلابة بالمنطقة (البحيرات، والعيون، والشلالات، والغابات، والجبال...). والغنى الثقافي (التقنيات، والحرف المحلية، والعادات والتقاليد، والرقصات الشعبية...) في خلق قرى سياحية، تستقطب السياح والزوار على مدار السنة. هذا ويمكن تلخيص النظرة التنموية للعمارة التقليدية، في إمكان وضع خطوط للسياحة الجبلية، تستغل فيها المعطيات الطبيعة (المناظر والمشاهد الجغرافية، والممرات التاريخية للقبائل)، في زيادة العرض السياحي بالمنطقة، مع إمكان استغلال التراث المعماري، بجعله نمطًا يأوي الزوار طيلة فترة إقامتهم بالمناطق المختلف، وما يجعل الزائر يعيش الخصوصية المحلية ويستمتع بها.

خاتمة:

من أهم الخلاصات التي يمكن استخلاصها ونحن بصدد مقاربة مجال بلاد زيان من الناحية الاقتصادية، التأكيد على أهمية المجال الجغرافي، وغناه الطبيعي، بفضل مقومات طبيعية متنوعة (جبال، وغابات، وشلالات، وعيون، وأودية...)، ما أسهم في إنتاج نمط فريد من العمارة التقليدية، تندمج مع مكونات الغنى الطبيعي، كالخيام التقليدية المنسوجة بالطريقة المحلية، وكذا أنماط عمارة "إغرم" و"تدارت" بكل مكوناتها وخصائصها المحلية.

فكل ذلك شكل بالنسبة للمجال والساكنة، تراثا طبيعيا وإنسانيا، له خصوصية محلية تميزه عن باقي مناطق المغرب، لكن ضعف استغلال واستثمار ذلك التراث في التنمية، جعل المنطقة تدخل في سبات تنموي، يعتمد على اقتصاد الكفاف، ويسهم في تزايد الهجرة المحلية نحو المدن. إذ خلصنا إلى أن استغلال مكونات التراث المعماري، في العرض السياحي الجبلي، كفيل بخلق فرص شغل محلية، لكن شريطة إبراز خصوصية العمارة التقليدية، من خلال إظهار كل ما يرتبط بها ليس على مستوى البناء والتشييد فقط، وإنما على مستويات ثقافية كذلك؛ كالعادات والتقاليد المرتبطة باللباس والأثاث والأفرشة، التي تميز كل نمط معماري عن غيره، إضافة إلى الخصوصية على مستوى الغذاء والتراث المحكي والمغنى... وغيره، لتنويع العرض السياحي، لخلق تنمية محلية قادرة على تثمين التراث المحلي، وضمان استمراريته، والاستفادة منه اقتصاديا.

لائحة المراجع:

1. بالفقيه محمد (وآخرون)، (1988)، أوليات في الجغرافية الزراعية، الطبعة 2، منشورات صومابروب، الرباط.
2. حسن الوزان،(1983)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر،طبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
3. دوفوكو شارل، (1999)، التعرف على المغرب 1883-1884 ، ترجمة المختار العربي، طبعة 1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط.
4. فرنسوا جون تروان، (2006)، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، طبعة 1، دار طارق للنشر، الدار البيضاء.
5. Célérier Jean, (1927), la transhumance dans le moyen atlas , Hespéris,T7, 1er trimestre..
6. De Segonzac Marquis, (1910), Au Cœur de L'Atlas : Mission au Maroc 1904-1905, Emile Larose, Paris.
7. Général Goudot, (7 octobre 1931), Conclusion d'ensemble des études sur la transhumance dans la Régione Méknes , dans Archives Marocaine cote N° F-F 072.
8. Laoust Emile , (1935), l'habitation chez les transhumants du Maroc central , institut des Hautes études Marocaines , Libraire Larose , Paris.
9. Laoust Emile, (1920), Mots et choses berbères : Notes de linguistique et d'ethnographie, Chalamel, Paris.
10. Lieutenant de la chapelle, (1931), Le sultan Moulay Isma'il et les Berbères sanhaja du Maroc central, archives Marocaines, vol 28.
11. M. Peyron et J. Vignet-Zunz, (1999), Greniers, Gland – Hadjarien, vol 21.
12. Zarguef, (2001), Ighrem, Encyclopédie berbère, vol 24.

اثر زيادة حجم الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في السودان

(للفترة من 1990-2022م)

The impact of increase exports on the gross domestic product in Sudan for the period (1990 -2022)

د. صالح احمد على جامع

أستاذ الاقتصاد المشارك، جامعة كرري، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة إلي معرفة اثر زيادة حجم الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 1990-2022م، وتسليط الضوء على العلاقة بين زيادة حجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. وطرحت مشكلة الدراسة حول مدى تاثير حجم الصادرات السودانية على معدل الناتج المحلي الاجمالي. ونبعت أهمية الدراسة من الاثر الذي يتركه زيادة حجم الصادرات السودانية على الناتج المحلي الإجمالي، وتوضيح اثارها الإيجابية على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والتحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج (E.views) . توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أثبتت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع حجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل إستراتيجية واضحة لترقية الصادرات كإصلاح اقتصادي يزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد السوداني.

Abstract

The study aimed to know the impact of increase exports on the gross domestic product in Sudan for the period from 1990-2022, and to highlight the relationship between increasing the volume of exports and the gross domestic product. The problem of the study was raised about the extent of the impact of the volume of Sudanese exports on the rate of gross domestic product. The importance of the study stemmed from the impact of the increase in the volume of Sudanese exports on the gross domestic product, and the clarification of its positive effects on the performance of macroeconomic indicators. The study followed the descriptive and analytical and statistical analysis of the data using a program (E. views). The study reached a number of results, the most important of which are: The results of the study proved that there is a statistically significant positive relationship between the increase in the volume of exports and the gross domestic product. The study recommended a number of recommendations the most important of which are: The need to activate a clear strategy to promote exports as an economic reform that increases the rate of growth of the gross domestic product.

Key words : Exports, Gross domestic product, Sudan Economy.

مقدمة

تعد الصادرات من أهم المتغيرات في الاقتصاد وهو يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الأخري بنسب مختلفة، كما انه يختلف باختلاف النظام المتبع في تحديده، وهو يمثل المراة العاكسة للقوة الاقتصادية والمالية للدولة. لذا نجد ان معظم البلدان المتقدمة تسعي لتحقيق بعض التوفيق COMBINATION والرغبة في تحسين اداءها الاقتصادي. وتحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج في السلع والخدمات من خلال خلق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج وإطلاق قوي السوق لتصحيح الأسعار محكومة بدرجة كبيرة للعرض والطلب.

وتأتي الاهمية الاساسية للناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الكلى من كونه مؤشراً رئيسي لتحديد الكثير من الحقائق الاقتصادية والتي منها متابعه التقلبات الاقتصادية " الدورية وغير الدورية" قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل. ومقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، فأي اقتصاد في العالم يقوم بإنتاج العديد من السلع المختلفة كالقمح واللحوم والسيارات والأدوات الكهربائية، كما يقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات التعليم والصحة والنقل والسياحة.

وشهد الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة تغيرات أساسية من ناحية برامج الإصلاح الهيكلي على جعل التصدير خيارا استراتيجيا من خلال دعم القدرة التنافسية للصادرات وتذليل العقبات التي تعترض انسيابها للأسواق ويظهر تأثير زيادة حجم الصادرات على النشاط الاقتصادي الكلي من خلال تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة الدراسة

يعتبر السودان بلداً شاسعاً وغنياً بالموارد الطبيعية، وتشكل الزراعة بمنتجاتها المختلفة أهم الصادرات الرئيسيه للبلاد، وشكلت المحاصيل الزراعية النقدية (السمسم، القطن، الصمغ العربي) والثروة الحيوانية المصدر الرئسي للصادرات السودانية، وتميزت الفترة من 1990-2022م بتغير هيكلي في تركيبة الاقتصاد السوداني حيث شهد هذه الفترة تصدير النفط وتطور في إنتاج بعض من المشتقات البترولية وتعدين الذهب الامر الذي ساعد في زيادة حجم الصادرات السودانية وارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي. لذلك طرحت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما مدى تاثير حجم الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة الدراسة ؟
- ما هي العلاقة بين حجم الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ؟

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء حول العلاقة الإيجابية بين زيادة حجم الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.
- الوقوف على مظاهر ارتفاع زيادة حجم الصادرات وآثارها على المتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة .
- التعرف على أهم السياسات التي تبنتها الدولة خلال فترة الدراسة لزيادة حجم الصادرات.

أهمية الدراسة

نبعت أهمية الدراسة من الاثر الذي يتركه زيادة حجم الصادرات السودانية على الناتج المحلي الإجمالي، وتوضيح اثارها الإيجابية على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة خلال فترة الدراسة.

1.4 فرضية الدراسة

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة حجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي في السودان.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ونماذج الاقتصاد القياسي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.views) لتقدير النموذج القياسي واختبار جودة معالم النموذج.

الدراسات السابقة

دراسة: سامية عبد المنعم محمود(2016م)

تناولت الدراسة أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 1995-2016م. وهدفت الي قياس معرفة اثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الاجمالي والوقوف على أهمية صادرات القطاع الزراعي بإعتبارها ثروات غير ناضبة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن صادرات القطاع الزراعي بشقية تؤثر على الناتج المحلي بصورة جيدة وأنه لم يتم إستغلال موارد صادرات البترول في تحسين أو النهوض بالصادرات الزراعية من خلال دعم البني التحتية لها وتطوير وسائل الإنتاج. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة تركيز الإهتمام بتأهيل المشاريع الزراعية الكبرى المخصصة للصادر الزراعي والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان من خلال مضاعفة الانتاج الزراعي.

دراسة : سناء ابراهيم محمد(2007 م)

تمثلت أهم أهداف الدراسة في إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البتروليه في دعم التنميه الاقتصاديه، والتعرف على أسباب تراجع دور الصادرات غير البتروليه في الاقتصاد السوداني والإتجاه للإعتماد كليًا على الصادرات البتروليه. إستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي وخلصت الدراسة الى أن اهم مشاكل الصادرات السودانيه غير النفطيه تكمن في عدم وجود البنيه التحتيه اللازمه لقيام مشروعات الانتاج الموجهه نحو الصادر وعدم ثبات السياسات الخاصه بسعر الصرف.

دراسة : ثريا حسن صديق (2005 م)

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان وذلك من خلال اختبار عدد من النماذج القياسية . كما هدفت الى التعرف على مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك باختبار فرضية النمو عن طريق التصدير. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وخلصت الى ان انفتاح السعوديه على العالم الخارجي سهل من انسياب صادراتها للخارج مقارنه

بالسودان. وأن القطاع الصناعي مهم جدا فتصدير الصناعات بجوده وتقنيه عاليه أفضل من تصدير مواد خام كما في السودان.

1. و اقع الصادرات السودانية خلال الفترة (1990-2022م):

عندما يتم تصدير سلعة لبلد ما، فإن قيمة هذه الصادارت تدفع عادة للمصدر بعملة أجنبية، وعند قيام المصدر ببيع تلك العملة مقابل العملة الوطنية، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها، وفي حالة استلام المصدر لقيمة صادارته بعملتة الوطنية، فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية للمصدر لابد أن يبيع مقابل لها عملة أجنبية، وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها. ويحدث العكس تماما في حالة الاستيراد. أي أن كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين في ميزان المدفوعات لصالح الدول المصدرة وارتفاع قيمة عملاتها، وزيادة احتياطي الدولة من العملات الاجنبية. يؤدي تصدير الخدمات إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعرها. كما أن استيراد الخدمات يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعرها (عوض،2021،56). وخلال الفترة من 1990-2022م اتخذت الصادرات السودانية العديد من الإجراءات والسياسات لتطوير أداء الصادر ولتحديد أسعار الصادر فقد تم تقسيم الصادرات إلى قائمتين:

قائمة رئيسية: وتشمل علي الصادرات البترولية بالاضافة الى الصادرات الزراعية مثل الذرة، والحبوب الزيتية، حب البطيخ والامباز، وصادرات الثروة الحيوانية الماشية، الجمال، الاغنام، والجلود. وتم تحديد أسعار دنيا لصادرات هذه القائمة على أن يحق للمصدر التصرف فى أي حصيلة تفوق الأسعار الدنيا المعلنة دون قيد أو شرط كما تعفى هذه المبالغ من ضريبة الدخل.

قائمة ثانوية: وتضم جميع سلع الصادر الأخرى التي لم يتم ذكرها، وتقرير الأسعار لها وفقا لخطابات اعتمادية مستندية عن طريق البنوك التجارية مع التزام المصدر بتوريد حصيلة الصادر لبنك السودان. وجاءت حركة الصادر خلال الأعوام الأخير مصحوبة بتشجيع الدولة وتعددت الكثير من السياسات التي جاءت متماشية مع البرنامج الاقتصادي (عبدالمنعم،2016،11).

وتعتبر الصادرات الزراعية هي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد السوداني حيث تعتمد عليها الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية للبلاد. وتشكل الصادرات الزراعية العمود الفقري للاقتصاد السوداني وبعد خروج البترول من قائمة الصادرات، حيث اصبح الاهتمام بمنتجات القطاع الزراعي ضرورة قصوى لسياسة الدولة، مع الاهتمام بجودة ومواصفات السلع السودانية حتى تستطيع المنافسة، وبالتالي زيادة عائد الصادر الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتحفيز المنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الصادر، وإزالة الفقر وتحقيق التنمية. وتتكون صادرات السودان الرئيسية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنيه والمواد المصنعه، وفي العقد الأخير من القرن الماضي كان تصدير البترول ومشتقاته والمعادن وأهمها الذهب يشكل القطاع الزراعي المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي التي ظلت تشهدها البلاد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من الإسهامات المقدره للقطاع الزراعي إلا أن الصادرات الزراعيه لم تشهد اي طفرات تذكر وتميزت بالتأرجح من حيث الحجم والعائد منذ بدء الانفصال وخاصة الصادرات الزراعيه(احمد،2013،22). والجدول أدناه تمثل الصادرات السودانية للفترة من 1990-2022م:

جدول رقم(1): الصادرات السودانية للفترة من 1990-2022م

العام	الصادرات
1990	374.10
1991	305.00
1992	319.30
1993	417.27
1994	523.90
1995	555.70
1996	620.19
1997	595.18
1998	595.74
1999	780.06
2000	1806.71
2001	1698703
2002	1949115
2003	2542176
2004	3777764
2005	4824278
2006	5656568
2007	8879250
2008	11670504
2009	8151777
2010	11404279.7
2011	10193432.0
2012	4066499.0
2013	4789732
2014	4453723
2015	3169011
2016	3093639
2017	4100380.5
2018	3478332.6
2019	3734656.6
2020	3802573.4
2021	4279017
2022	1394111

المصدر: اعداد الباحث تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي من 1990-2022م

يلاحظ من الجدول أعلاه لم تشهد فترة إستغلال النفط اي تطور إيجابي لحجم تلك الصادرات مما قد يشير الى أن عائدات النفط لم يتم توجيهها للنهوض بالقطاع الزراعي فالاعتماد الكامل على موارد البترول في تمويل إنفاق الدولة يعرض الاقتصاد الوطني الى هزات وأزمات إقتصادية حادة وغير مأمونة العواقب بسبب التذبذب والتقلبات التى تتعرض لها موارد البترول بسبب التقلبات الدورية المعتادة في أسواق النفط دوليًا. وفقد السودان جزءأ من نصيبه في السوق العالمي لبعض السلع مثل الصمغ العربي والسمسم والكركدي وذلك لمشاكل الإنتاج والتسويق. كما تعتمد معظم الصادرات السودانيه على مدخلات إنتاج مستورده بالعملات الأجنبيه كالبترول، الإسبيرات، الأليات الأدوات والحاصدات ومدخلات إنتاج أخرى. وان إرتفاع أسعار الصرف يؤدي الى إرتفاع تكاليف الانتاج مما يقلل من ربحية وتنافسية الصادرات في السوق العالم(الشيخ،2001،15). ويعتبر السودان من البلدان النامية الذي يعاني من ضغوط تضخمية في اقتصاده نتيجة لعدة عوامل أهمها طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد. وتميزت الفترة من 1990-2021م ببعض الإختلالات الهيكلية في جانب العرض والطلب الكلي وإختلالات داخلية تمثلت مشاكل انسياب رؤوس الأموال الاجنبية. وفي الفترة من 1999-2000م دخل البترول السوداني مرحلة التصدير مما ساعد في استقرار اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. وخلال عام 2011-2014م انفصل جنوب السودان مما انعكس سلبا على تدهور سعر الصرف العملة المحلية وزيادة لفجوة بين سعر

الصرف الرسمي والموازي بجانب الزيادة في الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز، ومنها تدني الانتاج والانتاجية وإرتفاع تكاليف الانتاج(جبرالله،2011،54). الشكل البياني التالي يوضح الصادرات السودانية للفترة من 1990-2022م:

شكل رقم (1): الصادرات السودانية للفترة من 1990-2022م

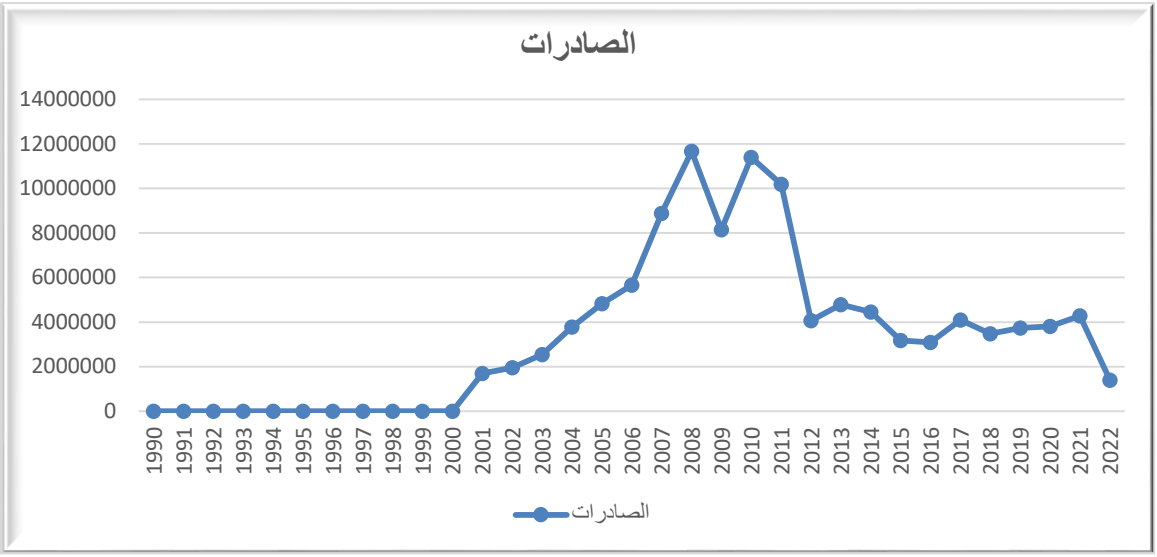

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (1)

مشاكل ومعوقات الصادرات السودانية

تواجه الصادرات السودانية عوائق وسط نموها بحوالى 50%أبرزها المنافسة وعدم ثبات السياسات وهنالك عوائق محلية وخارجية تواجه الصادرات السودانية الى الاسواق العربية، في الوقت الذي قفزت فية نسبة نمو هذه الصادرات في عام 2002م من 49.9% مقارنة بـ19.3%عام 2003م. ووفقا لهذه الدراسة التى اعدتها وزارة الخارجية بالسودان حول العوائق والقيود الجمركية التى توجه تنمية الصادرات السودانية. تتمثل العوائق الداخلية في مشاكل الانتاج والانتاجية وتاثير ذلك على معظم سلع الصادر، وعدم الثبات في السياسات العامة والسياسات الزراعية، وربط الصادر بفوائض الانتاج في كثير من السلع مما يؤثر على الاستمرارية في السوق العالمي والمحافظة عليه(على،2006،101). وضعف التمويل الموجه للانتاج والتصدير والاعتماد على التمويل الذاتي، وحصر المنتجات السودانية على بعض الاسواق التقليدية، وتاثير الضرائب والرسوم والجبايات المختلفة التى تفرض في الولايات على زيادة تكلفة الصادر فضلا علي ضعف المعلوماتعن الاسواق الخارجية، وحجم المنافسة والاسعار العالمية، وضعف وقلة وسائل النقل الجوي والبريوالبحري وارتفاع تكلفته اضافة الى ارتفاع تكاليف النقل من مناطق الانتاج الى مناطق الاعداد للتصدير، ومشاكل التعبئة والغليف، وعدم تنظيم الاسواق، كما تتمثل العوائق الخارجية في المنافسة من بعض الدول التى تنتج نفس السلع، والتغيرات الاقتصادية الدولية وظهور كثيرا من التكتلات الاقتصادية حيث تضع دول التكتل بعض القيود بالنسبة للدول خارج التكتل وتضييق بعض الاجراءات الحمائية لدى بعض الدول، والتغيير في السياسات الخارجية(نورين،2010،42).

الانتاج الموجه للتصدير، سواء كان سلعي او خدمي يتميز بصفات خاصة عن الانتاج الموجه للسوق المحلى، حيث ان الانتاج التصديري يدخل منافسة كبيرة مع مثيلاته في السوق الخارجي، ممايفرض على الدولة التى ترغب في تفعيل دور صادراتها ان تحدد مواصفات لصادراتها تضمن لها مكانا في سوق المنافسة على المستوي الدولي. بالنسبة للصادرات السودانية تواجه العديد من المشكلات التى اثرت سلبا على هذا القطاع واقعدته عن تحقيق الاهداف المرجوة منه، كمصدر للعملات الاجنبية واهم هذه المشكلات تتمثل في عدم الالمام بالمعلومات حيث أن هناك معلومات أولية عن السوق الخارجي ينبغي على المصدر الالمام بها وهي تتعلق بالوضع العام للدولة من حيث عدد السكان، النظام النقدي الاقتصادي السياسي بها شروط الاستيراد ومعلومات عن المنافسة في السوق ثم المعلومات التفضيلية عن الاسواق من حيث السلع المطلوبة والطاقة الاستيعابية، هذه المعلومات المهمة عن السوق الخارجي يفتقر اليها المصدر السوداني (سعيد،2017،264). ومن أهم مشاكل السلعة التصديرية:

1. **غياب معايير إنتاج السلعة ذات العائد التصديري الاعلى** : فلابد من انتقاء السلع ذات الفائد التصديرية وهذه السلعة يتم انتاجها وفق لمعايير محددة وبمواصفات تضمن لها وضعا تنافسياً في السوق العالمية وهذا ماتفتقر الية السلع السودانية.
2. **ضعف مستوى الجودة:** حيث ان مشكلة الجودة من اهم المشكلات التى تواجه الصادرات السودانية في الخارج لذلك فان الاهتمام بهذا الجانب يعتبر من الاولويات الرئيسية في التصدير وذلك لضمان مطابقة المنتجات للمواصفات السائدة في الاسواق العالمية.
3. **ارتفاع التكلفة**:تواجه الصادرات السودانية مشكلات ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب عدم توفير المواد الخام ومستلزمات الانتاج ومواد التعبئة.
4. **تقلبات سعر الصرف:** فتغيير سعر الصرف الجنيه السوداني أمام العملات الاجنبية، خاصة الدولار واليورو، يعتبر من اكبر المشكلات التى يعاني منها المصدرون حيث ادى ذلك الى إحجام عدد كبير من الدخول في صفقات جديدة لعدم استقرار سعر الصرف.
5. **مشكلة التعبئة والتغليف**: تاتي خصوصية هذه المشكلة فى انها ترتبط بصلاحية السلعة للاستخدام، وذلك بحفظها داخل وسائل آمنة كذلك لها ارتباط بالجوانب النفسية من حيث تأثير العبوة والغلاف على المستهلك، إلا ان قطاع الصادر في السودان غير مواكب لعملية التعبئة الجيدة والجارية والتى تعتبر من اهم العوامل التى تنسب اليها مفاهيم التسويق العالمية(هبة،2020،18).

2. و اقع الناتج المحلى الاجمالي السوداني خلال الفترة من (1990-2022م):

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، فأي اقتصاد في العالم يقوم بإنتاج العديد من السلع المختلفة كالقمح واللحوم والسيارات والأدوات الكهربائية وغيرها، كما يقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات التعليم والصحة والنقل والسياحة، وعندما نقوم بإعطاء قيمة نقدية لهذه السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة فإن مجموعة هذه القيم هي التي يعبر عنها بالناتج المحلي(الريح،2012،111). وهو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع او الاقتصاد

المحلى خلال فترة زمنية "سنة"(داؤود،2010،161). يهدف المجتمع الى الوصول بالناتج المحلي الى اعلى المستويات الممكنة فهذا هو السبيل الى الوصول بنصيب الفرد منه " ناتج متوسط، دخل متوسط " هما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة لذا لابد ان يعد الناتج المحلي الاجمالي محور الاهتمام ويعمل الاقتصاديون على قياسه وتتبع معدلات نموه ولذلك اصبح ادراك حجم الناتج المحلي اهم المعلومات التي يجب ان يلم بها الباحث الاقتصادي. يستخدم مصطلح (GDP) cross product domestic عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة "السلع والخدمات النهائية" في السوق خلال فترة زمنية عادة سنة(هبة،2020،14). ان اجمالي الناتج المحلي هو قيمة السلع النهائية والخدمات التي يشتريها المستخدم النهائي خلال فترة زمنية محددة، ومن الضروري ملاحظة الاتي: يتم استبعاد المعاملات التجارية غير الانتاجية من اجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يتم استبعاد المنتجات الوسيطة او مكونات السلع والخدمات النهائية لتجنب الحساب المزدوج ويلاحظ ان قيمة المنتجات الوسيطة تظهر بالفعل في قيمة المنتجات النهائية. كذلك هو القيمة لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد او الاجانب ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي. وهذا يعني ان الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد. ايضا يعرف بانه : القيمة الاسمية او الحقيقية للسلع او الخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد او لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الاسواق وفق التشريعات المعتمدة(أوجست،2008،80).

ويعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية كالاراضي الزراعية الخصبة، الثروة الحيوانية والمعدنية والغابات، الثروة السمكية والمياه الوفيرة، يعتمد السودان اعتمادا رئيسيا على الزراعة حيث 80%من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التى تعتمدعلى الزراعة حتى النصف الثاني من 2008 مازدهر الاقتصاد السوداني على خلفية الزيادة في انتاج النفط وارتفاع اسعار النفط والتدفقات الكبيرة من الاستثمار الاجنبى المباشر، وسجل الناتج المحلى الاجمالى اكثر من 10%سنويا في عامي 2002-2007م(عبدالله،2009،38).

أهم قطاع الصادرات السودانية

بدأ السودان تصدير النفط الخام الرابع الأخير من عام 1999م. الانتاج الزراعي لايزال مهما لانه يوظف 80% من عائداته نسبة للصراع في دارفور بعد عقدين من الحرب الاهلية في الجنوب قبل الانفصال كدولة لها سيادتها مما سبب عدم وجود البنية التحتية الاساسية في مناطق واسعة. والاعتماد من قبل كثير من السكان على زراعة حد الكفاف تضمن للكثير من السكان البقاء في او تحت خط الفقر لسنوات على الرغم من الارتفاع السريع في معدل نصيب الفرد من الدخل.في يناير ادخلت الحكومة عملة جديدة الجنيه السوداني على اساس سعر الصرف الاولى 1.0 دولار يساوي 2.0 جنيه سوداني. نجد ان الاقتصاد يقسم الى عدة قطاعات يتم تناول القطاع الزراعى، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي لمعرفة حجم الانتاج المحلى بالاسعار الثابتة. ومن أهم قطاع الصادرات السودانية(السيد،1999،12):

1. **القطاع الزراعي:** تعتبر الزراعة من اهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان وذلك لنمو اكثر من 61%من السكان العاملين بها ويعتبر السودان من اهم بلدان افريقيا الذي تتوفر فيه الاراضي الخصبة والمياه بمايقارب ثلث إجمالى مساحته.مما يجعله سلة غذاء العالم.تعادل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة حوالى84.1 مليون فدان منها حوالى

19 مليون هكتر و4.7 مليون فدان من الاراضي المروية خاصة على ضفاف النيل والانهار الاخرى في شمال البلاد.ومنتجات هذا القطاع تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغت نسبة المساهمة حوالى 37.74%بالاضافة الى أن القطاع يعتبر مصدر للمواد الاولية للقطاعات الاخرى، عليه يجب اتباع توسع هيكل الصادرات الزراعية للحصول على النقد الاجنبي. وينقسم القطاع الزراعي الى قطاع المروي والمطري والآلي والمطري التقليدي وكلاهما يقوم بانتاج المحاصيل الاستهلاكية والنقدية سواء للاستهلاك المحلى او التصدير. تمثل الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد السوداني ومعظم الصادرات السودانية تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية،واللحوم. بالاضافة للخضروات والفواكه التى تصدر للدول الافريقية والعربية، وتتوفر في السودان حوالى 84مليون هكتار تم استغلال 18 مليون هكتار منها وتتميز بالخصوبة وقلة العوائق الطبيعية ووفرة مياه الرى من الانهار واودية وامطار الى جانب المناخ المتنوع مع وجود الايادى العاملة، تساهم الزراعة بنحو 34%من اجمالى الناتج المحلى وفقاً لتقدير منظمة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

2. **الثروة الحيوانية:** يعتبر السودان من اغني الدول العربية والافريقية بثروتة الحيوانية وتقدر فيه أعداد حيوانات الغذاء" ابقار، ماعز، ابل" بحوالى 103مليون راس ابقار و7 مليون راس أغنام و33مليون راس من الابل، اضافة الى اربعة مليون راس من الخيول، و10 الف طن للمصائد البحرية، الى جانب أعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البرية، وتتمتع المواشي " اللحوم السودانية بسمعة طيبة،وفرضت نفسها في سوق الدول التصدير مثل " السعودية ودول الخليج ومصر وليبيا". يحتل السودان مكانة رائدة فهو من اغني الدول العربية والافريقية في مجال الثروة الحيوانية، ويقوم بتصدير اعداد هائلة من المواشي. المناطق التى تنتشر فيها الثروة الحيوانية في البلاد غرب وجنوب السودان ويعتمد بصفة اساسية على الظروف الطبيعية والمناخية، ويعتمد توزيع اصناف الثروة على المناطق التى يعيش فيها حسب مقدرتها على تطبيع نفسها على العيش في تلك المناطق مثلا الابقار في مناطق الامطار والابل في مناطق الصحراوية وشبه الصحراوية(عبالعزيز،2002،7).

3. **قطاع الغابات:** من الثروة الطبيعية للبلاد اذا امكن استغلالها بصورة جيدة وتم السيطرة على تنظيم تربية وقطع الاشجار بالطريقة العلمية الصحيحة التى تمكن من الاستفادة من اجود الانواع التى تناسب طبيعة البلاد،فتجديد الغابات بالانواع المحسنة وتربيتها والحفاظ عليها من القطع الجائر والرعي من التنظيف لاستغلال اراضيها للزراعة، امر هام للمحافظة عليها وتنتشر الغابات في معظم انحاء القطر، تنحصر منتجات الغابات في الصمغ العربي" يعتبر من اجود الانواع ويدرمبالغ ضخمة من العملات الاجنبيه" والثروة الخشبية" وتتمثل في الأخشاب المصنعة مثل المضغوط، ابلكاش، واخشاب المبانى وحطب الحريق والفحم النباتي".

4. **قطاع الصناعة:** يتميز السودان بعدد من الامكانيات الطبيعية الهائلة فثروته متنوعة حيث يتمتع بقاعدة زراعية عريضة بشقيها الحيواني والزراعي بالاضافة الى الثروات التعدينية، فهذه الامكانيات والمنتجات الاولية بدون الصناعة لايمكن الاستفادة منها بصورة مثلى حيث يتم بالمعالجة الصناعية تحويل المنتجات الاولية الى منتجات مصنعة ذات قيمة عالية للاستخدامات النهائية والوسيطة كذلك بالنسبة للثروات المعدنية لايمكن الاستفادة منها بدون تصنيعهالتكون اضافة للاقتصاد الوطني. لذا فان القطاع الصناعي يعتمد عليه بصورة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع انحاء البلاد، وعليه تعتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لارتباط التنمية

بالتقدم الصناعي والخدمات الحديثة المصاحبة له، ويلاحظ ان الصناعة في السودان ظلت مساهمة الجزء التقليدي حتى منتصف الستينات يفوق مساهمة قطاع الصناعة الحديثة الذي اصبح يتزايد بصورة مضطردة وكبيرة. تتركز الصناعات في السودان في الصناعات التحويلية والتى تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت حيث تبلغ كمية إنتاج الزيوت حوالى 3 مليون طن وتتعامل مع زيوت بزرة القطن وعبادالشمس والفول السوداني والسمسم بالاضافة الى الصناعات التحويلية الاخرى مثل صناعة الايثانول في مصنع سكر كنانة.

5. **قطاع الخدمات**: يعتبر قطاع الخدمات في السودان قطاع عريض نسبياً ويساهم بحوالى 54.71%. ويمثل قطاع النقل وقطاع التجارة مركز الصدارة في هذا القطاع.النقل يمثل ركناً هاماً للبنية الاساسية في الاقتصاد فهو يساعد قطاعات الانتاج لتقوم بدورها بسهولة ويهيئ لقطاعات الاستهلاك والخدمات للحصول على احتيجاتهم من القطاعات الاخرى بصورة مستمرة فكل السلع الراسمالية والاستهلاكية والمواد الخام وتنقلات المواطنين تمر جميعها بقناة النقل ، فهو عنصر اساسي من عناصر الاقتصاد القومي.

6. **قطاع الطاقة**: البترول تصدير البترول في اغسطس عام 1999 وتم استيعابه في جانب الايرادات غير الضريبية، وقد تم اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية في تحديد سقف لسعر البرميل الصادر الذي يورد للموازنة العامة، وما يزيد عن ذلك يورد في حساب خاص يسمي تركيز إيرادات البترول، وقد زادت حصيلة صادرات البترول الخام (1369.5) مليون دولار عام 2002م الى (1376.0) مليون عام2005 أي بنسبة 38.5% وقد تم دخول عدد من الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال منها على سبيل المثال الشركة الوطنية الصينية للبترول، شركة بتروناس الماليزية، شركة استيت الكندية(احمد،1994،52). والجدول أدناه تمثل معدلات الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 1990-2022م:

جدول رقم (2): معدلات الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة من 1990-2022م

العام	الناتج المحلي
1990	5.5
1991	7.5
1992	6.6
1993	4.8
1994	1.0
1995	6.0
1996	11.6
1997	4.7
1998	6.1
1999	6.0
2000	8.3
2001	6.4
2002	6.5

العام	الناتج المحلي
2007	10.9
2008	6.4
2009	5.9
2010	5.2
2011	2.7
2012	2.4
2013	5.3
2014	3.6
2015	4.9
2016	4.5
2017	4.8
2018	2.8
2019	2.5

3.6	**2020**		7.1	**2003**
0.1	**2021**		5.1	**2004**
0.1	**2022**		6.3	**2005**
			11.3	**2006**

المصدر: اعداد الباحث تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي من 1990-2022م

يلاحظ من الجدول أعلاه والشكل البياني للفترة من 1990-2022م نمو معدل الناتج المحلى الاجمالي وسجل ازدياداً مستمراً حيث كان في العام 1997م بلغ 4.7%مقارنة بمعدل نمو للعام 1998م الذي بلغ 6.1%بينما بلغ في العام 1999م 6%مقارنة بمعدل نمو الناتج في 2000م 8.3% الذي تم فيه إنتاج وتصدير البترول السوداني كما يظل الانتاج الزراعي مهما لانه يوظف 80%من القوة العاملة ويساهم بثلث الناتج المحلى الاجمالي، وفي الاعوام التالية اصبح هذا المعدل يتارجح مابين 5.1% عام 2004م و 11.3% عام 2006م. في يناير 2007م أدخلت الحكومة عملة جديدة، الجنيه السوداني بسعر صرف اولي قدره 1.00دولار يساوي 2 جنيه سوداني. والشكل البياني التالي يوضح معدلات الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة من 1990-2022م:

شكل رقم (2): معدلات الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة من 1990-2022م

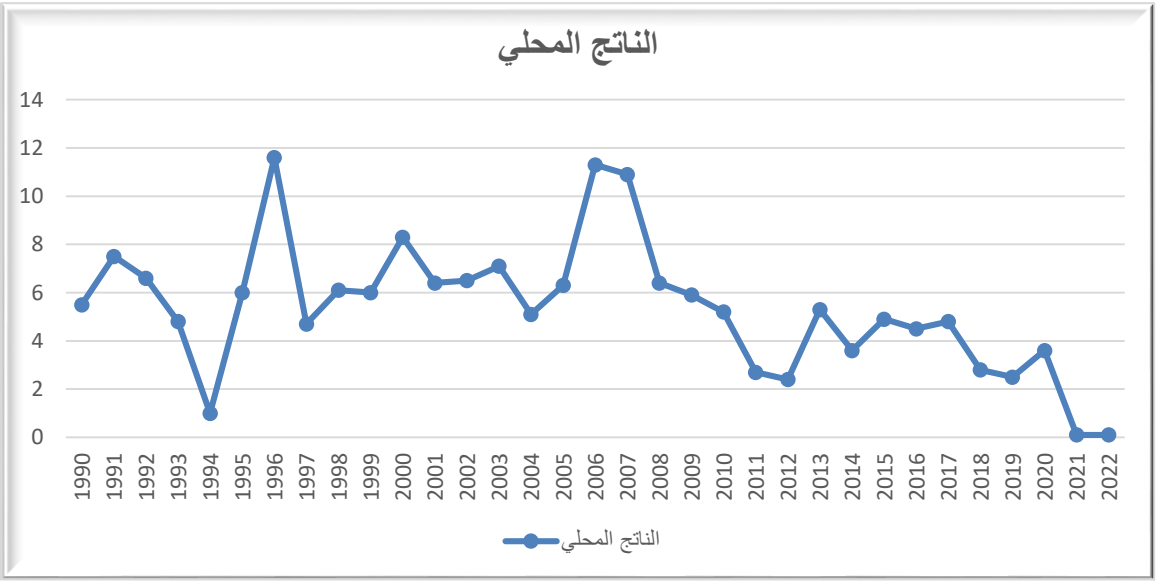

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (2)

ويلاحظ من الشكل أعلاه ان معدل النمو ظل متزايد ويعزى ذلك الى دخول البترول السوداني ضمن صادرات السودان مما ادى الى ذيادة واستقرار معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي في الاتجاه الموجب كما ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي سجل اعلا مستوي له في العام 2007م حيث بلغ 10.9% ويعزى ذلك للاستقرار الاقتصادي الذي صاحب تلك الفترة. بدأ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي بالانخفاض في العامين التاليين 2008م ،2009م وذلك نسبة للازمة العالمية التى أصابت معظم إقتصاديات العالم حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي في العام 2009م الي 6.9%نسبة الانخفاض معدل نمو معظم القطاعات الإنتاجية، كما انخفض الى 5.2%في العام 2010م و2.7% في العام 2011م نتيجة لانخفاض قطاع النفط بصورة أساسية لانخفاض أسعار النفط بسبب الازمة العالمية ونقص حجم الصادر من النفط

والعائد منه نتيجة لانفصال الجنوب في العام 2011م. ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى 5.3% في عام 2013م مقارنة بعدل نمو 1.4% في عام 2012م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي بسبب ارتفاع معدل نمو قطاع النفط من سالب 68.2%فى عام 2012م الى 38.2%في عام 2013م، وذلك لدخول بعض المربعات في الانتاج وزيادة بعض شركات"(تقريربنك السودان،2014،89). ومن هنا يتضح أن الزيادة في الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة كانت زيادة حقيقية شكلت تحسنا حقيقيا في متوسط دخل الفرد. وفي عام 2014م انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي الى 3.6% نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي مما ادى لانخفاض المحاصيل الغذئية والحبوب الزيتية وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة، وكان هناك ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات الى 6.3%في عام 2015م. وبعد ذلك ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى من 4.5%عام 2016الى 4.8%عام 2017م، ثم انخفض الى 2.8%عام 2018م، في العام 2019م بلغ الناتج المحلى الاجمالي نحو 33.56 مليار دولار، بلغ في العام2020م مبلغ 34.37 مليار دولار. حيث ارتفع الناتج المحلى الاجمالى للسودان من 15.75 مليار دولار في عام 2021 الى 34.37 مليار دولار في العام 2020م بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 5.93% كم تمثل قيمة الناتج المحلى الاجمالي للسودان 0.02%من الاقتصاد العالمي. تقلص الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 8.4%في العام 2020م وبعد الانكماش بنسبة 2.5%في العام 2019م(عبدالقادر،2018،42). وساهم تأثير جائحة كوفيدCOVID-19 لضغوط غير مسبوقة على الدول حيث أثرت سلبا على الانشطة الاقتصادية والتي زادت حدة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني، شكلت هذه الاوضاع تحديات كبيرة على الوضع السياسي و الاقتصاد في انتهاج سياسات رشيدة لمقابلة زيادة الانفاق الحكومي ولوقف تدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية حسب اولويات الفترة الانتقالية. في العام 2019 بلغ نسبة العجز في الناتج المحلي الاجمالي وعلي اسعار السلع الاساسية والتجارة والسفر والتدفقات المالية في تراجع النشاط الاقتصادي، شهدت الفترة من 2019م اعلى معدل لعرض النقود ثم بدأ بالانخفاض بمعدل اقل من معدل ارتفاع الناتج المحلى الاجمالي بلأسعار الجارية وفي العامين 2020 و2022م إرتفعت نسبة الناتج المحلى الاجمالي بمعدل اكبر من عرض النقود(مكي،2015،277).

3. تحليل نموذج الدراسة:

3.1 مرحلة توصيف النموذج Specification Stage Model

في هذه المرحلة يتم صياغة الفرضيات (Formulation Of Hypothesis) عن طريقة الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لإيجاد علاقة دالية بين متغيرين أو عدد من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الناتج المحلي، والمتغير التابع حجم الصادرات. وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

أولا: تحديد متغيرات النموذج:

1. الناتج المحلي الاجمالي(GDP).
2. حجم الصادرات (X).

شكل رقم (3): متغيرات الدراسة

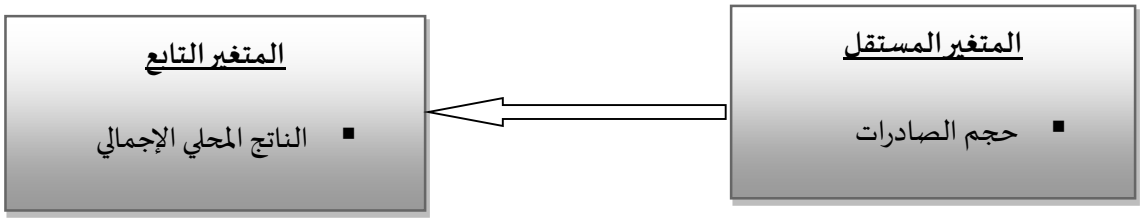

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

واستناداً على مرحلة صياغة النموذج (الفرضيات) والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية ستصبح النموذج المقترح كالأتي:

$$X = B_0 + B_1 GDP + U$$

حيث:

حجم الصادرات (المتغير التابع) = X

القاطع = B_0

معامل الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس مقدار التغير في حجم الصادرات = B_1

الناتج المحلي الاجمالي(المتغير المستقل) = GDP

المتغير العشوائي = U

ثالثاً: تحديد القيم والإشارات المسبقة للنموذج:

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارة وحجم معلمات النموذج بناءاً على ما تقدمه النظرية الاقتصادية أو المصادر السابق من المعلومات:

تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات، أي انه كلما زاد حجم الصادرات زاد معدل الناتج المحلي الاجمالي، ونتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي موجبة.

3.2 مرحلة تقدير معلمات النموذج Estimation Model Stage

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة توصيف النموذج. وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

أولا: مصادر البيانات:

من أجل القيام بدراسة تطبيقية على نموذج اثر زيادة حجم الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، تم جمع البيانات عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان المركزي. وهناك اختلاف في المعايير المستخدمة في البيانات المتعلقة بالمتغيرات أعلاه، بعضها بالجنيه والبعض الآخر بالدينار ومن أجل توحيد الوحدات المستخدمة تم توحيد الوحدات بناء على الجنيه السوداني.

ثانياً: أنواع البيانات:

بيانات الدراسة من النوع الكمي وهي بيانات سلسلة زمنية للمتغيرات الكلية خلال الفترة من 1990-2022م، وتم عرض بيانات الدراسة في شكل جداول وأشكال بغرض زيادة إيضاحها.

3.3 تحليل ومعالجة البيانات:

أولا: اختبار سكون واستقرار السلسلة:

تتعلق هذه المرحلة للتأكد من استقرار السلسلة وتشمل اختبار جذر الوحدة واستقرار السلسلة، ولاختبار جذر الوحدة والاستقرار تميل بعض السلاسل الزمنية إلى التغيرات زيادة او نقصان دون الاتجاه إلى الاقتراب من مستواها المتوسط مما يجعل متوسطها وتباينها كمقياس إحصائي تعجز عن وصفها بصورة كافية وتسمى هذه السلاسل بالسلاسل الزمنية غير المستقرة وفي العادة معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها المطلقة بينما تتسم بالاستقرار في فروقها الأولى أو الثانية. وبذلك فإن تحليل البيانات يشتمل على الأتي:

جدول رقم(3): اختبار جذر الوحدة لاختبار سكون السلسلة

Variable	ADF Test Statistic	5% Critical Value	Level
X	4.0123	3.0215	(1nd difference)
GDP	5.3210	2.3250	(Level)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة اختبار(ADF) بالنسبة (X) بلغت (4.0123) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي(3.0215). وبالنسبة لـ(GDP) بلغت قيمتها(5.3210) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (2.3250). مما نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير(X) في الفرق الأول(1nd difference). والمتغير (GDP) عند المستوى (Level).

ثانياً: تحليل التكامل المشترك (Co integration)

تعتبر السلاسل غير الساكنة واحد من المشاكل التي تواجه التحليل الاقتصادي القياسي وذلك لان بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات غير الساكنة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفاً، لذا فإن العلاقة بينهما تكون علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية. ولكن إذا كانت بيانات السلسة الزمنية للمتغيرات متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم علاقة الانحدار المقدرة بينهما لا تكون زائفة علي الرغم من أن السلسة غير ساكنة. وعلى المستوى التطبيقي هناك عدد من الاختبارات التي تستخدم في ذلك منها إختبار انجل جرانجر واختبار داربن واتسون. ولتحليل التكامل المشترك نختبر عن طريق اختبار(Co integration Regression Durbin Waston):

جدول رقم(4): اختبار التكامل المشترك(Co integration Regression Durbin Waston)

Variable	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value
X	15.210	12.035
GDP	14.012	10.231

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

يلاحظ من الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) لحجم الصادرات بلغت(15.210) وهي اكبر من 5% (12.035). وايضاً أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) لمعدل الناتج المحلي الاجمالي بلغت(14.012) وهي اكبر من 5% (10.231)، مما يعني أن هناك متجهان للتكامل المشترك وبالتالي أن بيانات المتغيرات في المدى الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً. وتمثل النموذج انحداراً حقيقياً غير زائفاً.

ثالثاً: المعادلة المقدرة (Estimation Equation)

ويمكن كتابة المعادلة المقدرة من الجدول رقم(-) في الصورة التالية:

$$X = 2.05621 + 5.22931GDP + U$$

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$X = B_0 + B_1GDP + U$$

3.4 مرحلة تقييم النموذج

في هذه المرحلة يتم تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية بداية بتقييم وتحليل نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول ومعنى للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وتوجد ثلاثة معايير تستخدم في تقييم نتائج التقدير القياسي وهي:

أولا: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار النظرية الاقتصادي:

جدول رقم (5): المعادلة المقدرة للنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.05621	2.2121	1.2354	0.000
X	1.20314	0.0130	0.2531	0.000
GDP	5.22931	3.2110	0.9523	0.001

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

$R^2 = 0.92$ D.W=1.75

يلاحظ من الجدول رقم (5) يمثل الثابت(B_0) متوسط معدل حجم الصادرات الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج مثل الكوارث الطبيعية والأذواق وغيرها. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت(B_0) يساوي (2.05621) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ(B_1) التي تمثل ميل منحنى حجم الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، أو معدل التغير في حجم الصادرات نتيجة لتغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (5.22931) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. بمعنى ان أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلي زيادة في حجم الصادرات والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير لـ(B_1) أن أي زيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في حجم سعر الصرف بمقدار(5.22931).

ثانياً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار الإحصائي:

يلاحظ من نتائج التحليل نجد أن معامل التحديد (R^2) تساوي 0.92 وهذا يعني أن المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي) تؤثر على المتغير التابع (حجم الصادرات) بنسبة 92% والباقي وقدره 8% يعود للمتغيرات الغير متضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج. وأن اختبار المعنوية لمعالم النموذج من خلال قيمة Prob أقل من 5% لجميع معالم النموذج وهذا يعني أن متغيرات النموذج معتمدة إحصائياً.

ثالثاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

- **الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:** من خلال قيمة إحصائية "D.W" من نتائج التقدير يلاحظ تساوي (1.75) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح مابين (1.50- 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
- **الكشف عن مشكلة اختلاف التباين:** يوضح اختبار وايت الكشف عن مشكلة اختلاف التباين. الجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (6): اختبار وايت White Heteroskedasticity Test

F-statistic	3.25111	**Prob**	0.02569
Obs*R-squared	5.23600	**Prob**	0.12631

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج التحليل القياسي(E.Views)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة Obs*R-squared (5.23600) اكبر من قيمة Prob (0.12631) وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف التباين.

النتائج

1. أثبتت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع حجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي.
2. أظهرت نتائج الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات حيث يشير معامل الانحدار لحجم الصادرات الى انه كلما ارتفع بوحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي والعكس.
3. أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية الى تدهور شديد في خلق فجوة بين الصادرات السودانية.

التوصيات

1. ضرورة تحسين بيئة الإنتاج المحلي وجذب الاستثمارات إلى الولايات التي تتوفر فيها الفرص الاستثمارية من أجل إحداث تنمية متوازنة تضمن استمرارية زيادة معدل الناتج المحلي.
2. التركيز على إعادة تأهيل المشاريع الكبرى الرائدة في التصدير للمساعدة في فتح افاق جديدة للصادرات.
3. ضرورة تفعيل إستراتيجية واضحة لترقية الصادرات كإصلاح اقتصادي يزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لآئحة المراجع:

1. الريح، حيدر بابكر (2012م)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
2. احمد، محمد عثمان (2009م)، اداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2009 ، مجلة المصرفي ، العدد 27، الخرطوم.
3. عبد المنعم، سامية (2016م)، اثر الصادرات الزراعية علي الناتج المحلي السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، جامعة السودان.
4. محمد، محمد عبدالله (2001م)، سياسة الاستخصاص وأثرها على الأداء الاقتصادي للمنشأة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الخرطوم.
5. هبه عوض واخرون (2020م)، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان "دراسة تطبيقية للفترة 1998-2018م، المجلة اللكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد31.
6. وجست سوانينير، ترجمة خالد العامري(2008)، الاقتصاد الكلي، مصر، دار الفاروق للستثمار الثقافي.
7. عبدالله على احمد(2009)، الصادرات السودانية في ظل سياسات التحريرخلال الفترة، مجلة المصرفي، الخرطوم، بنك السودان،1994، العدد52.
8. سليمان سيد احمد السيد(1999)، الزراعة وتحديات العولمة،مركز الدراسات الاستراتيجية، مطبعة الإدارة العامة للارشاد الزراعي.
9. عبدالعزيز الزبير الطاهر(2002م)، تمويل الثروة الحيوانية، مجلة المصارف، اتحاد المصارف السوداني، الخرطوم، العدد2.
10. عبدالله على احمد(1994)، بنك السودان المركزي، الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد52.
11. عبد الله ، مصطفي محمد (1998 م)، سياسات ترقية الصادرات دراسة تجريبية لحالة السودان الخرطوم، مجلة المصرفي العدد الخامس عشر.
12. موسي الفاضل مكي(2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، رسالة دكتورة غير منشورة، النيلين، الخرطوم.

13. سارا عبدالقادر، اثر السياسة المالية على الناتج المحلى الاجمالى في السودان في الفترة (1994-2014) مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين العدد42،2018.
14. على، أحمد مجذوب(2010)، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، الخرطوم – هيئة الاعمال،2013 الفكرية.
15. موسى، عبدالوهاب عثمان شيخ (2001)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
16. احمد الجعلى سعيد(2017)، تقويم الاثر المتوقع للانضمام لمنظة التجارة العالمية على التجارة الخارجية السودان، جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا، رسالة دكتورة ،2017، منشورة ، الخرطوم.
17. داؤود، حسام علي(2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1، عمان ، دار السيرة للنشر.
18. جبر الله، بدر الدين حسين (2009)، اتجاهات سعر الصرف وامكانية حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي، العدد 58، بنك السودان المركزي، إدارة العمليات النقدية، الخرطوم.
19. جبر الله، بدر الدين حسين (2011)، اثر الصادرات السودانية على زيادة معدل النمو الاقتصادي،2009 ، مجلة المصرفي ، العدد 25، الخرطوم.
20. موسى، عبدالوهاب عثمان شيخ (2001م)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .
21. عبدالله، مصطفى محمد (2009م)، قياس سعر الصرف الحقيقي، في السودان للفترة من1956- 2007م، مجلة المصرفي ، العدد 53، بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء، الخرطوم.
22. قدي، عبدالمجيد(2004)، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
23. حميدات، محمود (1999م)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
24. على، أحمد مجذوب أحمد(2013م)، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء2010، الخرطوم – هيئة الاعمال الفكرية.
25. نورين، مجدي الأمين (2010م)، اثر إنتاج البترول علي النمو الاقتصادي في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 56 ، الخرطوم.

الإدارة الرشيقة وأثرها على الأداء الوظيفي
دراسة حالة شركة المدار الجديد - ليبيا

Lean management and its impact on job performance
A case study of the new almadar company in Benghazi

أ. مصطفى عادل محمد الحاسي

جامعة بنغازي، ليبيا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإدارة الرشيقة وأثرها على الأداء الوظيفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات ومختلف العاملين بشركة المدار الجديد داخل نطاق مدينة بنغازي والممثلين في المديرين ورؤساء الأقسام ورؤساء الوحدات والموظفين الأخرين، وتم اختيار عينة عشوائية منهم بلغت عددها (50) فرداً وزعت عليهم استمارة الاستبيان واسترد منها عدد (45) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي(SPSS) ، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

1- تبين أن ممارسة الإدارة الرشيقة في شركة المدار الجديد بصفة عامة يتم بدرجة مرتفعة.

2- يتضح أن مستويات الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد تتم بدرجة مرتفعة.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بينت مجموعة من التوصيات أبرزها:

1- تعزيز الدور الذي يلعبه تنظيم موقع العمل من أجل المحافظة الدائمة والمستمرة على نظافة مكان العمل في سبيل تهيئة المناخ المناسب لمختلف العاملين في شركة المدار الجديد للوصول لمستويات أعلى من الأداء الوظيفي.

2- وضع البرامج المخصصة بتحفيز كافة العاملين في شركة المدار الجديد على ترتيب أماكن عملهم بصفة دورية، ويجب هنا متابعة تنفيذ هذه البرامج دوماً حتى تصبح جزء لا يتجزأ من ثقافة الشركة.

3- العمل بصورة أكبر على استغلال الموارد المتاحة في بناء بيئة تكنولوجية تكون حاضنة لفكر الإدارة الرشيقة وداعمة لرفع مستويات الأداء الوظيفي داخل شركة المدار الجديد.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الرشيقة، الأداء الوظيفي.

Abstract

The study aimed to identify lean management and its impact on job performance, and the study population consisted of all leaders and various employees of Al-Madar Al-Jadeed Company within the scope of the city of Benghazi and representatives in managers, heads of departments, heads of units and other employees, and a random sample of (50) individuals was selected and distributed to them The questionnaire form, and (45) questionnaires valid for statistical analysis (SPSS) were retrieved from it. The study showed a set of results, the most important of which are:

1- It was found that the extent of the practice of lean management in Al-Madar Al-Jadeed Company, in general, is at a high degree.

2- It is clear that the job performance levels in Al-Madar Al-Jadeed Company are at a high level.

Through the findings of the study, a set of recommendations were made, most notably:

1- Enhancing the role played by organizing the workplace in order to permanently and continuously maintain the cleanliness of the workplace in order to create a suitable environment for the various employees of Al-Madar Al-Jadeed Company to reach higher levels of job performance.

2- Developing programs dedicated to motivating all employees of Al-Madar Al-Jadeed Company to arrange their workplaces on a regular basis. Here, the implementation of these programs must always be followed up so that they become an integral part of the company's culture.

Key words: Lean Management, Functional Performance.

مقدمة

تُعد الادارة الرشيقة كفلسفة وطريقة تفكير يرجع تاريخها إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي، كما أنها عملية تهدف إلى تنفيذ العمل الإداري بطريقة متكاملة على النحو الأمثل، ويرتبط جوهرها باستخدام الموارد المتاحة في المنظمة، سواء كانت موارد بشرية أو مالية، بالإضافة إلى اهتمامها بإدارة الوقت باعتباره يساهم في نجاح العمليات الإدارية المختلفة، وبالتالي هناك العديد من الأسباب التي تجعل اعتماد الإدارة الرشيقة واستخدامها في العمليات الإدارية أمرًا مطلوبًا، لا سيما بالنظر إلى الحاجة لاستخدام نظام الإدارة في ضوء المستجدات التي تحدث في إدارة المؤسسات بكافة أشكالها، لذلك يجب أن يساهم اعتماد الإدارة الرشيقة في العمليات الإدارية في إنشاء مُخرجات إدارية عالية الجودة(نور الهدى، 2022).

كما يعتبر الأداء الوظيفي إحدى الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في البحث الإداري بشكل عام وبحوث الموارد البشرية بشكل خاص، لما لها من أهمية على المستويين الفردي والتنظيمي وتداخل وتنوع المؤثرات والتي تؤثر على الأداء، من الوصول إلى المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها من خلال أفرادها، لذلك فهي مفهوم يعكس كُلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، أي أنها تربط بين هذه المفاهيم والمهام والمسؤوليات التي يؤديها الموظفون داخل المنظمة للأهداف التي يسعون إلى تحقيقها(ارشد، 2017).

الدراسات السابقة:

دراسة مقيمح (2020)، بعنوان: الإدارة الرشيقة و أثرها في تحقيق الإبداع الوظيفي بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإدارة الرشيقة في تحقيق الإبداع الوظيفي في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة (الجزائر)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي مع استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، والذي تم توزيعه على عينة عشوائية قوامها (230) عاملاً من مختلف المستويات الإدارية، واستخدمت طرق الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل واختبار دراسة الفرضيات باستخدام برنامج (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الإدارة الرشيقة في تحقيق الإبداع الوظيفي في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة ضعيف، وقدر بنحو 17.9%، وهذا ما يتطلب من الشركة زيادة الاهتمام بالإدارة الرشيقة لما لها من أهمية كبيرة ودورها الفعال في تحسين عناصر الإبداع الوظيفي. إن واقع القيادة التحويلية في وزارة الصحة الفلسطينية في محافظات غزة جاء بوزن نسبي (62.952%)، أي بدرجة موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة.

دراسة عبدالله (2020)، درجة ممارسة القيادات الجامعية لأبعاد الإدارة الرشيقة وعلاقتها بفاعلية الأداء الوظيفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الوادي الجديد.

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة ممارسة القيادات الجامعية للإدارة الرشيقة بجامعة الوادي الجديد، وتحديد درجة فاعلية الأداء الوظيفي لدي القيادات الجامعية بالجامعة، والكشف عن العلاقة بين درجة ممارسة القيادات الجامعية للإدارة الرشيقة وفاعلية الأداء الوظيفي، بالإضافة إلى الكشف عن الفروق حول درجة ممارسة القيادات الجامعية للإدارة الرشيقة وفاعلية الأداء الوظيفي التي تُعزى لمتغيرات (نوع الكلية-الجنس-الدرجة العلمية) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت باستبانة مكونة من محورين: المحور الأول للكشف عن درجة ممارسة القيادات الجامعية

للإدارة الرشيقة والثاني للكشف عن درجة فاعلية الأداء الوظيفي لدي القيادات الجامعية، و بلغ عدد فقراتها (67) فقرة وطبقت علي عينة قوامها (127) عضو هيئة تدريس من العاملين بالجامعة بنسبة 55%من مجتمع الدراسة الأصلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن درجة ممارسات القيادات الجامعية للإدارة الرشيقة جاءت بدرجة متوسطة، كما أن درجة ممارسات القيادات الجامعية لفاعلية الأداء الوظيفي جاءت بدرجة مرتفعة، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة القيادات الجامعية للإدارة الرشيقة تعزي لمتغير نوع الكلية والجنس والدرجة العلمية.

دراسة رميتة، عاتي (2021)، بعنوان " أثر الثقافة التنظيمية على الأداء الوظيفي".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الثقافة التنظيمية على الأداء الوظيفي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على مُختلف المفاهيم النظرية لكل من الثقافة التنظيمية والأداء الوظيفي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إجراء دراسة ميدانية بداخل الكلية عن طريق استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث وزعت استمارات على (73) فرد من عينة الدراسة استرجع منها (52) تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية والأداء الوظيفي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة- عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$).

دراسة سكينة، راضية، (2021)، بعنوان " القيادة الإدارية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع القيادة الإدارية في المؤسسة وأساليب العمل وتسليط الضوء على قوة تأثير القيادة الإدارية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية والكشف كذلك عن دور القائد ومعرفة الأسلوب القيادي الذي يؤدي للدافعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي على أنه يناسب موضوع الدراسة، اعتمادا على أدوات جمع البيانات كالاستمارة وبعض الوثائق المتعلقة بالدراسة، كذلك على أساليب التحليل الكمية والكيفية عند تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها تحقق الفرضية الفرعية الأولى والتي تؤكد أن النمط القيادي الديمقراطي يؤدي لرفع مستوى أداء العاملين، وكما توصلت الدراسة إلى أن الفرضية الفرعية الثانية محققة والتي تؤكد أن النمط القيادي الديكتاتوري يؤدي إلى زيادة الانضباط في العمل.

التعليق على الدراسات السابقة:

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث الحالي والتي تمثلت في دراسة مقيمح (2020)، دراسة عبدالله (2020)، حيث بينت دراسة مقيمح أنه من الضروري زيادة الاهتمام بالدراسات والبُحوث المتعلقة بمجال الإدارة الرشيقة ومُواكبة تطوراتها من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين، كذلك تحسين الإجراءات الإدارية بما يتوافق مع تطبيق الإدارة الرشيقة، كما بينت دراسة عبدالله أنه ضرورة وضع السياسات والبرامج المناسبة للاستخدام الأمثل للإدارة الرشيقة، والعمل على تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الرشيقة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات سريعة النمو والمتغيرة خاصة بدولة ليبيا، ويأتي هذا التغيير في شكل يعتمد سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية على المنافسة العالمية والمحلية المتزايدة وتغيير احتياجات العملاء، كما يستلزم

هذا بالضرورة إيجاد موظفين يمكنهم مواكبة هذا التغيير وإرضاء العملاء، خاصة عندما يكون العاملون في هذا المجال معروفين بالمهارات والقدرات والمعرفة المناسبة لطبيعة الوظيفة.

بالإضافة إلى موظفي الموارد البشرية في قطاع الاتصالات يُعد مورد مهم يجب التركيز عليه بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص لتحقيق أهدافها المرجوة، وبسبب ضعف استراتيجية إدارة الموارد البشرية في قطاع الاتصالات الليبية، من الضروري تحديد طبيعة هذه الاستراتيجيات والبحث عن نقاط قوتها وضعفها وتوضيح تأثير هذه الاستراتيجيات على أداء العاملين في القطاع لذلك تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الجوانب الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية بشركة المدار الجديد من حيث الواقع المفروض عليهم وما يحتاجونه، ويمكن من خلال الإجابة السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر الإدارة الرشيقة على الأداء الوظيفي من وجهة نظر شركة المدار الجديد بمدينة بنغازي؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1) ما مستوى الإدارة الرشيقة لدى موظفي شركة المدار الجديد بمدينة بنغازي؟
2) ما أثر الإدارة الرشيقة على الأداء الوظيفي لدى موظفي شركة المدار الجديد بمدينة بنغازي ؟
3) هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن ممارسة أبعاد الإدارة الرشيقة لدى العاملين في شركة المدار الجديد.
2. تحديد مستويات الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.
3. الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية كونها تتناول موضوعات ذات صلة بمجال إدارة الأعمال وتنعكس في تحديد الأبعاد التي تعزز الإدارة الرشيقة في الممارسة، وكذلك الأبعاد التي تثبت أن لها تأثير على الأداء الوظيفي .

- الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للبحث من خلال مساهمة نتائج البحث التي قد تُساعد في تحسين الأداء الوظيفي لموظفي الشركة، بالإضافة إلى تعميم نتائج الدراسة وما توصلت إليه من التوصيات.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الرشيقة المُتمثلة في: (تنظيم موقع العمل، التحسين المستمر، العمل القياسي) والأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد ، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد.

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد.

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد.

الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد.

الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد.

متغيرات الدراسة:

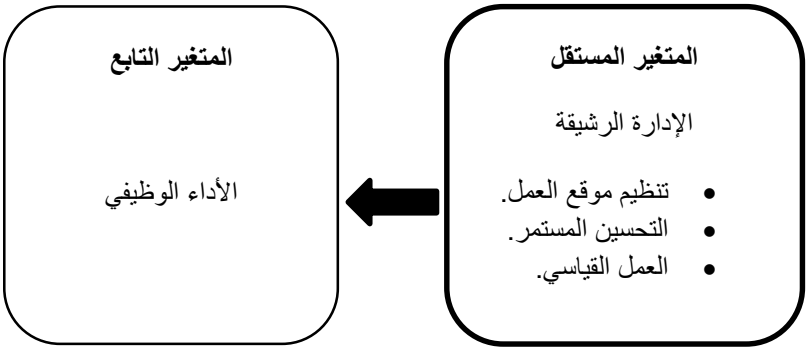

حدود الدراسة:

1) الحدود المكانية: تتمثل بشركة المدار الجديد.
2) الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة في شهر مايو 2023.
3) الحدود البشرية: شملت جميع موظفي شركة المدار الجديد.

الجانب النظري:

مفهوم الإدارة الرشيقة:

تركز الإدارة الرشيقة على تحسين عملياتها، وذلك باعتبارها اتجاه حديث في ممارسة أنشطتها وعملياتها، وتبني تحسين الخدمة، ويظهر ذلك من خلال عدة مفاهيم منها:

حيث عرفها يوسف، (231:2021) " فلسفة إدارية تضم مجموعة من الأدوات التي تستخدمها لتحقيق البراعة الاستراتيجية من خلال استكشاف فرص جديدة واستغلال الفرصة المتاحة".

وعرفها كرتات (2019، 39) على أنها "قدرة المؤسسة على الأداء الإداري والذي يتسم بسرعة الاستجابة، حيث أن الإدارة الرشيقة تتسم بسرعة تعديل أسلوب العمل بصورة تتناسب مع متطلبات التغيير".

كما عرفها mergel (2021: 162) بأنها "الاستجابة للمتغيرات بطريقة فعالة في بيئة عمل المؤسسة وبالصورة التي تعزز من مرونة المؤسسة".

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الإدارة الرشيقة تمثلت في مجموعة من الأدوات التي تستخدمها، كذلك سرعة استجابتها مع متطلبات التغيير، وتعزيزها من مرونة المؤسسة.

أهمية الإدارة الرشيقة:

تكمن أهمية الإدارة الرشيقة كما ذكرها كما يلي (وارث، وجابة، 2016):

1. تعتبر الإدارة الرشيقة نظاماً مُتكاملاً كونها أحد الأساليب الحديثة لتسيير العملية الانتاجية في المنظمات.
2. تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والمحافظة على الوقت أثناء التنفيذ.
3. إزالة أشكال الاهدار داخل المنظمات كافة.
4. التطوير الدائم والتحسين المستمر لكل الأنشطة.

تحديات الإدارة الرشيقة:

بَين عبدالبصير ،(2020) أن مفهوم الإدارة الرشيقة بسيط وسهل التعلم، لكن الصعوبة تكمن في التنفيذ، لأنه من الصعب رؤية الكمال في عملية تنفيذ الأعمال، لذلك تحتاج إدارة المنظمة إلى تغيير طريقة إدارة الموظفين، من تحفيزهم والسماح لهم بالمشاركة في استخدام أدوات الإدارة الرشيقة، وتغيير أساليب الإدارة وسلوكياتها، بالإضافة إلى عقلية الموظفين، مقارنة بالتغييرات في العمليات والأنظمة، هو الجانب الأكثر صعوبة للانتقال إلى أساليب الإدارة الرشيقة.

مفهوم الأداء:

يُعرف زايد (2003: 328) الأداء بأنه "الوسيلة التي يضمن من خلالها المدير التأكد من أن الجهود التي يبذلها العاملون، والنتائج التي يحققونها بتحقق أهداف المنظمة".

وتُعرفه راوية بحسب (رزق الله، 2015: 25) بأنه "درجة تحقيق وإتمام المهام المُكونة للوظيفة ويعكس الكيفية التي يحقق بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالبًا ما يحدث لبس أو تداخل بين الأداء والجهد، فالجُهد يُشير إلى الطاقة المبذولة أما الأداء فيُقاس على أساس النتائج".

وعرفها ray, daft (2006) "أن الأداء الوظيفي هو إنجاز الأهداف المُحددة لتحقيق الفعالية التي يجب أن تُوفر للفرد المعلومات الكافية عن الأهداف المُكلف بها لتحقيقها في وظيفته".

محددات معدلات الأداء:

تؤدي نِسب الأداء إلى توقعات أداء واضحة للغاية، لكنها تُواجه مشكلتين، أولاً قد يركز العمال على تحقيق الأداء كما هو مكتوب، مع تجاهل الفرص المهمة التي لا تنعكس في الأداء، ثانياً يزيد بعض المشرفين من حماسهم لاستخدام هذه المعدلات مما يؤدي إلى ما يُسمى المنافسة بين العمال (الصيرفي ، 2010).

طرق قياس الأداء:

تناول ماهر (2004) عددًا من طرق قياس الأداء، ومن أهمها ما يلي:

1 – قائمة معايير القياس: وهي الطريقة الأكثر استخدامًا والأسهل في التصميم والأسهل في الاستخدام.

2- طريقة التّرتيب السّهلة للموظفين: يقوم كل مشرف مباشر بترتيب المرؤوسين بالترتيب من جيد إلى سيئ، وليس بناءً على معايير، ولكن وفقًا للأداء العام، ويخرج بقائمة لترتيب الموظفين لأدائهم، وهذه الطريقة بسيطة وسهلة للقيام به، ولكن لديه مشاكل مع قياسات الأداء التقليدية.

3 – طريقة المقارنة بين العاملين: في هذه الطريقة، تتاح لكل منهم فرصة المقارنة مع الآخرين في نفس القسم، لذلك يتم إجراء مقارنة ثنائية ويتم تحديد أيهما أفضل، من خلال مقارنة إجمالي العاملين، ويمكن تحديد الأداء بترتيب تنازلي بناءً على المقارنات التي تم إجراؤها.

4 – طريقة التوزيع الإجباري: وهي إجبار كل رئيس على توزيع مرؤوسيه حسب مستوى الكفاءة الذي تحدده المنظمة وهذا النموذج هو ما يسمى بالتوزيع العادي، أي أن معظم الناس يستخدمون متوسط درجة المقياس بغض النظر عن ذلك الارتفاع، فإن النسبة المئوية للأشخاص تتناقص أو تزداد كلما ابتعدنا عن هذه الدرجة المتوسطة.

5 – طريقة الإدارة بالأهداف : تعتمد هذه الطريقة على النتائج، أي أن المديرين المباشرين لن يهتموا بسلوك أو جودة المرؤوسين، لكنهم يهتمون فقط بالنتائج التي يمكنهم تحقيقها.

الجانب الميداني:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات ومختلف العاملين بشركة المدار الجديد الليبية داخل نطاق مدينة بنغازي والمتمثلين في المديرين ورؤساء الأقسام ورؤساء الوحدات والموظفين الآخرين، وتم اختيار عينة عشوائية والبالغ عددهم (50) فرداً وزعت عليهم استمارة الاستبيان واسترد منها عدد (45) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (1) عينة الدارسة

الشركة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة
مقرشركة المدارالجديد فرع (سيدي حسين)	25	21
مقرشركة المدارالجديد فرع (طريق المطار)	25	24
المجموع	50	45

أداة الدراسة:

تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في الاستبانة وتكونت من ثلاث أجزاء يتعلق الجزء الأول منها بالبيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، أما الجزء الثاني فيمثل المتغير المستقل المتمثل في الإدارة الرشيقة بأبعادها (تنظيم موقع العمل، التحسين المستمر،العمل القياسي)، ويحتوي على مجموعة عبارات وإجمالي عددها (12) عبارة موزعة بالتساوي على الأبعاد الثلاث، بينما يغطي الجزء الثالث المتغير التابع المتمثل في الأداء الوظيفي، ويحتوي على عدد (10) عبارات.

مقياس الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، حيث تمت صياغتها بشكل سلبي وفقاً للتدرج التالي: (غير موافق بشدة – غير موافق - محايد - موافق – موافق بشدة)، وبعد حساب طول خلايا للمقياس تم حساب المدى لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول (2) للفقرات الواردة في الاستبانة.

جدول (2) طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الموافقة

الفئة في مقياس ليكرت	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
درجة المقياس (الوزن)	1	2	3	4	5
طول الخلية (الفترة)	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21
درجة المو افقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي:

1- ثبات مقياس الدراسة للتأكد من ثبات أسئلة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة عن تساؤلها، من خلال إيجاد قيم كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة، بالإضافة إلى صدق مقياس الدراسة للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله.

2- استخدام اختبار (كولمجروف-سميرونوف)، لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، الأمر الذي يترتب عليه تحديد نوعية الاختبارات سواء كانت المعلمية أو اللامعلمية.

3- الجداول التكرارية لعدد المبحوثين ونسبهم المئوية، وفقاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية.

4- مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، كذلك مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، بالإضافة إلى توضيح الأهمية النسبية لكل عبارة من العبارات.

جدول رقم (3) درجة وقوة ارتباط بيرسون

درجة الارتباط	قوة الارتباط.
أقل من 0.20	ضعيف جداً.
0.39-0.20	ضعيف.
0.59 -0.40	متوسط.
0.79-0.60	قوي.
أكبر من 0.80	قوي جداً.

المصدر: .Lehman, Ann (2005). Jmp For Unvaried And Multivariate Statistics: A Step-by-step Guid. Cary, NC: SAS Press. P.123.

6- اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) باستخدام طريقة ENTER.

ثبات وصدق مقاييس الدراسة:

لمعرفة إمكانية الاعتماد على مقاييس الدراسة، تم اختيار عينة استطلاعية بطريقة عشوائية وبلغت عددها (10) أفراد، حيث تم توزيع استمارة الاستبيان عليهم، ثم تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات كل أبعاد الدراسة،

كما تم احتساب معامل الصدق لمعرفة مدى صدق المقياس في قياس ما صمم لأجله، والجدول (4) يؤكد على ثبات عالي وأن الفقرات متسقة ودرجة التماسك بينها قوية والمصداقية عالية مما يعزز الثقة في دقة المقاييس.

جدول (4) الثبات والصدق

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
الإدارة الرشيقة	12	0.743	0.861
الأداء الوظيفي	10	0.904	0.950
أداة الدراسة بالكامل	22	0.816	0.903

اختبار التوزيع الطبيعي :

تم استخدام كلّ من اختبار (Kolmogorov-Smirnov[a] Test) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ويظهر من خلال النتائج الموضحة في جدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتغير الدراسة التابع كانت أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، في حين كانت القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتغير الدراسة المستقل كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك يمكن القول بأن توزيع البيانات لأداة الدراسة سوف يؤول للتوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم هنا استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة عن فرضيات الدراسة.

جدول (5) تحليل التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	df	Sig.
متغير الإدارة الرشيقة	0.140	45	0.027
متغير الأداء الوظيفي	0.105	45	0.200*

عرض وتحليل البيانات الخاصة بالخصائص الشخصية:

للتعرف على خصائص المبحوثين الشخصية تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية كما يلي:

- توزيع أفراد العينة حسب النوع:

جدول (6) : توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	42	% 93.3
أنثى	3	% 6.7
المجموع	45	% 100

من الجدول (6)، يتضح أن الغالبية القصوى للمبحوثين من فئة الذكور حيث بلغت نسبتهم (93.3%)، بينما بلغت نسبة فئة الإناث (6.7%)، وهذه النسبة قد تعتبر مناسبة بسبب طبيعة المهام المناطة بالعاملين في بعض موزعي شركة المدار الجديد.

- توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (7) : توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30سنة	5	% 11.1
من30سنة إلى أقل من 40سنة	21	% 46.7
من40سنة إلى أقل من 50سنة	18	% 40.0
من 50 سنة فأكثر	1	% 2.2
المجموع	45	% 100

تظهر النتائج الخاصة بعمر المبحوثين أن (57.8 %) من أفراد العينة كانت أعمارهم أقل من 40 سنة، وأن ما يقارب (42.2 %) من أفراد العينة كانت أعمارهم أكثر من 40 سنة، وقد يعزو هذا الأمر إلى احتياج العمل في شركة المدار الجديد إلى فئة الشباب أكثر من غيرهم.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (8) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
ثانوي	2	4.4
بكالوريوس أو ما يعادلها	34	75.6
ماجستير	9	20.0
المجموع	45	%100

تظهر النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي للمبحوثين أن (75.6 %) من أفراد العينة كانوا من حاملي البكالوريوس أو ما يعادلها، وأن ما يقارب (20 %) كانوا من حاملي الماجستير، في حين شكلوا حاملي الشهادة الثانوية ما نسبته (4.4 %)، وقد يعزو هذا الأمر إلى حاجة معظم الوظائف في شركة المدار الجديد لحملة الشهادات العليا.

- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول (9) : توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	7	% 15.6
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	9	% 20
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	14	% 31.1
من 15 سنة فأكثر	15	% 33.3
المجموع	45	% 100

تظهر النتائج الخاصة بسنوات الخبرة الخاصة بالمبحوثين أن (64.4 %) من أفراد العينة كانوا يمتلكون خبرة من 10 سنوات فأكثر، وأن ما يقارب (35.6%) من أفراد العينة كانوا يمتلكون خبرة أقل من 10 سنوات، وقد يعزو هذا الأمر إلى وجود مميزات تساهم في تعزيز قدرة شركة المدار الجديد في المحافظة على الأفراد العاملين فيها.

- توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (10) : توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	4	% 8.9
رئيس قسم	9	% 20
رئيس وحدة	10	% 22.2
موظف	19	% 42.2
أخرى (مهندس خبير)	3	% 6.7
المجموع	45	% 100

من الجدول (10)، يتبين أن المسمى الوظيفي للمبحوثين هم عدد (4) مديرين، وعدد (9) رؤساء أقسام، وعدد (10) رؤساء وحدات، وعدد (19) موظف، وعدد (3) مهندسين، تم استهدافهم للتعرف على واقع الإدارة الرشيقة وأثرها على الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.

عرض وتحليل إجابات المشاركين بالدراسة حول متغير الإدارة الرشيقة:

للتعرف على مدى توفر متطلبات الإدارة الرشيقة لدى شركة المدار الجديد، تم تحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية ومستوى الموافقة استناداً على وجهة نظر المبحوثين كما يلي:

جدول (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الإدارة الرشيقة

عبارات متغير الإدارة الرشيقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تعتمد الإدارة منهجية واضحة ومحددة لتنظيم سير العمل.	3.86	.828	3	مرتفعة
تركز الإدارة على متابعة نظافة مكان العمل ليكون مناسب لأداء العمل.	4.11	.959	1	مرتفعة
تهتم بترتيب الملفات ووضعها في أماكنها ليسهل الوصول إليها عند الحاجة.	3.87	.968	2	مرتفعة
تحث الإدارة الأفراد على ترتيب مكان العمل.	3.62	.912	4	مرتفعة
المتوسط العام لبعد تنظيم موقع العمل.	3.86	.838	مرتفعة	
تساهم الإدارة في تحسين مهاراتي.	3.58	.965	3	مرتفعة
تشجع الإدارة على ضرورة استغلال الموارد المتاحة.	3.69	.949	1	مرتفعة
تعمل الإدارة على تبسيط المهام لتكون واضحة للموظفين.	3.62	.860	2	مرتفعة
تسعى الإدارة إلى تحديث الإجراءات بشكل دوري لمنع تكرار المشكلات الخاصة بالعمل.	3.49	1.014	4	مرتفعة
المتوسط العام لبعد التحسين المستمر.	3.59	.821	مرتفعة	
تستخدم الإدارة معايير موحدة.	3.16	1.186	4	متوسطة
تهتم الإدارة بترتيب إجراءات العمل لمنع الضياع في حركات العمل.	3.36	1.048	3	متوسطة
تضع الإدارة معايير واضحة لكل مهمة لتسهيل العمل للموظفين.	3.38	.960	1	متوسطة
تحرص الإدارة على إتمام العمل ضمن الوقت المحدد لتجنب تراكم العمل.	3.36	.981	2	متوسطة

المتوسط العام لبعد العمل القياسي.	3.31	.931	متوسطة
المتوسط المرجح العام للإدارة الرشيقة	3.59	.790	مرتفعة

1- أظهرت النتائج المتعلقة ببعد تنظيم موقع العمل للإدارة الرشيقة:

من الجدول (11)، تبين وجود تنظيم لموقع العمل للإدارة الرشيقة عند المبحوثين بدرجة موافقة (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي عام قيمته (3.86)، وانحراف معياري (0.838)، وجاءت عبارة " تركز الإدارة على متابعة نظافة مكان العمل ليكون مناسب لأداء العمل " بالمرتبة الأولى وبدرجة موافقة (مرتفعة)، في حين جاءت عبارة " تحث الإدارة الأفراد على ترتيب مكان العمل " في الترتيب الأخير لعبارات هذا البعد.

2- أظهرت النتائج المتعلقة ببعد التحسين المستمر للإدارة الرشيقة:

من الجدول (11)، تبين أن وجود صفة التحسين المستمر للإدارة الرشيقة عند المبحوثين بدرجة موافقة (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي قيمته (3.59)، وبانحراف معياري (0.821)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى عبارة " تشجع الإدارة على ضرورة استغلال الموارد المتاحة "، في حين جاءت عبارة " تسعى الإدارة إلى تحديث الإجراءات بشكل دوري لمنع تكرار المشكلات الخاصة بالعمل " في الترتيب الأخير لعبارات هذا البعد.

3- أظهرت النتائج المتعلقة ببعد العمل القياسي للإدارة الرشيقة:

من الجدول (11)، تبين وجود خاصية العمل القياسي للإدارة الرشيقة عند المبحوثين بدرجة موافقة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قيمته (3.31)، وبانحراف معياري (0.931)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى عبارة " تضع الإدارة معايير واضحة لكل مهمة لتسهيل العمل للموظفين "، في حين جاءت عبارة " تستخدم الإدارة معايير مُوحدة " في الترتيب الأخير لعبارات هذا البعد.

خِتاماً يُمكن القول بأنه تتوفر أبعاد الإدارة الرشيقة لدى المبحوثين في شركة المدار الجديد بدرجة موافقة (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي مرجح عام قيمته (3.59)، وانحراف معياري (0.931)، حيث جاء " بعد تنظيم موقع العمل" في المرتبة الأولى، يليها جاء بعد "التحسين المستمر"، في حين جاء بعد "العمل القياسي" في المرتبة الثالثة والأخيرة.

عرض وتحليل إجابات المشاركين بالدراسة حول الأداء الوظيفي:

للتعرف على درجة الأداء الوظيفي لدى عينة الدراسة، تم تحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية ومستوى الموافقة وفقاً للمبحوثين كما يلي :

جدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الأداء الوظيفي

عبارات متغير الأداء الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
أنجز ما يسند لي من أعمال بأسلوب متجدد.	3.91	.874	4	مرتفعة
أساهم في تقديم المقترحات المفيدة للعمل.	3.78	1.020	6	مرتفعة
أقوم بأعمال إضافية عن الأعمال المطلوبة مني.	3.76	1.090	7	مرتفعة
أتجنب الأخطاء قدر المستطاع في عملي.	4.27	.720	1	مرتفعة جدا

أحرص على معرفة الرأي المخالف لر أيي للاستفادة.	3.91	.874	5	مرتفعة
أحرص دائما على متابعة ما يحدث من متغيرات في مجال عملي.	4.00	.739	2	مرتفعة
أتمتع بمهارة التواصل الجيدة مع الآخرين.	3.98	.783	3	مرتفعة
اهتمامي ينصب على إنتاج أفكار جديدة أكثر من اهتمامي بمحاولة الحصول على مو افقة الآخرين.	3.53	.869	9	مرتفعة
أمتلك رؤية دقيقة لاكتشاف المشكلات التي يعاني منها الآخرون في العمل.	3.69	.925	8	مرتفعة
أتنبأ بمشكلات العمل قبل حدوثها.	3.27	.780	10	متوسطة
المتوسط المرجح العام للأداء الوظيفي	3.81	.640	مرتفعة	

من الجدول (12) تبين أن المبحوثين تتوفر لديهم متطلبات الأداء الوظيفي بدرجة موافقة (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي مرجح عام قيمته (3.81)، وبانحراف معياري (0.640)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى عبارة " أتجنب الأخطاء قدر المستطاع في عملي " وبدرجة موافقة (مرتفعة جداً)، يليها وبدرجة موافقة (مرتفعة) جاءت عبارة " أحرص دائما على متابعة ما يحدث من متغيرات في مجال عملي "، في حين جاءت عبارة " أتنبأ بمشكلات العمل قبل حدوثها" في الترتيب الأخير لعبارات هذا البعد وبدرجة موافقة (متوسطة)، وهذا الأمر قد يدل على أن المبحوثين تتوفر فيهم الكثير من القدرات والمهارات الخاصة بالأداء الوظيفي التي تضمن تسيير العمل بالشكل الأمثل في شركة المدار الجديد.

اختبار فرضيات الدراسة:

- اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

1- اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: " لا يوجد علاقة بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد".

ولقياس العلاقة بين المتغير المستقل (الإدارة الرشيقة) بشكل عام والمتغير التابع (الأداء الوظيفي)، تم حساب معامل الارتباط بين المتغيرين والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (13) : معامل الارتباط بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي

المتغير التابع / المتغير المستقل	الأداء الوظيفي	
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية Sig.(2-tailed)
الإدارة الرشيقة	0.550**	0.000

** عند مستوى دلالة معنوية1%.

من خلال الجدول السابق كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.550)، والقيمة الاحتمالية المناظرة لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة وذات دلالة معنوية عالية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي لدى مختلف العاملين في شركة المدار الجديد، وهذا الأمر يعني أنه كلما زادت ممارسة الإدارة الرشيقة تزداد القدرة على زيادة مستويات الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.

- اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

2- لا يوجد أثر للإدارة الرشيقة بأبعادها (تنظيم موقع العمل، التحسين المستمر، العمل القياسي) على الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.

تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد بإتباع طريقة (ENTER)، وذلك للوقوف على مدى وجود أثر من عدمه للإدارة الرشيقة بأبعادها (تنظيم موقع العمل، التحسين المستمر، العمل القياسي) مجتمعة على الأداء الوظيفي، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (14) : معامل الانحدار المتعدد بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	قيمة T	دلالة T
المقدار الثابت	2.090	.581[a]	0.338	6.964	0.001	–	–
تنظيم موقع العمل	0.359					2.428	.020
التحسين المستمر	0.008					.043	.966
العمل القياسي	0.091					.559	.579

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- يُبين نموذج الانحدار المتعدد باتباع طريقة (ENTER) أن المتغير التابع الذي يتمثل في الأداء الوظيفي يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بِبُعد واحد من الإدارة الرشيقة وتحديداً بُعد (تنظيم موقع العمل)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة (T) له (0.020) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%، كما بلغت قيمة (F) له (6.964) بقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

2- تم استبعاد أبعاد الإدارة الرشيقة المتمثلة في (التحسين المستمر، العمل القياسي)، ذلك لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بينها وبين متغير الأداء الوظيفي حسب طريقة (ENTER)، حيث بلغت القيم الاحتمالية المناظرة لقيمة (T) لهما على التوالي (0.966، 0.579) وهما أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

3- أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.338)، وهذا يعني أن 33.8% من التغير في الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد يعود إلى أثر الإدارة الرشيقة المتمثل في بعد (تنظيم موقع العمل) فقط، بينما النسبة المتبقية والتي تبلغ (66.2%) تعود إلى عوامل أُخرى قد تؤثر على المتغير التابع (الأداء الوظيفي).

4- توضح النتائج أيضاً أنه في حالة زيادة استخدام بعد تنظيم موقع العمل للإدارة الرشيقة بمقدار وِحْدَة واحدة سيؤدي إلى زيادة قيمة المتغير التابع المتمثل في الأداء الوظيفي بمقدار (0.359)، وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار كما يلي:

الأداء الوظيفي (المتوقع) = 2.090 + (0.359) تنظيم موقع العمل للإدارة الرشيقة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- تبين أن ممارسة الإدارة الرشيقة في شركة المدار الجديد بصفة عامة يتم بدرجة مرتفعة، و كانت نتائج أبعاد الإدارة الرشيقة كما يلي:

أ- تبين أن استخدام تنظيم موقع العمل في الإدارة الرشيقة يتم بدرجة مرتفعة.

ب- تبين أن استخدام التحسين المستمر في الإدارة الرشيقة يتم بدرجة مرتفعة.

ت- تبين أن استخدام التحسين المستمر في الإدارة الرشيقة يتم بدرجة متوسطة.

2- يتضح أن مستويات الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد تتم بدرجة مرتفعة.

3- توجد علاقة طردية متوسطة وذات دلالة معنوية عالية بين الإدارة الرشيقة والأداء الوظيفي لدى مختلف العاملين في شركة المدار الجديد.

4- يوجد أثر جوهري وذات دلالة معنوية للإدارة الرشيقة على الأداء الوظيفي بشركة المدار الجديد، وقد أظهرت نتائج قياس أثر الإدارة الرشيقة على الأداء الوظيفي ما يلي:

أ- يوجد أثر جوهري وذو دلالة إحصائية لبعد تنظيم موقع العمل في الإدارة الرشيقة على الأداء الوظيفي، حيث يتضح أنها تُفسر حوالي (33.8%) من التغير الحاصل في الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد (التحسين المستمر، العمل القياسي) للإدارة الرشيقة على الأداء الوظيفي في شركة المدار الجديد.

التوصيات:

انطلاقاً من أهمية تعزيز فهم أبعاد الإدارة الرشيقة لدى العاملين في شركة المدار الجديد لدورهم في رفع مستويات الأداء الوظيفي في شركتهم، واعتمادًا على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- تعزيز الدور الذي يلعبه تنظيم موقع العمل من أجل المحافظة الدائمة والمستمرة على نظافة مكان العمل في سبيل تهيئة المناخ المناسب لمختلف العاملين في شركة المدار الجديد للوصول لمستويات أعلى من الأداء الوظيفي.

2- وضع البرامج المخصصة بتحفيز كافة العاملين في شركة المدار الجديد على ترتيب أماكن عملهم بصفة دورية، ويجب هنا متابعة تنفيذ هذه البرامج دوماً حتى تصبح جُزء لا يتجزأ من ثقافة الشركة.

3- العمل بصورة أكبر على استغلال الموارد المتاحة في بناء بيئة تكنولوجية تكون حاضنة لفكر الإدارة الرشيقة وداعمة لرفع مستويات الأداء الوظيفي داخل شركة المدار الجديد.

4- تحفيز جميع العاملين على تقديم الحلول المتعلقة بتحديث وتبسيط إجراءات العمل من أجل ضمان التغلب على المشكلات في شركة المدار الجديد وكذلك منع تكرارها مستقبلاً.

5- وضع الاستراتيجيات وتبني السياسات الكفيلة بتطبيق معايير موحدة في شركة المدار الجديد على جميع العاملين مع ضرورة مراعاة بعض الفروق الفردية والوظيفية فيما بينهم.

6- القيام باحتضان الموظفين المتميزين في شركة المدار الجديد من أجل تعزيز قدراتهم وصقل مهاراتهم وتوظيفها لتحقيق مستويات أداء وظيفي أعلى عند القيام بإنجاز أنشطة الشركة المختلفة.

7- الاهتمام بتشجيع كافة العاملين في شركة المدار الجديد على متابعة المستجدات في مجال عملهم من خلال بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات المحلية والدولية الرائدة في مجال عمل الشركة.

8- العمل الجاد من قبل إدارة شركة المدار الجديد على تنظيم الندوات التفاعلية مع الجهات ذات العلاقة من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب السابقة للغير في كيفية التنبؤ بالمشكلات الخاصة بعمل الشركة ووضع الحلول لها قبل حتى وقوعها.

لائحة المراجع

1. النحيف، مجدي حسين السيد، وعزب، حامد سالم جمعة (2018). رؤية مستقبلية لمنظومة النشر بجامعة الطائف، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، ع10، الجمعية العربية للحضارة والفنون الإسلامية.
2. الصيرفي، محمد. (2010). قياس وتقويم أداء العاملين. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية. خيري، أسامة (2013)، "الجديد في القيادة الإدارية"، دار الراية للنشر والتوزيع والطباعة - عمان
3. ماهر، أحمد. (2004). إدارة الموارد البشرية". الدار الجامعية مصر.
4. راوية، حسن. (2003).إدارة الموارد البشرية رؤيا مستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية.
5. زايد، عادل محمد. (2003). إدارة الموارد البشرية. "رؤية استراتيجية"، القاهرة.
6. وارث, عبد الرحمن بن, جابة, & احمد. (2016). دور المؤسسات الإنتاجية في تطبيق أسلوب" الإدارة الرشيقة.
7. مقيمح (2020)، بعنوان: الإدارة الرشيقة وأثرها في تحقيق الإبداع الوظيفي بالمؤسسة الاقتصادية: مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، ع5 م2 ،الجزائر.
8. يوسف، ميهفان شريف (2021)، "الإدارة الرشيقة ودورها في تحقيق البراعة الاستراتيجية" دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة زاخو، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد (5)، العدد(2) ص226-247.
9. كرتات، رقية، (2019)،"متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الرشيقة بجامعة الملك خالد، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد1، ص37-46.
10. عبدالله، أسماء بوبكر (2020)، درجة ممارسة القيادات الجامعية لأبعاد الإدارة الرشيقة وعلاقتها بفاعلية الأداء الوظيفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الوادي الجديد، المجلة التربوية، سوهاج، مصر.
11. نور الهدى، (2022). دور الإدارة الرشيقة في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، (دراسة حالة الوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر فرع وكالة الوادي(، الجزائر.
12. أرشد عبد الأمير، الشمري. (2017). الابداع الوظيفي والعوامل الاستراتيجية وتداخلاتها بالمقدرات الجوهرية والتفوق في الأداء المالي للمنظمات الخدمية-دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الأهلية العراقية ، رسالة ماجستير منشورة، العراق.
13. رميتة، عاتي، أثر الثقافة التنظيمية على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
14. دراسة سكينة، راضية،" القيادة الإدارية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، الجزائر.

15. عبدالبصير، بسمة، (2020)، تعزيز ممارسات إدارة الرشيقة وأثرها على الأداء الاستراتيجي بالمؤسسات الرياضية، مجلة بني سويف لعلوم التربية البدنية والرياضية، م3، ع6، ص158-206.

16. AbdelBaseer, Basma Ibrahim. (2020). Promote lean management practices and their impact On the strategic performance of sports institutions.
17. Ramly,N,(2012), Agile managment, Procec improvement towards better IT customer Support , internationan, Journal, of e-Educution, e- Bussness, (2), 359-364.
18. Meregal, i, Ganapate, s,Whiteford, A, (2021), Agile, A, new way, of, governing, puplic, Administration Revew, 81, (1), 161-165.
19. Nicoulas, H. Thomas, H. (2009). outils reporting structures et pratiques damelioration. revue francaise de gestion, (1) 6, 81-103.
20. Daft, R. and Ray, N. (2006). Organizations behavior The Organizational Climate of Kerman Shahid Bahonar University: Its Comparison with the Desired Organizational Climate from the View points of the Personnel (Staff) Of the University .Public Personnel Management, 34 (3), 247-261.
21. Lehman, Ann (2005). Jmp For Unvaried And Multivariate Statistics: A Step-by-step Guid. Cary, NC: SAS Press. P.123.

مدى تأثير أدوات تحليل قوائم التدفقات النقدية عند تطبيق المحاسبة الإلكترونية كأداة لترشيد القرارات المالية والاقتصادية

دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع كوستي خلال الفترة من 2019 – 2021

The extent of the impact of cash flow analysis tools when applying electronic accounting as a tool to rationalize financial and economic decisions

A case study of the Savings and Social Development Bank, Kosti branch During the period from 2019 - 2021

- **د. صلاح محمد إبراهيم أحمد**، أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان
- **د. أحمد عبد الوهاب أبو محمد ساتي**، أستاذ المحاسبة المساعد، محاسب ومراجع قانوني، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع كوستي، السودان
- **د. محمد العوض محمد أحمد المكي**، أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة الامام المهدي، كوستي، السودان

الملخص:

تعاني المصارف السودانية الكثير من المشكلات التي تعيق عملية إعداد قوائم التدفقات النقدية، ومن هنا تهدف الدراسة إلى مدى تأثير أدوات تحليل قوائم التدفقات النقدية عند تطبيق المحاسبة الالكترونية كوسيلة لترشيد القرارات المالية، كما أن أهمية الدراسة إرتكزت على أن مؤشرات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتوفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن المصارف تعتمد أساساً على قوائم الأرباح والخسائر والمركز المالي والميزانية العمومية، وهذه القوائم النقدية بياناتها المالية الظاهرة لا تعكس الوضع المالي الحقيقي ولا توضح حقيقة التدفقات للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لأن النسب المشتقة من القوائم المالية مضللة وغير سليمة في أغلب الأحيان، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي الإحصائي التحليلي Spss ، ومن أهم النتائج أثبتت الدراسة أن نتائج قوائم التدفقات النقدية تفيد في الوصول إلى مجموعة ملائمة من المعلومات التي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في اتخاذ القرارات التي لها دور كبير في تحقيق الأهداف المصرفية التي تتمثل في الربحية والسيولة والأمان واتخاذ القرارات الرشيدة، ومن أهم التوصيات ينبغي الاستفادة من المعلومات الملائمة التي توفرها قوائم التدفقات النقدية لاحتوائها على المعلومات التي تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وخلق التوازن بين الأرباح والسيولة والمخاطر وتفادي الخسائر.

الكلمات المفتاحية: أدوات تحليل، التدفقات النقدية، المحاسبة الإلكترونية، وسيلة ترشيد، القرارات المالية والاقتصادية.

Abstract

Sudanese banks suffer from many problems that hinder the process of preparing cash flow statements, hence the study aims at the impact of the tools for analyzing cash flow statements when applying electronic accounting as a means to rationalize financial decisions, profits, losses, the financial position, the balance sheet, these monetary statements, their apparent financial statements do not reflect the real financial situation and do not explain the reality of the flows of operational, investment, financing activities, because the ratios derived from the financial statements are often misleading, unsound. Among the most important results, the study proved that the results of the cash flow statements are useful in reaching, appropriate set of information that can be used in effective manner in making decisions that have a major role in achieving the banking goals of profitability, liquidity, security and rational decision-making. Appropriate information provided by cash flow statements because they contain information that enables management to take decisions for operational, investment and financing activities and create a balance between profits, liquidity, risks and avoiding losses.

Keywords: analysis tools, cash flows, electronic accounting, rationalization method, financial and economic decisions.

مقدمة

تمثل أدوات تحليل قوائم التدفقات النقدية الأثر الفاعل، وأن المحاسبة الإلكترونية هي إحدى أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى الوسيلة كأداة ومدى تأثيرها في ترشيد القرارات المالية والاقتصادية، وللأهمية النسبية التي تحتلها قوائم التدفقات النقدية، فقد أولت الجمعيات العلمية والمهنية المنظمة للمهنة اهتماماً خاصاً بهذه القائمة، حيث أصدر مجلس المعايير البريطاني المعيار المحاسبي (FRSI) المتعلق بقائمة التدفقات النقدية، وللمزايا النوعية التي تتمتع بها قائمة التدفقات النقدية، وأيضاً أصدر مجلس معايير المحاسبة (IASB) المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، ويتطلب المعيار عرض قائمة التدفقات النقدية، وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بشكل أساسي، كما تناول طرق عرض هذه القائمة، إلا أن قائمة الأرباح والخسائر والميزانية العمومية لا تساعد في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية في معرفة حجم وتوقيت السيولة واتخاذ القرارات، ولذلك لابد من الاستفادة من الأساليب والأدوات المستحدثة في المحاسبة الالكترونية، وتطبيق المعايير العالمية مثل معايير بازل 1، 2، 3، 4، والإرشادات المهنية لتسهيل عملية تحويل بيانات قوائم التدفقات النقدية إلى معلومات ملائمة ومفيدة في الأداء المصرفي، وجاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية تحليل قوائم التدفقات النقدية عند تطبيق المحاسبة الالكترونية كوسيلة لاتخاذ القرارات ومدى تطبيقها في القطاع المصرفي السوداني، ومعرفة العوامل التي قد تعيق تطبيق هذه الوسائل.

أولاً: أهمية قوائم التدفقات النقدية

يمكن تحديد أهمية إعداد قوائم التدفقات النقدية للباحثين والمصرفيين والمحللين الماليين والمبرمجين فيما يلي:

1 - أهمية التطورات التكنولوجية في مجال تأثير أدوات تحليل قوائم التدفقات النقدية عند استخدام المحاسبة الإلكترونية كأداة لترشيد القرارات المالية والاقتصادية نتيجة للتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، حيث تم حدوث تطورات في مجال المحاسبة الإلكترونية واستخداماتها في أدوات تحليل قوائم التدفقات النقدية وإلى أي مدى يؤثر في القرارات.

2 - تسليط الضوء على مدى ملائمة معلومات التدفقات النقدية الإلكترونية، ودورها في تقديم أفضل البدائل لاتخاذ القرارات.

3 - مدى أهمية المعلومات الإلكترونية المشتقة من قوائم التدفقات النقدية لمعرفة حجم وتوقيت السيولة.

4 - الاستفادة من الأساليب والاجراءات المحاسبية الإلكترونية في معالجة بيانات التدفقات النقدية، ومدى فاعلية المعلومات الإلكترونية في عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً: الاطار المنهجي والدراسات

المبحث الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

(1 – 1) مشكلة الدراسة:

على الرغم من اعتماد المصارف على الأساليب المستحدثة في المحاسبة الالكترونية، إلا أنها تعتمد قوائم الأرباح والخسائر والمركز المالي، فإن بياناتها المالية الظاهرة لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف ولاتبيّن حقيقة التدفقات

النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، فإن تلك النسب المشتقة من القوائم المالية مضللة وغير صحيحة في أغلب الأحيان، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية حلقة وصل بين القوائم المالية، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسات المالية، والتي بدورها تساعد في تحديد حجم وتوقيت السيولة، وبالتالي لها القدرة على تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

(2 – 1) تساؤلات الدراسة: تتجسد مشكلة الدراسة في الإجابات للأسئلة الآتية:

1/ هل يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخرجة من قوائم التدفقات النقدية والمتعلقة بملائمة المعلومات في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية السليمة؟

2/ هل تتصف المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخرجة من قوائم التدفقات النقدية بالكفاءة والفاعلية للتنبؤ بحجم وتوقيت السيولة للمؤسسة المالية؟

(3 – 1) أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الأتي: إيضاح أثر معلومات قوائم التدفقات النقدية وفق تطبيق الأساليب والإجراءات المحاسبية الإلكترونية، والاستفادة من النظام المحاسبي الالكتروني في إعداد القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية، بالاضافة إلى زيادة الاهتمام بمخرجات قوائم التدفقات النقدية من الأنظمة المحاسبية الإلكترونية وتشغيلها لإنتاج معلومات مفيدة وملائمة.

أما الأهمية العملية تأتي هذا الدراسة ضمن الواجب المهني والعملي وتوجهات الباحثين من واقع الحياة العملية للباحثين في المصرف جعلتهم يتابعوا ما يرد من جديد في معالجة القضايا والمشكلات العملية في علم المحاسبة بصورة عامة، والمعايير وفق توجهات لجنة بازل والمنشورات المصرفية بصورة خاصة لأنها أكثر إحكاماً في ضبط وكفاءة الأداء المصرفي.

(4 – 1) أهداف الدراسة:

1/ تركيز الضوء على مدى ملائمة معلومات التدفقات النقدية ودورها في تقديم أفضل البدائل لاتخاذ القرارات.

2/ التعرف على أهمية المعلومات المشتقة من قوائم التدفقات النقدية لمعرفة حجم وتوقيت السيولة.

3/ الاستفادة من الأساليب والاجراءات المحاسبية الإلكترونية في معالجة بيانات التدفقات النقدية، ومدى فاعلية المعلومات الملائمة في معرفة حجم وتوقيت السيولة،وفي عملية اتخاذ القرارات.

4/ تنوير بعض المهتمين بالنظم المصرفية وهم: محللي النظم والمبرمجين والمصرفيين والمراجعين والمديرين بأهمية المحاسبة الإلكترونية كأداة فاعلة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

(5 – 1) فرضيات الدراسة:

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد قوائم التدفقات النقدية واتخاذ القرارات المالية والاقتصادية.

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد قوائم التدفقات النقدية وتحديد حجم وتوقيت السيولة.

(6 – 1) منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي الاحصائي التحليلي SPSS.

(7 – 1) أسباب اختيار الدراسة:

يكمن السبب في أن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان يعد من المصارف الحكومية الرائدة في مجال في التمويل الأصغر، ورائد المصارف الاجتماعية في السودان.

(8 – 1) حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع كوستي، السودان.

الحدود الزمانية: خلال الفترة من 2019-2021.

(9 – 1) مصادر الدراسة:

مصادر أولية تشتمل على الاستبانة والمقابلات الشخصية، ومصادر ثانوية:المراجع والانترنت والتقارير المالية والمعايير المحاسبية والإرشادات المهنية والبحوث العلمية، والدوريات المحلية والأجنبية.

(10 – 1) هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول:الإطار المنهجي والدراسات السابقة: والمبحث الثاني:الإطار النظري، وأما المبحث الثالث:الأداء النقدي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كوستي خلال الفترة 2017 – 2021، والمبحث الرابع: الاطار التحليلي والخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق.

(11 – 1) الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من المرتكزات الأساسية والهامة لأيّ باحث حيث يستفيد من أهميتها وأهدافها والنتائج التي توصلت إليها، ولذلك يتناول الباحثون من الدراسات السابقة قوائم التدفقات النقدية، وسوف يتعرض الباحثون للبعض منها على الرغم من كثرة الدراسات في هذا المجال، إلا أن هنالك قلة في الدراسات التي تركز في تحليل معلومات قوائم التدفقات النقدية في ضوء تطبيق المحاسبة الإلكترونية كوسيلة لاتخاذ القرارات المالية والاقتصادية.

1/ **دراسة محمد** (2014)[1] تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات:ما هي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشأت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قوائم التدفقات النقدية في المصارف؟هل تؤثر معلومات قوائم التدفقات النقدية في المصارف؟ هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص العمل المصرفي واختلافه عن المنشأت غير المالية، وذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، وتحديد طبيعة وأثار مرحلة التعثر المالي للمصارف، وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي، واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والوصفي لاختبار الفرضيات، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر، ومن النتائج والتوصيات قلة الاهتمام بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها ترجع إلى بروز مجموعة من المشكلات المحاسبية التطبيقية الناتجة عن إساءة استعمال تقارير ومعلومات التدفقات النقدية، والتعمد الإداري في توجيهها الذي أدى بدوره إلى فقدان هذه المعلومات لكثير من مصداقيتها وفاعليتها لمستخدمي هذه المعلومات.

1 محمد حسن ،معلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها في التعثر ، جامعة السودان والتكنولوجيا دراسة غير منشور(2014م)

2/ دراسة زيان ونجم، (2008)[1] مشكلة الدراسة تدور حول السؤال المحوري الأتي:ما هو الدور الذي لعبته هذه الاستثمارات في هيكل المصارف السودانية؟ وما هي الإجراءات والقوانين التي وضعتها الدولة لجذب المستثمر الأجنبي؟ وهل ساهمت هذه التدفقات النقدية في تنمية ورفاهية المجتمع؟ ولأغراض هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي والتحليل الوصفي، ومن النتائج :مفهوم قائمة التدفقات النقدية لدى معظم العاملين في بنك الخرطوم هو مفهوم غير محاسبي، وبالتالي عدم وجود الكادر المؤهل لإعداد قائمة التدفقات النقدية، ومن التوصيات على ادارة البنك الاهتمام بعمليات التحليل المالي لمعرفة أثر كل مكون من مكونات قائمة التدفق النقدي على إجمالي التدفقات النقدية.

3/ دراسة خليل، (2016)[2] تمثلت مشكلة الدراسة في أن قائمتي الدخل والمركز المالي تعد وفقاً لأساس الاستحقاق، فإن بياناتهما المالية لاتعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي، ولأغراض هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي والتحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أهمية للمعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بتقييم السيولة وجودة ونوعية الأرباح للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية، ومن التوصيات ضرورة إعطاء قائمة التدفقات النقدية مزيداً من الاهتمام والدراسة جنباً إلى جنب مع القوائم المالية.

4/ دراسة عبد الناصر(2008)[3] تمثلت مشكلة الدراسة في إن القوائم المالية التقليدية تعد وفقاً لأساس الاستحقاق ولا تكشف واقع الأمر في حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الشركة، هدفت الدراسة إلى دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي والتدفقات النقدية، ولأغراض هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي والتحليل الوصفي، ومن النتائج أن النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشاة من وجهة نظر محللي الائتمان، ومن التوصيات نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية، توصي الدراسة بضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

5/ دراسة سليمان سالم محمد سالم، (2019)[4] دراسة استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية، تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح مدى ملائمة استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات، حيث إرتكزت هذه الدراسة على عنصرين أساسيين هما التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية والأرباح المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية المباشرة يمكن لها التنبؤ بالأرباح المستقبلية متمثلة في التدفق النقدي المستقبلي والأرباح المستقبلية مما يساعد ذلك الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية، وكذلك تحديد رؤيتهم حول أنشطة الشركة المستقبلية، فضلاً عن

1 زيان ومصطفي ،تقويم التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية في بنك الخرطوم:جامعة السودان،للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، برسالة ماجستير،(2008م).

2 خليل أبو سليم، أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي،الرياض : جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير ، 2016م

3 عبدا لناصر شحدة،الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة ،رسالة ماجستير،الأردن ،عمان: (2008 م)

4 سليمان سالم محمد سالم، استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية.

الميزة التنافسية للشركة واستمراريتها في المدى البعيد، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة تكامل وترابط بين مكونات وعناصر التدفقات النقدية المباشرة والتنبؤ بالأرباح والتدفق النقدي المستقبلي، وعلى ذلك تساهم مكونات التدفقات النقدية المباشرة بشكل كبير في ترشيد القرارات الاقتصادية وملائمتها لتوقعات محللي القوائم المالية والمستثمرين بخصوص نسب السيولة والربحية.

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة نجد أن الدراسات السابقة ركزت على الدخل والمركز المالي بصفة خاصة، ولم تركز على تحليل القوائم المالية الأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمركز المالي بشئ من الدقة والتفصيل كما في الدراسة الحالية التي نفذت إلى التحليل للتدفقات النقدية ودورها في إيضاح البعد الحقيقي وإبراز المركز المالي بشكل أكثر دقة والرؤية المستقبلية لتجنب المخاطر وخلق التوازن بين تحقيق الأرباح والاستثمار وتحديد حجم وتوقيت السيولة بطريقة سليمة تضمن لمتخذي القرارات المالية والاقتصادية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تجنب المصرف الوقوع في الخسائر أو عدم توفر سلامة المركز المالي للمصرف أو ما يعرف بيسار البنك، وقد جاءت هذه الدراسة بأن تطبيق المحاسبة الإلكترونية يساعد ويؤدي إلى ترشيد القرارات المالية، وهي أداة ووسيلة فاعلة لتوضيح الأرباح والسيولة اللازمة للعملية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمصرف، وهذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع الدراسة الخامسة في التنبؤ للتدفقات النقدية المباشرة في دقة وتحديد الأرباح للشركات المساهمة، ولكن لم تتطرق لتفادي المخاطر وتحقيق الميزة التنافسية، ونجد أن الدراسات السابقة تناولت جزئيات محددة، ولم تتناول الموضوع بنظرة شمولية كما في الدراسة الحالية التي تناولت جوانب عديدة ودور المحاسبة الإلكترونية في الوضوح والافصاح والشفافية، ولذا أن هذه الدراسة غطت ما لم تقوم بتغطيته الدراسات السابقة، ونؤكد أن الدراسات السابقة تتشابه مع الدراسة الحالية في أوجه عديدة، وتختلف معها اختلاف بسيطة في بعض الجزئيات، وبالتالي يمكن القول أن الدراسة الحالية مكملة وموضحة لما لم تتعرض له الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

(1 – 2) مفهوم العمل المحاسبي

منذ بداية العمل الفعلى والتحول إلى النظم المحاسبية الإلكترونية، شهدت المصارف نمواً وتطوراً وانتشاراً في السودان، ولكن هذا التطور لم يواكبه نمواً مماثلاً في الإطار النظري، لأنها صيغت بعيداً عن أرض الواقع الذي تعيش فيه، فإنها لا تستند إلى الخبرة والأسس العلمية والعملية والواقعية، من أجل الخروج بأفضل النتائج والحلول، وتعد القوائم المالية هي المرجع المحاسبي للأنشطة التي يقوم بها المصرف، حيث يتم بها تطبيق مبادئ المحاسبية ومفهوم القوائم المالية،(Financial Statement) على أنها تقارير مكتوبة عن الحالة المالية للمصرف، ويتضمن هذا التقرير قوائم الأرباح والخسائر وقوائم الميزانية العمومية وقوائم التدفقات النقدية، وتعتبر القوائم المالية الخطوة الأولى لإنشاء الإدارة المالية في المصرف، وظلت هذه القوائم ولسنوات طويلة تقتصر على قائمتي الأرباح والخسائر والميزانية العمومية، ومن خلال التشغيل تقوم إدارة المصرف بدراسة قائمة الدخل والميزانية لمعرفة الوضع المالي لعملاء المصرف لمعرفة مدى قدرتهم على الإيفاء بالالتزام تجاه المصرف، ولتحقيق ذلك لابد لإدارة المصرف معرفة السيولة المتوافرة لديها لمواجهة طلبات العملاء من المسحوبات وحجم السيولة الكافية، ومعرفة العجز أو الفائض النقدي، ولتحقيق ذلك فلابد من

إعداد قوائم التدفقات النقدية، وهي من القوائم المهمة، ولأهمية المعلومات التي توفرها والتي ينبغي إعدادها ضمن القوائم المالية، وتوفر قوائم التدفقات النقدية معلومات عجزت قائمتا الأرباح والخسائر والميزانية عن توفيرها، وهي التي تبيّن حركة النقد الداخل والخارج، وتتبلور المشكلة في عدم اهتمام إدارة المصرف في إعداد قوائم التدفقات النقدية ودراستها وتحليلها وتجاهل أهميتها في معرفة تحديد حجم وتوقيت السيولة واتخاذ القرارات، فإن إدارة المصرف تعتمد على المعلومات المبيّنة في قائمتي الأرباح والخسائر والميزانية العمومية، وعموماً يعتبر تحليل التدفقات النقدية أداة لتفسير هذه القوائم ومعرفة العلاقة بين مضاميّنها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقة بينها، ويوفر التحليل المالي معلومات ملائمة تساعد في تقدير قيمة المصرف وتقويم المركز المالي وضمان سلامته ومدى فعالية أنشطة المصرف المختلفة وكفاءتها، ويساعد في تقويم أداء الإدارات المختلفة داخل المصرف، ويحدد مدى كفاءة كل إدارة.

(2 – 2) الأهداف الأساسية للمصارف

أ/ الربحية

عرف البعض الربحية على أنها قدرة المصرف على استخدام موارده لتوليد إيرادات تتجاوز المصروفات، ويتكون الجانب الأكبر من مصروفات المصرف من التكاليف الثابتة Fixed Costs ومنها المرتبات والأجور والعائد على ودائع الاستثمار[1]، وهذا يعني فكرة الرفع المالي، إن أرباح المصرف أكثر تأثيراً بالتغيرات في جانب الإيرادات، فإذا زادت الإيرادات بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، فقد تتحول أرباح المصرف إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس، وهذا يقتضي للمصرف السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث الانخفاض فيها، ويعتمد المصرف اعتماداً أساسياً على ودائع العملاء التي تعتبر مصدر رئيس لموارد المصرف وميزة مهمة في تحقيق الأرباح بالرغم من تحمل عبء مخاطر توظيف الودائع.

ب/ السيولة

السيولة المصرفية كما عرفها البعض بأنها قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات النقدية دون تكبد الخسائر، وأن فشل المصرف على الوفاء يشكل تهديداً على وضعه المالي وعلى كيانه وسمعته في الوسط المصرفي، وتمثل السيولة الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية، ومعظمها من ودائع العملاء وتستحق الدفع عند الطلب على أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي زمن، فمثلاً عند إشاعة عدم توفر السيولة في المصرف بصورة كافية تغطي كافة طلبات مسحوبات العملاء من ودائعهم فهذا يخلق تخوفاً وسط العملاء ويغرس في نفوسهم عدم الثقة في المصارف، ويدفعهم إلى سحب ودائعهم من المصرف، حيث شهدت المصارف السودانية منذ فبراير (2018) وحتى أكتوبر (2019م) أزمة سيولة حادة في العملات النقدية الأجنبية والمحلية، حيث عجزت المصارف عن الإيفاء بالالتزامات لعملائها، وكادت أن تؤدي لانهيار المصارف، حتى أصبحت النقدية سلعة في ذات نفسها، وقد توقفت عمليات الإيداع في المصارف بسبب النقص الحاد في احتياطيات النقد الأجنبي، وعزف الكثير من العملاء عن الإيداع خوفاً من عدم تمكنهم من سحب ودائعهم، حتى أصبح أن هنالك سعران للصرف للعملات الأجنبية، نقداً رسمي وموازي وآخر عبر الحسابات المصرفية، وكشف بنك

1 إسماعيل إبراهيم ـ أدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان:(2015م)،ص 14

السودان المركزي عن الزيادة في الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي في أيدي الجمهور، مما تسبب في مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لدى المصارف، وأن زيادة العرض النقدي يعتبر مؤشراً اقتصادياً سالباً، ومما يترتب على ذلك أن المواطن قد حدث له فقدان ثقة وموثوقية في المصرف، ومن خلال فترة الأزمة أدى ذلك إلى احتفاظ النقدية خارج النظام المصرفي بسبب تقلب السياسات المالية والنقدية وعدم استقرارها، وأن تقلب سياسات التعامل في النقد الأجنبي، وإصدار فئات نقدية كبيرة من العملة ساعد على التزوير وهروب العملات المحلية والأجنبية خارج النظام المصرفي وخارج البلاد، والبعض يري أن من أسباب أزمة إنعدام السيولة تكمن في عمليات الاختلاس والتزوير في الدفاتر المحاسبية التي أسهمت في حدوث خلل في التدفقات النقدية في بعض الوحدات الحكومية على وجه العموم، وفي المصارف على وجه الخصوص، حيث أصبحت بعض المصارف غير قادرة على الوفاء بالتزامات واستحقاقات العملاء كاملة، مما نتج عن ذلك الندرة النسبية للسيولة في المصرف، مما جعل الدولة تفرض أسقف محددة على السحب النقدي، وتأخير صرف الشيكات لحين إشعار آخر،واسترجاع بعضها لعدم وجود سيولة كافية بالرغم من وجود رصيد كافي في حسابات العملاء، وفقدان العملة السودانية لوظيفة من وظائفها مثل مخزون القيمة، أدي إلى تدني المدخرات[1].

ويري الباحثون"أنه من الصعوبة بمكان تحديد أسباب معينة لحدوث الأزمة المالية، حيث لكل مصرف متغيرات وقد تعود لبعض العوامل مثل عدم تماثل المعلومات المحاسبية، والتوسع الكبير في عمليات التمويل، وانهيار أسعار الأصول، وتزايد الالتزامات مع عدم تناسق آجال الاستحقاق، وعدم التحضير الكافي للتعزيز المالي، وضعف النظم المحاسبية والأطر القانونية ونظام الصرف، ولكن قد يرتبطوا في المتغيرات الخارجية التي تتمثل في التخبط السياسي في الدولة، والتقلبات الاقتصادية الكلية والفساد المالي والإداري وإصدارة العملة وتداول العملات المزورة، والتجاوز الكبير في نسبة الاستدانة من النظام المصرفي، وضعف الوعي المصرفي في المجتمع السوداني.

ج/ الأمان.

يعتبر الأمان المصرفي من أهم الأهداف الأساسية التي يجب على المصارف مرأعاتها عند قيامها بأي نشاط حتى يستطيع المحافظة على أستمراريتها وقدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية، ولكن يتسم رأس المال في المصارف بصغر نسبته مقارنة بالودائع، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، فالمصرف لا يستطيع تحمل أي خسائر تزيد عن نسبة رأسماله، فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين لدى المصرف، ومما سبق نجد أن المصرف يسعى لتحقيق أقصى ربحية ممكنة، وتجنب النقص الشديد في السيولة، ومما يسعى إليه المصرف نجد أن هنالك تعارض فيما بينهما، ويعود ذلك التعارض إلى أن الملاك يأملون في تحقيق أقصى ربح بغض النظر عن السيولة، ودرجة الأمان للمودعين في أمل العملاء أن المصرف يحتفظ بقدر كبير من السيولة، وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدني من المخاطر، وهذا ينعكس سلباً على الربحية، ونلاحظ أن المجتمع يأمل في أن يخصص المصرف جزء من موارده للمساهمة في تنمية ورخاء المنطقة التي يمارس فيها نشاطه[2].

(3 – 2) مفهوم وأهمية وأهداف التدفقات النقدية

1 مجلة اتحاد المصارف السودانية ،إنهاء أزمة السيولة العدد (14932)

2 زيان ومصطفي ،تقويم التدفقات النقدية ، مرجع سابق.

أ/ مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية.

تمثل قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم الأساسية التي ينتجها النظام المحاسبي، ولقد عرفت قائمة التدفقات النقدية، على أنها القائمة التي توضح الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلاً للوحدة أو خارجاً، ولها عدة مسميات منها قائمة أو كشف أو ملخص، وهي توضح محصلة جميع التدفقات النقدية، وتعبر عن مدى قدرة المصرف على إدارة أمواله، وبالتالي قدرته على سداد جميع التزاماته، ومن خلال توفير وتوليد النقد، وتساعد على تقدير تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية، والتعرف على مدى الحاجة إلى النقدية لرسم سياسة التخطيط وإدارة الموارد النقدية بكفاءة، واتسع نطاق الاهتمام بالتدفقات النقدية، فلم يقتصر على المصرف فقط بل أصبح محل اهتمام المنشأت الأخرى للقوائم المنشورة، ويهتم موظف التمويل وهو في حاجة للتنبؤ بالتدفقات النقدية، وكذلك النقابات يستفيدون من التنبؤ بالتدفق النقدي للتأكد من استمرارية المصرف، وقدرته على دفع رواتبهم، وتوجد عدة أساليب لمعرفة التنبؤ بالتدفقات النقدية منها:

*أساليب وصفية.

*أساليب كمية وتشمل السلاسل الزمنية والنماذج السببية مثل:

- الانحدار المتعدد المتدرج

_ نماذج الذكاء الاصطناعي[1]

ب/ أهداف قائمة التدفقات النقدية

تقويم قرارات الإدارة فإذا قام المديرون باتخاذ قرارات في عمليات التمويل جيدة فان أعمالهم سوف تزدهر، وأما إذا قاموا باتخاذ قرارات غير جيدة فإن المصرف عند إدارته سوف يعاني، وتقدم التدفقات النقدية معلومات ملائمة ومفيدة وتحد من الاجتهاد الشخصي في عملية اتخاذ قرارات.

*تبيّن قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والايرادات، حيث يتحركان معاً، فالمستوى المرتفع من الايرادات يقود إلى حدوث زيادة في الدخل، والمستوى المنخفض من الايرادات يقود إلى نقصان في الدخل.

*التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فالنقدية وليس الربح المحاسبي هي التي تستخدم في سداد المطالبات والالتزامات، وأصبح موضوع التنبؤ بالتدفقات النقدية محور اهتمام الهيئات المهنية والعلمية وكذلك تحديد المتغيرات التي تؤثر على عملية التنبؤ، واستحداث أساليب حديثة في التنبؤ بالتدفقات النقدية[2].

(4 – 2) تبويب وتصنيف قائمة التدفقات النقدية

أ/ الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة التي عرفها المعيار المحاسبي الدولي السابع بأنها النشاطات الرئيسة لتوليد الإيرادات، وتعتبر المؤشر الرئيس على قدرة المصرف في توليد التدفقات النقدية الكافية لتسديد التزاماته[3]، وتتضح هذه العلاقة من خلال دراسة التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة التي تعتبر من الأنشطة الرئيسة المولدة للإيرادات المصرفية خلال الفترة وتكون مبوبة حسب طبيعة ونشاط المصرف، وتتكون من عائد عمليات التوظيف والخدمات

1 عقيل ، مقدمة في الإدارة المالية ، مرجع سابق

2 حسين شحاتة ،إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ،سلسلة المصرف

3 عايير للمحاسبة الدولية ،مرجع سابق

المصرفية وعائد بيع وشراء النقد الأجنبي التي ظهرت في ميزانية (2021م) نسبة لاستقرار الوضع الاقتصادي، والتحكم في سعر الصرف عند تطبيق سياسة النظام المرن المدار، ومن الإيرادات بند الإيرادات الأخرى، أما التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة وهي المصروفات مثل المرتبات والأجور، وتعتبر من التكاليف الثابتة (Fixed Costs)، والبدلات والإعانات معظمها من التكاليف الثابتة، والمصروفات الإدارية والعمومية تعتبر من التكاليف المتغيرة (Variable costs)، ماعدا الإيجارات المدفوعة مقدماً لسنوات لاحقة، تعتبر من التكاليف الثابتة ويضاف إليها رصيد حساب الاستهلاك لأنه لا يمثل نقدية في نظام الاستحقاق، وكذلك التغير النقدي في الموجودات، والتغير النقدي في المطلوبات ليعطي صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[1].

ب/ الأنشطة الاستثمارية:

عرفها المعيار المحاسبي الدولي السابع بأنها النشاطات المتمثلة في امتلاك الموجودات طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن الفقرات التي تعادل النقدية، وهي تمثل عمليات اقتناء واستبعاد الموجودات، والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل ضمن النقد، ولها أهمية في التدفقات النقدية بقصد الحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل[2].

ج/ الأنشطة التمويلية:

عرفها المعيار المحاسبي الدولي السابع بأنها الأنشطة التي ينتج منها تغير في رأس المال، وأن الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية يعد مهماً كونه ذو فائدة في التنبؤ بطلبات التدفقات النقدية المستقبلية، وهي التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية،[3] والتمويلات الخاصة بالمصرف من البنك المركزي أو المؤسسات المالية الأخرى.

11 هنري منير إبراهيم ،الإدارة المالية ، القاهرة الإسكندرية ، المكتب العري الحديث ، (2004) ص 4

2 عايير للمحاسبة الدولية ،مرجع سابق

3 عايير للمحاسبة الدولية ،مرجع سابق

(5 – 2) التدفقات النقدية و اتخاذ القرار

الشكل رقم (1) مخطط اتخاذ القرار

تبويب وتصنيف التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

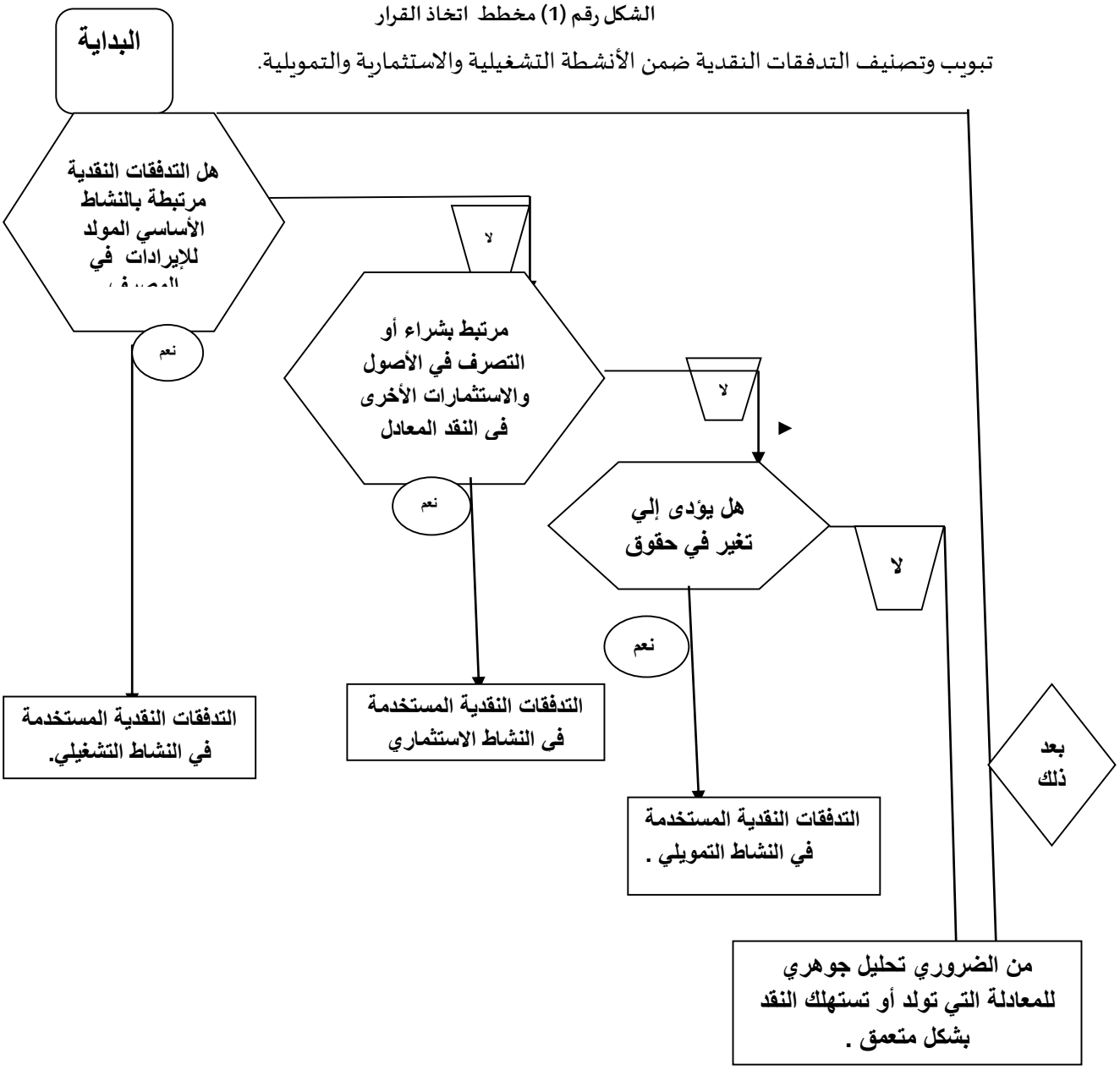

(إعداد: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

من الشكل أعلاه نوضح الأتي :

أ/ التدفقات النقدية التشغيلية:

التدفقات النقدية التشغيلية هي المحرك الأساسي لضمان استمرارية المصرف، لأنها مرتبطة بتوليد النقدية الداخلة من الإيرادات والنقدية الخارجة من المصروفات، ومقارنة الأداء مع الميزانية التقديرية للوصول إلى الانحرافات لتجنب المصرف من الوقوع في مشاكل مالية.

ب/ التدفقات النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري:

التدفقات النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري تتمثل في الاستثمارات طويلة الأجل، ويساهم مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في عدة شركات وبنوك ووكالات مثل الشركة التعاونية للتأمين، وشركة مهاجر ووكالة ضمان التمويل الأصغر بنسبة (65%) من اجمالي نسبة المساهمة في الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى الأصول الثابتة، وتمثل النقدية الداخلة من الاستثمارات طويلة الأجل من عائد المساهمة في الاستثمارات والإيرادات المحققة من بيع الاصول الثابتة، وأما النقدية الخارجة مثل المدفوعات عند عملية شراء الأصول أو أسهم في منشأت أخرى.

ج/ التدفقات النقدية المستخدمة في النشاط التمويلي

التدفقات النقدية المستخدمة في النشاط التمويلي هي الأنشطة التي تؤدي إلى حدوث تغير في حجم ومكونات حقوق الملكية في مصرف الادخار وتمثل رأس المال مساهمة من بنك السودان، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة الرعاية والضمان الاجتماعي،(67% و24%و9%)، وتكون التدفقات النقدية الداخلة ناشئة عن اصدرات أسهم وصكوك الملكية الأخرى، وأما التدفقات النقدية الخارجة مدفوعات نقدية للملاك.

د/ التحليل الجوهري

هو تحليل للمعادلة التي تولد أو تستهلك النقد بشكل متعمق، وأن استخدام أدوات التحليل بشكل متعمق لمعرفة التدفقات النقدية من حيث التوقيت والحجم، ومن المؤشرات يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويري الباحثون "إن أسباب مراحل استهلاك النقد قد تكون من الإهمال الناتج عن عدم الاهتمام بالواجبات والمسئوليات وإضطراب النشاط التشغيلي في المصرف والأفعال السلبية من الإدارة العليا تؤدي إلى تراكم المشاكل وبدء تراجع التدفقات النقدية والأرباح، ويلجأ المصرف إلى الإقراض طويل الأجل، وبيع الأصول الثابتة لسداد الالتزامات مما يؤدي إلى تراكم الخسارة وأزمة سيولة حادة، ويفقد المصرف وجوده على الساحة الاقتصادية إن لم تسارع الادارة في الوقت المناسب إلى اتخاذ الإجراءات والسبل الملائمة لمنع حدوث النقص في السيولة.

(6 – 2) الانتقادات المرتبطة بالتدفقات النقدية

على الرغم من أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات التي يحتاجونها لتقويم أوجه نشاط المصرف ومساعدته في ترشيد القرار، إلا أنها لم تخلو من الانتقادات وتتمثل في الأتي [1]

أ/ المرونة في التقرير

أن هنالك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، وهناك حرية للمصرف في إتباع أي من الطرقتين، إذ أن كل طريقة تؤدى إلى تنوع واختلاف في شكل التقرير، ويقلل من القيمة التحليلية لقائمة التدفقات النقدية، ويصعب عملية المقارنة فيما بين المصارف في الوقت الذي يفضل فيه جميع المستخدمين التوحيد في تعريف الأموال والتوحيد في طريقة العرض والإفصاح.

ب/تصنيف الفائدة والتوزيعات

1 حمزة محمود ،إدارة المصرف ، مرجع سابق

هنالك تعارض في كيفية تصنيف الإيرادات من العائد والتوزيعات، فهناك من يعدها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، والبعض الأخر ينظر إليها بأنها عوائد على الاستثمارات في الأسهم، ومن ثم ينبغي تصنيفها كإيرادات نقدية من الأنشطة الاستثمارية، ويرى فريق ثالث أن العوائد المدفوعة تعد كلفة للحصول على موارد مالية خارجية مثلها مثل التوزيعات المدفوعة، فهي نتيجة مباشرة لقرار تمويلي، ومن ثم ينبغي تصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية.

ج/ عدم المقدرة على تقويم المرونة والسيولة

على الرغم من التطور الذي حدث في إعداد قائمة التدفقات النقدية إلا إن بعض المصارف تواجه مشاكل في السيولة بالرغم من تحقيقها أرباح عالية، فلم تكن قائمة التدفقات النقدية تفصح عن الأموال النقدية السائلة التي تنتج من الأنشطة التشغيلية، وكما أنها تعرض التدفقات النقدية المرتبطة بتكاليف الخدمات وتلك المرتبطة بالمصروفات الإدارية والعمومية.

د/ التقارير على مستوى الأقسام

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية وبموجب الطريقتين لا يشمل عرض للتدفقات النقدية على مستوى الإدارات، والذي يعد ذو فائدة كبيرة بالنسبة للمستخدمين الخارجيين، فتقارير الأقسام تكون أساس لمعرفة أثر التغير في الظروف الاقتصادية على الإدارات المختلفة في المصرف، وتحديد الإدارات التي تسهم في استمرار المصرف وبقائه، ومعرفة الخطط التمويلية والاستثمارية لكل إدارة، وفي دراسة عن التدفقات النقدية على مستوى الإدارات اتضح أن المحللين الماليين والمستثمرين والإفراد يفضلون هذه التقارير، وأما المدراء الماليين فيعارضون هذه التقارير[1].

وعلى الرغم من الانتقادات الموجه إلى قائمة التدفقات النقدية، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية قائمة التدفقات النقدية، ومدى مساهمتها في ترشيد القرارات الإدارية، كما لا نستطيع أن نغفل عن دور قائمة التدفقات النقدية في التغلب على العديد من نقاط الضعف الواردة في القوائم المالية التقليدية وتعطي القائمة معلومات مهمة عن النقد من أين أتت النقدية خلال الفترة المحاسبية، وفيما دفع المصرف خلال الفترة وما هو التغير في النقدية، وبذلك تساعد في تقويم قدرة المصرف على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة، وقدرة المصرف على سداد التزاماته في مواعيدها[2].

(7 – 2) مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي

1/ مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعاً مهماً لجذب اهتمام الباحثين والماليين، حيث شهد عدة تطورات كبيرة وتم إدخال أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة، تتماشي مع التقدم الذي شهدته الساحة الاقتصادية في تدفق المعلومات الملائمة التي تفيد الإدارة في القيام بانجاز وظائفها الإدارية في صياغة البدائل لاتخاذ القرارات، وقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن اختصارها في الأتي[3]:

أ- عرف البعض أن التحليل المالي عبارة عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقويم أداء المصرف في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.

1 Timothy r.yodar "the increments cash flow predictive Ability of Accrual modules the pemsylvania university February (2006) p .12

2 امين السيد لطفي ، نظرية المحاسبة القاهرة ، الاسكندرية ،الدار الجامعية (2005) ص 30

3 وليد ناجي ، التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية المقترحة ،الدنمارك (2007م) ص 30

ب- التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها، وعند تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، ويوضح العلاقة بين القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذه المتغيرات على النظام المالي، حيث يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية [1].

2/ أهمية التحليل المالي

ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في الأتي:

أ/ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع مؤشرات الودائع من ناحية وتوظيفها من ناحية أخرى.

ب/ الحصول على مؤشرات في العمل المصرفي توضح فاعليته وقدرته على النمو.

ج/ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي يمد متخذي القرارات بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الصحيحة.

د/ التحليل يساعد في معرفة مؤشرات نتائج تقويم المصرف المتعلقة من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها [2]

3/ أهداف التحليل المالي

أ/ يسهم في وضع الخطط المستقبلية وقواعد الرقابة الداخلية.

ب/ الحكم على مدى نجاح أو فشل إدارة المصرف في تحقيق الأهداف.

ج/ ويعد التحليل أداة للكشف عن مواطن القوة ليتم استقلالها، ومواطن الضعف للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً لكي لا يعيق الخطة المستقبلية[3].

4/النسب المالية

النسب المالية عبارة عن مؤشرات في تقويم الوضع المالي من حيث درجة السيولة والربحية والمخاطرة عندما تتم مقارنتها بنسب أخرى تم الحصول عليها من السنوات السابقة لنفس المصرف، أو من مصادر أخرى كالمصارف المماثلة أو النسب المتوسطة للقطاعات، كما تساعد هذه المقارنات في الحكم على الوضع المالي للمصرف بوصفه أساساً للتعامل ، وفي كل الأحوال فإن التعامل مع النسب المالية يتطلب تحديد مستويات للمقارنة، وتعرف بالمستويات المعيارية وهذه المستويات تساعد في الحكم على نقاط القوة والضعف وبدونها لا يتم الحكم على أداء المصرف [4].

(8 – 2) عملية اتخاذ القرار

اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث، كما تشير عملية اتخاذ القرار التي تبنى مع الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين، أي الاختيار والتفضيل للبدائل والإمكانيات المتاحة حيث أساس عملية اتخاذ القرار، وجود واختيار البدائل، والآن أصبحت المصارف تعمل في موارد كثيرة وأصول ضخمة وتستخدم كتلة نقدية كبيرة، فإن

1 عقيل مفلح ، مقدمة في الإدارة المالية ، مرجع سابق

2 عراقي العراقي ، المحاسبة عن التدفقات النقدية ، مجلة دراسات الخليج ، والجزيرة (1990) ص 242

3 محمود عبد الحليم ، التحليل المالي ، باستخدام ، النظم المحاسبية ، عمان: مطابع النسور (2004) ص 189

4 وليد ناجي الخيالي ، مرجع سابق

القرارات المالية في مجال إدارة المصارف بمثابة المحرك الحقيقي لنشاط المصارف ونقطة الانطلاق نحو انجاز الأهداف والنجاح فيها، وعرف البعض عملية اتخاذ القرار هي استخدام المنهجية العلمية والتحليل الكمي لاختيار بديل من عدة بدائل شريطة أن يحقق هذا البديل المنفعة الأكثر للإفراد والتنظيمات الإدارية، وفي تعريف آخر بأنه اختيار بديل مناسب من مجموعة البدائل التي تم وضعها لحل المشكلة.[1]

الشكل رقم (2) مراحل اتخاذ القرارات

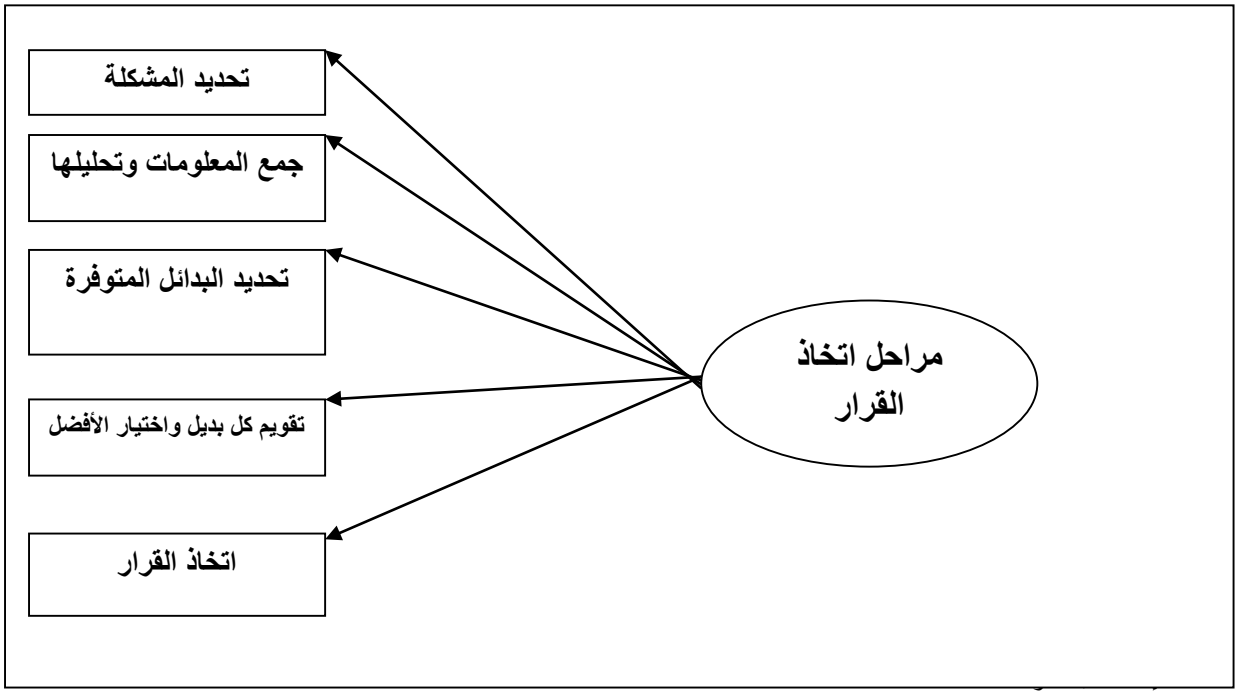

(9 – 2) المخاطر

لا شك أن معرفة جوهر المخاطر وإدارتها هي من العوامل المهمة في إنجاح عمل المصارف في تحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطر هدفه الحصول على تحقيق أرباح أعلى فإن عدم إدارة المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف المرجوة لهذه المصارف،"[2] ولذلك نجد الاهتمام من لجنة بازل الدولية[3] في إطار مقرراتها المعيارية الثلاثة تهتم بمعيار كفاءة رأس المال التشغيلية للمصرف، ومعيار الحوكمة الإدارية الرشيدة للمصرف، ومعيار المخاطر، ومفهوم المخاطر تعبير يشير إلى خطر مستقبلي محتمل من إجراء عمل ما، وهذا يعني أن المخاطر تركز على النواحي السلبية، وأن هنالك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ولعلا أكثرها ملائمة التعريف الصادر من لجنة بازل[4]للرقابة المصرفية" أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة" ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس أن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل، وذلك من خلال الموازنة مابين مستوى العائد ودرجة المخاطر، حيث تنقسم المخاطر التي تواجه المصارف إلى عدة مخاطر منها مخاطر الأعمال والمخاطر

1 إسماعيل إبراهيم وآخرون ، المحاسبة الإدارية ونموذج بحوث العمليات في اتخاذ القرار، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، (2008م) ص28

3 اسماعيل ابراهيم ،ادارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان (2015) ،ص 14

4 لجنة ، بازل ، من هيئات الرقابة المصرفية ، الاشراف المصرفي في جميع انحاء العالم تضع مبادي ومعايير في مجلات مختلفة

القطرية، والمخاطر المالية وهي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف، ويترتب عنها خسائر مالية، ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة إشراف دائمة من قبل إدارة المصرف، وفقاً لتوجيه السوق والظروف الاقتصادية وتنقسم المخاطر المالية إلى ثلاثة: مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الائتمانية[1].

1/ مخاطر السيولة

أنها تعني عدم قدرة المصرف على تمويل احتياجاته المالية، أي عدم قدرته على توفير نقد لتسديد الالتزامات بالأجل القصير، حيث أنها توضح خطورة نفاد النقد عندما يكون ضرورياً لتلبية سحوبات الودائع ولمواجهة منح عمليات التمويل، والاستجابة للطلبات النقدية الضرورية الأخرى، وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات المصرف ورأسماله[2]، وبالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار للأنشطة داخل الميزانية، وكذلك الأنشطة خارج الميزانية، ويتوجب أن يكون للمصرف أنظمة معلومات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث تكون قادرة على التقاط المعلومات اللازمة لقياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية[3].

2/مخاطر التشغيل

عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها:" مخاطر تحمل خسائر تنتج من عدم نجاح أو فشل العمليات الداخلية، وتتمثل في العنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكن يستثني المخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، والمخاطر التنظيمية، ومن التعريف هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي احتمال الخسارة الناتجة عن عوامل البيئة الداخلية أو عوامل البيئة الخارجية، حيث تتمثل عوامل البيئة الداخلية في عدم كفاية التجهيزات أو الإفراد أو التقنيات المستخدمة، كما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية، وأما المخاطر الفنية قد تكون ناتجة من الأعطال التي تطال أجهزة الحاسوب والاتصالات، أو ناتجة عن أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، وأما عوامل البيئة الخارجية فتتمثل في الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى تحطيم الأصول في المصارف[4].

3/ المخاطر الائتمانية

مخاطرا لائتمان من المخاطر المهمة التي تواجه المصارف بسبب عدم دفع الالتزامات أو تأخير دفعها وتظهر هذه المخاطر في عمليات التمويل بأنواعها، وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف المتمثلة في الديون المعدومة التي ترتبط بالطرف الآخر، ومدى قدرته على الوفاء بالالتزامات التعاقدية كاملة، وفي مواعيدها كما هو منصوص عليه في العقد، وأن معظم الصيغ في عمليات التمويل صيغ تمويل بالمداينة، حيث تكون العلاقة بين العملاء والمصرف علاقة دائن بمدين على الدوام[5]، وفي حالة عدم السداد في الأوقات المحددة مما يؤدي إلي خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى

1 الحمري عباس ، اثر التدفقات النقدية على الاداء ، ماجستير كلية الاقتصاد ، كربلاء ، (2006) ص 27
2 محمد عمر ، ادارة المخاطر ، الكويت ، مكتبة الافاق ، (2014م) ب ص
3 وليد ناجي ، التحليل المالي ، مرجع سابق
4 لجنة بازل ، مرجع سابق
5 مأمون و القاضي ، المحاسبة الدولية ، الدار العلمية ،الأردن (2000م) ص 173.

تكاليف الفرصة الضائعة، والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة عمليات التمويل المتعثرة، ويمكن قياس نسبة مخاطر الائتمان من خلال قسمة عمليات التمويل والاستثمار على مجموعة الموجودات[1].

(10 – 2) عرض قائمة التدفقات النقدية

حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع طرق عرض قائمة التدفقات النقدية، وحددها في طريقين هما: الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة المباشرة بموجب هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية بعرض الأنواع الرئيسة لإجمالي الإيرادات النقدية، وإجمالي المصروفات النقدية موزعة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وأما الطريقة غير المباشرة تركز على الفروق بين الربح المحاسبي، والمبلغ الصافي للتدفقات النقدية، وتبدأ هذه الطريقة بصافي النتيجة مضافاً إليها أو مخصوماً منها التغير في حسابات الموجودات والمطلوبات المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية وما يعادله[2].

المبحث الثالث: الأداء النقدي لمصرف الادخاروالتنمية الاجتماعية كوستي(2019- 2021)

(1 – 3) نبذة عن مصرف الادخارونشاطه

تم تأسيس مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في عام(1995) على أعقاب بنك الادخار السوداني الذي تم إنشاؤه في عام(1974)، وتميزت المصارف عن غيرها من منشأت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين، باعتبارها وسيط مالي بين المودع والمقترض، وتنشأ هذه الوساطة حالة الغموض، حيث أن طبيعة المصرف وما تتسم به من صغر في رأس المال قياساً بالأموال المتاحة للتوظيف، أضف إلى ذلك أن معظم أموالها تعود إلى الآخرين، وهي ملزمة بإعادتها، وفي حالة تحقيق أرباح للمصرف لا تتم إلا من خلال الاستخدام الأكبر من مال المودعين في مختلف العمليات التي تتمثل في التشغيل والاستثمار والتمويل، وكلما توسعت اتجاهات المصرف في استثمار الأموال المتاحة له كلما أدى ذلك إلى تعظيم الإرباح، ومن خلال التشغيل قد يتعرض المصرف إلى المخاطر، وأن يكون مستعداً لمواجهة أي خسارة محتملة، وأن يكون قادراً على امتصاصها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه المصرف من استقرار في أموال المودعين، وهذه التدخلات ساعدت في توفير عدد من السمات من أهمها الربحية، والسيولة، والأمان[3].وأن مصرف الادخار مؤسسة اقتصادية مملوكة للدولة بالكامل، وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وتعمل وفق أسس اقتصادية وتهدف إلى الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني في كل المجالات، بالتركيز على التمويل الأصغر.

(2 – 3) تحليل قائمة التدفقات النقدية

1/ إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة .

جدول رقم (1) التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة خلال الفترة من (2019- 2021) لمصرف الادخار كوستي، بالاف الجنيهات

القائمة	2019	2020	2021
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية			

1 محمد الفاتح ، نظم المعلومات الإدارية ، الخرطوم ، الشركة العربية للتسويق ، (2011) ص137.

2 مأمون توفيق ، القاضي ، المحاسبة الدولية ، مرجع سابق .

3 حمزة محمود ، إدارة المصرف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان مؤسسة وراق (2008).

إيرادات دخل زمم البيوع المؤجلة	16,014	30,420	96,938
إيرادات دخل استثمارات قصيرة الأجل	378	754	470
إيرادات الخدمات المصرفية	491	1,206	3.155
إيرادات أخري متنوعة	569	868	3,282
مصروفات المرتبات والأجور	(1,796)	(6,280)	(9,500)
مصروفات البدلات والإعانات	(3,190)	(10,690)	(29,528)
المصروفات الإدارية والعمومية	(2,138)	(3,250)	(8,787)
يضاف الاستهلاك	682	958	1,090
التدفق النقدي قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	11,010	13,986	57,120
التغير النقدي في الموجودات التشغيلية	0	0	0
تطرح الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(26)	(635)	0
تطرح زيادة عمليات التمويل	(38,545)	(114,100)	(381,829)
يضاف النقص في المدينين	0	0	0
التغير النقدي في المطلوبات التشغيلية			
يضاف زيادة الحسابات الجارية والودائع	98,307	386,184	912,201
يضاف الزيادة في الدائنين	0	0	0
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	70,746	285,435	578,492
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية			
زيادة في الاستثمارات طويلة الأجل	0	0	0
زيادة في الاستثمارات قصيرة الأجل	(404)	(4,340)	(1,100)
يضاف نقص في الموجدات الثابتة	2,785	1,534	657
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	2,381	(2,806)	(443)
صافي التدفق النقدي	73127	282629	578049
يضاف إلية رصيد النقدية في 12/31 للعام السابقة.	38,502	36,283	66,664
رصيد النقدية في يوم 12/31/	111629	318912	644713

المصدر: إعداد الباحثون 2022.

من الجدول رقم (1) يبين قائمة التدفقات النقدية لمصرف الادخار فرع كوستي نوضح الأتي:

أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ظهرت موجبة خلال الفترة بالأرقام (70746)(285435)(912201) وذلك نتيجة لطرح المصروفات التشغيلية، وإضافة رصيد حساب الاستهلاك مما يشير إلى ارتفاع حجم الإيرادات التشغيلية، ونتيجة الارتفاع لحجم الإيرادات ناتج من الزيادة في عمليات التمويل، وحققت خلال الفترة مبلغ (16014)(30420)(96938)، وبلغ أعلى رصيد للمصروفات في عام(2020) وقدره (29528) في بند البدلات والإعانات، فضلاً على ذلك أن التغير في الموجودات والمطلوبات وكلاهما كان موجب، مما أسهم في تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب، وأن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الموجبة يساعد المصرف في توليد النقدية، مما يؤثر ذلك على القرارات الإدارية والجدارة الائتمانية، وتعزيز السيولة، أما صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية، فكانت سالبة نتيجة الزيادة في الاستثمارات المالية المطلقة قصيرة الأجل في خلال الفترة وبلغت الزيادة مبلغ (404)(4340)(1100) مما يشير إلى التوظيف في حسابات الاستثمار المطلقة، حيث تسهم في توفير السيولة النقدية، وتحقق العوائد مستقبلاً، ومما يلاحظ على أن قائمة التدفقات النقدية صافي التدفق النقدي لمصرف الادخار كان موجب إذا بلغ خلال الفترة وفي

يوم (12/31)عن رصيد النقدية في (1/1/) مبلغ (73127)(282629)(578049) ويكون ذلك مؤشر جيد للمصرف بزيادة النقدية بهدف تقديم معلومات مهمة تسهم في اتخاذ القرارات المالية والائتمانية وتساعد أدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة المصرفية، وإمكانية تسديد الالتزامات دونما خسارة في بيع الأصول فضلاً عن أمكانية التوسع في عمليات التمويل والاستثمارات.

جدول رقم (2) نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

العام	القائمة	المبلغ	النسبة
2019	التدفقات النقدية الداخلة ÷ التدفقات النقدية الخارجة	19134 / 8124	(%236)
2020	التدفقات النقدية الداخلة ÷ التدفقات النقدية الخارجة	134320 / 20220	(%664)
2021	التدفقات النقدية الداخلة÷ التدفقات النقدية الخارجة	429644 / 47815	(%899)

المصدر: إعداد الباحثون (2022م)

ومن الجدول رقم (2) أن نسبة التدفقات النقدية الداخلة مقارنة بالتدفقات النقدية الخارجة خلال الفترة سجلت النسب

(%236) (%664) (%899) وأن النمو في التدفقات النقدية الداخلة خلال سنوات الدراسة بلغت في عام(2020) مقارنة بعام(2019).مبلغ (76918) بنسبة (%536) وفي عام(2021) مقارنة بعام(2020) بلغت الزيادة النقدية (295324) بنسبة (1070 %) يتضح أن نسبة التدفقات النقدية جيدة نتيجة زيادة حجم التدفقات النقدية الداخلة على التدفقات النقدية الخارجة، وذلك يعد مؤشر جيد لسياسة المصرف في منح التمويل والاستثمارات.

جدول رقم (3). نسبة النقدية التشغيلية

العام	القائمة	المبلغ	النسبة
2019	**صافي التدفق النقدي التشغيلي÷ صافي الربح**	**(70746) / (10330)**	**(%685)**
2020	**صافي التدفق النقدي التشغيلي÷ صافي الربح**	**(285435) / (13028)**	**(%2191)**
2021	**صافي التدفق النقدي التشغيلي÷ صافي الربح**	**(578492) / (55272)**	**(%1047)**

المصدر: إعداد الباحثون 2022

ومن الجدول رقم (3) بلغت نسبة التدفقات النقدية من الربح المحاسبي لعام(2019) نسبة (685%) وفي عام(2020) سجلت نسبة (2191%) أما عام (2021)بلغت النسبة (1047%)، وهذا يبين مدى قدرة المصرف في تحقيق الأرباح.

جدول رقم (4) نسبة التوظيف.

العام	الودائع		الإجمالي	عمليات التمويل	نسبة التوظيف
	(جارية / ادخار)	الاستثمار المطلق			
2019	160008	2550	162558	93434	%57
2020	546192	6890	553082	207534	% 38

2021	1072209	5790	1077999	619062	%57

المصدر: إعداد الباحثون 2022

يبين الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة توظيف في (2019) و(2021) بلغت 57% نتيجة للتوسع في عمليات التمويل، مما يلاحظ نمو الاستثمار في عام(2020م) وفي كل من الودائع الجاري والادخار، وفي عام(2021م) سجل نمو وقدره (96%) نلاحظ مما تقدم أهمية التحليل لقائمة التدفقات النقدية، حيث أنها تخدم المصرف والعملاء معاً إذ تبين أهمية المعلومات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية التي يقدمها لمتخذي القرارات من خلال المؤشرات المالية لتقديم صورة واضحة من السيولة المصرفية لتسديد الالتزامات المصرفية تجاه العملاء وإمكانية التوسع في منح عمليات التمويل.

(3 – 3) إعداد التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

وفقاً للطريقة غير المباشرة تم إعداد قائمة التدفقات النقدية، بتعديل صافي الربح، وإضافة كل من رصيد حساب الاستهلاك والنقص في الموجودات، كما يخصم منه الزيادة في كل من عمليات التمويل، والزيادة في المصروفات مدفوعة مقدماً.

جدول رقم (5) إعداد التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة لفرع كوستي الفترة من (2019 إلى2021)

البيان	2019	2020	2021
الربح المحاسبي	10330	13028	55272
يضاف إليه الاستهلاك	682	958	1,090
تطرح الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما	(26)	(635)	0
تطرح زيادة عمليات التمويل	(38,545)	(114,100)	(381,829)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	70,746	285,435	578,492
زيادة في الاستثمارات قصيرة الأجل	(404)	(4,340)	(1,100)
يضاف نقص في الموجدات الثابتة	2,785	1,534	657
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	2,381	(2,806)	(443)
يضاف إلية رصيد النقدية للعام السابقة.	38,502	36,283	66,664
النقدية في يوم 12/31/ عام(2019)(2020)(2021)	111629	318912	644713

المصدر: إعداد الباحثون 2022

1/ تم إعداد قائمة التدفقات النقدية، وفقاً للطريقة غير المباشرة، والمعالجة المحاسبية، بتعديل صافي الربح، وإضافة رصيد حساب الاستهلاك، ويطرح الزيادة في كل من المصروفات المدفوعة مقدماً وعمليات التمويل، ليصبح صافي التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة حيث بلغ مبلغ (70746)(285435)(578492) رقماً موجبا، وأن موقف السيولة جيد وأن التدفقات في زيادة، ونوضح نسبة المقارنة كانت(303%) في عام(2020) مقارنة بعام(2019) وعام(2021) بلغت الزيادة بنسبة (103%) وانخفاض النسبة للزيادة في التوسع في عمليات التمويل، حيث بلغت نسبة الزيادة في منح عمليات التمويل (235%) مقارنة بعام(2020).

أ/ بلغ صافي التدفقات النقدية الاستثمارية في عام(2019) مبلغ (2381) موجب، مما يوضح عدم توظيف السيولة، وفي عام(2020) ظهر الرصيد سالب بمبلغ (2806) وفي عام(2021) ظهر سالب مما يؤكد توظيف الودائع الاستثمارية المطلقة.

(4 – 3) قياس مخاطر الائتمان

جدول رقم (6) قياس مخاطر الائتمان خلال الفترة من (2019 – 2021)

العام	عمليات التمويل	الموجودات	النسبة
2019	93,433,696	42,296,823	%221
2020	207,532,847	75,671,702	%276
2021	589,381,872	20,562,479	%2805
المتوسط	890,348,415	138,531,004	%645

المصدر:إعداد الباحثون 2022

ونلاحظ الزيادة الكبيرة في النسب ويعزي ذلك للأسباب الآتية:

- ميزانية الفرع لا توضح الموقف الحقيقي لموجودات الفرع لوجود بعض من الموجودات في سجلات الرئاسة. لذلك نلاحظ الزيادة الكبيرة في نسبة قياس مخاطر الائتمان في الفرع، وبلغت خلال الفترة من (2019الى2020م) نسبة (220%&276%&645%)، ونلاحظ التوسع في عمليات التمويل وللمقارنة باعتبار(2019) عام أساس للمقارنة، وفي عام(2020م) بلغت النسبة (122%) وفي عام (2020م) بلغت النسبة (853%).

ونلاحظ مما تقدم عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية، حيث أنها تخدم إدارة المصارف والدائنين، والنقابات وموظفي المصارف، ومستخدمي القوائم المالية، وأن أهمية التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية، والمعلومات التي تقدمها لمتخذي القرارات المصرفية، ومن خلال دراسة بيانات النسب والمؤشرات المالية لتقويم صورة واضحة في السيولة المصرفية، لتسديد الالتزامات تجاه سحوبات العملاء وإمكانية التوسع في عمليات التمويل والاستثمار.

(5 – 3) مؤشرات الأداء المالي للمصرف

جدول رقم (7) أهم المؤشرات المالية لمصرف الادخار فرع كوستي اعتبار (2019) عام أساس للمقارنة المبالغ بالاف الجنيهات السودانية.

البيان	2019 أساس	2020	2021	نسبة النمو 2020	نسبة النمو 2021
الأصول الثابتة	4,973	6,507	7,164	%31	%44
الودائع الحسابات جارية /ادخار	160,007	546,191	1,072,209	%241	%570
الاستثمار المطلق	2,550	6,890	5,790	%170	%127
الإيرادات	17,453	33,248	103,086	%91	%491
المصروفات	7,123	20,220	47,814	%184	%571
الأرباح	10,330	13,028	55,372	%26	%436
إرباح الاستثمار المطلقة	% 10.58	%10.06	00000		
سعر الصرف مقارنة مع الدولار $	45.11	55.14	445.004		

المصدر:إعداد الباحثون (2022م)

ومن الجدول رقم (7) اتضح لنا الأتي:

*الأصول الثابتة.الزيادة مبلغ (1531) بنسبة (31%) في عام(2020) وفي عام (2021) الزيادة مبلغ (2188) بنسبة (44%).

*الودائع نجد الزيادة في عام (2020)مبلغ وقدره (386184) بنسبة (241%) وفي عام (2021) مبلغ (912202) بنسبة (570%).

*الاستثمار المطلق سجل زيادة (4340) بنسبة (170%) في عام (2021)الزيادة في عام (2021) مبلغ (3240) بنسبة (127%) ظهر انخفاض وقدره (1100) في عام (2021) بنسبة(43%) مقارنة بعام (2020).

ومن خلال الزيادة في الودائع وعائدها يمثل الزيادة في التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، وأن التوسع في عمليات التمويل ينعكس على الإيرادات ويعطي تدفقات نقدية داخلة، ولذلك ظهرت النسبة الآتية في الإيرادات:

*الإيرادات بنسبة (184%) في عام(2020) وفي عام(2021)أصبحت (571%) مقارنة مع عام(2019) مما يعطي مؤشر جيد في نمو النقدية الموجبة.

*المصروفات سجلت زيادة وقدرها (184%) في عام(2020) وفي عام(2021) أصبحت الزيادة (571%)، ويعزى ذلك للزيادة في المرتبات، وارتفاع الأسعار (التضخم).

*الأرباح بلغت الزيادة بنسبة (26%) لعام (2020) وفي عام (2021) ظهرت النسبة (436%) مقارنة مع عام (2019).

* أرباح الاستثمار المطلقة انخفاض النسبة عما كانت عليه في عام (2019) بنسبة (0,52 %) وفي عام(2020) لم يتم سداد الإرباح، ويري البعض أن الهدف من الوديعة الاستثمارية تحقيق العائد الملائم وربحية مناسبة، والمحافظة على رأس المال وتجنب الخسارة، وسعر أرباح حساب الاستثمار يعتبر الثمن المشجع لوديعة الاستثمار.

*سعر الصرف نلاحظ انخفاض العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، وكانت تعادل في عام (2019) مبلغ (45,11) جنيه، ويعتبر عام للمقارنة، والزيادة في عام (2020) بلغت مبلغ (10.03) بنسبة (22%) وفي عام(2021) الزيادة بلغت مبلغ (399.894) بنسبة (886%). مما يوضح الانخفاض في العملة المحلية ناتج من عدم استقرار سعر الصرف.

ومن خلال دراسة القوائم المالية لمصرف الادخار لفرع كوستي عدم اعتماد قائمة التدفقات النقدية في المصرف ضمن القوائم المالية، ولم نجدها ضمن متطلبات المستندات المؤيدة لمنح التمويل، ومن المعوقات والمعضلات التي تعيق تطبيق قائمة التدفقات النقدية في المصرف.

أن النظام المصرفي الحالي أدى إلى تطور المصرف من الناحية التقنية في وقتها، باعتباره نظام مصرفي متكامل يلبي إغراض الجهات التنفيذية والرقابية، ولكن لم يتم تطوير النظام ليواكب التطور التقني المستحدث الآن، ومن المشاكل التي تواجه النظام صعوبة استخراج التقارير والقوائم المالية لاستجلاب البيانات على الشبكة الواسعة (WAN)، فلابد من السعي لوجود نظام مركزي متكامل يلبي المتطلبات[1]، ويرى البعض" لا يمكن أن يقوم أي نظام بالتطوير إلا إذا كان لديه أساس نظري قوي، كما أن أي ممارسة في القطاع العام يجب إن تغلف بنظرية سليمة، وتركز على الرفاهية الاجتماعية.

احمد بحر،مدير أدارة نظم الدفع والخدمات الالكترونية، تاريخ المقابلة، يوم6/ 6/ 2022 الموافق الثلاثاء الساعة،10صباحا1

المبحث الرابع: الإطار التحليلي للبيانات واختبار الفرضيات

(1 – 4) إجراءات البحث

تناول الباحثون في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات في تنفيذ الدراسة، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع وعينة، وطريقة إعداد الدراسة والإجراءات التي اتخذوها للتأكد من صدقها وثباتها ومعالجتها الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

(2 – 4) اختبار الصدق والثبات

تم إجراء اختبار الاستبيان قبل صياغته النهائية للتأكد من صحته، ولقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات العبارات الواردة فيه، ومدى وضوحه بالنسبة للمبحوثين، وذلك عن طريق تحكيمه من قبل أساتذة مختصين في مجال المحاسبة والإدارة المالية، وأبدوا ملاحظاتهم على الاستبيان وتمت مراعاة هذه الملاحظات، وأخذت بعين الاعتبار لإخراج الاستبيان بصورته النهائية، وتم توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة العاملين بالمصارف، البالغ عددهم (30) فرداً، حيث تم اختيار عينة ميسرة منهم وتوزعت عدد(30) استبان بنسبة (100%)، فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cranach) من أجل اختبار ثبات الإجابات على عبارات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المبحوثين تجاه عبارات الاستبانة، وتتراوح قيمة (ألفا كرونباخ) بين (0-100) وتكون مقبولة إحصائياً إذا تراوحت بين (70% إلى90%) فعندها يكون ثبات النتائج وبالتالي تعتبر جيد جداً ويمكن تعميم النتائج.

جدول رقم (8) نتيجة اختبار المصداقية للفرضيات

الرقم	الفرضية	العبارات
ا	عدم اهتمام إدارة المصرف بتطبيق التدفقات النقدية، وتجاهل أهميتها في أتخاذ القرارات .	5
ب	عدم اكتراث إدارة المصرف بتطبيق التدفقات النقدية ودراستها وتحليلها لمعرفة حجم وتوقيت السيولة.	5
	المجموع	10

المصدر: إعداد الباحثون 2022

جدول رقم (9) نتيجة اختبار المصداقية لفرضيات الدراسة

القائمة	عدد الاستبيان	عدد الاستبيان الصالحة	عدد العبارات	معامل إلفا كرونباخ	معامل الثبات
الفرضيات	30	30	10	0.759	0,871

المصدر:إعداد الباحثون 2022

أعلاه اختبار(ألفا) لعبارات فرضيات الدراسة كل على حده، ولجميع العبارات معاً، حيث بلغت قيمة (ألفا) لجميع العبارات (0,871) وتعتبر هذه النسبة عالية، وأن قيمة معامل (ألفا) للايجابيات على عبارة للاستبيان الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (0.759) ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات ويمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (10) الفرضية الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد قوائم التدفقات النقدية و اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية

الرقم	عبارات الفرضية الأولي.	كاي تربيع المحسوبية	درجات الحرية	مستوى معنوية	التفسير
1	تجاهل استخدام قائمة التدفقات النقدية،تعطي معلومات مضللة في عملية اتخاذ القرار .	19.000	4	0.001	دالة
2	تتصف المعلومات المحاسبية من التدفقات النقدية بأنها معلومات ذات فاعلية في اتخاذ القرارات.	30.200	2	0.000	دالة
3	تتصف المعلومات من قائمة التدفقات النقدية في الوصول إلى مجموعة ملائمة ومفيدة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تحقيق توليد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.	16.667	3	0.001	دالة
4	تفيد نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية، بمدى قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية والاعتماد عليها في جودة أرباح .	24.667	3	0.001	دالة
5	توفر المعلومات المحاسبية المشتقة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في تغير موقف متخذ القرار بمجرد الحصول عليها .	24.931	3	0.000	دالة

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022

1/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (19.000) عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة إحصائية (0.001) وهي أقل من (5%) وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود تجاهل استخدام قائمة التدفقات النقدية، وبالتالي تعطي معلومات مضللة في عملية اتخاذ القرار.

2/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (30.200) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن أن المعلومات المحاسبية من التدفقات النقدية تتصف بأنها معلومات ذات فاعلية في اتخاذ القرارات.

3/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (16.667) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.001) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود أن المعلومات من قائمة التدفقات النقدية تتصف في الوصول إلى مجموعة ملائمة ومفيدة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تحقيق توليد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

4/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (24.667) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.001) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود أن نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية تفيد بمدى قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية والاعتماد عليها في جودة أرباح المؤسسة المالية.

5/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (24.931) عند درجة حرية(3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فان ذلك يعبر عن وجود أن توفر المعلومات المحاسبية المشتقة من معلومات قائمة التدفقات النقدية تفيد في تغير موقف متخذ القرار بمجرد الحصول عليها.

جدول رقم (11) الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد قوائم التدفقات النقدية وتحديد حجم وتوقيت السيولة

الرقم	عبارات الفرضية الثانية	كاي تربيع المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية	التفسير

1	الاهتمام بالمعايير العالمية في إعداد التدفقات النقدية تقدم معلومات ذات كفاءة تسهم في الحد من مخاطر السيولة .	7.800	2	0.000	دالة
2	توفر المعلومات من قائمة التدفقات النقدية وهي معلومات ذات فاعلة في تقويم حجم وتوقيت السيولة.	12.200	2	0.002	دالة
3	توفير معلومات ملائمة من التدفقات النقدية تسهم في معرفة نقاط القوى والضعف في حجم وتوقيت السيولة .	26.800	3	0.000	دالة
4	تتصف المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالكفاية والفعالية، مما يؤدي إلى رقابة جيدة لحجم السيولة.	17.200	3	0.000	دالة
5	التأهيل والتدريب العلمي والعملي المستمر للموارد البشرية يحقق أهداف المصرف الأساسية المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان.	26.200	3	0.000	دالة

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022

1/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (7.800) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود الاهتمام بالمعايير العالمية في إعداد التدفقات النقدية تقدم معلومات ذات كفاءة تسهم في الحد من مخاطر السيولة.

2/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (12.200) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة إحصائية (0.002) وهي أقل من (5%)، وعليه فان ذلك يعبر عن وجود توفر المعلومات من قائمة التدفقات النقدية وهي معلومات ذات فاعلة في تقويم حجم وتوقيت السيولة.

3/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (26.800) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود توفير معلومات من التدفقات النقدية، ومعرفة نقاط القوى والضعف التي تسهم في خفض مخاطر الائتمانية.

4/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (17.200) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تتصف بالكفاءة والفاعلية، مما يؤدي إلى رقابة جيدة لحجم السيولة.

5/ بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (26.200) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يعبر عن وجود المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تتصف بالكفاءة والفاعلية، مما يؤدي إلى رقابة جيدة لحجم السيولة.

الخاتمة

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة ترابط وتكامل بين مكونات وعناصر التدفقات النقدية وقوائم الأرباح والخسائر والمركز المالي والميزانية العمومية والمخاطر وعملية صنع القرارات المالية والاقتصادية، وأن إعداد القوائم النقدية يسهم بشكل مباشر في تحديد حجم وتوقيت السيولة، وبالتالي لابد من الاهتمام بإعداد القوائم للتدفقات النقدية وتحليلها بالتفصيل حتى نتعرف على مدى تأثير أدوات التحليل في حال استخدام المحاسبة الإلكترونية كوسيلة تساهم في

ترشيد القرارات المالية والاقتصادية، وعلى ذلك يمكن أن تساهم مكونات قوائم التدفقات النقدية بشكل كبير في ترشيد القرارات الاقتصادية والمالية وملاءمتها لتوقعات محللي القوائم النقدية والمستثمرين بخصوص نسب السيولة والربحية وحجمها وتوقيتها بما يتناسب مع المؤسسة المالية من حيث سلامة مركزها المالي وكفاءتها وتحقيق أهدافها، وهذا لا يتأتى إلاّ باستخدام أو تطبيق معايير المحاسبة الإلكترونية، كما تشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق.

النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1/ أثبتت الدراسة أن نتائج قوائم التدفقات النقدية تفيد في الوصول إلى مجموعة ملائمة ومفيدة من المعلومات التي يمكن استخدامها بطريقة فاعلة في اتخاذ القرارات التي لها دور كبير في تحقيق الأهداف المصرفية الأساسية المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان وتفادي المخاطر.

2/ أكدت الدراسة أن استخدام قائمة التدفقات النقدية تساهم في الوصول إلى مجموعة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تحقيق توليد التدفقات النقدية في المصرف.

3/ أوضحت الدراسة أن المعلومات الملائمة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد في تحديد نقاط القوى والضعف مما تسهم في خفض المخاطر المصرفية.

4/ أثبتت الدراسة أن الاهتمام بالمعايير العالمية والمحاسبة الإلكترونية، والإرشادات المهنية عند تطبيقها في قوائم التدفقات النقدية تقدم معلومات ذات كفاءة وفاعلية لتقويم تحديد حجم السيولة وتوقيتها.

5/ كشفت الدراسة أن التأهيل والتدريب العلمي والعملي المستمر للموارد البشرية يسهم في ترقية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء ويساعد في خلق التوازن بين العائد والمخاطر المصرفية.

التوصيات

توصي الدراسة بأهم التوصيات التالية:

1/ ينبغي الاستفادة من المعلومات التي توفرها قوائم التدفقات النقدية لاحتوائها على المعلومات التي تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

2 / يجب الاهتمام بتحليل معلومات قوائم التدفقات النقدية لأنها معلومات ملائمة وذات كفاءة وفاعلية، ويستفاد منها في التصنيف الائتماني وتصنيفات السيولة.

3/ لا بد لإدارة المصرف من إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول أهمية وفائدة معلومات قوائم التدفقات النقدية بصورة خاصة والبحوث والدراسات في الإشكاليات التي تواجه المصرف بصورة عامة.

4/ بالضرورة دراسة قوائم التدفقات النقدية للعملاء عند منح التمويل والاهتمام بتحليل قوائم التدفقات النقدية لمعرفة توقيت التدفقات النقدية لاعتماد نظرية الدخل المتوقع في إدارة السيولة.

5/ الاهتمام بتغير النظام المحاسبي الالكتروني الحالي إلى نظام محاسبي مركزي يحتوي على التطبيقات الحديثة المرتبطة بالعمل المصرفي مثل الرسائل (SMS) والانترنت، وتفعيل الموبايل المصرفي (Mobile Banking) واستخدام نظام كشف غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتسليح، ونظام إدارة المخاطر.

6/ ضرورة إضافة قوائم التدفقات النقدية في النظام المحاسبي الإلكتروني ليتم استخراجها من النظام وتكون ضمن القوائم المعتمدة لأهميتها والإفصاح عنها.

لائحة المراجع:

1. إبراهيم الكرسني، (2006): الرقابة على البنوك والمخاطر النقد العربي،الاقتصادية،أبو ظبي ، ص38
2. أحمد بحر، (2022): مدير إدارة نظم الدفع والخدمات الالكترونية،تاريخ المقابلة، يوم(8/6/ 2022)الموافق الثلاثاء الساعة. العاشرة صباحا.
3. إسماعيل إبراهيم وآخرون، (2001): المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات،الإسكندرية، الدار الجامعية،) ص 28
4. إسماعيل إبراهيم، (2015): إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، ص 14
5. أمين السيد لطفي، (2005): نظرية المحاسبة، القاهرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص543
6. تانيا قادر، (2010): دور التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، العراق، كركوك، ص 5
7. حسين شحاتة ، (د. ت): "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ب ص.
8. حمزة محمود ، (2004): إدارة المصرف،إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان،مؤسسة وراق، (7) هنري منير إبراهيم، الإدارة المالية، القاهرة، الإسكندرية،المكتب العربي الحديث، ص4
9. الحميري عباس، (2006): أثر التدفقات النقدية على الأداء، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، كربلاء، ص 27
10. خليل أبو سليم، (2016): أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي،الرياض، جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير منشورة، والدراسات، عمان.
11. زيان ومصطفي ، (2008): تقويم التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية في بنك الخرطوم:جامعة السودان،للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العلنا، برسالة ماجستير.
12. عبدا لناصر شحدة، (2008): الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة،رسالة ماجستير،الأردن، عمان.
13. عراقي العراقي، (1990): المحاسبة عن التدفقات النقدية،مجلة دراسات الخليج والجزيرة، ص242
14. عقيل مفلح، (1990): مقدمة في الإدارة المالية ط1، الأرد، عمان.
15. لجنة بازل،هيئات الرقابة المصرفية،تضع مبادئ ومعايير في محالات مختلفة،تعزيز فهم القضايا الإشرافية المصرفية في جميع انحاء العالم.
16. مامون توفيق حمدان، (2000): حسين القاضي،المحاسبة الدولية الدار العلمية،الأردن، ص173.
17. مجلة اتحاد المصارف السودانية، (2019): إنهاء أزمة السيولة،العدد (14932).
18. محمد الفاتح محمود، (2011): نظم المعلومات الإدارية، الخرطوم، الشركة العربية للتسويق، ص 137
19. محمد حسن، (2014): معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في التعثر، جامعة السودان، دراسة ماجستير.
20. محمد عمر، (2014): ادارة المخاطر، الكويت، مكتبة الافاق،
21. محمود عبد الحليم، (2004): التحليل المالي باستخدام النظم المحاسبية، عمان، مطابع الدستور،ص 189
22. معايير المحاسبة الدولية، (1999): معيار المحاسبة رقم (7) ، مكتبة المركز القومي، ص15

23. وليد ناجي الخيالي، (2007): التحليل المالي،الأكاديمية المقترحة،الدنمارك، ص 30

24. Timothy r.yodar "the increments cash flow predictive Ability of Accrual modules the lvania university February (2006) p .12

أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة على معدل البطالة في الأردن

The Impact of Credit Facilities Extended by the Licensed Banks to the Private Sector on the Unemployment Rate in Jordan

منار محمود كثلوم المشاقبة

ماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، الأردن

الملخص:

هدَفت هذه الدّراسة التعرف إلى أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة على معدل البطالة في الأردن, واستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد, وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر ذو دلالة معنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل من: قطاع الإنشاءات، وقطاع التجارة العامة، والخدمات المالية, وقطاع الصناعة على معدل البطالة في الأردن, كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة, كما تبين من خلال قيمة معامل التحديد أن (73%) من التغيرات الحاصلة في البطالة تعود إلى كل من: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات, وقطاع الخدمات المالية, وقطاع التجارة العامة, والقطاع الصناعي, وقطاع خدمات النقل, وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة قيام البنك المركزي الأردني بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري, وتخفيض نسبة الفائدة وذلك بما يساهم في رفع قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية المؤدية إلى زيادة الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص, وبما يؤدي إلى خفض معدل البطالة في الأردن.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، الممنوحة، البنوك المرخصة، معدل البطالة، الأردن.

Abstract

This study aimed to identify the impact of credit facilities extended by the licensed banks to the private sector on the unemployment rate in Jordan, and used the multiple linear regression model, and the study reached a set of results, the most important of which are: The existence of a significant effect of credit facilities granted to: the construction sector, the general trade sector, financial services, and the industrial sector on the unemployment rate in Jordan, The results also showed that there was no significant effect of the credit facilities granted to the transport services sector on the unemployment rate, as it was shown through the value of the determination factor that (73%) of the changes in unemployment are due to: credit facilities granted by banks licensed to the construction sector, the financial services sector, the general trade sector, the industrial sector, and the transport services sector. In light of the results of the study, the researcher recommended the need for the Central Bank of Jordan to reduce the mandatory reserve ratio, and reduce the interest rate, which will contribute to raising the ability of commercial banks to provide credit facilities leading to increasing investment and employment in the private sector, leading to reducing the unemployment rate in Jordan.

Keywords: Credit Facilities Extended, Licensed Banks, Private Sector, Unemployment Rate, Jordan.

مقدمة

تُعد مشاريع القطاع الخاص من أهم المصادر الاقتصادية للدولة, ومن أهم أوجه الاستثمار المحلي, حيثُ تسهم هذه المشاريع في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة, وزيادة حجم الصادرات الوطنية مما يسهم في زيادة تكوين رأس المال الذي يعد أساس النمو الاقتصادي, ولقيام هذه المشاريع يجب أن يكون هناك دعم مالي مخصص لتنمية هذه المشاريع, ويكون هذا الدعم من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص بهدف تنمية المشاريع الوطنية.

وتؤدي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص دوراً محورياً في بناء الاقتصاد, والتنويع الاقتصادي, وذلك من خلال الدور الذي تؤديه المدخرات وتوظيفها على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية للمشاريع الاقتصادية, والتي عادةً ما تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية وهي القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل يتم توفيرها من أجل الاستثمار في العديد من المشاريع الرامية لتخفيف حدة البطالة والتنويع في مصادر الدخل القومي.

وحيث أن الأردن من الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة التي تعد من المؤشرات الدالة على وجود خلل في الأنشطة الاقتصادية, لا سيما وأن مشكلة البطالة في الأردن قد ترافق معها العديد من المشكلات الاقتصادية كالفقر, والبطالة المقنعة والتضخم, ومن هنا فإن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص في مستوياته كافة قد تسهم في الحد من مشكلة معدلات البطالة المرتفعة ومن المشكلات الاقتصادية الناتجة عنها.

أولاً: مشكلة الدراسة

تعد مشكلة البطالة في الأردن من المشكلات الاقتصادية التي ألقت بتبعاتها على الحياة العامة, والتي شهدت في الآونة الأخيرة تزايداً ملموساً أدى إلى حدوث ضجر مجتمعي واسع نتج عنه بروز العديد من المطالبات الشعبية التي تنادي بإيجاد حلول جذرية لمشكلة البطالة خصوصاً منذ ظهور ما يسمى بأزمة الربيع العربي في العام 2011, والتي ألقت على عاتق الأردن تحمل أعداد كبيرة من اللاجئين بسبب الحروب والذين تم إدماجهم في المجتمع بموجب العديد من البرامج التي قدمتها المنظمات الإنسانية العالمية دون الأخذ بعين الاعتبار بمشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني, حيث تقاسم اللاجئون مع المواطنين الأردنيين العديد من فرص العمل في القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات الفقر والعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وفي ضوء تفاقم مشكلة البطالة وضعف قدرة الحكومات المتعاقبة على إيجاد الحلول لها فقد تطلب ذلك دراسة أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة على معدل البطالة في الأردن, إذ تعد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك من الوسائل التي تسهم في خفض معدلات البطالة, وعليه تم تحديد مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة على السؤال التالي:

1- هل يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة على معدل البطالة في الأردن؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. هل يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة في الأردن؟

ب. هل يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة على معدل البطالة في الأردن؟

ج. هل يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة على معدل البطالة في الأردن

د. هل يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع النقل على معدل البطالة في الأردن؟

هـ. هل يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع المنشآت المالية على معدل البطالة في الأردن؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من أنها تعالج مشكلة من المشكلات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والسياسي الذي يتمثل في أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على معدل البطالة, وبالتالي فإن هذه الدراسة من الجانب العلمي تعد من أوائل الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع, كما أن هذه الدراسة تتناول تأثير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة, وذلك لما لهذه القروض من أهمية اقتصادية كبرى خصوصاً وأنها تعد أداة فعالة لتقليل معدلات البطالة وتوفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع مقابل أجور مقبولة، والتشجيع على الابداع والابتكار واستغلال الموارد المحلية وتطوير الطاقات البشرية وتنميتها وتعزيز القدرة التنافسية, وفي ضوء ما تتوصل له هذه الدراسة من نتائج قد يتم توجيه نظر صانعي القرار في الحكومة الأردنية نحو إيجاد استراتيجيات وسياسات فاعلة تجعل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص أداة من الأدوات الاقتصادية الفاعلة والمؤثرة في خفض معدلات البطالة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في قياس إلى أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص على معدل البطالة في الأردن . كهدف رئيسي ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

أ. قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة.

ب. قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة.

ج. قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة على معدل البطالة.

د. قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة العامة على معدل البطالة.

هـ. قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الخدمات المالية على معدل البطالة.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية التالية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص على معدل البطالة في الأردن خلال الفترة (1994-2019).

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة.

H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات المالية على معدل البطالة.

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة العامة على معدل البطالة.

H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الصناعي على معدل البطالة.

H_{05}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة.

خامساً: منهجية الدراسة:

قامت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, ومنهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد, وذلك للكشف فيما إذا كان هناك أثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة على معدل البطالة في الأردن, وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews من أجل اختبار الفرضيات.

سادساً: الدراسات السابقة

1- **دراسة يامين (2020)** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر التسهيلات الائتمانية على مؤشرات الاقتصاد الأردني للفترة ما بين (2000-2015)، وتتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم والرقم القياسي لتكاليف المعيشة, واستخدم منهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد, وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية قوية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الأردن., وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق الرقابة الدورية للتأكد من توجيه تلك التسهيلات نحو دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع التي من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأردن.

2- **دراسة الصخني (2019)** هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال الفترة الزمنية (2000-2017) من خلال توظيف بيانات كل من الأردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب, واستخدم منهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى, وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية مهمة إحصائياً بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدلات البطالة وأن هناك علاقة عكسية مهمة إحصائيا بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في الدول عينة الدراسة, وأوصت الدراسة بضرورة تركيز متخذي القرار في الدول عينة الدراسة على زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال تبسيط إجراءات منح التسهيلات وتخفيض أسعار الفائدة.

3- **دراسة عبد السادة والشمري (2019)** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها خلال الفترة (2012-2018),

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة إلى أن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض يسهم في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص، كما يسهم التمويل في قيام ونجاح واستمرار هذه المشاريع لتقليل معدلات البطالة، اذ ان القروض التمويلية تسهم في دعم قدرات الافراد العاطلين أو الباحثين عن العمل، للحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الإعتماد على الوظيفة العامة التي توفرها الدولة, وأوصت الدراسة بتبني سبل للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمضامينها المتمثلة بسياسات وبرامج تعزز من تكامل الأنشطة الاقتصادية.

4- دراسة **Okorie, George (2021)** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تأثير استثمارات القطاع الخاص على معدل البطالة في نيجيريا, واستخدمت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي, حيث تم استخدام أسلوب الانحدار التلقائي و أظهرت النتائج من النتائج أن لقطاع الاستثمار دور سلبي وله تأثير كبير على معدل البطالة في نيجيريا على المدى القصير والمدى الطويل أي، زيادة بنسبة 1 في المائة في القطاع الخاص الاستثمار في القطاع يؤدي إلى 5.5 في المئة مما يؤدي إلى انخفاض في البطالة في نيجيريا في على المدى القصير وانخفاض بنسبة 17.1 في المائة في معدل البطالة في نيجيريا على المدى الطويل. وتوصي الدراسة حكومة نيجيريا بأن تنتهج السياسات التي تهدف إلى توفير بيئة مواتية لتوسيع استثمارات القطاع الخاص.

5- دراسة **Sipahutar, Oktaviani, Siregar, Juanda (2016)** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى آثار الائتمان على النمو الاقتصادي والبطالة والفقر في إندونيسيا خلال الفترة 1990-2014, واستخدم منهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على نموذج VAR, وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي, وبينت النتائج وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الائتمان المصرفي إلى البطالة, ووجود علاقة سببية باتجاه واحد من الائتمان المصرفي إلى معدلات الفقر, وأوصت الدراسة بأن يتم خفض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وذلك للمساهمة في خفض معدلات البطالة.

6- دراسة **Bello, Rilwan, Olatunji & Abdulganiy (2016)** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى خطر البطالة وأخطاء سياسة الإقراض الأصغر في نيجيريا, وتأثير التسهيلات الائتمانية لبنوك التمويل الأصغر على تخفيض البطالة للفترة 1992-2012, واستخدم منهج الاقتصاد القياسي وأظهرت نتائج الدراسة أن ثلاثة متغيرات مستقلة التسهيلات الائتمانية لبنوك التمويل الأصغر، وسعر الفائدة، والتضخم لها تأثير كبير تأثير كبير على البطالة بينما وجد أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له أي تأثير كبير على البطالة, وأوصت الدراسة بزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال تبسيط إجراءات منح التسهيلات وتخفيض أسعار الفائدة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات من أبرز طرق تغطية الاحتياجات المالية للأفراد والقطاعات الانتاجية في الدول, وذلك من أجل تغطية تمويل مشاريعها، كما أنها في ذات الوقت تعد بالنسبة للجهات التمويلية عملية تتسم بالديمومة للأنشطة المصرفية المتعددة كالادخارات والإقراض ومنح التسهيلات المصرفية, لكي تتمكن من جمع العائدات المالية التي يتم تحقيقها وفقاً للضمانات التي تشترطها المصارف عند منحها للقروض (Javadia & AlMasumb, 2021).

وللتسهيلات الائتمانية دوراً كبيراً في تمويل المشاريع الاستثمارية, التي تعد تعزز من مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد، والتي تسعى تحقيق أكبر ربح ممكن، من خلال تحقيق التوازن بين مواردها واستخداماته، ويتم ذلك من خلال عمليات الاستثمار والتوظيف في العمليات المالية, وتعد عملية تقديم القروض من أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية، ويمثل العائد منها الجزء الأكثر تأثيراً في الأداء المالي للبنوك التي تقدم التسهيلات Hipel, (Ke, Zhu &Han, 2018).

1. تعريف التسهيلات الائتمانية:

تعرف التسهيلات الائتمانية بأنها: "خدمة مصرفية تقدمها البنوك لعملائها من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص مقابل حصول البنك على فائدة تتمثل في استثمار البنك لأمواله, بحيث يكون هناك اتفاق مبرم بين طرفي العلاقة في عملية السحب على شكل دفعة واحدة أو من أو حساب جاري, أو على شكل دفعات خلال مدة زمنية محددة (Dhakshana & Rajandran, 2018).

وتعرف أيضاً بأنها: المبلغ المالي الذي تقدمه البنوك للمستفيدين في القطاع الخاص مقابل وجود ضمانات محددة لاسترداد هذا المبلغ مع فوائده وأي مستحقات تترتب عليه بموجب الاتفاق بين البنك والجهة المستفيدة (Quagrainie, Ngugi & Amisah, 2010).

وتعرف بأنها: المبالغ المالية المقدمة للمستفيدين في القطاع الخاص التي ينطوي عليها الدفع النقدي للجهة المستفيدة بشكل مباشر مقابل وضع ضمانات وتأمينات نقدية مشابهة لتلك المبالغ المطلوبة عند منحها للجهة المستفيدة (Larsen & Thomsen, 2015).

وتعرف الباحثة التسهيلات الائتمانية بأنها: مبلغ من النقود تقدمه البنوك التجارية لعملائها في القطاع الخاص من أجل تمويل المشاريع الإنتاجية وتغطية متطلبات هذا القطاع من السيولة المالية مقابل حصول البنوك على فائدة من خلال استثمار البنوك لأمواله في تقديم التسهيلات المالية.

2. أهمية التسهيلات الائتمانية:

للتسهيلات الائتمانية أهمية كبيرة لدى مؤسسات القطاع الخاص, وذلك بأنها تزود هذا القطاع بالأموال النقدية اللازمة لتسهيل أنشطتها والحفاظ على بقائها واستمراريتها وتطورها, كما يعد من الأدوات المالية الهامة التي من خلالها يستطيع البنك استثمار أمواله, إذ أن البنوك التجارية التي لا تقدم التسهيلات تكون عرضة للتعثر (Salleh, Jaafar & Ebrahim 2014).

وللتسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك للقطاع الخاص أهمية اقتصادية كبيرة سواء للبنك الذي يقوم جزء من إيراداته على هذه التسهيلات, وللعملاء الذين يقومون بتمويل مشاريعهم في القطاع الخاص بالاعتماد على الأموال التي يحصلون عليها, وهذه العملية لها دور كبير في تنشيط قطاع الأعمال وتطويره ورفع مستوى إنتاجيته بما ينعكس بدوره على المساهمة في النمو الاقتصادي للدولة (Li & Momin, 2018).

وتعد التسهيلات الائتمانية أداة مهمة من أداوت تطوير لاقتصاد الوطني, وتقليص الفجوة التضخمية, وتحديد معدل الانفاق في الاقتصاد, إلى جانب زيادة حجم الادخار وتخفيض الاستهلاك, وعادة ما تقدم البنوك التجارية هذه التسهيلات بهدف تحقيق أقصى قدر من الأرباح, خصوصاً وأنها تقوم بتقديم هذه التسهيلات إلى قطاعات إنتاجية تنخفض معدلات مخاطر تعثرها, ويمكن استيفائها من خلال الضمانات التي تقدمها الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية (Roy & Roy, 2022).

3. شروط تقديم التسهيلات الائتمانية:

يخضع تقديم التسهيلات الائتمانية إلى مجموعة الشروط من أهمها ما يلي(Gadea & Perez, 2015):

1- تقدير حجم موجودات البنك سواء النقد أو المخزون أو الذمم المالية بالإضافة إلى الموجودات غير الملموسة كالحقوق المعنوية والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.

2- تقدير حجم الودائع في البنك, وذلك من خلال احتساب حجم الودائع وبيان ما إذا كان هذا الحجم يغطي حجم التسهيلات الائتمانية المطلوبة, حيث أنه كلما ازداد حجم الودائع المصرفية ازدادت بالمقابل قدرة البنك على منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بشكل أكبر (Imran, 2017).

3- تقدير الجدوى الاقتصادية من تقديم التسهيلات الائتمانية, وذلك من أجل استثمار أموال البنك لدى قطاعات مجدية اقتصادياً تنخفض فيها نسبة مخاطر التعثر أو الانهيار المالي (Ernst, 2019).

4. أنواع التسهيلات الائتمانية:

وللتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للقطاع الخاص ثلاث أنواع رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- **حسابات الجاري مدين:** ويطلق عليها أيضاً الحساب المكشوف, وهو عبارة عن عقد يضع البنك بموجبه تحت تصرف الجهة المستفيدة مبلغ مالي لمدة زمنية محددة عادةً ما يكون أقصاها عام واحد, ويشترط في هذا الحساب أن تمتلك الجهة المستفيدة حساباً جارياً في البنك, وبموجب العقد المبرم بين الطرفين يمكن للجهة المستفيدة أن تقوم بسحب مبلغ يقع تحت سقف محدد من إدارة البنك, ويتقاضى البنك عن هذه العملية فائدة مقررة حسب التعليمات للمدة التي يبقى فيها الحساب مكشوفاً (Acemoglu, 2011).

2- **القروض والسلف:** وتتمثل بقيام البنك بتقديم المبلغ المالي المطلوب من الجهات المستفيدة من القطاع الخاص ووضع هذا المبلغ تحت تصرفهم بهدف تمويل مشاريعهم, وتقدم هذه القروض والسلف عادةً إلى قطاعات الإنشاءات والإنتاج والصناعة والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى, وتأخذ السلف والقروض ثلاث صور في السداد وهما: السداد في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير, وتتعهد الجهة المستفيدة بسداد المبلغ الذي قامت باقتراضه بالإضافة إلى فوائده على شكل أقساط (Dogrul & Soytas, 2010).

3- **الكمبيالات المخصومة:** وتتمثل بقيام البنك بمنح سقف محدد للجهات المستفيدة لخصم الكمبيالات التجارية الناتجة عن العمليات التجارية المصرفية الحقيقية, وتتم مراجعة هذا السقف سنوياً, ويتم استيفاء الفوائد

والعملات مقدماً عند كل عملية خصم, ويتم تسديد هذه الكمبيالات بموجب أقساط حسب تواريخ الاستحقاق المحددة ابتداءً عن إبرام العقد مع البنك (Fajana, 2010).

وتستخدم البنوك المركزية أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة, وذلك من خلال التحكم بحجم عرض النقد والتي بدورها تؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية ومن هذه العوامل ما يلي:

1- **سعر إعادة الخصم**: وذلك بقيام البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة التي يتم التعامل بها مع البنوك التجارية, وهي الفائدة التي يفرضها على البنوك عندما تعاد خصم الأوراق التجارية لديه, ويمكن لسعر الفائدة وإعادة سعر الخصم تقليص سياسة عرض النقد وبالتالي ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وبالتالي زيادة حجم الاستثمار التي تنعكس على مستويات التشغيل التي بدورها تؤدي إلى خفض معدل البطالة (William & Alan, 2010).

2- **عمليات السوق المفتوحة**: وذلك من خلال قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية العائدة للحكومة بآجال متفاوتة في سعر سوق الأوراق المالية, وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي الذي يؤثر في قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (Ezeagba, 2017).

3- **الاحتياطي الإجباري**: ويعد من أكثر السياسات فاعلية في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاع الخاص, وذلك لأن قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري سيساهم في رفع قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية المؤدية إلى زيادة مستويات الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص مما يؤدي إلى خفض معدل البطالة (Acemoglu, 2011).

ثانياً: البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد جغرافية وتاريخية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع, وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى, وتعتبر البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وتمتد تأثيراتها السلبية على التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وهي بهذا المعنى تعد مشكلة معقدة الجوانب (خضر وعبد الكاظم وفرحان، 2010).

1. تعريف البطالة

وعرفت البطالة بأنها: الأشخاص الذين يكونون فوق سن معين ويتراوح من بين (18-65) عاماً ولا يعملون وهم قادرون على ذلك ولديهم الرغبة في العمل ويبحثون عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدوه (تقرير منظمة العمل الدولية, 2017).

ويشير مفهوم البطالة إلى الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة, أي وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه ولا يجدونه (النجار, 2005).

كما تعرف البطالة بأنها: بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظراً لزيادة القوى العاملة المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء اكانت إنتاجية أم خدمية (عامر, 2015).

وتعرف الباحثة البطالة بأنها: كافة الأشخاص القادرين والراغبين والباحثين عن العمل لكنهم غير قادرين على الحصول عليه عند مستوى الأجر السائد.

2. أسباب البطالة

هنالك العديد من المسببات للبطالة, حيث قد تنشأ البطالة نتيجة لتأثر المجتمع بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية, حيث أنه في الوقت الراهن لم تعد البطالة تقتصر على الأسباب السياسية, وإنما أصبحت تكمن في جميع سواء أكانت الجوانب السياسية أم الاجتماعية أم المؤسسية (Berhanu, 2016). وفيما يأتي عرضاً لهذه الأسباب:

1- **الأسباب السياسية**: تكمن الأسباب السياسية للبطالة في كافة المؤثرات المرتبطة بها والمتعلقة في سياسة الدولة الخاصة, وانتشار حروب والازمات السياسية والاهلية في الدولة, وغياب مؤشرات التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي خصوصاً في الدول النامية (طشطوش, 2012).
2- **الأسباب الاقتصادية**: تعد الأسباب الاقتصادية من الأسباب الأكثر انتشار أو تأثيراً, وهي سبباً رئيساً في ارتفاع معدلات البطالة, وتتمثل هذه الأسباب بالركود الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية واحلال التكنولوجيا مكان العمالة, والتي تؤدي في مجملها إلى زيادة انتاجية الشركات من الناحية الاقتصادية وتعمل على تقليل النفقات, لكنها في الوقت ذاته تعمل على زيادة مستويات البطالة (الكتري, 2017).
3- **الأسباب الاجتماعية**: وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع ذاته, كارتفاع معدلات النمو السكاني وغياب التنمية المحلية للمجتمعات, وعدم الاهتمام في قطاع التعليم والذي يرافقه غياب الثقافة والوعي المناسب بما يخص مشكلة البطالة (رحيم, 2017).
4- **الأسباب المؤسسية**: وتتمثل في جمود لوائح التعينات والفصل للوظائف: حيث أنها أعلى في الأردن وفي الدول العربية بشكل عام من تلك السائدة في الدول النامية, صرامة التشريعات في سوق العمل, ومدى جودة ومؤسسية الحكومة في جوانب عدة مثل: الديمقراطية, والاستقرار, وسيادة القانون (Berhanu, 2016).

ثالثاً: و اقع التسهيلات الائتمانية ومعدل البطالة في الاقتصاد الأردني

يعد الأردن من الدول النامية التي تكرس اهتمامها بمعدلات التنمية البشرية على الصعيد العربي من حيث ارتفاع مستوى التعليم والصحة، لكنه يواجه مشكلة بطالة متفاقمة تطال الشباب خصوصا وتهدد بترك انعكاسات خطيرة, وتشير الأرقام الرسمية إلى أن البطالة في الأردن تتراوح حول معدل 15% وتظهر ميلاً إلى التفاقم بسبب وجود أكثر من مليون وربع مليون مواطن حالياً بين سن العاشرة والتاسعة عشرة وهم سيدخلون سوق العمل قريباً ويتعين إيجاد فرص عمل لهم.

ويعزو الاقتصاديون ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية, فعلى الصعيد الداخلي فإن الأنماط السلوكية التي تدفع الشباب إلى الترفع عن العمل في بعض المهن، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل هي من مسببات البطالة.

أما على الصعيد الخارجي فإن الركود الاقتصادي الملازم لعدم الاستقرار السياسي خلال العقود الثلاث الاخيرة، إضافة إلى الهجرات القسرية وغير القسرية من الدول العربية المجاورة هي من العوامل المسؤولة عن وجود الفجوات الانكماشية, وما يرافقها من معدلات بطالة في اعقاب حرب حزيران عام 1976 تعرض سوق العمل الأردني إلى هزة عنيفة من جانب العرض نتيجة للهجرة القصرية للسكان من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في السنوات التالية وصولاً إلى حوالي 14% في عام 1972 .غير ان الأردن بدأ بالتعافي من آثار هذه الهزة ابتداء من عام 1973 وفي اعقاب ما عرف بالطفرة النفطية حيث تراجعت معدلات البطالة إلى وضعها الطبيعي (دون معدل 3%) وقد ساهم في ذلك عدة عوامل أهمها زيادة المساعدات العربية للأردن، وزيادة الطلب على العمالة الماهرة الأردنية من قبل دول الخليج العربية وما نجم عنه من زيادة كبيرة في تحويلات العاملين في الخارج.

وقد ساهم ذلك في توسيع قاعدة الانتاج المحلي وحدوث توسع في مشاريع البنية التحتية، ونهضة عمرانية كبيرة أدت إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في استيراد العمالة غير الماهرة من الدول العربية المجاورة وخاصة من مصر وسوريا, ويلاحظ أن معدلات البطالة في الأردن قد بقيت في الحدود العادية حتى بداية الثمانينات، ثم بدأت بالتزايد المستمر فوق المعدل الطبيعي (4%) وصولاً إلى حوالي 10% في أعقاب الازمة المالية والنقدية التي مر بها الأردن في عام 1988, وبعد ذلك أخذت معدلات البطالة بالتراجع المستمر حتى وصلت إلى حوالي 13.5% في عام 1996، ثم استقرت بعد ذلك حول هذه النسبة مع وجود تغيرات طفيفة صعوداً وهبوطاً.

وبالرغم من بعض التراجع المحدود مؤخراً في معدلات البطالة، إلا أنها ما زالت تعتبر مشكلة تمثل هدرا كبيرا للموارد وعبئاً اقتصادياً ملموساً إضافة إلى اعبائها الاجتماعية, ومن الجدير بالذكر أن الارقام الرسمية تظهر المشكلة أقل من حجمها الحقيقي نظراً لعدم شمولها للبطالة المقنعة المنتشرة في بعض القطاعات الاقتصادية، ونظراً لوجود حالات العمالة الجزئية المؤقتة غير المشمولة في الارقام الرسمية. وفقا لنشرة المؤشرات المختارة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2010، فإن حجم قوة العمل الإجمالية (السكان القادرين وأكبر من 15 سنة) قد بلغ 153436300 نسمة أي بنسبة نشاط اقتصادي إجمالية تصل إلى 25.1% (معدل النشاط غير المنقح). وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث ففي حين أن معدل النشاط للذكور يصل إلى ما نسبته 40.2% فان معدل النشاط للإناث لا يتجاوز 9.4%. ووفقاً لنفس التقرير فقد بلغ عدد سكان 6.113 مليون نسمة المملكة لعام 2010 منهم حوالي 2.96 مليون ذكور, وبناء عليه فإن معدل المشاركة المنقح في قوة العمل للذكور قد بلغ 63.5% مقارنة بمعدل 14.7% للإناث ومعدل مشاركة كلي يصل إلى 39.5%. يتضح من ذلك أن معدل المشاركة في قوة العمل في الأردن منخفض مقارنة بالمعدلات العالمية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تدني مشاركة الاناث وإلى كبر حجم فئة الشباب في الأردن والإقبال الكبير لهذه الفئة على التعليم (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية, 2010). والجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة, 2022).

جدول رقم (1): معدلات البطالة في الأردن

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1994	15.8	2007	13.1
1995	15.5	2008	12.7
1996	15.8	2009	12.9
1997	14.4	2010	12.5
1998	14.4	2011	12.9
1999	11.6	2012	12.2
2000	13.7	2013	12.6
2001	14.7	2014	11.9
2002	15.3	2015	13.0
2003	14.5	2016	15.3
2004	12.5	2017	18.3
2005	13.4	2018	18.6
2006	14.4	2019	19.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (1994-2019).

يبين الجدول (1) معدلات البطالة في الأردن حيث يتضح أنها تراوحت في الفترة (1994-2003) ما بين (9.7-15.3) في حين تراوحت معدلات البطالة خلال الفترة (2004-2014) ما بين (11.9-14.4) أما في الفترة (2015-2019) فقد شهدت الأردن ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة تراوحت ما بين (13-19.1) وهي الفترة التي تفاقمت فيها مشكلة البطالة بشكل أكبر, وقد يعزى ذلك إلى انعدام قدرة الحكومات على وضع حلول جذرية لمشكلة البطالة, ويتضح من الجدول أعلاه أن معدل البطالة خلال الفترة (1994-2019)، كانت في زيادة مستمرة.

ومن خلال الاطلاع على الإحصاءات العامة الأردنية قد تبين بأن معدل البطالة وتحديداً في عام 2019 ارتفعت لتصل إلى (19.1%) مقارنة بعام 2018 ونلاحظ من الجدول السابق بأنه في عام 1999 قد وصلت معدل البطالة أدنى مستوى ممكن طول فترة الدراسة حيث بلغت (11.6%)، ويوضح كذلك بأن ارتفاع معدل البطالة قد يرجع بسبب بعض العوامل المحيطة بالأردن ومن أهمها زيادة عدد السكان، واللجوء السوري كذلك، مما أدى إلى تراجع الطلب على العمال المحليين وتشغيل العمالة الوافدة وذلك بسبب انخفاض مستوى الأجور, ولذلك ارتفعت معدلات البطالة المحلية

ويلاحظ ايضاً إن معدل البطالة في الأردن خلال الفترة الدراسة انها كانت في حالة تذبذب دائم مما يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي خلال سنوات الدراسة, التي تظهر نتيجة حدوث بعض التغيرات في الحالة والوضع الاقتصادي، وهذا ما يؤدي لخلق نوع من عدم التوافق بين المهارات التي يمتلكها العمال مع المهارات المطلوبة في المهارات والفرص التوظيفية المتوفرة، وإن السبب الأساسي وراء ظهور البطالة هو الركود الطويل في بيئة الأعمال مع وجود عمال دون وظائف لمدة طويلة، مما يجعل العمال يفقدون بعض المهارات التي كانوا يتمتعون بها من قبل، كما ويفقدون القدرة على العمل بمهارة وجد.

1. البيانات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص:

تبين الجداول الآتية البيانات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى كل من قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع الإنشاءات ومجموع القروض خلال الفترة الدراسة كل واحدة من هذه القطاعات:

الجدول رقم (2): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات.

السنوات	قطاع الإنشاءات	السنوات	قطاع الإنشاءات
1994	687.0	**2007**	1942.1
1995	757.4	**2008**	2292.1
1996	777.8	**2009**	2502.5
1997	775.2	**2010**	3167.7
1998	791.4	**2011**	3463.6
1999	758.7	**2012**	3682.6
2000	744.9	**2013**	4086.4
2001	728.9	**2014**	4552.8
2002	764.9	**2015**	4904.5
2003	804.5	**2016**	5827.7
2004	953.2	**2017**	6601.0
2005	1162.1	**2018**	6830.9
2006	1560.8	**2019**	6975.4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (1994-2019).

يبين الجدول رقم (2) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات, محسوبة بالدينار الأردني, حيث يتضح أن حجم القروض لقطاع الإنشاءات خلال الفترة 1994-2003 قد شهد نمواً ملحوظاً إذ بلغت قيمة حجم القروض في العام 1994 (687.0) ألف دينار أردني وقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة اللاحقة وصولاً للعام 2003 الذي بلغ فيه حجم القروض (804.5) ألف دينار أردني, واستمر هذا الارتفاع بالتزايد بالتدريج وصولاً للعام 2014 الذي بلغ فيه حجم القروض (4552.8) ألف دينار أردني, وبلغ أعلى حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات في العام 2008 ما قيمته (22921.1) مليون دينار أردني, أما خلال الفترة 2010-2019 يتبين من الجدول أنه تراوح حجم التسهيلات الائتمانية بين (1942.1-6975.4) ألف دينار اردني حيث شهدت تلك الفترة تطوراً كبيراً في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الانشاءات ويعزى هذا التطور إلى النهضة العمرانية الحاصلة في الأردن خلال تلك الفترة.

2. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة :

الجدول رقم (3): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة .

السنوات	قطاع التجارة	السنوات	قطاع التجارة
1994	798.6	**2007**	2434.7
1995	970.4	**2008**	2897.5

3195.4	**2009**	1035.7	**1996**
3594	**2010**	1064.5	**1997**
3779	**2011**	1104.7	**1998**
3754.9	**2012**	1127	**1999**
3937.3	**2013**	1112.5	**2000**
3683.8	**2014**	1206.1	**2001**
3883.8	**2015**	1250.9	**2002**
4075.5	**2016**	1327.3	**2003**
4230.9	**2017**	1472.9	**2004**
4470.6	**2018**	1585.0	**2005**
4231.1	**2019**	1916.6	**2006**

يبين الجدول رقم (3) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة, محسوبة بالدينار الأردني, حيث يتضح أن حجم القروض لقطاع التجارة خلال الفترة 1994-2003 قد شهد نمواً ملحوظاً إذ بلغت قيمة حجم القروض في العام 1994 (798.6) ألف دينار أردني وقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة اللاحقة وصولاً للعام 2003 الذي بلغ فيه حجم القروض (1327.3) ألف دينار أردني, واستمر هذا الارتفاع بالتزايد بالتدريج وصولاً للعام 2014 الذي بلغ فيه حجم القروض (3683.8) ألف دينار أردني, وبلغ أعلى حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة في العام 2018 ما قيمته (4470.6) ألف دينار أردني.

3. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة:

الجدول رقم (4): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة

السنوات	قطاع الصناعة	السنوات	قطاع الصناعة
1994	419.9	**2007**	1348.1
1995	494.8	**2008**	1597.6
1996	505.9	**2009**	1631.2
1997	503.9	**2010**	1929.0
1998	615.9	**2011**	2297.2
1999	663.3	**2012**	2515.7
2000	683.4	**2013**	2649.6
2001	728.6	**2014**	2531.2
2002	789.8	**2015**	2145.8
2003	801.4	**2016**	2203.4
2004	895.3	**2017**	2724.2
2005	981.6	**2018**	3064.3
2006	1091.1	**2019**	3353.6

يبين الجدول رقم (4) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة, محسوبة بالدينار الأردني, حيث يتضح أن حجم القروض لقطاع الصناعة خلال الفترة 1994-2003 قد شهد نمواً ملحوظاً إذ بلغت قيمة حجم القروض في العام 1994 (419.9) ألف دينار أردني وقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة اللاحقة وصولاً

للعام 2003 الذي بلغ فيه حجم القروض (801.4) ألف دينار أردني, واستمر هذا الارتفاع بالتزايد بالتدريج وصولاً للعام 2014 الذي بلغ فيه حجم القروض (2531.2) ألف دينار أردني, وبلغ أعلى حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة في العام 2019 ما قيمته (3353.6).

4. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع النقل :

الجدول رقم (5): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع النقل .

السنوات	قطاع النقل	السنوات	قطاع النقل
1994	198.3	**2007**	352.1
1995	195.6	**2008**	370.5
1996	200.3	**2009**	453.1
1997	217.7	**2010**	484.1
1998	223.6	**2011**	531.6
1999	197.0	**2012**	554.5
2000	134.2	**2013**	536.7
2001	132.1	**2014**	292.7
2002	163.6	**2015**	259.8
2003	166.6	**2016**	355.8
2004	174.1	**2017**	354.3
2005	219.6	**2018**	328.9
2006	291.0	**2019**	343.1

يبين الجدول رقم (5) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع النقل, محسوبة بالدينار الأردني, حيث يتضح أن حجم القروض لقطاع النقل خلال الفترة 1994-2003 قد شهد نمواً ملحوظاً إذ بلغت قيمة حجم القروض في العام 1994 (198.3) ألف دينار أردني وقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة اللاحقة وصولاً للعام 2003 الذي بلغ فيه حجم القروض (166.6) ألف دينار أردني, واستمر هذا الارتفاع بالتزايد بالتدريج وصولاً للعام 2014 الذي بلغ فيه حجم القروض (292.7) ألف دينار أردني, وبلغ أعلى حجم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع النقل في العام 2012 ما قيمته (554.5), وشهدت الفترة الممتدة من 2013-2019 تذبذباً في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع النقل حيث بلغت في العام 2013 (536.7) ألف دينار وتراجعت خلال الفترات التالية حيث بلغت في العام 2019 ما قيمته (343.1) ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض قدرة الدولة على دعم قطاع النقل العام في الأردن والذي غالباً ما تعود ملكيته لأشخاص.

5. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع المنشآت المالية :

الجدول رقم (6): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع المنشآت المالية.

السنوات	قطاع المنشآت المالية	السنوات	قطاع المنشآت المالية
1994	175.3	**2007**	390.1
1995	159.5	**2008**	437.7
1996	156.4	**2009**	434.1
1997	154.1	**2010**	408.3

430.5	**2011**	161.2	**1998**
486.1	**2012**	174.0	**1999**
508.8	**2013**	152.8	**2000**
539.5	**2014**	150.9	**2001**
515.2	**2015**	139.7	**2002**
577.2	**2016**	133.1	**2003**
632.5	**2017**	97.2	**2004**
768.2	**2018**	176.1	**2005**
634.8	**2019**	242.1	**2006**

يبين الجدول رقم (6) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع المنشآت المالية , محسوبة بالدينار الأردني, حيث يتضح أن حجم القروض لقطاع المنشآت المالية خلال الفترة 1994-2003 قد شهد نمواً ملحوظاً إذ بلغت قيمة حجم القروض في العام 1994 (175.3) ألف دينار أردني وقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة اللاحقة وصولاً للعام 2003 الذي بلغ فيه حجم القروض (133.1) ألف دينار أردني, واستمر هذا الارتفاع بالتزايد بالتدريج وصولاً للعام 2014 الذي بلغ فيه حجم القروض (539.5) ألف دينار أردني, وبلغ أعلى حجم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المنشآت المالية في العام 2018 ما قيمته (768.2).

رابعاً: الاختبارات المستخدمة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكد فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

1. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات المالية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة ، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول رقم (7) إن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ما عدا متغير قروض الإنشاءات (ouscon) حيث كان مستقر عند المستوى, لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لباقي المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين , وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة

الجدول رقم (7): اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF).

المتغير		ADF(Prob.)	PP(Prob.)
OUSCON	مستوى	0.0037	0.0036
OUSGECOM	مستوى	0.0773	0.0815
	فرق اول	0.0000	0.0000
OUSIND	مستوى	0.0935	0.1997
	فرق اول	0.0000	0.0000
UNEM	مستوى	0.2357	0.2001
	فرق اول	0.0004	0.0005
OUSFINSER	مستوى	0.9411	0.9386
	فرق اول	0.0073	0.0068
OUSTRSE	مستوى	0.3510	0.3510
	فرق اول	0.0034	0.0035

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views

وقبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يبين الجدول رقم (8) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات.

الجدول رقم (8): نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

	OUSCON	OUSGECOM	OUSIND	OUSFINSER	OUSTRSE
OUSCON	1	0.51	0.48	0.55	0.39
OUSGECOM		1	0.57	0.45	0.61
OUSIND			1	0.55	0.53
TOUSCR				0.47	0.66
OUSFINSER				1	0.68
OUSTRSE					1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

2. اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في الجدول رقم (9) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.157947	Prob. F(2,19)	0.3353
Obs*R-squared	2.933450	Prob. Chi-Square(2)	0.2307

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

3. اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey, حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (10) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من 5% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين الأخطاء.

الجدول (10): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.798164	Prob. F(5,21)	0.5633
Obs*R-squared	4.311671	Prob. Chi-Square(5)	0.5055
Scaled explained SS	3.922393	Prob. Chi-Square(5)	0.5606

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

تم استخدام اختبار Jarque-Bera، حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت الأخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار Jarque-Bera إن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول رقم (11) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (11): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

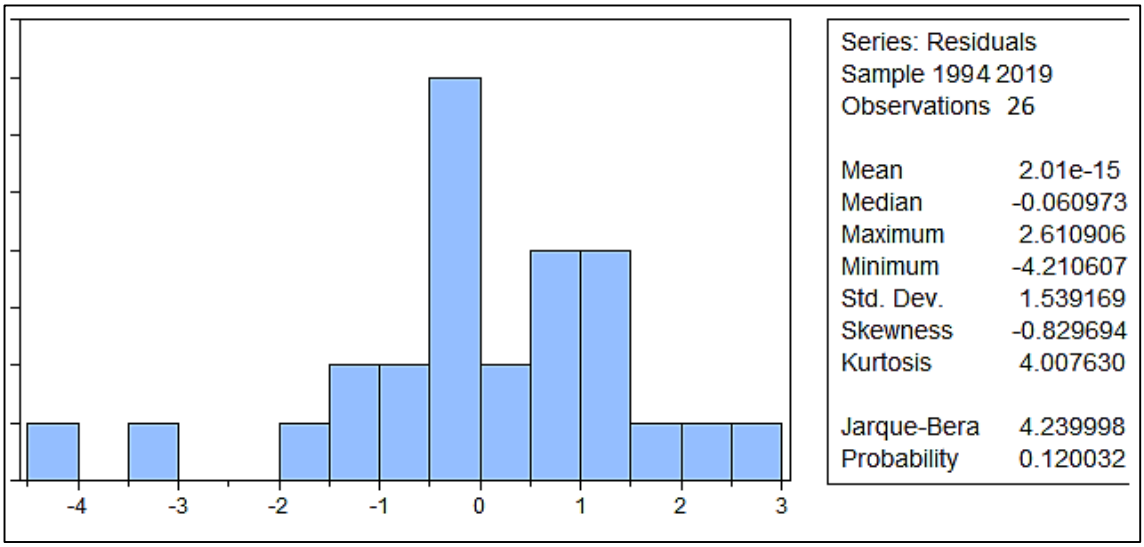

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

نموذج الدراسة

تم استخدم النموذج التالي:

$$unem=\mathbf{B}_0+\mathbf{B1}ouscon+\mathbf{B2}\,ousfinser+\mathbf{B3}\,ousgecom+\mathbf{B4}\,ousind+\beta_5\,oustrse+\mathbf{Ut}$$

حيث أن:

unem : البطالة

ouscon: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات.

ousfinser : القروض الممنوحة للخدمات المالية.

ousgecom: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة العامة

ousind: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة

Oustrse : التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع خدمات النقل

$\boldsymbol{Ut}$: حد الخطأ.

النموذج معلمات : $\mathbf{B}_0,\boldsymbol{B1},\boldsymbol{B2},\boldsymbol{B3},\boldsymbol{B4}$, $\boldsymbol{B}5$

β_0. : مقطع الانحدار

β_1 , β_2, β_3, β_5 β_4: معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

يبين الجدول رقم (12) نتائج الانحدار، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

1. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة, وبالتالي يتم **رفض الفرضية الفرعية الأولى** H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة, **وقبول الفرضية**

البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة.

2. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات المالية على معدل البطالة، وبالتالي يتم **رفض الفرضية الفرعية الثانية** H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات المالية على معدل البطالة, **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات المالية على معدل البطالة.

3. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة على معدل البطالة، وبالتالي يتم **رفض الفرضية الفرعية الثالثة** H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة على معدل البطالة, **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة على معدل البطالة.

4. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة على معدل البطالة, وبالتالي يتم **رفض الفرضية الفرعية الرابعة** H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة على معدل البطالة، **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة على معدل البطالة.

5. عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة، اذ بلغت قيمة الاحتمالية 0.1529 وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أنه H_{05}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة ورفض الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 73% من التغيرات في البطالة تعود إلى كل من القروض الممنوحة لكل من قطاع الإنشاءات، قطاع الخدمات المالية , قطاع التجارة العامة ,القطاع الصناعي، قطاع خدمات النقل وبالتالي يتم رفض **الفرضية الرئيسة** التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على معدل البطالة خلال الفترة(1994-2019), وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على معدل البطالة خلال الفترة (1994-2019).

6. يتبين من خلال احتمالية ال F(0.0045) إن النموذج صالح لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج الانحدار.

Dependent Variable: UNEM				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.47272	0.835217	18.52538	0.0000
OUSCON	-0.756012	0.091901	-8.226374	0.0013
OUSFINSER	-0.020692	0.006929	-2.986306	0.0070
OUSGECOM	-0.003548	0.001526	-2.324592	0.0302
OUSIND	-0.019298	0.001684	-11.45962	0.0000
OUSTRSE	-0.006816	0.004596	-1.483209	0.1529
R-squared	0.732137	F-statistic		4.776986
Adjusted R-squared	0.710741	Prob(F-statistic)		0.004520

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

النتائج:

1. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات على معدل البطالة حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.75- أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الإنشاءات يؤدي إلى 0.75- من التغير في البطالة.
2. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات المالية على معدل البطالة حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.02-, أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الخدمات المالية يؤدي إلى 0.02- من التغير في البطالة.
3. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة على معدل البطالة حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.003-, أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع التجارة العامة يؤدي إلى 0.003- من التغير في البطالة.
4. وجود أثر سلبي ومعنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة على معدل البطالة حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.01-, أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لقطاع الصناعة يؤدي إلى 0.01- من التغير في البطالة.
5. عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع خدمات النقل على معدل البطالة, اذ بلغت قيمة الاحتمالية 0.1529 وهي أكبر من 5%.

التوصيات:

في ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة تحقيق الرقابة الدورية للتأكد من توجيه تلك التسهيلات نحو دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع التي من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأردن.
2. ضرورة تركيز متخذي القرار في الدول عينة الدراسة على زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال تبسيط إجراءات منح التسهيلات وتخفيض أسعار الفائدة.
3. أن يقوم البنك المركزي الأردني بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري, وتخفيض نسبة الفائدة وذلك بما سيساهم في رفع قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية المؤدية إلى زيادة مستويات الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص وبما يؤدي إلى خفض معدل البطالة.

لائحة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الجبوري, باقر وحسون, انتصار (2021) . تحليل أثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق 2004-2019, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية, 13(2), 190-22.
2. خضر، حنان وعبد الكاظم، ايمان وفرحان، محمد (2010). البطالة في العراق الأثار الفعلية والمعالجات المقترحة, بغداد: دار اليرموك للنشر والتوزيع.
3. دائرة الاحصاءات العامة. (2010). الكتاب الإحصائي السنوي.
4. رحيم, ميادة (2017). البطالة وسبل معالجتها في العراق, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, 15(4): 213-341.
5. الصخني, نوال (2019). أثر التسهيلات الائتمانية علي البطالة: دراسة تطبيقية للدول العربية غير المصدرة للنفط للفترة من عام (2017- 2000), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, الأردن.
6. طشطوش, عبد المولى (2012). البطالة: المسببات والآثار رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج, ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على معدل البطالة وتحقيق التنمية المستدامة, المنعقد خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011, جامعة المسيلة, الجزائر.
7. عامر، طارق (2015). أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها, ط,2, عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
8. العكايشي, صاحب (2019). سياسات الاقراض في المصارف التجارية العراقية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية: دراسة تحليلية قياسية للمدة 2003-2016, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية, 4(25), 137-163.
9. كامل، مصطفى ومحسن، منتهى (2010). قياس مستوى البطالة في العراق باستخدام جدول المستخدم /المنتج لعام 2010. مجلة الاقتصادية والإدارية, 96(23):276-279.

10. الكتري, يوسف (2017). دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات, مجلة الجامعة الإسلامية, 3(6): 43-51.
11. النجار, أحمد (2005). البطالة وأثر الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية, القاهرة: الدار الجامعية.
12. يامين, إسماعيل (2020). أثر التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني للفترة ما بين 2000-2015, مجلة رماح للبحوث والدراسات, (44), 41-61.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

13. Acemoglu, D. (2001). Credit Market Imperfections and Persistent Unemployment, European Economic Review, (45), 665–679
14. Azolibe, J., Dimnwobi, S. & Uzochukwu-Obi, C. (2022). The Determinants of Unemployment Rate in Developing Economies: Does Banking System Credit Matter?, African Governance and Development Institute, 22(44), 1-28.
15. Bello, A., I., Rilwan, R., Olatunji, O. & Abdulganiy, O. (2016). Unemployment Menace and the Fallacy of Microcredit Policy in Nigeria, African Journal of Economic Review, 3(2), 171-181.
16. Berhanu, A. (2016). Characteristics and Determinants of Youth Unemployment, Underemployment and Inadequate Employment in Ethiopia. ILO.
17. Dhakshana, A. & Rajandran, K. (2018). Challenges and Problems on Farmers' Access to Agricultural Credit Facilities in Cauvery Delta, Thanjavur District, Theresa Journal of Humanities and Social Sciences, 4(1), 50-63.
18. Dogrul, H. & Soytas, U. (2010), Relationship between oil prices, Interest Rate, and Unemployment: Evidence from an Emerging Market. Energy Economics, 32, 1523–1528.
19. Ernst, E. (2019). Finance and jobs: How financial markets and prudential regulation shape unemployment dynamics. Journal of Risk and Financial Management, 12(20), 1-30.
20. Ezeagba, C. (2017). Financial Reporting in Small and Medium Enterprises (SMEs) in Nigeria, Challenges and Options, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 1-10.
21. Fajana, S. (2000). Functioning of the Nigerian Labour Market, Labonfin and Company. Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS), 397- 402.
22. Gadea R & Perez, Q. (2015). The failure to predict the Great Recession– A view through the role of credit. Journal of the European Economic Association, 13(3), 534-559.
23. Hipel, K., Ke, G. Zhu, Y. &Han, Q. (2018). An ordinal classification of brownfield remediation projects in China for the allocation of government funding, Land Use Policy, (77), 220-230.
24. Javadia, S. & AlMasumb, A. (2021). The impact of climate change on the cost of bank loans, Journal of Corporate Finance, (69), 1-60.

25. Li, J. & Momin, R. (2018). The Causal Effect of the Fed's Corporate Credit Facilities on Eligible Issuer Bonds, Journal of Fixed Income, (6), 1-41.
26. Okorie, G. & Allison, P. (2021). Private Sector Investment and Unemployment in Nigeria GOUni, Journal of Faculty of Management and Social Sciences (9/1) 71-82.
27. Onanuga, A. & Omitogun, O. (2020). Unemployment and monetary policy: Evidence from Sub-Saharan Africa, 1-7
28. Roy, T. & Roy, P. (2022). Credit facility for horticultural sector in India – An empirical study. Indian Journal of Agricultural Sciences 92 (2): 175–9.
29. Salleh, M., Jaafar, A. & Ebrahim, S. (2014). Can an interest-free credit facility be more efficient than a usurious payday loan?, Journal of Economic Behavior & Organization, 103, 74-92.
30. Sipahutar, M. Oktaviani, R., Siregar,H. & Juanda, P. (2016). Effects of Credit on Economic Growth, Unemployment and Poverty, Jurnal Ekonomi Pembangunan, 17 (1), 37-49.

L'impact de la RSE perçue sur la fidélité des clients: Cas des voyageurs de l'ONCF
Impact of perceived CSR on consumer loyalty: case of ONCF travelers

Abdelaali ABBASSI, Chamsedine MAYA, Charaf SAIDI, INREDD

Laboratoire innovation, responsabilités et développement durable (INREDD), Université Cadi Ayyad, Maroc

Abstract :

As part of its post-2025 strategy, the National Railways Office (ONCF) considers that CSR is the tool for its transformation to preserve the interests of stakeholders and protect the environment. The action plan provided for four axes; create responsible and shared value, opt for effective environmental and energy management, ensure ecological responsibility and adherence to the principles of the circular economy to control industrial risks, reduce the consumption of natural resources and preserve biodiversity. The objective is, on the one hand, to sensitize public opinion on the importance of the environment, the need to find effective ecological solutions to reduce toxic emissions and lower the temperature of the planet and, on the other hand, to improve the image and reputation of the office.

Our investigation deals with the perception of the CSR of this public company by Moroccan travelers. It aimed to study the effect of perceived CSR on the loyalty of Moroccan travelers, while highlighting the mediating role of trust in question. An empirical study conducted with 226 travelers allowed us to confirm the significant causal link studied between perceived CSR and passenger loyalty and showed that there is a significant and positive mediation between CSR and loyalty to passenger transport services by ONCF. The results of our investigations enabled us to deduce managerial implications and to underline the long-term interest of a societal orientation of transport companies.

Keywords : Perceived CSR, Loyalty, Trust, Traveler, Transport service.

Résumé :

Dans le cadre de sa stratégie post 2025, l'office national des chemins de fer (ONCF) considère que la RSE est l'outil de sa transformation pour préserver les intérêts des parties prenantes et protéger l'environnement. Le plan d'action prévoyait quatre axes, à savoir ; créer une valeur responsable et partagée, opter pour un management environnemental et énergétique efficace, assurer une responsabilité écologique et l'adhésion aux principes de l'économie circulaire pour maîtriser les risques industriels, réduire la consommation de ressources naturelles et préserver la biodiversité. L'objectif est, d'une part, la sensibilisation de l'opinion publique sur l'importance de l'environnement, la nécessité de trouver des solutions écologiques efficaces pour réduire les émissions toxiques et baisser la température de la planète et, d'autre part, améliorer l'image et la réputation de l'office.

Notre travail traite la perception de la RSE de cette entreprise publique par les voyageurs marocains. Il visait l'étude de l'effet de la RSE perçue sur la fidélité des voyageurs marocains, tout en mettant en exergue le rôle médiateur de la confiance en question. Une étude empirique menée auprès de 226 voyageurs nous a permis de confirmer le lien significatif causal étudié entre la RSE perçue et la fidélité des voyageurs et a montré qu'il existe une médiation significative et positive de la confiance au niveau du lien entre la RSE et la fidélité aux services de transport de l'ONCF. Les résultats de nos investigations nous ont permis de déduire des implications managériales et de souligner l'intérêt à long terme d'une orientation sociétale des entreprises de transport.

Mots clés : RSE perçue ; Fidélité ; Confiance ; Voyageur, Service de transport

1. Introduction

Le développement des problèmes environnementaux, sanitaires et sociaux met les entreprises dans des positions vulnérables (boycott, mauvaise réputation, …), et crée chez les clients des sentiments d'insécurité et de crainte vis-à-vis des pratiques utilisées dans le monde d'affaires.

Dans ce contexte, les consommateurs semblent en outre de plus en plus en attente de transparence, s'agissant de la composition des produits comme des éléments humains ou écologiques entourant leur développement. Ils exercent ainsi la pression par leurs décisions d'achats ou de boycott surtout avec l'apparition des consommateurs acteurs et responsables. Dans un sondage d'IPSOS (2004), 77% des européens prennent en compte les conditions de production du produit demandé. 87% des français pensent que le client peut avoir un impact sur la prise en compte par les entreprises de certaines règles responsables et éthiques (FAUCONNET. C, 2007).

Les attentes des parties prenantes à l'égard des engagements sociaux et environnementaux des organisations deviennent un facteur de risque sérieux, car une dégradation de ce capital immatériel (la notoriété, la réputation, l'image de marque …) peut causer une perte de clients et par la suite être très néfaste pour la performance globale.

En effet, on est passé d'une vision où la mission principale de l'entreprise consiste à maximiser les bénéfices à une vision où les entreprises doivent se rendre compte qu'elles ont des responsabilités qui vont au-delà de leurs obligations juridiques et économiques. Selon Carroll (1979), les entreprises socialement responsables devraient tenir compte des intérêts de la société et assumer la responsabilité de l'impact de leurs décisions sur les parties prenantes ainsi que sur l'environnement. La RSE peut être caractérisée comme un engagement volontaire de l'entreprise à s'engager dans des activités qui vont au-delà de l'obligation légale et améliorent la qualité de vie des employés, de la communauté locale et de la société dans son ensemble.

La RSE est un concept polysémique et très large qui peut être interprété de différentes manières. Dans sa définition managériale, l'union européenne considère que la RSE s'exprime vis-à-vis des salariés et, plus généralement, de toutes les parties prenantes qui peuvent, à leur tour, influer sur la réussite de l'entreprise. Pour mettre en œuvre une stratégie RSE efficace, les entreprises doivent être conscientes des attentes et des perceptions des parties prenantes en matière de RSE.

L'engagement de l'entreprise dans des activités socialement responsables renforce non seulement l'image de l'entreprise, mais améliore également sa position concurrentielle. La performance économique de l'organisation est mesurée non seulement en fonction de la rentabilité, mais également de la capacité à maintenir son capital humain et naturel. Un manque de compréhension de la perception des consommateurs conduit à une prise de décision incorrecte qui affecte considérablement les performances de l'entreprise. De ce fait, il est pertinent de comprendre les mécanismes à travers lesquels la RSE peut avoir un impact ou non sur les clients et ultérieurement sur la rentabilité de l'entreprise.

Notre travail de recherche concerne l'étude d'impact de la RSE perçue sur la fidélité des voyageurs de l'ONCF. Cet établissement public marocain, chargé de l'exploitation du réseau ferroviaire du pays sous forme d'une entreprise publique à caractère commercial et industriel avec autonomie financière, dispose de ce statut depuis 1963, après le rachat de la Compagnie des Chemins de Fer Marocains (CFM), de Tanger-Fès (TF) et la Compagnie du Maroc Oriental (CMO).

De par son adhésion depuis de longue date à l'Union Internationale des Chemins de fer (UIC), l'entreprise a profité de la COP22, organisée au Maroc en 2016, pour l'adhésion aux principes du développement durable et leur mise en œuvre à travers son engagement volontaire dans la Responsabilité Sociale et Sociétale. La démarche s'exprime par la création d'une valeur responsable et partagée, un management environnemental et un pacte social renouvelé à l'égard des parties prenantes.

Ainsi, dans le cadre de sa stratégie post 2025, l'entreprise considère que la RSE est l'outil de sa transformation pour préserver les intérêts des parties prenantes et protéger l'environnement. Le plan d'action prévoyait quatre axes, à savoir ; créer une valeur responsable et partagée, opter pour un management environnemental et énergétique efficace, assurer une responsabilité écologique et l'adhésion aux principes de l'économie circulaire pour maîtriser les risques industriels, réduire la consommation de ressources naturelles et préserver la biodiversité.

Pour évaluer la perception des Marocains de ces initiatives responsables, cette communication vise à répondre à la problématique suivante : comment la perception de la RSE par le consommateur influence-t-elle sa fidélité ? En effet, elle a pour objectif, d'une part, d'étudier l'effet de la RSE perçue sur la fidélité des voyageurs marocains et d'autre part, d'étudier le rôle médiateur de la confiance au niveau du lien entre la RSE perçue et la fidélité des clients.

2. Revue de littérature

Dans cette section, nous aborderons l'aspect théorique des concepts clés liés à notre problématique, à savoir : la RSE, la fidélité et la confiance des clients.

2.1. La responsabilité sociétale des entreprises :

Le sujet de la responsabilité sociétale de l'entreprise a attiré l'attention de plusieurs chercheurs depuis les années cinquante (Bowen, 1953; Davis, 1960; Friedman, 1962; Carroll, 1979; Wartick §Cochran, 1985; Wood, 1991; Clarkson, 1995; Husted, 2000 ; Gendron, 2000; Capron §Quairel, 2004). Toutefois, la RSE est un concept dynamique, assez complexe et possède des règles ouvertes et étendues d'application. Plusieurs définitions ont été avancées, différentes approches et orientations sont prises par les chercheurs pour cerner ce concept, sans pour autant qu'un consensus ne soit déterminé.

En effet, donner une définition exacte au concept de la RSE est un exercice complexe. Depuis les années cinquantaine, plusieurs chercheurs (Bowen, 1953 ; Friedman, 1962 ; Carroll, 1979) ont tenté de fournir des définitions du concept sans pour autant qu'un consensus ne se dégage.

Au niveau théorique, la théorie des parties prenantes sert de base à tous les auteurs travaillant sur la RSE. Cette théorie, selon Freeman (1984), place l'entreprise au centre d'un réseau de groupes et d'individus qui peuvent affecter ou qui peuvent être affectés par la mise en œuvre des objectifs de l'organisation. Elle propose ainsi une analyse des relations nouées entre l'entreprise et son environnement entendu au sens large. Dans ce cadre, le dirigeant est invité à satisfaire et concilier les intérêts convergents des différents collaborateurs de l'entreprise pour atteindre les objectifs de performance et d'avantage concurrentiel.

Au niveau académique, les définitions de la RSE se distinguent par le désir de proposer un cadre d'analyse saisissant de manière systématique de la responsabilité sociétale des entreprises, indépendamment des buts d'une organisation donnée. Elle peut se définir par le champ de décision qu'on lui attribue ou par sa finalité. L'une des définitions de RSE les plus puissantes partagées par de nombreuses recherches a été suggérée par Carroll (1979). Il voit la RSE comme une construction qui inclut les attentes économiques, juridiques, éthiques et philanthropiques que la société a des organisations dans un temps donné (Carroll, 1979).Dans cette communication, on se situe dans cette vision dans laquelle Carroll (1979) essaye de définir la gamme des multiples responsabilités de l'organisation envers la société à savoir la responsabilité économique (profitabilité, le respect des normes de qualité et de sécurité…),

légale (l'application des réglementations, le respect des lois), éthique (le respect des principes moraux partagés au sein de la société) et philanthropique (agir avec bienfaisance et charité).

Malgré la variété des définitions de la RSE, cette vision, qui consiste à définir les responsabilités de l'entreprise d'une manière unilatérale, en s'appuyant sur la seule perception que les managers ont des besoins et des attentes de la société qui restent encore largement répandus.

Néanmoins, en définissant les responsabilités de l'entreprise d'une manière unilatérale, les managers risquent de passer à côté de certains enjeux ou au contraire d'attacher trop d'importance à d'autre, mais aussi de se priver de l'expertise des différents acteurs de la société pour développer des solutions innovantes. Aussi, différents publics de l'entreprise pourraient avoir une vision différente de la RSE, vision qu'il serait utile de prendre en compte pour mieux apprécier leurs besoins et y répondre (Swaen et Chumpitaz, 2008).

Les attentes de la société civile et notamment les clients à l'égard des engagements sociaux et environnementaux des entreprises deviennent un facteur de risque à gérer soigneusement, car il peut causer une perte de clients et par la suite une diminution de la performance. Cette situation conduit les entreprises à concourir pour l'obtention de prix ou de labels de la RSE. Ainsi, des initiatives sociétales comme, l'insertion des jeunes, des immigrés, des femmes par l'emploi et l'activité, influencerait favorablement le comportement du consommateur dans son processus d'achat (CAPRON et QUAIREL, 2004, p: 21). Dans ce cadre, au Maroc, l'Office National de Chemin de Fer (ONCF) avait lancé un plan d'action composé de quatre initiatives responsables, à savoir ; créer une valeur responsable et partagée, opter pour un management environnemental et énergétique efficace, une responsabilité écologique et l'instauration du modèle de l'économie circulaire, pour, principalement, améliorer l'image et la réputation de l'office.

2.2. La fidélité des clients :

L'analyse de la littérature nous permet de constater plusieurs définitions de la fidélité. Les définitions, au départ, se concentrent sur le comportement du consommateur et généralement se réfèrent à la fréquence des achats répétés. Néanmoins, plusieurs auteurs critiquent cette vision béhavioriste de la fidélité (Roy, 2005 ; Jacoby et Kyner, 1973). De ce fait, l'approche attitudinale, qui prend en compte d'autres aspects, vient compléter l'approche behavioriste. Dans ce cadre, Jacoby et Kyner (1973) ont défini la fidélité comme « comportement de rachat délibéré qui résulte d'un attachement psychologique à la marque ». Pour Oliver (1997), la fidélité est «

un engagement profond pour acheter ou fréquenter à nouveau un produit ou un service en dépit des facteurs situationnels et des efforts marketing susceptibles de provoquer un changement de comportement d'achat ». Une définition plus globale est celle avancée par Engel et Blackwell, 1982 « réponse préférentielle, attitudinale et comportementale vis-à-vis d'une ou de plusieurs marques dans la catégorie du produit exprimée dans une période de temps par le consommateur » (Cité par Ben Essid, 2006).

Bien que les auteurs proposent des définitions différentes au concept de la fidélité, il est cependant possible de classer ces définitions selon trois types de dimensions. Depuis les années 50, les chercheurs (Brown ,1952 ; Lawrence, 1969) adoptaient une vision comportementale ou behavioriste et ont défini la fidélité à la marque en termes de comportement des consommateurs et d'achat répété. Ce concept unidimensionnel se transforme plus tard en un modèle qui va au-delà du comportement de rachat. Dans ce modèle, on trouve, d'une part, la deuxième vision dite attitudinale ou cognitive, qui considère la fidélité comme est un comportement de ré-achat délibéré qu'issu d'un caractère psychologique à un produit ou à une marque. D'autre part, la troisième approche appelée mixte, et fait intervenir les deux approches précédentes et refuse l'idée de limiter le concept à une seule dimension. Dans ce cadre, on trouve les travaux de Jacoby et Kyner (1973) et les travaux de Gounaris et Stathopoulos (2004). Ces derniers, dans une étude empirique sur les conséquences de la fidélité à la marque, ont proposé une analyse sous trois perspectives combinées : la perspective comportementale, attitudinale et l'action raisonnée.

2.3. La confiance des clients :

Le concept de la confiance a été étudié dans des champs variés, à savoir la sociologie, la psychologie et le marketing. De ce fait, on trouve plusieurs types de définitions. Dans le domaine marketing, ce concept est mobilisé au départ dans le domaine des relations inter-organisationnelles (marketing B to B) principalement avec Morgan et Hunt (1994), en suite il est utilisé dans le domaine du marketing B to C (Chaudhuri et Holbrook, 2001 ; Gurviez et Korchia, 2002). Sur la base d'un ensemble de recherches, Swaen et Chumpitaz (2008) proposent plusieurs définitions du concept de confiance des consommateurs envers une marque. Ils considèrent la confiance soit comme un ensemble de croyances (Frisou, 2000 ; Sirieix et Dubois, 1999), soit comme une volonté (Chaudhuri et Holbrook, 2001) ou encore comme un ensemble de présomptions accumulées à propos de la marque (Gurviez, 1999 ; Gurviez et Korchia, 2002).

D'après le tableau ci-dessous, la littérature marketing distingue deux types d'orientations pour définir le concept de confiance : vision attitudinale et vision comportementale. Pour la première, la confiance représente les croyances, les présomptions, les évaluations, les impressions ou les sentiments envers la marque. Dans ce courant, on trouve la définition de Morgan et Hunt (1994), Sirieix et Dubois (1999), Frisou (2000) et Gurviez et Korchia (2002). Dans l'approche comportementale, généralement dans les relations inter-organisationnelles (ABID, 2013), la confiance se réfère à l'acte de comportement. Dans ce cas on trouve la définition de Moorman, Zaltman et Deshpandé (1992).

Quelques définitions du concept de confiance en marketing (Swean et Chumpitaz, 2008)

Auteurs	Définitions
Moorman, Zaltman et Deshpandé, 1992	Une volonté de compter sur le partenaire dans l'échange.
Morgan et Hunt, 1994	La confiance existe quand une partie croit en la fiabilité et l'intégrité de l'autre partie à l'échange.
Doney et Cannon, 1997	Le construit de confiance implique un processus calculé, basé sur la capacité d'un objet ou d'un partenaire (par ex., une marque) à continuer de remplir ses obligations et sur une estimation du rapport coûts/bénéfices de rester dans la relation (...). La confiance implique d'inférer la bienveillance de la firme à agir dans le meilleur intérêt du client étant donné les valeurs et les objectifs partagés.
Gurviez, 1999	Présomption du consommateur que la marque, en tant qu'entité personnifiée, s'engage à avoir une réaction prévisible et conforme à ses attentes, et à maintenir avec bienveillance cette orientation dans la durée.
Sirieix et Dubois, 1999	Croyance vis-à-vis de la marque en amont de l'intention de comportement d'achat. Elle repose d'une part sur la crédibilité de l'entreprise détenant cette marque et d'autre part sur l'intérêt qu'elle porte à la satisfaction de ses clients (ses bonnes intentions).
Frisou, 2000	Ensemble de croyances confortant le client dans la certitude que les intentions et les comportements de son partenaire d'échange produiront les résultats attendus.
Chaudhuri et Holbrook, 2001.	Volonté du consommateur moyen de compter sur la capacité de la marque à remplir sa fonction attendue.
Gurviez et Korchia, 2002	Variable psychologique qui reflète un ensemble de présomptions accumulées quant à la crédibilité, l'intégrité et la bienveillance que le consommateur attribue à la marque.
Delgado-Ballester, 2004	Attentes de fiabilité envers la marque et ses bonnes intentions dans des situations qui présentent un certain risque pour le client.
Sirdeshmukh, Singh et Sabol, 2006	Attentes du consommateur que le fournisseur de service est sûr et qu'on peut se fier à lui pour respecter ses promesses.

Ainsi, la littérature n'a pas généralisé la question de la dimensionnalité de la confiance. Nous pouvons, en effet, trouver une conception unidimensionnelle, bidimensionnelle et tridimensionnelle dans les recherches en marketing (Swaen et Chumpitaz 2008) :

- ✓ La dimension de crédibilité ; qui regroupe les attributions de compétence et d'honnête ;
- ✓ La dimension de bienveillance ; qui correspond aux bonnes intentions du partenaire orientées vers l'intérêt du client (Sirieix et Dubois, 1999)
- ✓ Une conception tridimensionnelle de la confiance distingue, par contre, la présomption de compétence, la présomption d'honnêteté et la présomption de bienveillance (Gurviez, 1999 ; Gurviez et Korchia, 2002 ; Frisou, 2000).

Dans ce travail, nous avons adhéré à la conception du Gurviez et Korchia (2002), choisie par Swaen et Chumpitaz (2008) pour mesurer le concept de la confiance :

- ✓ La crédibilité perçue (présomptions au sujet de ses capacités à remplir les termes de l'échange et à répondre aux attentes techniques du consommateur) ;
- ✓ L'intégrité perçue (présomptions au sujet de son honnêteté et le fait de tenir ses promesses) ;
- ✓ La bienveillance perçue (capacité à prendre en compte les intérêts des consommateurs, y compris avant les siens à court terme.

3. Hypothèses de l'étude

Le présent point aura pour but de mettre en exergue les d'hypothèses théoriques qui constituent en fait le système de réponse de notre problématique.

3.1. La RSE perçue et la fidélité des clients :

Depuis longtemps, la relation marque-consommateur est considérée comme un déterminant clé dans la fidélité. Dans le cadre d'une relation durable, des recherches ont été menées pour étudier le rôle de la RSE dans la fidélisation de la marque (Schmeltz, 2011 ; García de los Salmones, 2011 ; Yusuf Dhuha, 2015 ; Mohd Yusof et al. 2015, DIALLO et LAMBEY-CHECCHIN, 2016).

Sur la base des travaux de Raman (2012), Yusuf Dhuha (2015) a constaté que la RSE influence de manière positive la fidélité des clients. Ainsi, dans son étude sur les clients de Body Shop, l'auteur a trouvé un effet positif de la RSE sur la fidélité des clients grâce au capital marque.

Par ailleurs, dans une recherche sur la perception des initiatives de RSE des institutions financières par les clients, Mohd Yusof et al. (2015) indique que les différents déterminants de la RSE (customer centric, green environment, ethics, and philanthropic) ont un impact important et significatif sur la fidélité des clients Malaisiens.

Dans le secteur des téléphones mobiles en Espagne, García de los Salmones (2011) a prouvé que la perception de la responsabilité commerciale, mesurée par l'évaluation de la qualité technique et fonctionnelle et le prix perçu, influence positivement et de manière significative la fidélité de l'utilisateur. Par conséquent, les responsabilités sociales et commerciales sont considérées comme des déterminants directs de l'évaluation globale de l'entreprise et doivent intégrer dans le modèle de la fidélité. Et dans le secteur vêtements du sport, Rivera J.J. et al. (2019) montre que la RSE a, d'une part, une influence directe sur la fidélité et, d'autre part, une influence indirecte par leur effet positif de la notoriété de la marque et la satisfaction des consommateurs.

En outre, pour comprendre le rôle de la communication sociale discount des distributeurs entre la RSE et la fidélité, DIALLO et LAMBEY-CHECCHIN (2016) ont trouvé un effet positif direct de la RSE sur la fidélité et des effets indirects via la médiation de la confiance et de l'image du magasin. Les auteurs ont indiqué également que l'effet de la RSE sur la fidélité est plus fort lorsque les distributeurs utilisent la communication sociale discount.

Néanmoins, Naidoo (2006) montre que les investissements des entreprises dans le cadre de leur responsabilité sociale n'ont aucune influence sur la fidélité des clients (Yusuf Dhuha, 2015).

De cette revue de littérature, notre première hypothèse est la suivante :

H1. La RSE perçue a un effet positif et significatif sur la fidélité des clients à la marque.

3.2. Rôle médiateur de la confiance dans la relation entre la RSE et la fidélité

De nombreuses recherches ont déjà prouvé que la confiance aide au développement et au maintien des relations entre les consommateurs et une marque (Sirieix et Dubois, 1999 ; Gurviez, 1999 ; Chaudhuri et Holbrook, 2001). Selon Chaudhuri et Holbrook (2001) la confiance est un moteur dans l'implication à long terme du consommateur et dans son engagement envers la marque (Morgan et Hunt, 1994).

En raison de son effet important sur la fidélité, la confiance a été largement étudiée dans la littérature marketing. Cependant, seules quelques études sur la perception de la RSE ont intégré la confiance.

Au niveau théorique (les théories de signaux et d'attribution), les initiatives de la RSE sont des signes envoyés par l'entreprise pour réduire les inquiétudes qui déterminent le processus d'achat des consommateurs et en conséquence renforcent la confiance envers l'entreprise. Dans

ce cadre, Swaen et Chumpitaz, (2008) considèrent que certaines activités sociétales sont des garanties des efforts de l'entreprise pour améliorer le bien-être de ses clients. Par conséquent, les clients ont d'autant plus de motifs d'utiliser les actions de RSE comme un déterminant d'évaluation de l'entreprise et de la confiance qu'ils peuvent lui accorder. En effet, plusieurs études ont démontré que les informations sur les initiatives RSE jouent un rôle important dans la construction d'une bonne réputation d'entreprise et dans l'amélioration de son image et par conséquent renforce la confiance (Swaen et Chumpitaz, 2008 ; ABID, 2013 ; DIALLO et LAMBEY-CHECCHIN, 2016).

DIALLO et LAMBEY-CHECCHIN (2016) ont trouvé un effet indirect via la médiation de la confiance et de l'image du magasin entre la RSE et la fidélité des consommateurs dans le secteur des distributeurs.

En effet, ABID (2013), dans sa thèse sur l'influence de la responsabilité sociale des marques sur le processus d'engagement des consommateurs, trouve, dans le résultat des tests de la relation entre la RSM perçue et la confiance, que seules les dimensions activités philanthropiques et respect de la santé des consommateurs présentent une influence significative avec la confiance des consommateurs envers la marque. Par contre, la relation entre le respect de l'environnement et la confiance n'est pas significative.

Dans son étude sur l'impact des perceptions des consommateurs en matière de responsabilité sociétale de l'entreprise (RSE) sur la confiance, Swaen et Chumpitaz (2008), concluent que la perceptions de la RSE par les clients joue un rôle significatif dans l'institution de la confiance des consommateurs envers la marque de l'entreprise, directement et indirectement via leur impact sur la qualité perçue des produits offerts et la satisfaction des consommateurs dans le secteur des produits cosmétiques et des vêtements de sport.

Les résultats de la recherche faite par DIALLO et LAMBEY-CHECCHIN (2016), montrent un effet positif direct de la RSE sur la confiance et des effets indirects via la médiation de la confiance et de l'image du magasin entre la RSE et la fidélité. De la même manière, GHALI (2015), conclut que la confiance modère positivement l'impact de la RSE sur la fidélité des clients envers les opérateurs de télécommunication tunisiens.

A l'issue de ce qui précède, nous pouvons proposer notre deuxième hypothèse à savoir :

H2 : La confiance à la marque joue un rôle médiateur dans la relation entre la RSE et la fidélité des clients.

4. Méthodologie de recherche

Cette section portera sur le processus d'investigation empirique envisagé dans le cadre de ce travail et ses principaux éléments constitutifs.

4.1. Collecte des données

Pour maximiser le taux de réponse, nous avions met en ligne notre questionnaire via la plateforme Google Drive. 226 voyageurs, qui représentent la taille finale de notre échantillon, ont répondu à ce questionnaire composé, à titre de rappel, de 12 items pour la variable RSE et 8 items pour chacune des variables Confiance et Fidélité. Ce dernier, a été conçu sur une échelle de Likert sur 5 points pour vérifier dans quelle mesure les questionnés appuient leurs affirmations, à savoir ; 1. Tout à fait d'accord ; 2. D'accord ; 3. Ni en désaccord ni d'accord ; 4. Pas d'accord et 5. Pas du tout d'accord. L'analyse des données collectées ainsi que la présentation des résultats ont été établis à travers le logiciel SPSS 20.0 et SmartPLS 3.0. L'objectif principal de l'étude exploratoire est de déterminer les variables latentes ainsi que de vérifier leurs cohérences internes. L'étude confirmatoire permet de monter la fiabilité et la validité avec ses deux formes (convergente, discriminante). Quant à la méthode des équations structurelles, elle va nous simplifier le test des liens de causalité entre les différentes variables latentes dégagées ainsi que la structure du modèle.

4.2. Mesure des variables

Le questionnaire a été élaboré à partir des échelles de mesures pertinentes dégagées des recherches antérieures.

4.2.1 Échelle de mesure de la RSE perçue :

Pour mesurer la perception de la RSE par les voyageurs marocains, nous nous sommes référés à l'échelle de Singh (2008). Notre questionnaire a contenu 12 Items pour cette rubrique qui touche trois dimensions, commerciale, éthique et sociale ou sociétale. La dimension commerciale mesure les perceptions des consommateurs sur la stratégie de commercialisation du produit, la dimension éthique fait référence au respect de la loi et à l'honnêteté de leurs relations avec les autres groupes d'intérêts et la dimension sociale ou sociétale touche des questions relatives à la protection de l'environnement et l'investissement dans la communauté.

Tableau 1 : Échelles et Indicateurs de mesure de la RSE

Échelles	Indicateurs de mesure
Commercial	**RC1 :** L'ONCF est un innovateur et lance de nouveaux services sur le marché en permanence.
	RC2 : Les services de l'ONCF sont toujours de bonne qualité.
	RC3 : L'ONCF informe de manière correcte et honnête sur les caractéristiques / propriétés de ses services.
	RC4 : L'ONCF est soucieux de remplir ses obligations vis-à-vis de ses actionnaires, fournisseurs, distributeurs et autres agents avec lesquels il se comporte.
Éthique	**RETH1 :** L'ONCF se comporte de manière éthique / honnête avec ses Voyageurs.
	RETH2 : L'ONCF est soucieux de respecter les droits de l'homme dans l'exercice de ses activités.
	RETH3 : L'ONCF respecte toujours les normes définies par la loi dans l'exercice de ses activités.
	RETH4 : L'ONCF respecte les principes éthiques dans ses relations avant la performance économique.
Social et sociétal	**RSOC1 :** L'ONCF se préoccupe de la protection de l'environnement naturel.
	RSOC2 : L'ONCF consacre une partie de son budget aux dons et œuvres sociales en faveur des défavorisés.
	RSOC3 : L'ONCF soutient le développement des organisations finançant des activités sociales et/ou culturelles.
	RSOC4 : L'ONCF est soucieux d'améliorer le bien-être général de la société.

4.2.2. Échelle de mesure de la confiance au service :

Dans cette recherche, nous avons pris une conception multidisciplinarité de la confiance à savoir la crédibilité, l'intégrité (honnêteté) et la bienveillance. Pour opérationnaliser cette variable, nous avons adapté et réajusté l'échelle de mesure développée par Sharma & Peterson (2000) (utilisé par Adewale, A. Adekiya et Bamidele, A. Adepoju, 2016 dans le secteur de télécommunication). Ces instruments ont été conçus pour mesurer des attributs tels que la perception du risque par le client, les convictions la cohérence des fournisseurs de services, l'équité des employés et, en outre, la sincérité et l'honnêteté de l'entreprise.

Tableau 3 : Échelle et Indicateurs de mesure de la Confiance

Échelle	Indicateurs de mesure
Confiance	**CONF1 :** Le personnel de l'ONCF connaît très bien les produits et services de la société.
	CONF2 : L'ONCF fournit régulièrement un service de qualité.
	CONF3 : Je perçois très peu de risques quand j'utilise l'ONCF.
	CONF4 : Le personnel de l'ONCF est prêt à poser des questions sur ce qui n'est pas bien fait.
	CONF5 : Si je partage mes problèmes avec le personnel de l'ONCF, je sais qu'il réagirait avec précaution.
	CONF6 : Le personnel de l'ONCF est juste dans ses relations avec les voyageurs.
	CONF7 : Je suis ravi de voyager avec l'ONCF en raison de sa sincérité et de son honnêteté.
	CONF8 : Globalement, chaque fois que l'ONCF fait une promesse, il tient toujours cette promesse.

4.2.3. Échelle de mesure de la fidélité des voyageurs :

Pour représenter les deux dimensions de la fidélité, à savoir la fidélité attitudinale et comportementale, nous avons utilisé l'échelle de mesure de Adewale et al. (2016) tirée des travaux de Lam, Shanker, Eramilli et Murphy (2004); Morgan et Hunt (1994); et Zeithaml (1988). Cette échelle de mesure est constituée de huit items dont lesquels les voyageurs expriment leurs dispositions à diffuser un bouche-à-oreille positif sur le service à la fois dans le présent et dans l'avenir, leur tendance à rester avec l'entreprise même face à des offres plus compétitives de marques concurrentes et leur volonté de continuer à utiliser le service dans le futur.

Tableau 2 : Échelle et Indicateurs de mesure de la Fidélité

Échelle	Indicateurs de mesure
Fidélité	**FID1 :** Je continuerai à utiliser l'ONCF pendant longtemps.
	FID2 : L'ONCF est le meilleur dans le service de transport.
	FID3 : Même si le prix demandé par une autre société de transport est inférieur, je continuerai à utiliser l'ONCF.
	FID4 : Même si les offres promotionnelles des sociétés concurrentes sont plus attractives, je choisirai de continuer à utiliser l'ONCF.
	FID5 : Je suis disposé à dire des choses positives sur l'ONCF à d'autres personnes.
	FID6 : J'ai dit des choses positives à propos de l'ONCF à d'autres collègues.
	FID7 : J'ai encouragé les autres pour utiliser l'ONCF.
	FID8 : Peu importe ce qui s'est passé, je suis disposé à continuer à utiliser l'ONCF.

5. Présentation et interprétation des résultats

Notre travail de recherche concerne l'étude d'impact de la RSE perçue sur la fidélité des voyageurs de l'ONCF. Le choix s'est fait sur cette organisation publique vu que l'entreprise avait lancé un plan d'action composé de quatre initiatives responsables, à savoir ; créer une valeur responsable et partagée, opter pour un management environnemental et énergétique efficace, une responsabilité écologique et l'instauration du modèle de l'économie circulaire. L'objectif était, d'une part, la sensibilisation de l'opinion publique sur l'importance de l'environnement, la nécessité de trouver des solutions écologiques efficaces pour réduire les émissions toxiques et baisser la température de la planète et, d'autre part, améliorer l'image et la réputation de l'office.

Nous voulons tester l'impact de la perception de ces initiatives par les voyageurs Marocains sur leur fidélité, tout en testant le rôle qu'il peut jouer la confiance à la marque dans cette relation.

Dans cette partie, consacrée à l'interprétation des résultats, nous essayerons, dans un premier lieu, de découvrir la structure sous-jacente de notre échantillon, compte tenu de son importance et son hétérogénéité, et ce, à travers les Analyses Factorielles Exploratoires. En second lieu,

nous passons deux étapes principales, à savoir ; le test du modèle de mesure et le test du modèle de structure, pour éprouver notre modèle, tout en procédant à la vérification du rôle médiateur de la confiance entre la RSE de la variable fidélité.

5.1. Le résultat des analyses factorielles exploratoire :

Le tableau suivant résume les résultats de l'analyse en composante principale (ACP) des différentes dimensions :

Tableau : Le résultat des analyses factorielles exploratoires

Dimensions	KMO et test de Bartlett	Alpha de Cronbach
RSE	KMO=0.929 Signification de Bartlett = 0,000	0.915
Fidélité	KMO=0.886 Signification de Bartlett = 0,000	0.929
Confiance	KMO=0.814 Signification de Bartlett = 0,000	0.864

D'après ce tableau, il existe une cohérence interne pour chacune des variables étudiées à travers le coefficient alpha de cronbach(α). Ce dernier présente des valeurs élevées et montre que les dimensions obtenues sont fiables au niveau exploratoire. Les KMO de toutes les variables présentent des résultats factoriels acceptables avec un test de Bartlett significatif au risque de 5%.

5.1. 1. Épuration des Items :

Malgré la pertinence du questionnaire et les efforts déployés pour le promouvoir en ligne, seules 226 réponses ont été comptabilisées. Cependant, le traitement a nécessité le contrôle de la présence de valeurs aberrantes ou extrêmes que pourrait contenir la base de données exploratoire et confirmatoire. Ainsi, le tableau ci-joint, présente les items ayant enregistré un score de convergence et discriminante inférieur ou égal à 0,7 et qui ont été éliminés de notre échantillon.

Tableau 4 : Indicateurs éliminés de notre échantillon

		Indicateurs dont le Score ≤ 0,7
RSE	**Échelle Commerciale**	**-**
	Échelle Éthique	**RETH1**
	Échelle Sociétale	**RSOC1 ; RSOC2 et RSOC3**
Échelle Fidélité		**-**
Échelle Confiance		**CONF1 ; CONF3 ; CONF4 et CONF5**

5.1.2. Examen des variables :

Matrice de corrélation [a]

		RSE	Fidélité	Confiance
Corrélation	RSE	1,000		
	Fidélité	,771	1,000	
	Confiance	,697	,726	1,000
Signification (unilatérale)	RSE			
	Fidélité	,000		
	Confiance	,000	,000	

a. Déterminant = ,173

Nous pouvons remarquer que les corrélations entre les variables supposées liées entre elles dans notre modèle existent et sont significatives.

5.2. La validation du modèle de mesure

Pour évaluer le modèle de mesure, il convient de procéder à déterminer :

- ✓ La fiabilité : on utilise les alpha de Crombach et le rho de Dillon-Goldstein qui doivent être supérieurs ou égaux à 0.7 ;
- ✓ La validité convergente : examen des corrélations (loading factors) des items avec leur variable latente qui doivent être supérieures à 0.7 ;
- ✓ La validité discriminante : chaque variable latente doit être liée plus fortement à ses indicateurs qu'aux autres variables latentes du modèle ;

Le tableau suivant résume les résultats des différentes procédures de validation des construits réflexifs du modèle de mesure :

Fiabilité et validité du construit

	Alpha de Cronbach	rho_A	Fiabilité composite	AVE
Fidélité	**0,928**	**0,934**	**0,941**	**0,668**
RSE	**0,915**	**0,917**	**0,931**	**0,630**
Confiance	**0,861**	**0,887**	**0,905**	**0,706**

Validité discriminante : Critère de Fornell-Larcker

	Fidélité	RSE	Confiance
Fidélité	**0,817**		
RSE	0,775	**0,794**	
Confiance	0,763	0,725	**0,840**

L'analyse du tableau nous permet de constater que les conditions requises pour assurer la validité des trois construits réflexifs sont assurées : l'homogénéité des échelles est suffisante,

la validité convergente (évaluée par les contributions factorielles, et la variance moyenne extraite) ainsi que la validité discriminante (évaluée par l'examen des corrélations entre construits et par les contributions croisées) sont acceptables.

5.3. Le test des hypothèses :

5.3.1. Le modèle structure :

Le test des hypothèses passe par l'estimation d'un modèle structurel reproduisant les relations supposées entre les construits latents. L'évaluation de ce type de modèle passe par la détermination de la pertinence prédictive du modèle, d'une part, et le test de la significativité des coefficients de régression d'autre part.

Dans notre modèle, avec une R2 supérieure à 0,67, nous avons un coefficient de détermination substantiel (selon Chin, 1998), et par conséquent un bon modèle. Autrement dit, 68% de la fidélité des voyageurs est expliquée par la responsabilité sociétale de l'ONCF et la confiance des clients envers l'entreprise.

	R^2	R Carré Ajusté
Fidélité	0,686	0,683

Adéquation du modèle (fit)

	Modèle saturé	Modèle estimé
SRMR	0,064	0,064
d_ULS	0,847	0,847
d_G	0,493	0,493
Khi-deux	603,550	603,550
NFI	0,834	0,834

Modèle structurel

	Échantillon initial (O)	Moyenne de l'échantillon (M)	Écart-type (STDEV)	Valeur t (| O/STDEV |)	Valeurs-p
RSE -> Fidélité	0,467	0,463	0,070	6,687	**0,000**
Confiance -> Fidélité	0,425	0,431	0,074	5,707	**0,000**

5.3.2. Le test de l'effet médiateur de la confiance :

Dans l'approche PLS, on trouve la méthode de Baron & Kenny (1988) et la méthode de Preacher and Hayes (2008) pour tester les effets médiateurs. La représentation habituelle d'un effet médiateur met en jeu trois variables : la variable indépendante (X), la variable dépendante (Y) et la variable médiatrice (M). Les relations sont mesurées par les coefficients structurels de régression.

La méthode de Preacher and Hayes (2008, adopté dans ce travail, se base sur deux principes :

- ✓ Bootstrap the Indirect effect (Total effect) : la relation entre la variable indépendante (X) et la variable dépendante (Y) via la variable médiatrice (M) doit être significative.
- ✓ Bootstrapped Confidence Interval (Lower and upper level).

Pour analyser le rôle médiateur de la confiance, on va vérifier ces deux conditions dans les situations suivantes :

- ➢ **La confiance : variable médiatrice entre la responsabilité commerciale et la fidélité :**

Bootstrap the Indirect effect (Total effect)

Effets indirects :	Échantillon initial (O)	Écart-type (STDEV)	Valeur t (| O/STDEV |)	Valeurs-p
Confiance -> Fidélité				
Responsabilité commerciale -> Fidélité	0,545	0,052	10,488	**0,000**
Responsabilité commerciale -> confiance				

Bootstrapped Confidence Interval (Lower and upper level)

	IV- -> Mediator	Mediator --> DV	Automatic calculation	Standard deviation	Automatic calculation	Bootstrapped Confidence Interval	
	Path a	Path b	Indirect Effect	SE	*t-value*	95% LL	95% UL
M	0,71	0,77	0,545	0,05	10,489	0,444	0,647

- ➢ **Confiance : variable médiatrice entre la responsabilité éthique et la fidélité :**

Bootstrap the Indirect effect (Total effect)

Effets indirects	Échantillon initial (O)	Écart-type (STDEV)	Valeur t (| O/STDEV |)	Valeur s-p
Confiance -> Fidélité				
Responsabilité éthique -> Confiance				
Responsabilité éthique -> Fidélité	0,483	0,051	9,403	**0,000**

Bootstrapped Confidence Interval (Lower and upper level)

	IV- -> Mediator	Mediator --> DV	Automatic calculation	Standard deviation	Automatic calculation	Bootstrapped Confidence Interval	
	Path a	Path b	Indirect Effect	SE	*t-value*	95% LL	95% UL
M	0,63	0,76	0,483	0,05	9,468	0,383	0,583

- ➢ **Confiance : variable médiatrice entre la responsabilité sociétale et la fidélité:**

Bootstrap the Indirect effect (Total effect)

Effets indirects :	Échantillon initial (O)	Écart-type (STDEV)	Valeur t (| O/STDEV |)	Valeurs-p
Confiance -> Fidélité				

Responsabilité sociétale -> Confiance				
Responsabilité sociétale -> Fidélité	0,434	0,055	7,946	**0,000**

Bootstrapped Confidence Interval (Lower and upper level)

	IV- -> Mediator	Mediator --> DV	Automatic calculation	Standard deviation	Automatic calculation	Bootstrapped Confidence Interval	
	Path a	Path b	Indirect Effect	SE	*t-value*	95% LL	95% UL
M	0,57	0,76	0,435	0,06	7,904	0,327	0,543

- **Confiance : variable médiatrice entre la responsabilité sociétale globale et la fidélité :**

Bootstrap the Indirect effect (Total effect)

Effets indirects	Échantillon initial (O)	Écart-type (STDEV)	Valeur t (| O/STDEV |)	Valeurs-p
RSE -> Fidélité	0,325	0,057	5,670	**0,000**
RSE -> confiance				
RSE -> responsabilité commerciale				
RSE -> responsabilité sociétale				
RSE -> responsabilité éthique				
Confiance -> Fidélité				

Bootstrapped Confidence Interval (Lower and upper level)

	IV- -> Mediator	Mediator --> DV	Automatic calculation	Standard deviation	Automatic calculation	Bootstrapped Confidence Interval	
	Path a	Path b	Indirect Effect	SE	*t-value*	95% LL	95% UL
RSE	0,701	0,463	0,325	0,057	5,670	0,212	0,437

5.3.3. Le modèle global :

Le modèle final, tenant compte des résultats des tests d'hypothèses se présente donc comme suit :

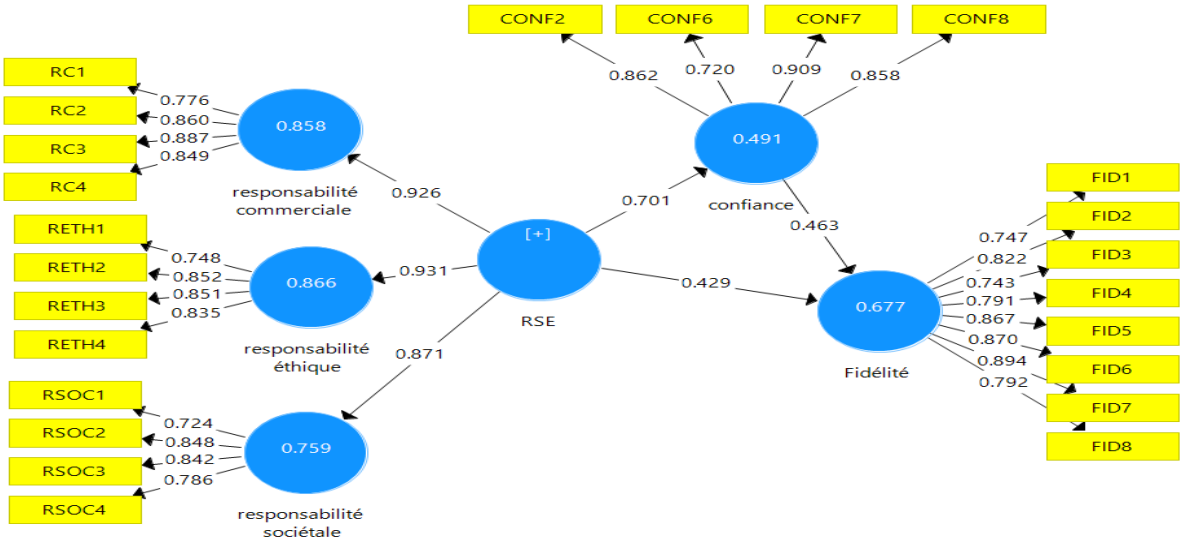

Ce modèle appelle plusieurs commentaires. Il est important de remarquer que les efforts de l'entreprise dans le domaine de la RSE développent la fidélité des consommateurs envers la marque. En outre, la confirmation du rôle médiateur de la confiance envers l'entreprise montre l'intérêt de cette notion lorsqu'on étudie l'impact des initiatives de la RSE, économiques, éthiques, sociétale ou globale, sur la fidélité des consommateurs. Ces deux résultats viennent appuyer les conclusions d'études récentes sur la question du rôle de la RSE dans la formation de la relation entre le consommateur et la marque.

6. Conclusion : Discussion des résultats, implications, apports et limites

Dans ce papier, nous avons essayé de mettre à l'étude la relation entre la RSE, la fidélité des clients et la confiance à la marque entant que déterminant médiateur.

Notre but de base dans cette communication est d'étudier dans quelle mesure les efforts déployés par l'office national de chemin de fer dans le domaine de la RSE améliorent la fidélisation des voyageurs et à quel point cette relation est médiatisée par le niveau de confiance à la marque ?

Les résultats de cette enquête présente que la RSE peut être considérée comme étant un déterminant de la fidélité surtout lorsque le client a une confiance forte à la marque en question. Ce constat est conformé aux conclusions de plusieurs études sur le rôle de la RSE dans la fidélité (Schmeltz, 2011 ; García de los Salmones, 2011 ; Yusuf Dhuha, 2015 ; Mohd Yusof et al. 2015, DIALLO et LAMBEY-CHECCHIN, 2016)

Apports de la recherche :

- ✓ L'engagement dans une démarche sociétale est considéré comme étant une opportunité de construire un avantage concurrentiel sur le long terme puisqu'il renforce la fidélisation de sa clientèle ;
- ✓ Compléter le marketing-mix classique par des composantes d'actifs incorporels tels que les initiatives de RSE ;
- ✓ Développer et intégrer dans le système d'information marketing des questions relatives aux préoccupations sociétales et environnementales afin de répondre et suivre en permanence l'évolution des besoins, attentes et perceptions, d'anticiper cette évolution et de s'y adapter en temps utile.

Les Limites :

- ✓ Taille de l'échantillon : pour garantir la généralisation des résultats, il est préférable de revérifier les résultats de ce modèle avec un échantillon plus représentatif de la population ;
- ✓ Notre recherche se limite à étudier les perceptions des clients face aux activités de RSE, alors que toute entreprise fait face à plusieurs acteurs, comme la société civile, les ONG, les syndicats, les travailleurs, les actionnaires...

En termes de perspective future, ajouter des nouveaux déterminants au modèle de recherche en l'occurrence l'implication du client ou sa satisfaction, par exemple, permet de mieux cerner le lien causal entre la RSE et la fidélité.

Bibiliographie

1. *ABID T. (2013) « L'influence de la responsabilité sociale des marques sur le processus d'engagement des consommateurs : Le rôle médiateur de l'identification à la marque », thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université Aix-Marseille.*
2. *Adewale A. Adekiya, Bamidele, A. Adepoju (2016) « The Relationship between Brand Trust and Customer Loyalty: The Moderating Impact of Demographic Characteristics », International Journal of Marketing Practices, 1(1): 1-23.*
3. *Andervazh L., Gaskari R., Tarakmeh M.S., Vafazadeh S. (2013) « The Influence of Brand Trust and Customer Satisfaction on Customer Loyalty by SEM », Journal of Basic and Applied Scientific Research, 3(9)687-693, 2013.*
4. *Ben Essid (2006) ; De la relation à la performance de la marque : Rôle de la fidélité ; Deuxième journée AFM Marketing agroalimentaire de Montpellier.*
5. *Binninger A-S et Robert I. (2011) « La perception de la RSE par les clients : quels enjeux pour la « Stakeholder Marketing Theory »? », Disponible en ligne https://www.cairn.inforevue-management-et-avenir-2011-5-page-14.htm*
6. *CAPRON. M et QUAIREL-LANOIZELÉE. F (2004), « Mythes et réalités de l'entreprise responsable: acteurs, enjeux, stratégies », La découverte, Paris.*
7. *Chaudary S. Zohad Zahid Saad Shahid Shamila N. and Azar K.S., (2016) "Customer perception of CSR initiatives: its antecedents and consequences ", Social Responsibility Journal, Vol. 12 Iss 2 pp. 263 – 279.*
8. *DIALLO and LAMBEY-CHECCHIN (2016) ; Relationships between CSR and customer loyalty: what lessons for retailers?, RIODD 2016, https://riodd2016.sciencesconf.org/113317/document*
9. *FAUCONNET. C (2007), « Les Petites et Moyennes Entreprises face à leur responsabilité sociétale », disponible en ligne : http://doc.sciencespo-lyon.fr/Ressources/Documents/Etudiants/Memoires/Cyberdocs/MFE2007/fauconnet_c/pdf/fauconnet_c.pdf.*
10. *García de los Salmones, M.M. and Rodríguez del Bosque, I. (2011). "Corporate social responsability and loyalty in services sector", EsicMarket, Vol. 138, pp. 199-221.*
11. *GHALI Z. (2015) « L'impact de la RSE sur la formation et l'entretien de la relation entre le consommateur et la marque: Rôle modérateur de la confiance à la marque », Revue de Management et de Stratégie, (1:1), pp.1- 31, www.revue-rms.fr.*
12. *Gounaris, S. & Stathakopoulos, V. (2004). Antecedents and consequences of brand loyalty: An empirical study. Journal of Brand Management 11, 283–306 (2004). https://doi.org/10.1057/palgrave.bm.2540174*
13. *GUEROUI F. et al. (2016) « Le comportement du consommateur suisse face à la responsabilité sociale des entreprises », http://archives.marketing-trends-congress.com/2016/pages/PDF/GUEROUI_BERGADAA_RAJON.pdf*
14. *Jacoby, Jacob and David B.Kyner.1973, Brand Loyalty versus Repeat Purchase Behavior, Journal of Marketing Research, 10, 1-9.*
15. *Jamaliah Mohd. Yusof § Hasman Abdul Manan§ Norzitah Abd. Karim§ Nor Akila Mohd. Kassim (2015) « Customer's Loyalty effects of CSR Initiatives », Procedia - Social and Behavioral Sciences 170 (2015) 109 – 119.*
16. *José Javier Rivera, Enrique Bigne and Rafael Curras-Perez (2019), « Effects of Corporate Social Responsibility on consumer brand loyalty », Revista Brasileira de Gestão de Negócios vol.21 no.3 São Paulo July/Sept. 2019, http://dx.doi.org/10.7819/rbgn.v21i3.4003*

17. *Karine Cissé-Depardon and Gilles N'Goala (2009) « Les effets de la satisfaction, de la confiance et de l'engagement vis-à-vis d'une marque sur la participation des consommateurs à un boycott », Recherche et Applications en Marketing, Vol. 24, No. 1 (mars 2009), pp. 43-67*
18. *Kihan Chun and Wonseok Bang (2016) « Effect of CSR on Customer Loyalty: Moderating Effect of Authenticity » , International Journal of u- and e- Service, Science and Technology Vol.9, No. 5 (2016), pp.135-142.*
19. *Kolk, A., van Dolen, W., & Ma, L. (2015) « Consumer perceptions of CSR: (how) is China different? », International Marketing Review, 32(5), 492-517. https://doi.org/10.1108/IMR-03-2014-0091.*
20. *Lambarry F. Fuentes A. Trujillo M.M. & Rivas L.A. (2015) « Perception of Corporate Social Responsibility by Consumers of Danmex: Mexico », Journal of Sustainable Development; Vol. 8, No. 1, 2015.*
21. *Maignan I. (2001) « Consumers' Perceptions of Corporate Social Responsibilities: A Cross-Cultural Comparison », Journal of Business Ethics, Vol. 30, No. 1.*
22. *Maignan, Ferrell Tomas and Hult (1999) « Corporate Citizenship: Cultural Antecedents and Business Benefits », Journal of the Academy of Marketing Science, http://www.jstor.org/*
23. *NDEYE FATOU BINTOU GUEYE (2018), Analyse des déterminants de la fidélité pour le commerce de détail alimentaire au Québec ; https://archipel.uqam.ca/11440/*
24. *Rahadian Yusuf Dhuha Rofiaty Sunaryo (2015), The Effect of Green Marketing, Corporate Social Responsibility on Brand Equity and Customer Loyalty ; European Journal of Business and Management ; Vol.7, No.34, 2015.*
25. *Schmeltz L. (2011), Consumer-oriented CSR communication: focusing on ability or morality?; In Corporate Communications An International Journal, Vol. 17 No. 1, 2012 pp. 29-49, www.emeraldinsight.com/1356-3289.htm*
26. *Singh J. Sanchez M.G.L.S. and del Bosque I. (2008) « Understanding Corporate Social Responsibility and Product Perceptions in Consumer Markets: A Cross-Cultural Evaluation », Journal of Business Ethics, Vol. 80, No. 3 (Jul., 2008), pp. 597-611. http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp*
27. *Valérie Swaen and Ruben Chumpitaz C. 2008, «L'impact de la responsabilité sociétale de l'entreprise sur la confiance des consommateurs », Recherche et Applications en Marketing, Vol. 23, No. 4 (décembre 2008), pp. 7-35, https://www.jstor.org/stable/40589586*
28. *Zeki Atıl BULUT (2015) « Determinants of Repurchase Intention in Online Shopping: a Turkish Consumer's Perspective ».*

Annexes :

Confiance : variable médiatrice entre la RSE et la fidélité :

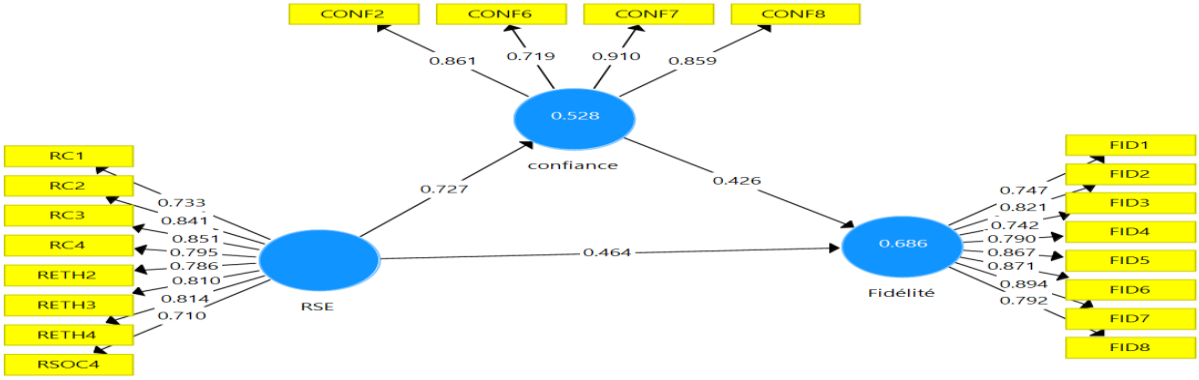

Confiance: variable médiatrice entre la responsabilité commerciale et la fidélité:

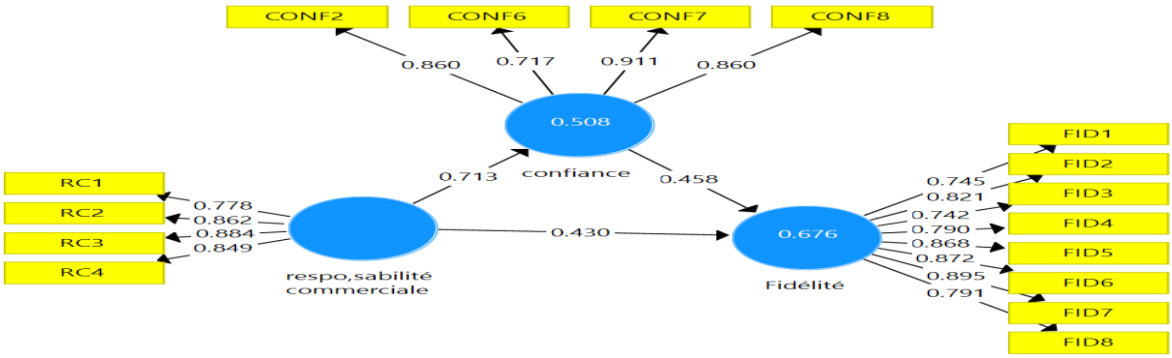

Confiance : variable médiatrice entre la responsabilité éthique et la fidélité:

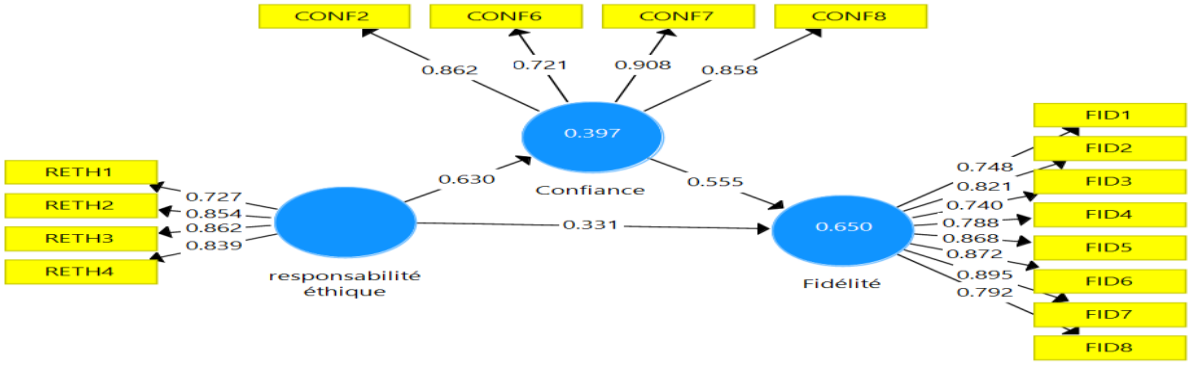

Confiance : variable médiatrice entre la responsabilité sociétale et la fidélité :

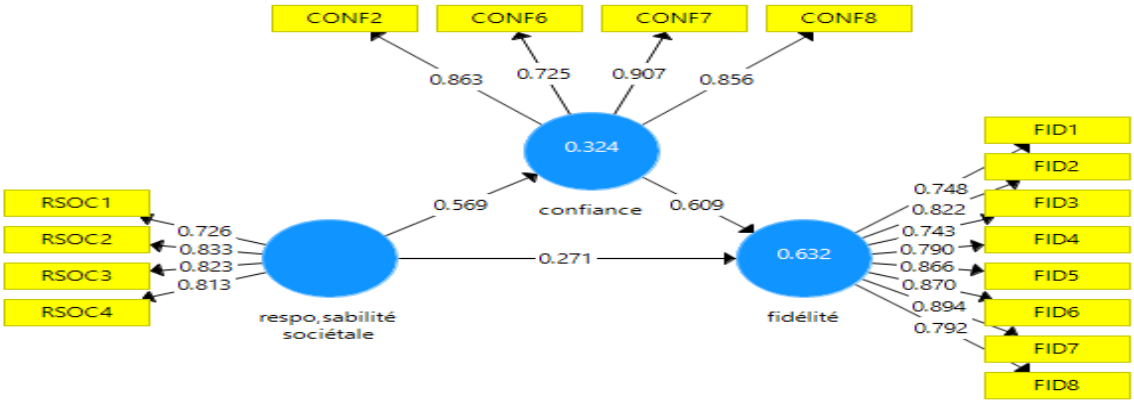

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

شروط وضوابط النشر

بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** **economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة. مثلا:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:

محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:

إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:

ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2023

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2023	24	01 شباط/ فبراير 2023	28 شباط/ فبراير 2023
	25	01 أيار/ مايو 2023	31 أيار/ مايو 2023
	26	01 أب/ أغسطس 2023	31 أب/ أغسطس 2023
	27	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center